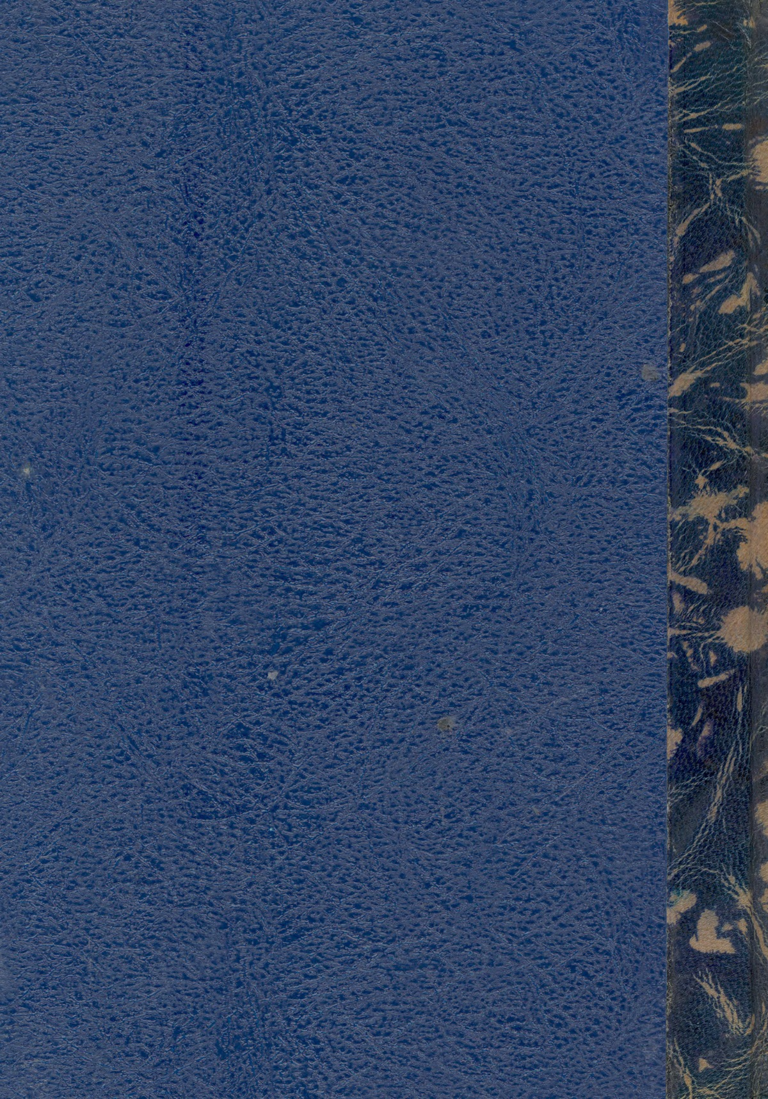




الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير ـ مايو ـ سبتمبر ١٩٨٣ المجلد ٢٠



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

تصدر عن :

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة ـ القاهرة

ثمن العدد	تصدر ٣ مرات سنويا	الاشتراك السنوى
٣٠ قرشا	يناير ـ مايو ـ سبتمبر	٩٠ قرشا

ثمن هـذا المجلد ٩٠ قرشا

المجلة الاجتماعية القومية

الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣ المجلد العشرون

باللغة العربيــة :

صفحة

●● بحوث ومقالات

●● رسائل علمية :

صفحة

●● كتاب جديد :

●● مقالات باللغة الانجليزية :

انسياب الأخبار الخارجية فى الصحافة المصرية*

الدكتورة نادية حسن سالم **

ان مفاهيم مثل « حرية الاعلام » و « الانسياب الحـــر للمعلومات » والتدفق المتوازن للمعلومات وحرية الانتفاع بوسائل الاعلام جاءت ثمـــارا طبيعية للمبدأ الأساسى الخاص بحرية القول والرأى اذ ينص الاعلان العالمى لحقوق الانسان على أن « لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل واستقاء الأبناء والأفكار وتلقيها واذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية(١) وتعد قضيــة تدفق الأنباء من الموضوعات الهامة التى تشغل العالم خصوصا فى السنوات العشر الأخيرة وأصبح التدفق الحر للمعلومات مسألة رئيسية فى المناقشات الدولية عن الاعلام كما أن المناداة باقامة نظام اعــلامى جــديد سواء فى مناقشات اليونسكو أو الأمم المتحدة أو غيرها من التجمعات الدولية أمرا لا يقل أهمية بالنسبة لمستقبل الدول النامية عن اقامة النظام الاقتصــادى العالمى الجديد(٢) فالاختلال الجسيم فى توازن حجم الأنباء بين الشمال والجنوب أى بين حجم الأنباء التى تنتقل من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية لم يعد مسألة يختلف حولها فقد تبين أن نحو ٨٠٪ من الأنباء المتداولة فى العالم تصدر عن الوكالات الـــدولية الكبرى ومن ذلك ما يتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪ فقط من أنباء الدول النامية التى يمثــل ســكانها ثلاثة أرباع الجمــاعة البشرية(٣) كما أن سوء توزيع مصادر الانباء فى العالم نتيجة للامكانيات الاقتصادية والتقدم التكنولوجى للدول المتقدمة جعلها متحكمــة فى انشاء

---

* أجريت تلك الدراسة فى اطار بحث تدفق الأخبار فى الصحافة المصرية بوحدة بحوث الرأى العام والاعلام بعضوية الأستاذ الدكتور خليل صابات والأستاذ سعد لبيب مستشارين للبحث والدكتورة نادية سالم مشرفة على البحث وعضوية الدكتورة ليلى عبد المجيد والأساتذة : حسن الكاشف ، سلوى العامرى ، نجوى الفوال ، جمال زهران ، أحلام السعدى فرهود ، فؤاد السعيد .

** أستاذ مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ورئيس وحـــدة بحوث الرأى العام والاعلام بالمركز .

الوكالات الدولية للانباء المؤثرة بالاضافة الى الاذاعـات الدولية والصحف والمجلات المنتشرة على نطاق عالمى واستخدام الأقمار الصناعية الأمر الذى مكن من ارسال المعلومات فى آن واحد الى مسافات بعيدة وأصبحت وسائل الاعلام سلاحا خطيرا فى أيدى القوى الكبرى وهذا يؤدى الى احتكار تفكير الانسان فى الدول النامية بحيث يصبح الفرد موجها دون ادراك منه بمفاهيم تحتوى على جانب واحد من الحقيقة وبتكرار هذا الجانب الواحد يتوصل الفرد الى اقتناع ان هذا هو كل الصدق بحيث انه يجد صعوبة فى الاستجابة للجانب الآخر من الحقيقة اذا قدر له أن يتعرض لهذا الجانب الآخـر بوسيلـة أو بأخرى(٤) ولذلك فقد أشار وزراء اعلام الدول غير المنحازة على سبيل المثال الى أن التدفق الاعلامى الدولى الراهن يتم بدرجة خطيرة من عدم الكفايـة والاختلال فوسائل نقل المعلومات تتركز بضعة دول أما الأغلبية من الدول فقد تضاءل دورها الى مجرد دول متلقية للمعلومات التى تذاع من بضعـة مراكز وفى وضع تكون فيه وسائل الاعـلام تحت سيطرة واحتكار القلة وبذلك تأخذ حرية الاعلام معنى حرية تلك القلة فى ترويج المعلومات بالكيفية التى تختارها والانكار الفعلى لحق البقية فى الاعلام والاطلاع بصورة موضوعية ودقيقة ٠

وقد أشار تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الى أن هناك عوائق تحول دون التدفق الحر للمعلومات من بينها الرقابة المشددة التى تمارسها حكومات كثيرة على وسائل الاعلام وعلى اذاعة الانباء وهناك مجموعة كبيرة من القيود القانونية والاجراءات الادارية التى تتخذها للسيطرة على كل جوانب جمع الأنباء ونشرها الى جانب القيود والضغوط الاقتصاديـة والاجتماعية والاحتكارات والتعاريف الضيقة لماهية الاخبار وما ينبغى نشره وأية قضايا ينبغى مناقشتها ونقص الخبرة والتدريب المهنى وهذا كله يحد من حق المواطن فى الحصول على المعلومات ٠

ويعرض تقرير مشكلات الاعلام فى المجتمع الى أن صحة أو عدم صحة الأخبار تتوقف على عدة عوامل :

١ ــ المقدرة على بلوغ مصادر المعلومات ٠
٢ ــ احتمال وجود مصلحة معينة فى تشويه الأخبار ٠
٣ ــ اتاحة عدة قنوات للاعلام ٠
٤ ــ عمليات فرز المعلومات وانتقائها مما يؤثر على مضمون الأخبار وعلى مواضع التأكيد فيها وعلى أسلوب عرضها ٠

٥ ـ الكفاءة المهنية لدى الصحفيين ٠

٦ ـ موقف الصحفيين من قواعد السلوك المهنى والمعايير الخلقية ٠

٧ ـ صعوبة فهم وتفسير ظروف وأوضاع البلاد الأجنبية الأمر الذى يرتبط بالميول العرقية ٠

٨ ـ الشروط العامة التى تتحكم فى توضيح الوقائع بشكل صحيح وكامل ٠

وعلى المستوى العملى يمكن تصنيف ظواهر التشويه فى الاعـلام فى عدد من الفئات منها على سبيل المثال :

(أ) ابراز الأحداث التى ليس لها أهمية حقيقية أو المزج بين النوادر وما هو بعيد الصلة عن الموضوع أو ما يعتبر مثير للاعجاب فى البلاد المتقدمة مع الحوادث التى لها أهمية قومية حقيقية ٠

(ب) تركيب الأخبار عن طريق تجميع حوادث منعزلة وتقديمها ككل متكامل أو وصف جزء بسيط من الحقائق وتقديمه على أنه الحقيقة كلها ٠

(ج) عرض مضمون الأحداث عرضا مشوها بما يوحى بنتائج تتلاءم مع مصالح معينة ٠

(د) تشويه الأحداث بتكييفها تكييفا خاصا قبل نشرها وذلك بعرض وقائع معينة بطريقة تثير مخاوف أو ريبة مبالغ فيها أو لا أساس لها أو المبالغة فى الأحداث بهدف التأثير على تصرفـــات الأفراد أو الجماعات أو الحكومات ٠

(هـ) التشويه عن طريق السكوت عن بعض الأوضاع بحجة أنها لم تعد تهم الجمهور الذى يكتب له مراسلى الوكالات الصحفية ٠

(و) التشويه الناجم عن الرقابة الحكومية على الأخبار والحد من حرية الاستفادة من مصادر الاعلام وانتهاك حرية الصحافة ٠

ومن هنا تظهر أهمية دراسة مشكلة انسياب الأنباء فى وسائل الاعلام فى مصر لمعرفة هل هذا الانسياب متوازن أو غير متوازن وعادل أو غير عادل

وهل يميل الى التركيز على أنباء الدول الكبرى أم لا ؟ وتتمثل عدم العدالة فى الجوانب الآتية :

١ - اغفال نشر بعض الأخبار الخارجية رغم أهميتها وضرورة ان يعرفها القارىء كحق له والتزام الصمت أزاء بعض الحقائق والأحداث التى يفترض انها لا تهم الجمهور القارىء .

٢ - العرض الجزئى أى ذكر بعض جوانب الخبرة دون جوانب أخرى تشكل متعمدا أو عرض وجهة نظر واحدة دون بقية وجهات النظر .

٣ - العرض المشوه لبعض الأخبار والذى قد يتمثل فى تحريف الأنباء ووضع بعض الأخطاء والأكاذيب محل الحقائق أو استخدام ألفاظ وتعبيرات تصف بعض الدول أو الأشخاص بأمور سطحية أو جمع بعض الحقائق الجزئية بشكل يعطى انطباعا بأنها الحقيقة كاملة أو عرض الحقائق بطريقة تنجم عنها اساءة التفسير ضمنيا أو المبالغة .

٤ - الاعتماد على مصادر غير موثوق بها أو مصادر متحيزة .

وانطلاقا من الاطار السابق يسعى هذا البحث الى دراسة الأخبار الخارجية فى الصحافة المصرية وذلك بهدف الأجابة على الأسئلة التالية :

١ - الى أى مدى تهتم الصحافة المصرية بالأخبار الخارجية ؟

٢ - ما حجم اهتمام الصحافة المصرية بأخبار العالم العربى والدول الافريقية بالذات الى حجم اهتمامها بتغطية بقية أجزاء العالم المتقدم .

٣ - ما نوعية المصادر التى تعتمد عليها الصحافة المصرية فى تغطيتها للأنباء الخارجية وما مدى امكانية الثقة بها وهل هى متحيزة ؟

٤ - هل الروابط الاقتصادية والسياسية مع دولة أجنبية معينة يؤثر بالتالى على حجم واتجاه الأنباء المتعلقة بتلك الدولة ؟

٥ - هل العلاقات الايديولوجية تؤثر فى حجم واتجاه الأنباء ؟

٦ - هل الأزمات الدولية تعكس نفسها على تغطية الصحف للأخبار الخارجية ؟

ومن أجل الاجابة على التساؤلات السابقة استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون وذلك من خلال خمسة جداول يتضمن الجدول الأول فئات موضوع الاخبار الخارجية وتشمل الموضوعات التالية :

سياسي
اقتصادي
اجتماعي
تعليمي
صحي
ثقافي
فني
حوادث وجرائم وقضايا
علمي
رياضي
ديني
فضائح
موضوعات انسانية
القضية العربية الاسرائيلية

ويتضمن الثاني فئات مصدر الأخبار الخارجية وهى وكالة أنباء عالمية شرقية أو غربية واقلمية ومحلية غير عربية وعربية وأنباء الشرق الأوسط ووكالات أخرى أو مراسل أو صحف ومجلات عربية أو أجنبية أو اذاعات أجنبية أو عربية وغير محددة المصدر أو أكثر من مصدر ٠

ويتضمن الجدول الثالث فئات التغطية الجغرافية وتتضمن المناطق التالية :

المنطقة العربية ودول اسلامية غير عربية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي ويشمل أوربا الغربية واليابان وكندا واستراليا والمكسيك والمعسكر الشرقي ويشمل دول أوربا الشرقية وكوبا ثم الصين واسرائيل ودول العالم الثالث ويشمل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيه ٠

ويتضمن الجدول الرابع طريقة العرض وذلك من خلال المساحة والمكان

الذى نشر فيه الخبر على صفحة أولى أو داخلية والموقع أعلى يسار أو أعلى يمين أو أسفل يسار أو أسفل يمين أو قلب الصفحة أو ذيل الصفحة أو رئيسى والعناوين مانشيت أو ممتد أو عادى والصور والرسوم كاريكاتير أو غير كاريكاتير والبراويز والاطارات .

ويتضمن الجدول الخامس طريقة تقديم المضمون ويمثل ذلك الجانب صعوبة منهجية للتغلب على الانحياز الذى يمارسه الباحث لأن الفئات تختلط بأحكام قيمية ولتفادى ذلك تم وضع تعريفات اجرائية لكل فئة وتم اجراء ثلاثة تجارب للثبات وصولا الى نوع من الاتفاق بين الباحثين فى التحليل ويقصد بالايجابى نشر مواضيع تعكس التضامن الاجتماعى والتعاون والاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وممارسة القيادة بصورة غير ديكتاتورية واحترام القانون والقبول بمبدأ التفاوض واحترام الاتفاقيات وقبول مراقبين من الأمم المتحدة واعادة العلاقات الدبلوماسية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووجود نظام ديمقراطى واستقرار داخلى وتقدم اقتصادى واجتماعى وسلبى ومعايير قياس ذلك بنشر موضوعات تعكس عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعنف وأعمال الحرب والاعتداءات والاعتراف بالأعمال العسكرية ورفض التفاوض وقطع العلاقات الدبلوماسية والحرب الدعائية ورفض مراقبين من الأمم المتحدة واضطهاد الاقليات ومظاهرات واضطرابات داخلية وعدم استقرار داخلى .

أما المحايد غير سلبى وغير ايجابى من حيث خلط الرأى بالخبر ، خبر مختلط برأى وخبر غير مختلط بأى رأى بل وقائع مجردة .

ومن حيث التفسير أى قيام الصحيفة بتفسير بعض الأحداث دون أن تختلط هذه الأحداث بالرأى ويأخذ التفسير الأشكال التالية :

١ — التوضيح والتحليل .
٢ — ربط بعض الحقائق ببعضها
٣ — تقديم الخلفيات اللازمة .
٤ — تقديم بعض التوقعات المبنية على التحليل وفى هذا الاطار ينقسم الخبر الى :

(أ) خبر مفسر يحتوى على شكل من الأشكال السابقة أو أكثر
(ب) خبر غير مفسر لا يحتوى على شكل من الأشكال السابقة للتفسير .

واجريت ثلاثة تجارب لثبات وصدق الاستمارة وذلك من خلال حساب نسبة الاتفاق بين المحللين وكانت نسبة ثبات التجربة النهائية للاستمارة كالتالى :

فئات الموضوع	٨ر٨٣٪
فئات مصدر الأخبار	٦ر٩٢٪
فئات التغطية الجغرافية	٢ر٨٩٪
طريقة العرض وطريقة تقديم المضمون	٩٣٪
الموضـــوع	٧٩٪
الـــرأى	٩ر٨٩٪
التفســـير	١ر٧٩٪

عينة البحث :

عينة عشوائية منتظمة منذ بداية يناير ١٩٨١ حتى نهاية يونية ١٩٨١ للصحف الصباحية اليومية المصرية .

نتـــائج الدراسة

اولا : النتائج الخاصة بموضوع الأخبار الخارجية :

(أ) تبين من التحليل الكمى أن الصحف اليومية تركـــز فى فترة الدراسة على المواضيع السياسية بتسبة ٥٢٪ والمواضيع العسكرية بنسبة ١ر١٤٪ والقضية العربية الاسرائيلية بنسبة ١٢٪ وكـــوارث وحوادث ٧٪ والمواضيع الاقتصادية ٦٪ بينما المواضيع الاجتماعية على سبيل المثال ٣ر١٪ والثقافية ٥٪ والرياضية ٣ر٪ والدينية ٣ر٪ .

(ب) أظهرت النتائج الخاصة بفئات الموضوع السياسية أن السياسة الخارجية تمثل ٤٧٪ من المواضيع السياسية والسياسة الداخلية ٤١٪ .

(جـ) تبين من التحليل الاحصائى للمواضيع الاقتصادية أن المواضيع الاقتصادية الخارجية تمثل ٣ر٥٥٪ فى مقابل ٧ر٤٤٪ للمواضيع الاقتصادية الداخلية .

(د) اتضح من تحليل الفئات الخاصة بالموضوع العسكرى أن التسليح

يمثل أكبر نسبة من الفئات العسكرية اذ يمثل ٢ر٣٦٪ يليه الحروب بنسبة ٢ر٣٥٪

(هـ) ظهر من التحليل الاحصائى ان المواضيع الخاصة باسرائيل تفوق المواضيع الأخرى المتعلقة بالقضية العربية الاسرائيلية اذ تشغل ٢٨٪ يليها موقف دول العالم من أزمة الشرق الأوسط وتبلغ ٢٣٪ ثم العلاقات بين اسرائيل والدول العربية من غير مصر تبلغ ٨٪ أما عن اسرائيل والفلسطينيين وتشمل أخبارا عن المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية فتبلغ ١٦٪ .

ثانيا : النتائج الخاصة بفئات مصدر الأخبار الخارجية :

(أ) أتضح من تحليل البيانات الكمية ان الصحافة المصرية تعتمد فى نشر اخبارها على وكالات الأنباء بنسبة ٧٨٪ يليها غير محدد المصدر بمعنى الخبر من عدة مصادر كوكالات الأنباء والمراسل الخارجي أو صحف أجنبية بنسبة ١٥٪ ثم يليها المراسل الخارجي بنسبة ٢ر٤٪ .

(ب) تبين من النتائج الاحصائية أن الصحافة تعتمد فى نشرها للأخبار على وكالات أنباء بنسبة ٨ر٥٦٪ يليها وكالات أنباء عالمية بنسبة ٣٤٪ بينما وكالة أنباء الشرق الأوسط تبلغ نسبتها ٢ر٥٪ ووكالات الأنباء عربية ٢ر٢٪ .

(جـ) ظهر من التحليل الكمى للبيانات أن الصحف المصرية تعتمد على وكالات أنباء غربية بنسبة ٧ر٩٨٪ من مجموع الأنباء الخاصة بوكالات أنباء عالمية بينما الاعتماد على الصحف والمجلات الأجنبية يتساوى مع الاعتماد على الصحف والمجلات العربية وفيما يتعلق بالاذاعات فالصحافة المصرية أثناء فترة البحث تعتمد فى نقلها للاخبار على الاذاعات العربية .

ثالثا : النتائج الخاصة بفئات التغطية الجغرافية :

(أ) تهتم الصحف المصرية أساسا بالأخبار الواردة عن المنطقة العربية بنسبة ٢ر٣٠٪ يليها الأخبار الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٢ر١٥٪ ثم الأخبار الخاصة بالمعسكر الغربي وتشمل أوربا الغربية واليابان وكندا واستراليا والمكسيك بنسبة ١٥٪ بينما الأخبار الخاصة بدول اسلامية غير عربية ٨٪ وأخبار عن اسرائيل ٨٪ ودول العالم الثالث ٨٪ بينما الاتحاد السوفيتى ٨٪ والمعسكر الشرقى ٦ر٤٪ .

(ب) يتضح من النتائج الاحصائية أن الصحافة المصرية فى اهتمامها بدول العالم الثالث تركز على أفريقيا بنسبة ٦٢٪ يليها آسيا ٤ر١٩٪ ثم أمريكا اللاتينية ٦ر١٧٪ ٠

رابعا : النتائج الخاصة بطريقة العرض :

(أ) المساحة :

وتم حساب الأطوال بالسنتيمتر على أن تجمع هذه الأطوال بعد ذلك فتكون مساحة الخبر على أساس أن اتساع العمود ثابت وتبين من حساب التحليل الكمى أن تركز الاخبار فى الصحافة المصرية فى المساحة من ٥ سم الى أقل من ١٠ سم بسبة ٦ر٤٣٪ يليها من ١٠ سم الى أقل من ٢٥ سم بنسبة ٦ر٢٦٪ ثم من ٢٥ الى أقل من ٥٠ سم ٦ر١٢٪ ثم أقل من ٥ سم بنسبة ٨ر٩٪ ثم من ١٥٠ سم الى أقل من ٧٥ سم ١ر٤٪ ثم من ٧٥ سم الى أقل من ١٠٠سم ومن ١٠٠ سم الى أقل من ١٥٠ سم ومن ١٥٠ سم الى أقل من ٢٠٠ سم نسبتها على التوالى ١٪ و ٢ر٪ و ٤ر٪ ٠

(ب) المكان الذى نشر فيه الخبر :

١ ــ الصفحة وتصنف الى صفحة أولى أو صفحة داخلية وهى الصفحة الرابعة فى الأهرام والثانية فى الأخبار والثالثة فى الجمهورية ٠ واتضح من تحليل البيانات ان الأخبار تتركز فى الصفحة الداخلية بنسبة ٦ر٦٦٪ فى مقابل ٤ر٣٣٪ للصفحة الأولى ٠

٢ ــ الموقع ويصنف تبعا لأعلى يسار وأعلى يمين وأسفل يسار وأسفل يمين وقلب الصفحة وذيل الصفحة وتبين من التحليل الاحصائى أن الأخبار تتركز فى أعلى يمين بنسبة ٢٨٪ يليها أسفل يسار ٢٣٪ وأسفل يمين ٢٢٪ وأعلى يسار ١٥٪ وذلك بالنسبة للصفحة الأولى أما الموقع فى الصفحة الداخلية فيتركز فى أعلى يسار بنسبة ٣٣٪ ثم أعلى يمين ٣٢٪ وأسفل يسار ١٠٪ وأسفل يمين ١٠٪ ثم قلب الصفحة ٥ر١٠٪ وذيل الصفحة ٥ر٤٪ ٠

(جـ) وسائل الابراز وتشمل العناوين والرسوم :

١ ــ العناوين وتنقسم الى :

مانشيت وهو العنوان الممتد على ٨ أعمدة بعرض الصفحة الأولى مهما كانت عدد سطوره ٠

والعنوان الممتد على أكثر من عمود وأقل من ٨ أعمدة مهما كانت عدد سطوره أى قد يكون ممتدا على عمودين أو سبع أعمدة مثلا ٠

والعنوان العادى أى العنوان العمودى مهما كانت عدد سطوره وتبين أن العناوين تركزت فى عنوان عادى بنسبة ٦ر٦٦٪ وممتد بنسبة ٧ر٣٠٪ ومانشيت ٧ر٢٪ ٠

٢ ـ الرسوم وتصنف الى رسوم كاريكاتيرية وهى رسم ساخر يقدم من خلاله مضمون معين خبرى ورسوم غير كاريكاتيرية وهى الرسوم التعبيرية كالخرائط والرسوم البيانية ٠

٣ ـ صور : واتضح من تحليل البيانات أن الاخبار التى بها صور فى الصحافة المصرية تمثل ٨ر٢٧٪ من مجموع الأخبار التى بها وسائل ابراز يليها الرسوم غير كاريكاتيرية بنسبة ٤ر٣٥٪ ثم رسوم كاريكاتيرية بنسبة ٨ر٦٪ ٠

خامسا : النتائج الخاصة بفئات المضمون وطريقة تقديمه :

١ ـ السلبية والايجابية :

تبين من التحليل الكمى للبيانات أن الصحافة المصرية فى تناولها للأخبار الخارجية تركز على الموضوعات السلبية بنسبة ٥ر٥٧٪ يليها المواضيع الايجابية بنسبة ٧ر٢٤٪ ثم المحايد بنسبة ٨ر١٧٪ ٠

٢ ـ الرأى :

يتضح من تحليل البيانات أن الاخبار الغير مختلطة بالرأى والمعتمدة على وقائع مجردة تمثل ٥ر٧٩٪ أما الاخبار المختلطة برأى ٥ر٢٠٪ ٠

٣ ـ التفسير :

تبين من البيانات الاحصائية للصحافة المصرية أثناء فترة الدراسة أن تناول الأخبار الخارجية يتم بدون تفسير للأحداث بنسبة ٩ر٦٩٪ فى مقابل ٣٠٪ للاخبار المفسرة ٠

مناقشة نتائج الدراسة :

أولا : اتضح من استعراض النتائج السابقة أن الروابط الاقتصادية والسياسية مع دولة أجنبية يؤثر بالتالى على حجم واتجاه الأنباء المتعلقة بتلك الدولة اذ أن النتائج السابقة أظهرت أن الاخبار الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية تفوق نسبة الاخبار الأخرى عن الاتحاد السوفيتى أو

المعسكر الشرقى وتلك النتائج تختلف عن دراسات سابقة فى فترات زمنية مختلفة فعلى سبيل المثال بحث للدكتور ابراهيم أبو لغد(٥) عن الصحافة العربية ما بين ١٦ فبراير حتى ٢ مارس ١٩٦١ أوضح أن الدول التى لها علاقة قوية بالغرب تخصص مساحة أكبر للأنباء الخارجية عن الغرب مثل لبنان والأردن وليبيا على عكس مصر التى تخصص مساحة أكبر لأنباء الاتحاد السوفيتى وكذلك بحث آخر للدكتور نبيل دجانى وجون دنوى(٦) عن تحليل مضمون وسائل الاتصال العربية عـــام ١٩٧١ حيث أكـــدا أن الانحياز الايديولوجى يؤثر على حجم الأنباء مثل تأثير الولايات المتحدة الامريكية على الصحافة فى المملكة العربية السعودية كما أن هناك تضخم فى الأنباء المؤيدة للاتحاد السوفيتى فى الجزائر وسوريا أما مصر فمتوازنة مـع التركيز على الدول الاشتراكية .

ثانيا : تبين من تحليل النتائج أن الصحافة المصرية تهتم بأخبار العالم العربى بنسبة ٣٠٫٢٪ وبأفريقيا بنسبة ٦٢٪ من أخبار دول العالم الثالث ويؤكد ذلك انه رغم وجود بعض التوجيهات السياسية لمصر فى فترة زمنية معينة الا أن هناك توجهات أساسية وثابتة نابعة من الواقـــع الاقتصادى والاجتماعى وهو ارتباطها بالدول العربية والدول الافريقية ولاحظ جورج جيبدنر وجورج مارفينج(٧) نتائج مماثلة عن توجه صحف الولايات المتحدة الامريكية نحو أوربا الغربية وصحف الاتحاد السوفيتى نحو أوربا الشرقية كما أن دراسة أخرى لفير فون سباركس(٨) عن تحليل مضمون الصحف فى كندا أظهرت ان ٤٩٪ من الاخبار الخارجية فى صحف كندا عن الولايـــات المتحدة الامريكية .

ثالثا : اتضح من نتائج البحث ان الازمات الدولية تفرض نفسها على مجال الاهتمام فى الصحف فاثناء أزمة بولندا نشرت الصحف المصرية أخبار بولندا وكذلك أخبار الصحف فى ايرلندا الشمالية واطلاق سراح الرهائن الامريكية فى ايران ومما يؤكد ذلك دراسة عن انسياب الأخبار الخارجية فى السويد عن الشرق الأوسط أوضحت أن أنباء الشرق الأوسط فى ١٩٦٤ تمثل ٢٪ من الأنباء الخارجيـــة بينما فى مايـــو ١٩٦٧ ارتفعت النسبة الى ٣٢٪(٩) وأكد ذلك أيضا جون لينت(١٠) .

رابعا : تبين من البحـوث السابقـــة عن انسياب الأخبار أن الأنباء السياسية تشغل نسبة عالية من الأنباء التى تنشرها الصحف المحلية(١١) واتفقت نتائج هذا البحث مع المقولة السابقة اذ أن الصحف المصرية تركز على الأخبار السياسية بنسبة ٥٢٪

خامسا : تبين من تحليل نتائج البحث أن الصحافة المصرية تعتمد فى تغطيتها للأنباء الخارجية على وكالات الأنباء وخاصة وكالات الأنباء الغربية. وأكدت تلك النتيجة بحث للدكتورة جيهان رشتى(١٢) عن تدفق الأنباء الأجنبية فى الاعلام العربى اذ توصلت الى أن هناك اعتماد على الأنباء الواردة من وكالات انباء غربية . كما أن هناك دراسة أخرى عن التليفزيون المصرى والسينما المصرية(١٣) أوضحت أن حوالى ٨٤٪ من الاعلام التى عرضتها دور العرض السينمائية فى القاهرة خلال ١٩٧٩ واردة من الولايات المتحدة الامريكية وان حوالى ٥٧٫٨٪ من الافلام التليفزيونية واردة أيضا من الولايات المتحدة الامريكية .

سادسا : اتضح من عرض النتائج الخاصة بالدراسة ان الصحف المصرية تعتمد على وكالات الأنباء الخارجية فى حصولها على معلوماتها بينما المراسلين الخارجيين لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة للغاية وكذلك الأمر بالنسبة لوكالات الأنباء العربية أو وكالة أنباء الشرق الأوسط

سابعا : لوحظ من العرض السابق للنتائج أن هناك عدم كفاية فى التغطية الصحفية للأخبار الخارجية فى الصحافة المصرية اذ أن الصحف تركز على الموضوعات السلبية فى تناولها للأخبار الخارجية كما أن الأخبار تقدم بدون تفسير

يلاحظ من العرض السابق أن انسياب المعلومات فى الصحافة المصرية يتم من خلال اتجاه واحد وذلك بالتركيز على الاخبار الخاصة بالدول المتقدمة وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربى مع الاعتماد على وكالات أنباء غربية والتركيز على الجوانب السياسية ومن الواضح ان هذا اختلال فى انسياب المعلومات لا يترتبط بظروف المجتمع المصرى فقط وانما هو انعكاس للبناء السياسى والاقتصادى السائد فى العالم والذى يميل الى الابقاء على اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة وتقوية هذا الاعتماد لذا لا بد أن يظهر على الساحة الاعلامية العالمية نظاما جديدا يحل محل اختلال الموازين (١٤) اذ لا بد أن يكون تنقل الاخبار تنقلا حرا متوازنا ولا بد من قيام علاقات متساوية ومتكافئة فى مجال الاتصالات بين الدول المتقدمة والبلاد النامية الى جانب تحول البلاد النامية من مجرد بلدان مستهلكة للمواد الاعلامية الى بلدان قادرة على الانتاج الاعلامى ان الدعوة الى ذلك فى الواقع هى دعوة الى تصفية الاستعمار فى قطاع الاعلام ودعوة الى قيام علاقات تفاهم وتعاون متكافئة تقوم على الاحترام المتبادل للقيم .

المراجـــع :

(١) شون ماكبرايد . أصوات متعددة وعالم واحد
(اليونسكو ١٩٨١) ص ٢٩٣ ـ ٣٠٢ .
(٢) يحيى أبو بكر . تحرير الاعلام العربي
المستقبل العربي (بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠)
ص ٢ ـ ٣ .
(٣) المرجع السابق ص ٥٣
(٤) د. محمد على العويني . الاعلام الدولي
(القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٧٨) ص ٤٦

(٥) Dr. Ibrahim Abu Lughod, "International News in the Arabic press accomparative content analysis. Public opinion quarterly 26 Fall, 1962, pp. 600-612.

(٦) نبيل دجاني وجون دنوى . تحليل مضمون وســائل الاتصال العربية .
Beirut Seminar on East-West communication.

(٧) George Gerbner & George Marvang, The many words of the world's press journal of communication, winter, 1977, vol. 27, No. 1, pp. 52-62.

(٨) Vernone M. Sparkes, The Flows of News between Canada and the United States, journalism quarterly, summer 1978, pp. 260-268.

(٩) Karl Erik Rasengren, Beirut seminar on East & West communication.

(١٠) John A. Lent, Foreign News in American Media journal of communication Op-cit. pp. 46-52.

(١١) Richard Budd, U.S. News in the press down under, public opinion quarterly 1964, vol. 18, pp. 39-56.

— Jim Hart, The flow of international News into Ohio journalism quarterly 38 fall, 1967, pp. 541-543.
— Jim Hart, Foreign News in U.S. and English Daily News papers A comparison. Journalism quarterlq 43 fall, 1966, pp. 443-448.

(١٢) The International News Media and the developing world, April 2-5, Cairo University, the Middle East News Agency.

(١٣) حسن عبد المنعم · تدفق الافلام الأجنبية فى السينما والتلفزيون
(القاهرة : كلية الاعلام ــ رسالة ماجستير بجامعة القاهرة ، ١٩٧٩)
أنظر أيضا :

Gehan Rachty & Khalil Rabat, Impartation of films for cinema and television in Egypt, UNERCO communication and society

(١٤) يحيى أبو بكر ــ مرجع سابق · ص ٥٣ ·

مناهج علم الاجتماع ودراسة المستقبل
رؤية نقديـــة

الدكتورة : سامية مصطفى الخشاب*

مقدمـــــة :

لقد كان الحديث عن المستقبل والتفكير فيه ، وما ينتظر المرء فى غده من أحداث وما يتعلق بذلك الغد من آمال وآلام وتوقعات من أهم الموضوعات التى شغلت بال الانسان فى كل زمان ومكان ٠

ومن هنا كان الانسان شديد الشغف بالتعرف عـلى مستقبله كفرد وكجنس واصطنع لذلك وسائل وأساليب كثيرة تعتمد كلها فى المحل الأول على التنبوء وان تراوحت بين الالتجاء الى تصورات فلسفية الى تقصى الحقائق والوقائع ومحاولة استنباط الاتجاهات العامة المستقبلية منها ولكن الاهتمام بالتعرف على المستقبل اتخذ فى السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من الهيئات العلمية والاكاديمية لمحاولة التعرف على ما سوف تكون عليه الأوضاع فى المستقبل سواء من النواحى التكنولوجية البحتة أو من النواحى الانسانيـة والاجتماعية والثقافية وغيرها ٠ ومن هنا أصبح التنبوء والدراسات الخاصـة بالمستقبل تشكل موضوعا من أهم الموضوعات التى تشـغل اهتمام الدوائر العلمية فى كل تخصصات العلوم الطبيعية والانسانيـــة وأصبحت هـذه المواضيع تشكل مادة علم جديد أطلـــق عليه المختصـــون عـلم المستقبل Futurology وهو أحدث العلوم التى ظهرت فى العصر الحاضر ٠

وكان من الطبيـــعى أن نولى الدراســـات المســتقبلية اهتمامنا حتى لا تتخلف فيه الدراسات الاجتماعية ٠ لأن علم الاجتماع يعتبر من أوائـــل العلوم الانسانية التى يجب أن يهتم بالصورة المستقبلية للظواهر الاجتماعية وذلك يرجع لسببين :

---

* مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة ٠

١ - يختص علم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية من أجل فهم مشكلات المجتمع ومحاولة اصلاحها على أسس علمية • لذلك لا يجب أن يقتصر دور نظرياته على وصف الظواهر الاجتماعية وتفسيرها بل ينبغى أن تكون لنظريات هذا العلم القدرة على التنبوء بالمستقبل •

٢ - قد اتسع نطاق علم الاجتماع فى الوقت الحاضر ، وأصبح يختص بدراسات ومجالات على جانب كبير من الأهمية كالدراسات الخاصة بالسكان والدراسات الخاصة بالتخطيط • وهذه المجالات تعتبر التنبوء أساسا هاما من أسس الدراسة بهـا • فنحن نـدرك أهميـة دور التنبوء فى العملية التخطيطية • فلم يعد المخططون يقتصرون فى وضـع خطط لما هـو كائن اليوم • بل أصبح اهتمامهم يمتد للمستقبل • لأن الظواهر الاجتماعيـة تتصف بالتغير المستمر • ولذا يجب على المخطط أن يراعى فى وضع الخطة ما لهذه الظواهر من سمة دينامية وأن يضع فى اعتباره الصورة المستقبلية للظاهرة التى يخطط لها •

ولكن ما هو موقف علم الاجتماع من دراسة المستقبل ؟
ولكى نجيب على هذا السؤال سوف تركز الورقة على النقاط التالية :
أولا : مفهوم التنبوء فى الفكر الاجتماعى

ثانيا : موقف نقدى للطرق والمنـاهج التى اعتمد عليهـا المفكرين الاجتماعيين فى تنبؤاتهم •

ثالثا : عرض لبعض طرق التنبؤ •
وسوف نعرض لكل نقطة من النقاط السابقة بالتفصيل •

مفهوم التنبؤ فى الفكر الاجتماعى :

الواقع ان الاهتمام العلمى الحالى بالتنبؤ بالمستقبل له جـذور عميقة ظهرت فى التفكير الاجتماعى للفلاسفة والمنظرين • وقد صـاغوا هـذه بؤات فى شكل نظريات أطلقوا عليها مصطلح التطور والتغير

ولو تتبعنا المسار التاريخى للتنبؤ الاجتماعى ، نجد انه مر بمراحل كثيرة هى :

١ - التنبؤ الغائى والاستشفافى : يظهر التنبؤ الغائى فى تخطيطـا

أمثل لمدن فاضلة سوف تتعمق فى المستقبل وان كانت أراؤهم أقرب الى التكهنات والتصورات منها الى التنبؤ ٠

أما التنبؤ الاستشفافى فهو يقوم على أسس ذاتية ويصدر عن أفراد يتمتعون بشفافية تمكنهم من استشفاف ما سوف يحدث فى المستقبل ٠ فقد ظهر فى تاريخ الفكر الانسانى طائفة من كبار المفكرين الذين يرجع اليهم الفضل فى التنبؤ بمسار الظواهر والنظم ، وكانت اتجاهاتهم تنطوى على قدر من الترشيد وتنبيه الأذهان الى وضع مخططات للاصلاح الاجتماعى والدعوة الى أفكار اجتماعية انسانية سوف يدفع بها التنبؤ الى التطبيق شئنا أم لم نشأ الا أن هؤلاء لم يصلوا فى اجتهاداتهم الى كشف الأسس المنهجية لهذه التنبؤات ٠

ومن الأمثلة التى تشير الى القدرات الخاصة والاستنباط الذاتى فى تفسير حركة الظواهر الاجتماعية ٠ ما دعى اليه المفكر الايطالى « كمبانلا » فى كتابه مدينة الشمس من أفكار كانت خيالية فى عصره ، الا انها تحققت اليوم ، فقد وضع لبنات تنظيم اشتراكى ، وكانت دعوته هذه تنبؤات بالتطبيق الاشتراكى الذى نراه اليوم (١) ٠

كذلك تنبأ ميلشورجرم احد المفكرين فى عام ١٧٩٠ ٠ بما آلت اليه الأحداث التاريخية فى عصرنا هذا ، من أن هناك قوتين سوف يكون لهما القدر المعلى فى مصائر العالم ، روسيا فى الشرق ، والولايات المتحدة فى الغرب ٠ تنبأ بهذا ولم يمض على استقلال الولايات المتحدة عن أمها بريطانيا الا قرابة عام (٢) ٠

٢ ــ التنبؤ وفلسفة التاريخ : لقد احتل التنبؤ مكانة كبيرة عن فلاسفة التاريخ لأن هؤلاء الفلاسفة كان شغلهم الشاغل هو رسم صورة لمستقبل المجتمعات الانسانية ، وما سوف يكون عليه المستقبل ، فمن الفلاسفة من تنبأ تنبؤات متفائلة أمثال كوندرسيه ، وأوجيست كونت ، وماركس ؛ ومنهم من كان متشائما أمثال شبنجلر ، وتوينبى ، وابن خلدون ٠ فقد حاول فلاسفة التاريخ ان يصلوا الى قوانين تسير الكون وترسم الخط البيانى لما سيكون عليه الغد ٠

٣ ــ ظهر التنبؤ الاجتماعى عند العلماء التطوريين أمثال داروين وهربرت سبنسر ٠

٤ ـ ظهر التنبؤ عند علماء الاجتماع المحدثين ، فقد أشار ماكس فيبر الى أن الغرض من علم الاجتماع هو التنبؤ بانماط التفاعل الاجتماعى (٣) . ويرى باريتو ان الأفعال تكون منطقية اذا كانت النتائج التى يتنبأ بها الفاعل مطابقة للنتائج التى يمكن التنبؤ بها فى ضوء معرفة أوسع ونظرة أعم وأشمل .

ويظهر مفهوم التنبؤ الاجتماعى عند بارسونز من خلال مفهومه عن الادوار الاجتماعية يمكن أن يحقق كثير من الحاجات التى بفضلها يصل الأفراد الى الاشباع . وبذلك يمكن للأفراد الفاعلين التنبؤ بتوقعات سلوك كل منهما نحو الآخر . وادراك ردود الأفعال المتبادلة والمتقابلة المحتملة لشتى مظاهر سلوكهم(٤) .

كذلك يعتبر بول لازرسفيلد P. Lazersfield من علماء الاجتماع المحدثين الذين اعطوا اهتماما للتنبؤ الاجتماعى . فقد تنبأ بالمسالك التى سوف يسلكها علم الاجتماع فى المستقبل (٥) .

نستطيع أن نستخلص من السيرة التاريخية لدراسة التنبؤ الاجتماعى انه مر بمراحل كثيرة . فقد بدأ بالتنبؤ الغائى الذى ظهر فى الفكر القديم ،

ثم ظهر فى فكر فلاسفة التاريخ بشكل واضح . ثم ظهر مفهوم التنبؤ عند علماء نظريات التطور سواء البيولوجيين منهم أو الاجتماعيين . وفى العصر الحديث أعطى المحدثين أهمية لدراسة التنبؤ وكانوا أكثر تفهما له ،

كذلك اختلف مستوى التنبؤ من عالم لآخر . فمن العلماء من تنبأ بشكل الكائنات الحية ، ومنهم من تنبأ بالنسبة لطبقة اجتماعية معينة وآخرون تنبأوا بشكل المجتمع ككل . بل هناك من تنبأ بما ستكون عليه الانسانية كلها .

مما سبق يتضح لنا أن مفهوم التنبؤ ليس مفهوما جديدا على الفكر الاجتماعى وهنا نطرح تساؤول :

هل التنبؤات التى زخر بها الفكر الاجتماعى تنبؤات علمية ؟

والاجابة عن هذا التساؤل تستلزم :

موقف نقدى للطرق والمناهج التى اعتمد عليها المفكرين الاجتماعيين للوصول الى تنبؤاتهم ٠

لكى نحقق ما نهدف اليه سوف نلقى نظرة تحليلية على كل مرحلة من المراحل التى مر بها التنبؤ ٠

١ ـ التنبؤ الغائى :

يقوم هذا النوع من التنبؤ على أساس فلسفى حيث لا يتسم بصورة علمية ٠ ونحن نطلق عليه تنبؤات تجاوزا ، وانما فى الحقيقة هو تكهنات وتطلعات مثالية ٠

٢ ـ التنبؤ عند أصحاب فلسفة التاريخ :

سبق أن ذكرنا أن هؤلاء المفكرين كان هدفهم الرئيسى هو استخلاص قوانين تحكم سير التاريخ ، وهذه القوانين تمكنهم من التنبؤ بسير المجتمعات الانسانية ٠ ويبدو هذا على سبيل المثال عند شبنجلر Spengler فى محاولته التنبؤ بشكل الحضارات الانسانية فى المستقبل عن طريق دراسته لعديد من الحضارات التى مرت بها المجتمعات الانسانية والوصول الى قانون يحدد نمط التغير الذى ينظم الثقافات فى تحولها من حال الى حال والذى يقرر فيه ان جميع الثقافات تمر خلال مسيرة حياتها بأدوار محددة المراحل تبدأ بالنشأة والتكوين ثم النضج والاكتمال ، وتنتهى بالشيخوخة والانحلال حتى الموت والاندثار ٠

ومن خلال هذا القانون يتنبأ شبنجلر بأن الثقافة فى آخر مراحلها تفقد حيويتها وقدرتها على الخلق والابداع وتسير نحو مصيرها المحتوم وهو الموت والفناء وهى النهاية الطبيعية لكل ثقافة (٦) ٠ وعلى نفس هذا المنهج سار معظم فلاسفة التاريخ أمثال توينبى وابن خلدون ٠

واذا كانت القوانين التى تحكم سير المجتمعات هى هدف هؤلاء المفكرين فهذا يدعونا الى تساؤل : هل توجد قوانين تحكم التاريخ ؟

لا شك أن هناك صعوبات كثيرة تقف بين التاريخ وبين الوصول الى القانون ٠ فقد ذكر بوبر « ان التاريخ الانسانى فى سيره يتأثر تأثرا قويا بنمو المعرفة الانسانية ولا يمكن لنا بالطرق العقلية أو العملية أن نتنبأ بكيفية نمو معارفنا العلمية ٠٠ اذن فلا يمكننا التنبؤ بمستقبل سير التاريخ الانسانى ضمن قانون حتمى » (٧) وهذا يرجع الى الأسباب الآتية :

(أ) صعوبة التعبير الكمى عن الكيفى ، فليس ثمة وحدة قياس كمى نقيس الظواهر والعلاقات التاريخية .

(ب) صعوبة المزج فى العمل التاريخى بين الدراسة الساكنة والحركية فى وقت واحد .

فهناك صعوبـــات فى بحث الواقعة التاريخيـــة بما لها من عناصر الاستمرار وعوامل التغير فى صيغة جدلية واحدة . ولا بد فى القانون ان يجمع بين جدلية الساكن والمتحرك . فقد يكون ذلك سهـــلا فى العلوم الطبيعية ولكن من الصعب تحقيقه فى التاريخ (٨) .

(جـ) صعوبة التميز بين الروابط السببية فى وقائع التاريخ .

مما سبق نرى أن هناك صعوبات كثيرة تقف أمام أصحاب فلسفة التاريخ للوصول الى القوانين التى تحكم سير المجتمعات الانسانية . وهذا يجعلنا نتساءل ما شأن القوانين التى وصل اليها أصحاب فلسفة التاريخ فيما يتعلق بتطور المجتمعات الانسانية والتى أقاموا عليها تنبؤاتهم .

ان هذه القوانين (كقانون ابن خلدون ، وشبنجلر وتوينبى) قد علق عليها دراى Dray بأن ما هى الا تعميمات تاريخيـــة لا تفسر ملاحظـــة ولا تسمح بالتنبؤ (٩) .

٣ ـ التنبؤ عند العلماء التطوريين :

لا شك أن مناقشاتنا للتطور الاجتماعى يجعلنا نتلمس جذور نظريـــة للتنبؤ الاجتماعى ويجعلنا نشعر بأن هناك صلات بين علم المستقبل الذى ظهر حديثا وبين التراث القديم فى عـــلم الاجتماع الذى ظهر عند كل من سبنسر ، وكونت وماركس . فظهور علم المستقبل احياء وانعاش فى التطور الاجتماعى . فالتطور الاجتماعى يتجه الى الماضى والحاضر وعلم المستقبل يتجه الى المستقبل ورغم ذلك فان علم المستقبل يســـعى الى تأصيل نظرياتـــه بربطها بالماضى كما تفعل كثير من نظريات التطور الاجتماعى بمحاولة التنبؤ بالمستقبل (١٠) .

فالعلماء التطوريون لا يقتصرون فى دراساتهم على الماضى ولا يكتفو بالبحث عن المراحل التى مر بها الكائن البشرى خـــلال تاريخه الطويل

وانما يمتدوا في دراساتهم الى الحاضر محاولين التعرف على مستقبل الأجيال القادمة والتنبؤ بنوع التغيرات التي سوف تطرأ على تكوينهم

وقد أقام العلماء التطوريون تنبؤاتهم على أساس نظرية التطور التي وضع دعائمها داروين والتي استعارها سبنسر ووظفها لتفسير التطور الاجتماعي • وهنا نطرح تساؤل :

هل تمثل النظرية التطورية قوة تنبؤية ؟

لقد رفض كثير من المفكرين اعتبار النظرية التطورية ان لها القدرة على التنبؤ أمثال سكريفن Scriven الذى يرى أن أهمية داروين فى تاريخ العلم تتمثل فى خلقه لنموذج تفسيرى ليس لايجاد علم تبوئى • ويؤكد سكريفن ان النظرية التطورية هى نظرية تفسيرية صرفة لأنها تعطى تفسيرات مرضية عن الماضى • وليست نظرية تنبؤية •

وقد لاقى هذا الرأى التأييد والمساندة من كثير من البيولوجيين أمثال سيمبسون Simpson وماير M. Mayer اللذان يريا أن فكرة انفصال التفسير عن التنبؤ فكرة خاطئة ويذهبان الى أن نظرية التطور تبرهن على استقلال التفسير عن التنبؤ بل يؤكد ماير على أن نظرية الانتقاء الطبيعى تصف وتفسر ولكنها لا تستطيع التنبؤ (١١) •

ويذهب كل من سكريفن ومويديه الى أن نظرية التطور انما تمدنا بفروض تنبؤية Hypothetical prediction وليس تنبؤات حقيقية ، ولذلك فان تنبؤات هذه النظرية تتسم بسمتين :

– الخاصية الفرضية للتنبؤ : والتى تتخذ شكل (اذا – سيكون) ولذلك تكون التنبؤات غير حقيقية أو غير دقيقة •

– الخاصية الاحتمالية ، للعلاقات التى تربط بين المقدمات والنتائج(١٢) •

ولم يقف النقد الذى وجه الى النظرية التطورية كقوة تنبؤية عند حد العلماء البيولوجيين بل امتد الى العلماء الاجتماعيين • فنجد لالاند la lande يحاول دحض قانون التطور الذى وضعه هربرت سبنسر فى كتابه المبادىء

الأولى ويذهب هذا القانون الى أن « التطور عبارة عن تكامل المادة المصحوب بتشتت الحركة . وهذا التكامل يؤدى الى انتقال المادة من حالة التجانس غير المحدد ، وغير المتسق الى حالة التجانس المحدد المتسق » .

ويرى لالاند أن هذا القانون ليس قانونا حقيقيا . فهو لا يؤكد بأى علاقة بين ظاهرتين أو أكثر كما انه لا يعبر عن حالة منتظمة توجد فى عدد من الأفراد والظواهر المحددة . ويذهب لالاند الى أن الفروض العلمية التى يطلق عليها الأفكار الموجهة . هى التى توصلنا ولو جزئيا الى الأسباب التى تحدث التغير ، ومتى وقفنا على هذه الأسباب امكننا استخلاص القوانين التى تمكنا من التنبؤ بالمستقبل .

ولما كانت الفروض العلمية للنظرية التطورية غير صحيحة فكل ما يبنى عليها فهو غير سليم . لذلك فقوانينها لا يمكن الاعتماد عليها فى التنبؤ بالمستقبل .

وبعد هذه الوقفات النقدية يتضح لنا أن صور التنبؤ التى زخر بها الفكر الاجتماعى لم تكن تنبؤات علمية . ولم تنجح فى أن تعطينا تنبؤات صادقة بشأن المجتمعات الانسانية . وهذا راجع الى قصور فى الأسس المنهجية التى اعتمد عليها العلماء والمفكرين .

عرض لبعض الطرق الخاصة بالتنبؤ :

١ - طريقة دلفى Delphi Method (١٣)

وهى عبارة عن منهج منظم ومصمم بطريقة علمية واعية لاستطلاع رأى مجموعات من الخبراء حول موضوع الدراسة . ومن ثم فان هذه الطريقة تستخدم فى المجالات التى تعتمد بالدرجة الأولى على آراء الخبراء وخصوصا فى المحالات الجديدة حيث لا تتوافر البيانات التاريخية . وقد استخدمت هذه الطريقة للتنبؤ للتقدم العلمى والتكنولوجى ، ومن مزايا هذه الطريقة

- وصول سريع للأراء المتوسطة لجمهور العلماء .
- مرونة عالية لاستبعاد الأراء الشاذة .
- تكلفة قليلة .
- قابلة للتطبيق فى حالات عديدة .

- قابلة للمقارنة بالأساليب الأخرى ٠
- يمكن استخدامها للتنبؤ للأجيال الزمنية المختلفة ٠ وان كانت تزداد قيمتها اذا كنا بصدد تنبؤ للأجل الطويل ٠

ومن التجارب الناجحة التى اعتمدت على هذه الطريقة تجربة اجريت عام ١٩٦٧ م فى مركز للبحوث الاقتصادية باليابان ٠ واستطلع فيها رأى مائة من الخبراء واختبر من الأجانب ٥٣ احتمال لتطوير العلم والتكنولوجيا نفترض انها ستتحقق فى المستقبل القريب ٠

وتضمن هذه الطريقة عـرض استمارات استطـــلاع الرأى على ست مجموعات من الخبراء وتطرح عليهم عددا من الأسئلة ثم هناك أربع مراحـل لاستطلاع الرأى يبدى الخبراء فيها رأيهم فى اتجاهات التطور فى المجالات المختلفة والنقط الزمنية التى يتوقع أن يحدث فيها ذلك التطور ٠ وفى ضوء الاختلافات فى الرأى بين مجموعات الخبراء تعاد عملية الاستطلاع فى عمليات تصحيح متتابعة ، الهدف منها الوصول لدرجة مقبولة من الاتفاق فى الرأى ٠ ثم تقدم قائمة حول أهم الاكتشافات والتطبيقات المتوقعة الى مجموعة خبراء أخرى تقوم بعملية التقييم ويطلب منهم تحديد الوقت الأكثر احتمالا لتحقيق السنة التى عندها احتمال ٥٠٪ لتطبيق الاكتشاف ٠

وفى كل مرة يطلب ممن يقوم بالتقييم اختبار رأيه الخاص وان أمكن تطويره فى اتجاه رأى الأغلبية ٠ ولقـــد ثبت أن أسباب الاختلاف غالبا ما ترجع الى اهمال بعض العوامل المؤثرة ٠

وفى المراحل التالية تعاد صياغة الاسئلة بشكل أدق لتفادى الاختلافات التى قد يكون سببها تفاوت الفهم للأسئلة - وتطرح الأجوبة التى حصلت عليها أغلبية نسبية مرة أخرى على الخبراء الذين كان لهم رأى مغاير ويطلب منهم شرح وجهة نظرهم ٠

ومما يؤخذ على هذه الطريقة انها تعطينا خليطا من الاتجاهات العامـــة للتطور ٠

طريقة : السيناريو (١٤) : Scenario Writing

ويرجع الفضل فى التنبيه الى هذه الطريقة الى Khan فى مؤلفـه عام ٢٠٠٠ The year 2000 حيث يتخيل كاتب السيناريو بدأ من المعطيات والظروف المعاصرة كيف تتطور الأحداث أو المتغيرات خطوة بخطوة

وتفيد كتابة السيناريو كثيرا للالمام بمجمل التطور والتعرف على جميع نواحيه دون تبسيط أو تجريد . ومن خلال الخبرة تتولد عند كاتب السيناريو الحس بالنقاط الحاسمة التى عندها لابد من اتخاذ قرار يحدد بديل النمو المطلوب والأكثر احتمالا

ومن مزايا هذه الطريقة

- ينبه لعدد أكبر من الاحتمالات التي يجب عدم اهمالها بالنسبة للمستقبل .

- يساعد على تصور طبيعة العلاقات المتبادلة بين النواحى المادية كالتطور العلمى والتكنولوجى من ناحية ، وبين النواحى غير المادية كالنواحى النفسية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى .

- تعتبر طريقة السيناريو أسهل من الأساليب الكمية كبناء النماذج

الا أن البعض يعتبر مقدار التخيل فى هذا الأسلوب يشكل عيبا يشوب هذه الطريقة .

طريقة النموذج : (١٥)

النموذج Model عبارة عن صياغة رياضية يمكن بواسطتها تمثيل شكل عمليات النمو عبر الزمن لمتغيرات اقتصادية واجتماعية

ويعتبر المنوذج اتجاها عاما فى شكل دالة أساسية بسيطة ، وله مزاياه وأوجه نقصه .

فمن مزاياه أن الدالة الآسية تتميز بمنطقها التحليلى المقبول فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تكون الزيادة المطلقة فى الظاهرة المتغيرة ، دالة فى قيمة المتغيرة قبل حدوث هذه الزيادة (الدالة الاسية تفرض ثبات الزيادة النسبية) .

ويؤخذ على هذه الطريقة (وخاصة في المجال الاقتصادى) ان هذه الدالة لا تستطيع أن تعكس لنا عمليات نمو بها مستويات تشبع أو نقط انقلاب وهى ملامح تظهر فى العديد من التحليلات الاقتصادية

وتتيح هذه الطريقة الوصول الى طرق مبسطة لعمليـــة التنبؤ فعن طريقة بعض العمليات الحسابية البسيطة يمكن الوصول الى القيم النظريـــة المقابلة للقيم الحقيقية والوصول الى القيم المتنبأ لها عن طريق بعض الجداول الحسابية • ولذلك فهذه النماذج ينظر اليها على أنها طرق تحليلية عددية أكثر منها احصائية •

طريقة الاستكمال الخارجى : (١٦) Extrapolation Method

هى أبسط طرق التنبؤ لتقدير ظاهرة معينة فى المستقبل وهى عملية استكمال للاتجاهات المستقبلية للمتغير وقيمته معتمدا على الاتجاهات والقيم الماضية له •

وهناك فرضان أساسيان يبنى عليهما موضوع الاستكمال الخارجى :

(أ) عدم وجود قفزات مفاجئة من فترة الى أخرى للعوامل المؤثرة على الظاهرة محل الدراسة ، أى أن تكون فترة التنبؤ فترة طبيعية خالية من الحروب والأزمات ••• الخ •

(ب) وجود انتظام فى التقلبات ، وتماثل فى النمو والانكماش •

وتعتمد هذه الطريقة على فرض ان الظاهرة والعامل أو العوامل المؤثرة عليها تربطهم ببعض علاقة ، وهذه العلاقة يمكن وضعها فى احدى الصــور الرياضية التالية :

١ – $y = a_0 x + a_1$

٢ – $y = a_0 x^2 + a_1 x + a^2$

– أو فى صورة دالة من الدرجة n

حيث ان n ترمز الى المتغير الداخلى endogenous variable وتمثل قيمة الظاهرة محل الدراسة •

x – المتغير الخارجى exogenous variable ، وترمز الى قيمة المؤثر الذى يؤثر على الظاهرة •

a_i – معاملات يتطلب تحديد قيمتها $(i = 0,1,2 \ldots\ldots\ldots n)$

وعلى أساس افتراض قيم فى النقط ٨ $X_0, X_1, \ldots\ldots xn$

يمكن تحديد $(n+1)$

من حل المعادلات يمكن الحصول على قيم a_1
فنجد فى المعادلة من الدرجة الأولى يلزم نقطتين X_0, X_1
وللمعادلة الثانية يلزم ثلاث نقط X_0, X_1, X_2
وقيم الدالة عند هذه النقطة أى y_0, y_1, y_2

وبذلك نحصل على ثلاث معادلات ، منها يمكن التنبؤ بالقيمة المناظرة ٠

وجدير بالذكر أن من المهم أن تحدد منحنى الاتجاه المناسب للظاهرة محل الدراسة ٠

واذا كنا قد عرضنا لبعض طـــرق التنبؤ ٠ الا أن هناك العديد من الطرق الأخرى التى يعتمد عليها العلماء والدارسين المعاصرين فى دراساتهم التنبؤية و (كطريقة التنبؤ بالتشابه Forecasting by Analogy والطرق المعيارية Normative Methods ، والادوات البارامترية الا أن كل من الطرق السابقة لها نقاط قوة وضعف ٠ ولذلك يجب على الباحث فى محاولة التنبؤبظاهرة معينة أن يعتمد على أكثر من طريقـــة ثم يقارن بين النتائج التى توصل اليها ٠ فهذا يوصله الى تنبؤات أكثر دقة ٠

وبقدر الأهمية العلمية للتنبؤ فى مجال الدراسات الاجتماعية الا انه يكتنفه كثير من الصعاب التى تحول دون الوصول الى تقديرات دقيقة للظواهر المتنبأ بها ٠ وتكمن هذه الصعوبات فى :

(أ) طبيعة البناء الاجتماعى : الابنية الاجتماعية تمتاز بتعقدهـــا الشديد نظرا لأن العلاقات الاجتماعية التى تقوم عليها تلك الأبنية تمتـــاز بتركيبها وتعددها وتشابكها ويكفى أن وصفة براون بأنه شبكة من العلاقات الاجتماعية والروابط المتبادلة بين أفراد المجتمع وأو الزمر الاجتماعية(١٧)٠

وهذا التعقيد فى البناء والتشابك فى العلاقات يشكل عقبة فى وجه التنبؤ اذ يصعب فصل العلاقات بعضها عن بعض أو عزل بناء عن بقيـــة الأبنية الأخرى ٠

(ب) طبيعة الظواهر الاجتماعية : قد يخيل للباحث عندما يدرس ظاهرة اجتماعية انه يتناول واقعة علمية انسانية ولكن فى حقيقة الأمر هو أمام موقف كلى مهما تكون درجة بساطته ٠ فما يحدث بالفعل فى مجرى

الحياة المعتادة هو مجموعة من المواقف الكلية التى تتألف بدورها من عناصر متعددة .

أما عن طبيعة الظواهر الاجتماعية فيمكن اجمالها فى صفة التفـــرد الذى يرجع الى الطريقة التى تتألف بها وحداتها . كذلك صفة الجـــدة novelty فالواقع الاجتماعى ليس كيانا مستقرا ، بل هو يتغير بما يحدثه البشر فيه . أيضا صفة التعقد التى تتسم بها الظواهر الاجتماعية الواضحة فى تشابك الظواهر بعضها مع بعض ولذلك فان صعوبة فصـــل ظاهرة عما عداها من الظواهر يصعب من عملية التنبؤ .

(ج) طبيعة القوانين الاجتماعية : لا شك أن اصطباغ معظم تحليلات العلوم الاجتماعية بالطابع الكيفى الذى يتعـــذر اخضـــاعه كليتا للتكميم والقياس ، أن أصبحت التحليلات الكيفية عقبة فى طريق صوغ القوانين فى العلوم الاجتماعية . فالواقع انه فى نطاق الحياة الاجتماعية يصعب تحويل أو تغيير الكيف الى كم كما هو الشأن بالنسبة للقوانين العملية التى ترتكز أساسا على عملية تجريد متواصل يبدأ وينتهى بوحدات قياسية . وذلــك لأننا فى المجال الاجتماعى لا نبحث عن مجردات ولكن نبحث عن موجودات مادية متحققة بالفعل وهذه الموجودات لها تأثير تراث زمنى ومكانى وفعاليات ارادية .

أما الوحدة القياسية التي قديعتمد عليها القانون الاجتماعى تختلف عن الوحدات المألوفة فى العلوم الطبيعية . فالظاهرة الاجتماعية التى يفسرها القانون الاجتماعى ليست هيكلا يتألف ن وحدات أو خلايا شبيهة بالذرات المادية ولكنها تتألف من وحدات لكل وحدة كيانها الخاص (١٨) .

كما يتسم القانون الاجتماعى بالنسبية . فالقانون الذى ينطبق عـــلى ظاهرة معينة فى مجتمع معين . لا ينطبق على نفس الظاهرة فى مجتمع آخر ، وكذلك على نفس الظاهرة فى مجتمع معين وفى فترات زمنية معينة .

(د) لا تقتصر صعوبة التنبؤ فى مجال الدراســـات الاجتماعية على الأسباب السابقة بل ترجع كذلك الى التعقد الخاص الذى ينشأ عن الترابط بين التنبؤات نفسها وبين الحوادث المتنبأ بها أى تأثير التنبؤ عـــلى الحادث المتنبأ به ، وهذا ما يسميه بك Buck بالتنبؤ الانعكاسى Reflexive prediction (١٩)

(هـ) الصفة المركبة للتنبؤ تشكل عقبة تعتور عملية التنبؤ ، بمعنى انه لا يمكن اجراء أى تنبؤ لمتغير اقتصادى أو اجتماعى الا ويؤخذ فى الاعتبار جميع التنبؤات للمتغيرات الأخرى • والتى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة فى الظاهرة محل الدراسة • فمثلا لا يمكن التنبؤ بتغير اجتماعى لمنطقة معينة الا ويجب القيام بتنبؤات بالنسبة لعامل الاسكان ، وعامل الهجرة ، وعامل التغير التكنولوجى ••• الخ • ولا شك أن القيام بكل هذه التنبؤات تجعل من عملية التنبؤ عملية معقدة •

قائمة المراجع

١ - Barnes, An Introduction to the history of sociology, The University of Chicago, press, 1970, P. 43.

٢ - لويس ارنيلا ، رحلة غير مشرقة فى تاريخ البشرين ، ترجمة الخشاب ، مجلة اليونسكو ، العدد ٢٤ ، ١٩٧٤ ، ص ٥٢ •

٣ - Encyclopidia of social science, 1968, P. 418.

٤ - T. Parsons, The social system, R.K.P. London, 1957, p. 433.

٥ - P. Lazarsfedd, Main Trends in sociology, London, George Allen & Unwin 1970.

٦ - R. Lapiere, social change, Mactraw-Hill, N.Y., 1965, p. 27.

٧ - بوبر ، عقم المذهب التاريخى ، ترجمة عبد الحميد أبو صبرة ، ١٩٥٩ ،ص ١١٢ •

٨ - شاكر مصطفى ، « التاريخ هل هو علم » مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٧ •

٩ - Dray, Laws and Explanation in History, N.Y., 1952, p. 75.

١٠ - Robert Nisbet, Has Futurology a future, Encounter vol. 37, N. 5, 1971, p. 23.

١١ - Zalzislaw Kochanski, Conditions and limitations of prediction — Making in Biology, philos, sc, vol. 40, Mr. 1973, p. 29.

١٢ - M. Scriven, Explanation and Prediction in Evolutionnary Theory, In: philos-sci, vol. 130, 1966, P. 477.

١٣ _ P. Joseph, Technological Forcasting for Decision Making, N.Y. 1972, P. 96.

١٤ .. Kahn and Wiener, The year 2000, N.Y. 1970, p. 330.

١٥ _ أنظر أمثلة لاستخدام بناء النماذج فى :

على نصار ، التخطيط الاقليمى مذكرة رقم ٥٤ معهد التخطيط ، مايو ١٩٧٦ .

١٦ _ P. Joseph, op. cit., P. 202.

١٧ _ أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ج ١ ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠ .

١٨ _ R. Keat and J. Urry, social theory as science R.K.P., London, 1975. P. 80.

١٩ _ أنظر أمثلة للتنبؤ الانعكاسى فى :

Roger Buch, Reflexive penediction, philos, sci, vol. 30, 1978, P. 359.

حـــول المشاركـــة الشعبية وعلاقتهـــا بالتخطيط والتنميـــة

الدكتورة : وفاء أحمد عبد الله

مقدمـــة عامـــة

بدأت المشاركة الشعبية تأخذ طريقها فى الوقت المعاصر الى التطبيق المقنن فى كثير من الدول ومنها مصر من منطلق أهمية اشراك المواطنين فى اتخاذ القرارات ورسم السياسات الخاصة بتنمية مجتمعهم .

ولا شك أن هذا التطبيق يشير الى أهمية الاهتمام بالمشاركة الشعبية كقيمة اجتماعية فى ذاتها ، وكأسلوب اجتماعى يحقق مزايا عديدة .... وهذا الاهتمام بدوره يثير التساؤلات حول أساس المشاركـــة الشـــعبية وأهدافها وصورها والعوامل التى تؤثر فيها حجما وفاعلية ووسائل تحقيق الاستفادة فى ترشيد القرارات والسياسات ووسائل تقييمها وتنميتها .

وانطلاقا من هذه التسأولات وغيرها .. والتى كثر ترددها فى الوقت المعاصر حول موضوع المشاركة الشعبية .. فان الباحث يحاول من خلال اهتماماته الشخصية ، ودراساته السابقة لموضـــوع المشاركة الشعبية(*) الاجابة على معظم هذه التسأولات ـ خاصة وان الدراسات التى أجريت حول المشاركة الشعبية ما زالت بصفة عامة قليلة نسبيا .

---

* دراسة ميدانية لتجربة المشاركة الشعبية فى حى اسكان محيى بالحلفـــاوى بشبرا (دراسة غير منشورة) .

ـ دراسة عن « استثمار الجهود الذاتية فى مجتمع اسكان محيى بالحلفاوى بشبرا » .
« مؤتمر المستوطنات البشرية » ـ مركز البحوث الاجتماعية والجنائية ـ نوفمبر ١٩٨٢ .

ـ دراسة مكتبية عن : « المشاركة الشعبية ، مفهومات أولية وبعض النماذج التطبيقية » (دراسة تحت النشر) .

ومن منطلق ذلك فان الباحث يحاول من خلال هذه الورقة القاء الضوء على المشاركة الشعبية بشكل عام متناولا أياها :

١ ـ كمفاهيم وأهداف وعائد ، وكمؤثرات وتحديات تواجهها من حيث علاقتها بالتخطيط والتنمية ٠

٢ ـ كأسلوب للتطبيق مع الاشارة الى بعض التجارب الدولية والمحلية في مجالاتها مع وضع تصور عام لعلاقتها بمجالات التخطيط ومستوياته لأحداث التنمية ٠

مفاهيم وأهداف وفوائد المشاركة الشعبية

١ ـ مفاهيم المشاركة :

يرى الباحث أن تعريفات المشاركة الشعبية قد تعددت رغم قلتها وعدم كفايتها ، وبذلك لم تتسم بالجمع والمنع (١) الا أن معظمها ارتبط بالتخطيط والتنمية بالتركيز على الانسان ، باعتباره أداة المشاركة ، والتى امتدت لتشمل الاشتراك فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فعرفت « بأنها العملية الاجتماعية التى يتم من خلالها قيام الانسان بدور فى الحياة » (٢) من حيث مساهمة الانسان وتعاونه مع الآخرين فى القيام بأنشطة معينة تهدف فى النهاية الى ابراز دوره فى المشاركة وحضوره فى اتخاذ القرارات التى تؤثر عليه وعلى المجتمع ككل ، وهى بالتالى ترتكز على المواطن باعتباره أفضل من يؤكد فاعلية الوسائل التى ترسم للوصول الى الأهداف (٣) ٠

وتؤكد وجهة نظر « روسو » فى نظرية المشاركة ؟
على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن فى اتخاذ القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحة ٠٠ حيث وجد انه بمقتضى فاعلية المشاركة ، يتعاون المواطنون جميعا ويديرون شئونهم بمنطق فاعلية الوضع الذى يخلقونه هم أنفسهم ، حيث تكون السياسة العامة الوحيدة التى يقبلها الجميع هى تلك التى يشترك فيها الجميع بالتساوى فى مزاياها وتحمل اعباءها (٤) وتختلف التعريفات بالنسبة لهذه الاعباء ـ فتعرف بأنها « اسهام المواطنين تطوعا فى أعمال التنمية سواء بالرأى أو بالعمل أو بالتمويل أو غير ذلك (٥) ، أو بأنها محصلة الأنشطة التى يبذلها المواطنون للتأثير فى اختيار

الموظفين ، أو التأثير فى أعمالهم (٦) ـ أو بأنها أى محاولة للتأثير على صانعى ومتخذى القرار فى منظمة قائمة (٧) .

ومن التعريفات ما كانت أكثر اتساعا لاستيعاب أى موقف يتم فيه أى عمل من جانب المواطنين من الفرص المتاحة لهم للتأثير فى السياسات والقرارات التى تمس مصالحهم (٨) .

ويميل البعض الآخر فى تعريفه الى التركيز على الشكل الجماعى للمشاركة ، بتعريفها بأنها تعبير عن ارادة شعبية ايجابية ديمقراطية ، تقوم على أساس تعبئة الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات الوثيقة الصلة بحياتهم (٩) ـ أو بأنها مشاركة جماعية ، لا مجال فيها للتسلط الفردى ، أو الرأى المفروض من أعلى ـ بل هى ديمقراطية حرة الارادة ، أصيلة التفكير ـ بدأتها الجماهير تفكيرا وتخطيطا وتنفيذا ومتابعة ورقابة (١٠) .. ومن التعريفات ما اتخذت شكلا عاما غير محدد ، حيث عرفت بأنها العملية التى من خلالها يؤثر طرفان أو أكثر فى بعضهما البعض عند وضع السياسات أو القرارات (١١) .

وحيث أنه ومن أبرز سمات المشاركة الشعبية هى « الانسانية » فى قيمها وأهدافها ، وبواعثها ومنهج تنفيذها وفى الحكم عليها ، وعلاوة على خضوعها لحكم العقل وقواعد العلم وامتدادها أيضا الى الضمير الانسانى ، ورقيها الى الواجب الذاتى الذى يحرك الجهود تلقائيا لآدائه مع الشعور العام بالرضاء عند اتمام هذا الآداء(١٢) .. لذلك فان الباحث يرى أن معظم هذه التعريفات قد ركزت على الشكل أو الاطار التنفيذى للمشاركة الشعبية فى مظهرها وأهملت التغيير الداخلى للأفراد وتطوره ـ وهو فى حد ذاته نوع من التنمية الداخلية ـ لاحداث التنمية الخارجية بالاشتراك فى التنفيذ فى مجالات التخطيط والتنمية ، ويعتبر الوعى بظروف وتطور وحدوث التغيير الداخلى كتنمية داخلية أساسا قويا لاستنباط الأساليب المناسبة للتخطيط لاستثارة جهود المشاركة الشعبية بشكل يحقق تكامل جهود التنمية وتؤكد ذلك نتائج الالتحام بالواقع(*) حيث تبين أن المشاركة الشعبية تبدأ لدى الأفراد كهدف وجدانى من حيث تقديرهم لأهمية المشاركة ، ولكن الاقتناع

(*) الدراسة الميدانية لتجربتى اسكان محيى بالحلفاوى بشبرا بالقاهرة .

الكامل بالمشاركة لا يحدث الا من خلال وجود مشكلات تسبب ضررا عاما للمجتمع بشكل يؤدى الى تحول الهدف الوجداني الى هدف معرفى يدفع الأفراد الى البحث والتعرف على الأساليب التي يمكن أن يشاركوا بها لحل مشكلاتهم .

وبذلك فان الباحث يرى أن المشاركة تتطلب أولا العلم بها ثم تقدر أهميتها ثم تحول ذلك الى عمل من خلال الاقتناع الكامل بحدوث التغيير الداخلى ... وبذلك فاو تعريف الباحث للمشاركة الشعبية بناء على ذلك يتمثل فى « وجود الأهداف الوجدانية للمشاركة لدى الأفراد وتحولها الى أهداف معرفية لحل مشاكلهم البيئية سواء بالمشاركة في اتخاذ القرارات التنفيذ أو المتابعة والتقييم والتى يكتسب الأفراد من خلالها أهداف مهارية (**) .

وبذلك فان المشاركة الشعبية لكى تحقق ثمارهـا الحقيقية ينبغى التخطيط لها وتشجيعها بوسائل مختلفة ، فطاقات الجماهير أقوى من طاقات الدولة عندما تحشد وتنظم ، وبالتالى فان قدرة رجل الادارة المحلية الحقيقية هى تدعيم هذه الطاقات واثارتها لخدمة البيئة المحلية وخدمة المجتمع لتساعد على تنفيذ مهمته ووضع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية موضع التنفيذ ....

٢ ـ أهداف المشاركة :

تتمثل أهداف المشاركة فى ادراك المواطنين للامكانيات المتاحة للتنمية ـ فيتقبلون القرارات التى يشاركون فى وضعها ولا يغالون فى تحقيق رغباتهم ويقنعون باشباع حاجاتهم طبقا لبرامج الأولويات التى يقررونها بأنفسهم .. علاوة على أن المشاركة من خلال العون الذاتى تعمل على تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المحلية فى حالة عجز الدولة عن توفير الخدمات المحلية (١٣) .

كما أن المشاركة الشعبية تؤكد ادراك المواطنين لقيمة المال العام والحرص عليه الأمر الذى يؤدى الى اطالة الأعمار الافتراضية للمشروعات التنموية

** بنى على تصنيف « بلوم » للأهداف التربوية ـ مرجع رقم (٦٩) .

وانكماش حجم الفاقد والعادم فى السلع والأدوات ، وبذلك يمكن توجيه الانفاق الى مشروعات أخرى تسرع فى تحقيق معدلات التنمية(١٤)

وتحقيق أهداف المشاركة الشعبية يؤدى بالضرورة الى استقرار النظام الادارى والسياسى ومسايرة مشروعات التنمية مع حاجات المواطنين والامكانيات المتاحة فضلا عن تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة مع التنمية الاقتصادية فلا يحدث اختلال بين معدلاتها ، وبذلك تتوافر عوامل النجاح للتنمية الشاملة ... — ويترتب على ذلك انه فى الأمد الطويل تعتبر المشاركة الشعبية عملية اقتصادية ، وان ما قد يبدو من زيادة تكلفتها فى العملية الادارية فى الأمد القصير يعتبر زيادة ظاهرية وليست زيادة حقيقية (١٦) .

ويؤكد هذا الرأى كل من دولتى النرويج وبولندا اللتين يحذران من الاعتماد كلية على المعيار الاقتصادى فى اتخاذ القرارات دون الاعتماد على المشاركة الشعبية لأن ذلك يمثل فى النهاية عملية احباط شعبى — وقد نكتشف بعد فوات الأوان أن ما كنا نظنه عقبة يكلفنا الكثير من الوقت والنفقة — كان هو السبيل الأمثل لتقليل عبء التكلفة الباهظة التى سيتحملها المجتمع اذا لم نعتمد فى اتخاذ القرارات على المشاركة الشعبية (١٧) .

٣ — فوائد المشاركة :

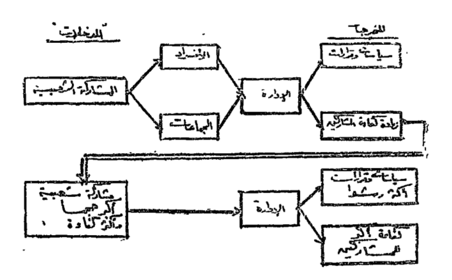
يعتبر اسهام المشاركة الشعبية فى احداث التنمية المحلية تطبيق عملى لمفهوم العمل الشعبى القائم على الرغبة والاختيار دون قهر أو اجبار ، والذى يمكن من خلاله الاستفادة من الجهود والامكانيات الأهلية المادية والبشرية مما يؤدى الى تخفيف الاعباء على الحكومة ، بالاضافة الى تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية خاصة فى المجتمعات المحلية التى تعمل على توسيع نطاق خدماتها ، والاشتراك من خلال قياداتها المحلية فى مختلف نواحى العمل الاجتماعى وتوثيق الصلات بين الأهالى وبين هذه المشروعات منسية الشعور بالمسئولية الجماعية ، ومدربة الأهالى على الخدمات الذاتية ، وموثقة العلاقات الانسانية بين الأفراد والأسر والجماعات ، محطمة قيم السلبية والانعزالية فى المجتمع ، ومحولة الطاقات الخاملة الى طاقات قادرة عاملة ملتزمة بما يؤدى الى حفظ التوازن فى حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية ذاتية ...

اضافة الى ذمك فان المشاركة الشعبية تدعم وتنمى الشخصية الديمقراطية ، وبالتالى تسهم فى نجاح النظام الديمقراطى ، فالمشاركة فى اتخاذ القرارات وفى تقرير السياسات تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات

والسلع التى يشتركون فى تخطيطهـــا ، وتقريرهـــا ، فضـــلا عن تنمية احساساتهم بذاتيتهم مما ينعكس أثره عـــلى علاقاتهم الاجتماعية فى نطاق البيئة التى يعيشون فيها (١٨) ، ومن هنا جاءت أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية والتى بطبيعتها تتطلب تغيير بعض انماط السلوك القائمة فى البيئة بما يتمشي مع أهداف التنمية ، ويحقق أقصى قـــدر من التعاون بين المواطنين والادارة فى توفـــير المناخ الملائم لأحـــداث التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية .

ومن أبرز الفوائد التى تحققها المشاركة للأفراد ، هى الوظيفة التعليمية للمشاركة والتى اهتم بها « روسو » وركز عليها فى نظريـــة ديمقراطية المشاركة لدورها فى تنمية التصرفات المسئولة للفرد من حيث ادراك الفرد لتكامل وليس تعارض المصالح الخاصة والعامة ، علاوة على تنمية الصفـــات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلا عن الأثر التراكمى لهذه الوظيفة ـ حيث انه كلما شارك الفرد كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة ـ بالاضافة الى الأثر الذى ينعكس فى زيادة الشعور لدى المواطنين بالانتماء الى مجتمع يسهمون فى تنميته وتطوره (١٩) ، ويتفـــق « ميل » مع « روسو » على القيمة التعليمية للمشاركـــة والتى تكتسب أساســـا من المؤسســـات السياسية والمحلية (٢٠) ولم يكتف بتوسيع الوظيفة التعليمية للمشاركة لتشـــمل السياسة على المستوى المحلى فقط بل مدها الى مجال الادارة فى الصناعـــة حتى يتمكن الفرد من اكتساب الخبرات فى المشاركة فى مجال ادارة الشئون الجماعية ، وحتى يجد مجالات جديدة يشارك فيها فى اتخاذ القرارات (٢١) .

وقد أمكن تصوير المجتمع الديمقراطى بأنه ذلك المجتمع الذى تمثل فيه المشاركة الشـــعبية أقصى قدر من المدخـــلات فى ادارته والذى تكون فيه « مخرجات » العملية الادارية ليس فقط السياسات والقرارات ، بل وأيضا تنمية القدرات والكفايات الاجتماعية والسياسية للأفراد المشاركين ـ وبذلك تكون هناك تغذية مرتدة Feed back من المخرجات الى المدخلات(٢٢)



ويوضح ذلك الشكل التالى :

المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط

١ ــ المشاركة وعلاقتها بالتخطيط :

لقد بدأ التخطيط كممارسة يومية لحياة الانسان منذ بدء الخليقة ، وأصبح طريقة علمية منذ اوائل القرن العشرين ، ومنهاجا يقوم على الدراسة والتنبؤ والخبرة والمعرفة والفهم والمهارات ٠٠٠ ثم أصبح حقيقة واقعة خلال تطور المجتمعات الانسانية باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (٢٣) كوسيلة لتحقيق غايات وأهداف وأغراض محددة مرسومة وفقا لأسلوب علمى وقيم سياسية يؤمن بها المجتمع ، فهو فى جوهره جهود موجهة نحو ايجاد التكامل بين نظم العمل فى المتجمع المحلى مع النظم الأخرى للمجتمع القومى(٢٤) مرتكزا على مبدأ الالتزام والمشاركة من قبل الأفراد فى تحديد أهداف النظام المتكامل (٢٥) كوسيلة أيضا لتأكيد أهمية المسئولية الاجتماعية ٠٠٠ التى ترتكز على المشاركة الشعبية كشكل من أشكال التعاون القائم على الحس الاجتماعى والشعور بالمسئولية الجماعية بين أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته ، حيث يسهم كل مواطن بما يستطيعه ويملكه ، تدفعه

رغبة حقيقية نابعة من كون الانسان كائنا اجتماعيا لا يتحقق وجوده الا من خلال تفاعله مع الآخرين فى اطار تراث قيمى يجعل من المشاركة وسيلة لتحقيق نتائج تعود بالنفع على المجتمع (٢٦) .

وبذلك فارتباط المشاركة الشعبية بالتخطيط يرجع الى قيام فلسفة التخطيط أساسا على الانسان ـ وسيلة المشاركة ـ ككائن مفكر عمل من خلال ايجابيته على تغيير الظروف المحيطة به لخدمة اغراضه واشباع حاجاته من خلال تصور ذاتى مسبق للغاية التى يريد الوصول اليها ، والوسيلة التى يستعملها لتحقيق غايته ، التى ينشدها مؤكدا قول « أرسطو » : « ان الانسان كائن مخطط » (٢٧) ـ والتخطيط بمفهومه وفلسفته يستهدف التمنية بكل أهدافها الاقتصادية ، والاجتماعية وبكل أبعادها ، من حيث انها عملية متكاملة ، مستمرة ، مخططة ، جماعية سواء كان التخطيط جزئى أو شامل (٢٨) بمستوياته القومية ، والاقليمية والمحلية (٢٩) وأبعاده الطويلة ، والمتوسطة ، والقصيرة ، ومراحله بدءا من مرحلة تحديد الأهداف ، ثم اعداد اطارات تخطيطه ، ثم وضع خطط تنفيذية ، ثم أعمال المتابعة والتقييم (٣٠) .

وبذلك ارتبطت كلمة المشاركة الشعبية ، فى الوقت المعاصر ، بالتنمية والتخطيط أكثر من ارتباطها بأى مجال آخر من مجالات الادارة من حيث ان التنمية تمس صميم حياة الأهالى وتؤثر على مصالحهم الحالية والمستقبلية .. فضلا عن أن نجاحها يتطلب تضافر الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية حتى يتوافر المناخ الملائم لتحقيق أهدافها (٣١) . فالأهالى هم أدرى الناس بمشكلاتهم الملحة ، ولذا تعد مشاركة كل من القطاعين ـ الحكومى والأهلى فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية أمرا ضروريا ، حتى تأتى الخطة معبرة عن الاحتياجات الحقيقية للمواطن على المستوى المحلى كما تستطيع الحكومة توفير الاعتمادات والامكانيات التى تكفل نجاح الخطة (٣٢) .

٢ ـ المشاركة وعلاقتها بالتنمية :

تعد المشاركة الشعبية احدى المقومات الأساسية التى تقوم عليها

عمليات تنمية المجتمعات المحلية والتى أصبحت الأسلوب الوحيد المتاح امام دول العالم الثالث لاجتياز هوة التخلف واللحاق بركب الدول ٠

فالتنمية تعتبر غاية الانسان وهو وسيلتها وهو الذى يشــــارك فى احداث التنمية الاقتصادية للمجتمع ، فى حين ترتكز التنمية الاجتماعية على الانسان فتعمل على تنمية قدراته المختلفة الى أقصى حد ممكن ، وتحقــيق أقصى استثمار للطاقات ، والامكانيات البشرية الموجودة فى المجتمع ، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، من خلال تزويده بخبرات ومهارات جديدة ، تعمل على تغيير اتجاهاته وقيمة وعاداته فضلا عن تحسين ظروفه الصحية والتعليمية والبيئية فهى توفر المناخ الذى تتم فيه التنمية الاقتصاديــة من حيث أن العنصر البشرى هو أداة التنمية الاقتصادية والمنتفع بها(٣٣) ٠

وتعد المشاركة الشعبية أسلوبا حديثا للعمل الاقتصادى والاجتماعى لأحداث التنمية فى المجتمعات المحلية ــ حيث نص على ذلك التعريف الــذى وضعته هيئة الأمم فى عام ١٩٥٦ ــ حيث عرفتها بانها : « تلك العمليات التى يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالى والحـــكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والاسهام فى تقدمها بأقصى ما يمكن » ــ ويبرز هذا التعريف الدور الأساسى لمشاركة الأهالى فى أحداث التنمية(٣٤) كمـــا تعرف تنمية المجتمع المحلى بأنها عملية تعليمية وأنها تهدف الى حل المشاكل الاجتماعيــة وعلاج التخلف فضلا عن ادماج المجتمع المحلى ادماجا اقتصاديا وسياسيا فى المجتمع القومى ــ من خلال أحداث التغيير فى طريقة التفــكير والعمل أو تنظيمه ــ ان كان موجودا بهدف رفع المستوى الاقتصادى للمجتمع وأيضا تطوير وتغيير اتجاهات وقيم المجتمع ومعتقداته التى قد تقف عقبة فىسبيل التنمية ، واكسابه للمعلومات والمعارف والاتجاهات الجديدة التى قد تساعده على تحقيق التقدم وزيادة قدرات الأفراد ورغباتهم فى خدمة أنفسهم بأنفسهم ــ وهو ما يطلق عليه بالهدف التربوى (٣٥) وهذا التعريف يوضح أيضا دور مشاركة الأهالى ٠٠

وتعرف تنمية المجتمع المحلى أيضا بأنها عملية تنظيمية حيث تعمل على اعادة توجيه المؤسسات والهيئات القائمة بالفعل وخلق أنماط جديدة من

النشاط والمؤسسات لاحداث التغيير والتجديد واعادة التنسيق وتوحيد جهود أفراده والهيئات الحكومية لتحسين ظروف المجتمع ليكون جزءا متكاملا من المجتمع القومى « وهذا التعريف أيضا يوضح المشاركة » — (٣٦) ٠

وبناء على ذلك يتبين أن تنمية المجتمع المحلى تهتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينهما أو تمييز احداهما عن الأخرى ٠

وتستند عملية تنمية المجتمع المحلى أساسا على المشاركة الايجابية ، من جانب أفراد هذا المجتمع مع الحكومة ممثلة من الهيئات المختلفة ، سواء أكانت هذه المشاركة فى التفكير ، أو الاعداد أو التنفيذ ، وذلك استنادا الى شعور الأفراد بالحاجة الماسة الى ضرورة تغيير مجتمعهم لتحقيق معيشة أفضل ، وهذا الشعور وتلك المشاركة كفيلان بأن يبرزا بالفعل المشكلات ، التى يعانون منها وكيفية التغلب عليها وتحديد الحاجات الملحة التى تحقق تنمية مجتمعهم المحلى من ناحية وتتفق مع خطة التنمية القومية من ناحية أخرى ، وتقويم الهيئات بتقديم العون والمساعدة والارشاد فى مختلف النواحى المتعلقة بالمشروع ، سواء فى التخطيط أو التنفيذ ، فضلا عن مجهوداتهم فى محاولة تغيير اتجاهاتهم ، وتقاليدهم وقيمهم التى تعوق التنمية والذى لا تقل عن أهمية التغيير المادى للتنمية ٠

وعلى ذلك فان تنمية المجتمع المحلى ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية على مستوى المجتمع القومى ، وهى تعتبر جزءا من سياسة المجتمع القومى ، التى تتمثل فى خطة قومية شاملة — وبالتالى فتنمية المجتمع القومى لا تتم الا عن طريق تنمية وحداته ، فالعمليتان متكاملتان والعلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل (٣٧) ٠

وقد لعبت المشاركة الشعبية دورا كبيرا أيضا فى ميادين العمل الاجتماعى وعلى الأخص فى ميدانى الرعاية والتنمية الاجتماعية بل وفى التبشير بها ، والدعوة اليها، وينسب اليها الفضل فى كثير من الأحيان فى ايجاد الكثير من البرامج قبل أن تتبناها الحكومات وترعاها (٣٨) وبذلك فتعتبر المشاركة الشعبية ركيزة العمل فى الجمعيات ، والمؤسسات الاجتماعية ، والنقابات ، والأندية ، والجمعيات التعاونية ، وغير ذلك من منظمات ، فهى القوة الدافعة والرقيب اللاى لا يغفل عن تنفيذ هذا العمل ومتابعته وتقويمه(٣٩) ٠

وتعتبر المبادرات التلقائية الذاتية ـاحدى صور المشاركة الشعبية التى توجد فى المجتمعات المحلية رغم قلتها .. وهى تنشأ تلقائيا لحل مشكلة تؤرق المجتمع وتصيبه بالازعـــاج والضرر ، وتتم دون انتظار مناقشة هذه المشاكل فى اطار المنظمات امسياسية أو غير السياسية وذلك من خلال خطة ذاتية محلية بدءا من تحديد الأهداف حتى التنفيـــذ والمتابعة والتقويم (٤٠) .

المؤثرات والتحديات التى تواجه المشاركة الشعبية

بالرغم من العائد الذى تحققه المشاركة الشعبية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، الا أنه توجد بعض المؤثرات والتحديات التى تواجه بهـــا المشاركة الشعبية ـ وتؤثر عليها فاعلية وحجما ـ فى التنميـــة المحلية ، يتعلق بعضها بحداثة عهد المشاركة ، وعدم وضوح مفاهيمها بشكل عام ، ويتعلق البعض الآخر بالمشاركين أنفسهم ، من حيث سلبية بعض الأفراد ـ تجاه مشاركات خاصة وذلك فى الدول المتقـــدمة مضـــافا اليها عوامل ايديولوجية فى الدول النامية (٤١) فالمشاركة ترتبط بقدرة المشاركين عـلى انكار الذات ، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والقدرة على وزن الأمور ، والمفاضلة بين وجهات النظر المختلفة ، والبدائل الممكنة لاختيـــار أفضلها ، لتحقيق الصالح العام ـ وهى صفـــات لا تتوافر الا لقـــلة من البشر (٤٢) .

وقد وضحت بعض الدراسات أنه توجد علاقة طردية بين حجم المشاركة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى ، والقافى ، وفترة الاقـــامة ، والمستوى التعليمى للأفراد .. ويتفاوت حجم المشاركة بالنسبة للحالة الاجتماعية ، فالاناث أقل مشاركة من الذكور ، والمتزوجـــون أكثر مشـــاركة من غير المتزوجين ، ويعتبر السن بين ٤٤ ـ ٥٥ أكثر الأعمار للمشاركة ، كما تزداد المشاركة بعضوية الأفراد فى المنظمات والهيئات (٤٣) .

وهناك من التحديات ما يتعلق بالادارة الحكومية ـ منها ضعف الايمان بالمشاركة نفسها وغموض النصوص القانونية المتعلقة بهـا ، واستمـــرار

---

* فيكون التصرف الصادر من الادارة على مستوى القرية ادنى درجة من التصرف الصادر من الادارة على مستوى الاقليم ... وهكذا .

رواسب بعض النظم التى يرتبط بعض منها بعوامل بيئية خاصة بارتباط شكل الادارة بشكل السلطة ومراكز القوى ، ـ والبعض الآخر يتعلق بالتدرج الهرمى للتنظيم البيروقراطى ، والذى يقابله تدرج القيمة القانونية لتصرفات العاملين على المستويات المختلفة(*) ، كما يؤدى قصور دور العلاقات العامة والاتصالات المباشرة بين الادارة والمـواطنين الى انـكماش حجم المشاركة الفعالة (٤٤) ٠

وبذلك فالتنظيم البيروقراطى السليم لادارة التنمية ، وفهمهـا لدور المشاركة ، وسلوكها تجاه المواطنين ، وتحفيزها وتشجيعها عـلى استثارة المشاركة عن طريق تطوير العلاقات العامة بالمواطنين ،وتدعيم الاتصـالات المباشرة بهم بشكل رسمى ـعن طريق مكاتب متخصصة ـ ، أو غير رسمى ـ عن طريق اللقاءات الغير تقليدية ـ من الأمور التى تحقق التفاعل الاجتماعى بين الادارة والمشاركين ٠

كما أن اكتساب الادارة لثقة المشاركين يحقق الكثير من خلال البت فى الشكاوى المقدمة منهم ، واطلاعهم على الامكانيات المتاحة للمشاركة ـ اضافة الى ذلك هناك أهمية على تأكيد احساس المواطنين بنتائج جهودهم فى المشاركة بمختلف صورها ، ونشر النوادى والمراكز الاجتماعية ، والثقافية التى تسهل اتصال المواطنين ، وتنظيم جهودهم فى ممارسـة المشاركة ، وتبادل المعلومات ٠٠ علاوة على تشجيع هيئات ومؤسسات العمل الاجتماعى بتعميق مفهوم العمل البناء فى شكل فريق لضمان سلامة التطبيق (٤٥) ٠

المشاركة الشعبية بين بعض الدساتير العالمية والدستور المصرى

لقد وجدت المشاركة الشعبية فى التطبيق ، طريقهـا الى النصوص الدستورية فى الكثير من دول العالم متأثرة فى ذلك بالفـكر الاقتصادى والادارى ، المدعم بشرعية المشاركة الشعبية والمستمد أساسا من وثيقـة إعلان حقوق الانسان الفرنسية عام ١٨٧٩ والاعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ والذى تبين من تحليلهـا أنها اقرار « المشـاركة الشـعبية » صراحة ٠٠٠٠

وعلى الرغم من تأثر الدساتير بالجوانب الفكرية فالنصوص الواردة فى اعلان حقوق الانسان لم تتبع أسلوبا موحدا فى تقرير حق المشاركـة الشعبية ، فبعض الدساتير قررت مبدأ المشاركة الموسعة من جانب المواطنين

بمقتضى نصوص صريحة وبعضها نص على صورة أوأكثر من صور المشاركة ٠

وتعتبر دساتير الجمهوريات الديمقراطية الشعبية فى مقدمة الدساتير التى قررت بنصوص صريحة حق المواطنين فى المشاركة فى كافة جوانب النشاط البشرى مثل يوجوسلافيا والمجر وأسبانيا وبولندا وسويسرا والصين الشعبية (٤٦) ٠

ويقرر الدستور الهولندى فى القسم ٨٧ حق مشاركة المواطنين فى الادارة عن طريق التعاون بينها فى اللجان ، وينص الدستور الاندونيسى عام ١٩٥٦ على حق المواطنين فى المشاركة فى الحكم بطريقة مباشرة أو عن طريق النواب (٤٧) ٠

وقد أخذت الدول الآتية بالنص على صورة أو أكثر من صور المشاركة وتضمنت دساتيرها حق الشكوى لما له من أسلوب ذى أهمية فى الرقابة ومنها دستور ج٠م٠ع المادة (٦٣) لسنة ١٩٥٦ ، والدستور الصينى سنة ١٩٥٤ المادة (٩٧) - والدستور الصومالى سنة ١٩٦٠ المادة (١٠) والدستور اليوجوسلافى سنة ١٩٦٣ المادة (٦٨) - والدستور اليابانى سنة ١٩٦٣ المادة (١٦) ٠

وعلى الرغم من خلو الكثير من الدساتير من النصوص التى تحقق المشاركة الشعبية فى التنمية ، الا أن التشريعات فى هذا الخصوص تتضمن تأكيد قيام التنمية على المشاركة ٠ مثل قانون التخطيط الحضرى والريفى فى انجلترا ، وقانون التخطيط العمرانى فى هولندا ٠٠ وسواء حددت صورة المشاركة بمقتضى نصوص دستورية أو تشريعات فان حقائق الحياة الادارية غالبا ما تسبق النصوص القانونية وتتوسع فى استثارة المشاركة من جانب المواطنين ، وأحيانا تفرض المشاركة الشعبية وجودها استنادا الى السياسة العامة للدولة حتى فى حالة عدم وجود النصوص القانونية التى تنظم عملية المشاركة ٠

وفى حالة عدم وجود النصوص القانونية التى تنظم المشاركة ، فان طبيعة التنمية ذاتها تفرض وجود المشاركة الشعبية كواقع مؤثر فيها - وبعد ادراك قيمة المشاركة الشعبية وأهميتها تجد طريقها الى النصوص القانونية أو اللائحية وغيرها من الوثائق التى تضفى عليها صفة الشرعية وتنظم

أساليب ممارستها .. فالمشاركة الشعبية بالجهـــود الذاتية فى ج.م.ع فرضت وجودها فى اطار نظام الادارة المحلية قبل أن تجد طريقها الى نصوص قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ (٤٨) .

ولا يكفى أن تكون المشاركة مبدأ دستوريا ، بل يتعين في المشـــاركة المنظمة أن تنظم أيضا دستوريا وقانونيا ممارسة هذه المشاركة بحيث لا يكون أمام السلطات المحلية الا اتباع هذه النظم وتنفيذها ـ أما المشاركة غير المنظمة أو الحرة فهى التى تقررها الدساتير دون أن تنظمها ـ وتترك نصـــوص الدستور لكل وحدة محلية حرية تنظيم هذه المشاركة وفقا لظروفها ودرجة تطورها (٤٩) .

والمشاركة الشعبية فى ج.م.ع مشاركة منظمة ، تقــوم على أساس فلسفة الديمقراطية والتى تعمـــل بدورها عـــلى منح الحريـــة السياسية والاجتماعية معا للمواطنين ، والتى تؤمن فى نفس الوقت بأهمية وضرورة اشتراك المواطنين فى رسم صورة الحياة التي يعيشونها ، وأيضا فى تعديل وتغيير المواقف التى يواجهونها ، بقصد تحقيق التقدم والرفاهية والرقى للمجتمع المصرى .

وقد أتاحت قوانين الدستور المصرى الخاصة بالمشاركة الفرصة التى من خلالها يدرك الشعب الامكانيات المتـــاحة للتنمية ، والمشاركة فى وضع السياسات والقرارات ، ثم استثارة الجهود الأهلية فى تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية على المستوى المحلى(٥٠) .

والمشاركة الشعبية فى ج.م.ع بدأت بدون نصـــوص دستورية فى نظام الادارة المحلية بداية من دستور ١٩٥٦ ، دستـــور ١٩٦٤ ثم دستور ١٩٧١ ، والذى بمقتضاه تم تم تقسيم الجمهورية الى محافظات ومدن وقـرى ـ تتمتع بالشخصية الاعتبارية ـ ، وتشكيل المجالس الشعبية على مستوى الوحدات الادارية المحلية ، بالانتخاب الحر المباشر ، ثم جاء قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقانون ٥٧ لسنة ١٩٧٥ . الا أن تجربة التطبيق أسفرت عن عدة ثغرات .. وعن قصور فى تطبيق نصوص دستور ١٩٧١ الأمر الذى أدى الى اصدار قانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ـ ولائحته التنفيذية لبحقق ما لم يحققه القانونان الأخيران . وكان من أهم اتجاهاته التطويرية استحداث مستوى المركز باعتبار وجود صلات فعلية قائمة ومباشرة بين المدينة وما يحيط بها

من قرى واستحداث مستوى الأحياء واعطائها الشخصية المعنوية ، وتمثيل المنتفعين فى الادارة والمشروعات والخدمات العامة فى المحافظات ، فى مجال التعليم ، والثقافة ، والصحة ، والشئون الاجتماعية ، والنقل والمواصـــلات والاسكان ، والمياه ، والكهرباء ، ثم تدعيم الموارد المالية لمجالس الحكم المحلى ٠

وفى اطار هذه المبادىء صدر قرار رئيس الجمهورية رقـم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٨ بتفويض المحافظين فى بعض سلطات رئيس الجمهورية ٠٠ ثم صـــدر القرار الجمهورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذيــة لقانون الحكم المحلى متضمنا تخويل وحدات الحكم المحلى بانشاء وادارة جميع المرافق الداخلة فى نطاقها وتولى المحافظين السلطة التنفيذية الأصلية وليست المفوضة كل فى نطاق اختصاصه (٥١) ٠

نحو تصور جديد لعلاقة المشاركة بالتخطيط للتنمية

ارتبطت المشاركة الشعبية بالتخطيط والتنمية ٠ الأمر الذى أكدتــه قوانين الحكم المحلى فى ج٠م٠ع ودعمته ٠

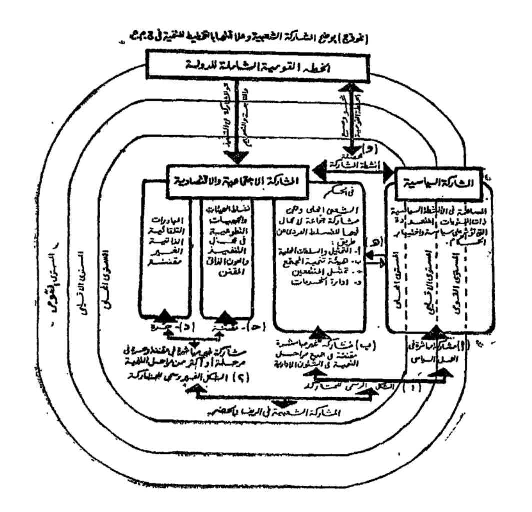
ويصور الباحث هذه الرابطة فى شكل نموذج تخطيطى يوضح المشاركة الشعبية بمجالاتها وشكلها وتأثيرها ، ومراحلها ، ووصفها من حيث التقنين وعلاقة كل ذلك بمستويات التخطيط ودورها من حيث المشاركة فى اتخاذ القرارات والتنفيذ والمتابعة والتقييم (أنظر النموذج المرفق) ٠

ويقسم الباحث المشاركة الشعبية (كما يصورها النموذج المرفق بعد المراجع) من حيث ارتباطها وتأثيرها على اتخاذ القرارات الى **شكلين رئيسيين:**

١ ــ شكل رسمى للمشاركة ٠

٢ ــ شكل غير رسمى للمشاركة ٠

حيث أن المشاركة الرسمية تعتبر مشاركة مباشرة مقننة تسير وفقـا لنظم وقوانين ومواد دستور الدولة سواء فى ذلك المشـــاركة فى العمــل السياسى (أ) أو مشاركة غير مباشرة فى الشئون الادارية فى جميع مراحل التنمية المحلية (ب) بدءا و اتخاذ القرارا تحتى المتابعة والتقييم ٠


الخطة القومية الشاملة للدولة
المشاركة الاجتماعية والاقتصادية
المشاركة السياسية
(و)
أنشطة المشاركة
في الحكم
الشعور المحلي وحق مشاركة جماعة لا مجال فيها للتسلط الفردي عن طريق :
أ- التمثيل والسلطات المحلية
ب- هيئة تنمية المجتمع
ج- تمثيل المنتفعين
د- إدارة الخدمات
(هـ)
المبادرات التلقائية الذاتية الغير مقننة
نشاط الهيئات والجمعيات التطوعية في مجال التنفيذ والعون الذاتي المقنن
المستوى المحلي
المستوى الإقليمي
المستوى القومي
(د)- حرة
(ج)- مقننة
(ب) مشاركة غير مباشرة مقننة في جميع مراحل التنمية في الشئون الإدارية
(أ) مشاركة مباشرة في العمل السياسي
(٢) الشكل الغير رسمي للمشاركة
(١) الشكل الرسمي للمشاركة
المشاركة الشعبية في الريف والحضر
المستوى القومي
المستوى الإقليمي
المستوى المحلي

أما المشاركة غير الرسمية (٢) فهى أيضا مشاركة غير مباشرة يشترك فيها الأفراد فى مرحلة أو أكثر من مراحل التنمية فى أعمـــال التنفيذ ، أو المتابعة ، أو تقييم الخطة ، وهى بالتالى تنضم الى مشاركة مقننة ، تعمل من خلال قوانين تنظم نشاطها مثل نشاط الجمعيات التطوعية (ج) ومشاركة حرة تلقائية ذاتية تهدف الى العمل الحر غير المقيد بدون نصوص دستورية ، أو خطة عامة مسبقة (د) ويوضح النموذج وجود علاقة متبادلة (هـ) بين المشاركة فى الأنشطة السياسية ذات المستويات المتعددة فى الحكم الشعبى المحلى ، **فأجهزة التمثيل السياسى بمستوياتها المتعددة من القاعدة الى القمة** ـ تستمد قوتها ووجودها من الالتحام بالجماهير لتقويم اتجاهاتهم بما يحقق ايديولوجية الدولة ، ومدى التزامها بالسعى الى الوفاء باحتياجات ومطالب الجماهير الاقتصادية والاجتماعية ٠

كما أن التمثيل السياسى ـ فى السلطات المحلية ـ يفرض نفسه فى مجال المشاركة الشعبية باعتباره الخلفية التى فى اطارها تبرز صور المشاركة الأخرى سواء كانت صورا تقليدية أو صورا مبتكرة فضلا عن ارتباط الكثير من صور المشاركة الأخرى بنظـــام التمثيل السياسى باعتباره الوسيلـــة الأساسية لنقل احتياجات المواطنين الى السلطة المحلية ، وتوصيل البيانات والمعلومات من السلطة المحلية الى المواطنين ٠

كما يشير امنموذج الى أن محصلة أنشطة المشاركة (و) ـ الناجمة عن التحام القائمين بأنشطة المشاركة السياسية والقـــائمين بالمشـــاركة الاقتصادية والاجتماعية سواء فى مجال الشئون الادارية أو التنفيذية عـــلى جميع مستويات التخطيط ، محلى ، واقليمى ، وقومى ـ من الدعائم الأساسية التى يرتكز عليها وضع الخطة القومية الشاملة للدولة ٠

أساليب المشاركة وبعض نماذج تطبيقها

تعتمد أساليب المشاركة المحلية **فى الحكم المحلى** على اشتراك الجماهير فى الشئون الادارية والاقتصادية والاجتماعية فى المجالس المحلية ٠ والذى يأتى أعضاؤه عن طريق الانتخاب طبقا للقوانين والقواعد المقررة لذلك فى نظام الحكم المحلى ، ويعتبر حق الاقتراح والاستفتاء من الأمور التى يمارس بها المواطنون نشاطهم فى المجالس المحلية ٠ هـ

كما يوجد بجانب المجلس المحلى **نوعان** من الهيئات المتخصصة ـ الأولى

هيئة تمثيلية محلية تمارس مهامها بتفويض من الادارة المركزية ٠٠ والأخرى ناشئة من مبادرة محلية تنبع من الحاجة الى ايجاد حل لمشكلة تهم الجمهور فى وحدة ادارية محددة أو وحدتين أو أكثر ٠٠ كما تقوم المجالس المحلية ، على اختلاف مستوياتها ، بتنظيم ندوات فى أيام معينة من كل أسبوع يعرض فيها المواطنون مشكلاتهم لا سيما تلك التى تتعلق بعمل الأجهزة التنفيذية ٠

وتأخذ الأنظمة المحلية على خلاف الأنظمـــة السياسية والاقتصادية للدولة بمبدأ السماح للمواطنين بحضور اجتماعات اللجان المحلية للمناقشة وابداء الرأى دون أن يكون لهم صوت معدود ـ علاوة على تمثيل ذوى الكفاءات من المنتفعين فى ادارة المرافق والمشروعات العامة ٠

كما تلجأ سلطات الحكم المحلى فى كثير من دول العالم الى الاعلان عن مجهودات المجلس وقراراته وشرحها للجمهور باصدار تقارير دورية لكسب تأييد المواطنين للمجالس المحلية عند التنفيذ ٠

ويعتبر تنظيم المسابقات بين الوحدات المحلية ، فى نطاق كل محافظة من المسائل التى تجذب اهتمام المواطنين وتثير حمـــاسهم فى الموضوعات الحيوية التى تتصل بالوحدات المحلية مثل مقاومة دودة القطـن ، أو تسمين المواشى ، أو تربية الدجاج ، أو تنظيم المرور ٠

وقد تستعين المجالس المحلية ـ كأجهزة سياسية ـ بأجهزة أو هيئات تنفيذية أو لجان استشارية تساعد فى بعض المهام الموكلة اليها ـ تضم فى عضويتها بعض الأفراد من ذوى الكفاءات من المجتمع المحلى ٠٠ علاوة عـــلى الارتباط ببعض الجمعيات ـ كأجهزة مساعدة ـ والتى تقع فى نطاق مهام الحكم المحلى من ذات النفع العام وذلك للاستفادة بمقدرتها التنظيمية ولقربها من الجمهور وحيازتها على ثقته ٠

ويرجع هذا الى غياب القوانين التى تحض المواطنين على المشـــاركة وبالتالى الى انخفاض حجم المشاركة من الجماهـــير فى أنشـــطة المجـــالس المحلية (٥٢) ٠

ويمثل نشاط الهيئات والجمعيات والمؤسسات الشكل الغير الرسمى للمشاركة (المقننة) والذى يعتبر صورة من صور العمل الاجتماعى الشعبى وهو عمل متعدد الميادين والذى يمكن أن يساهم فيه كل فرد ، ويهدف الى

تحطيم الحواجز السلبية والانعزالية فى المجتمع ، وتعبئة الطاقات البشرية والمادية لسد الفراغات فى الخدمات وتوسيع نطاقها بشكل يؤدى الى توثيق العلاقات الانسانية بين الافراد والأسر ، والجماعات وتحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة الى طاقات قادرة ومنتجة بشكل يؤدى الى حفظ التوازن فى حركة تطور المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية كل ذلك من خلال العمل فى عضوية اللجان المختلفة التى تخدم المجتمعات والبحث الاجتماعى للحالات والعمل الادارى اليومى وعمليات الاشراف المطلوبة فى المؤسسات مثل مؤسسات الطفولة ورعاية الشيوخ ومؤسسات الايواء أو المعاونة في تمويل الجمعيات ، وللتنفيذ المباشر للخدمات الاجتماعية ... وللمرأة المصرية دور تاريخى بارز في كثير من هذه المجالات (٥٣) .

وقد حدد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ميادين العمل الرئيسية للجمعيات تمثل جمعيات رعاية الطفولة والامومة منها نسبة تبلغ ٧ر٧٪ من احمالى الجمعيات ، وجمعيات رعاية الاسرة ٨ر٨٪ ، والمساعدات الاجتماعية ٢ر٤٦٪ ، والخدمات الثقافية والعلمية الدينية ٣ر٣٢٪ ورعاية الشيخوخة ٦ر٠٪ ورعاية الفئات الخاصة والمعوقين ١ر٢٪ ، وتنمية المجتمعات المحلية ٩ر٣١٪ ، كما يمثل ميدان رعاية المسجونين ٣ر٠٪ ، وميدان النشاط الادبى ٢٪ وميدان تنظيم الاسرة ٣ر١٪ ، وميدان الصداقة بين الشعوب ٤ر٠٪ ، وميدان التنظيم والادارة ١ر٠٪ من اجمالى الرعاية الاجتماعية (٥٤) .

ويتبع بعض الجمعيات ١٩٢٥ مؤسسة في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة في محافظات الجمهورية ويستفيد منها ٢٢٨٤١٩ (٥٥) .

ومن الميادين الاخرى الهامة التى تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية ميدان تنمية المجتمعات المحلية والمساعدات الاجتماعية والخدمات الصحية والتدريب المهنى في الجمعيات ورعاية ذوى العاهات ، والخدمات البيئية (٥٦) .

وقد ضمن تطبيق القانون منح الجمعيات والمؤسسات اعانات مالية لضمان مرونة العمل بها والانتفاع بمجهود المتطوعين ومساندة الانفاق الحكومى باموال المتبرعين ... وتحقق ديمقراطية الخدمات وتوفير الجهد الحكومى لما هو أهم من العمليات ذات الصبغة القومية الكبرى .

وتعتبر المبادرات الذاتية التلقائية تعبيرا عن الشكل غير الرسمى

للمشاركة الحرة الغير مقيدة بأية قوانين ٠٠ وهذه المبادرات قليلة ٠٠ وهى تتم خارج اطار أى تنظيمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ٠

وبرغم قلة هذه المبادرات الا أن التقارير الأوربية تشير الى تزايدها فى السنين الأخيرة وهى تتم بمبادرات فورية من الأهالى لحل مشاكلهم الخاصة بمجتمعهم ، والقضاء عليها مثل مشاكل الاسكان ، والتلوث ، والضوضاء ٠٠ وفى مثل هذه الحالات فان المبادرة أو العمل التلقائى الجماهيرى يشمل كل مراحل عملية اتخاذ القرارات ابتداء من تحديد الأهداف وانتهاء بالتنفيذ - وان كان هناك اختلاف فى بعض الأحيان فى التسلسل فى مراحل هذه التنمية المحلية (٥٧) ٠

وتعتبر تجربة الجهود الذاتية لحل مشاكل البيئة باسكان محيى بالحلفاوى - بشبرا بالقاهرة - احدى التجارب الرائدة لهذه الجهود فى التنمية الحضرية فى مصر ٠

والمبادرات الذاتية معروفة فى ريف مصر ٠٠ فقد واجه سكان القرى الفيضانات وتعاونوا فى اقامة السدود والجسور واشباع حاجاتهم من الخدمات كبناء المساجد وانشاء الكبارى ٠

وقد أدى تقنين العون الذاتى فى الريف الى قيام العديد من المشروعات ٠

وقد بلغت جملة الانفاق الكلى فى هذه المشروعات (فى ١٩ محافظة سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠) ٦ر٣٩٤ر٢٣١ جنيها مصريا منها اسهام حكومى بلغت جملته ٥٩٩ر٢٣٤ر١ جنيها أى بمعدل ٢ر١٩٪ من اجمالى تكلفة المشروعات ٠ وقد بلغ معدل ما تحملته الخزانة منها ٦ر١١٪ والباقى وقدره ٦ر٧٪ تحملت منه صناديق الخدمة ٤ر٧٪ ، والصناديق المشتركة ٢٪ - وبالتالى تكون جملة اسهام الأهالى فى هذه المشروعات ٦٣٢ر١٥٩ر٥ جنيها أى بنسبة ٨ر٨٠٪ منها ٨ر٧٥٪ تبرعات نقدية ، ٤٪ تبرعات عينية ، ١٪ تبرعات بالجهود (عمالة) ٠ - وقد تنوعت هذه الجهود بين تنفيذ فصول مدرسية ودور حضانة ووحدات صحية وتطهير المصارف والترع والقنوات وادخال الكهرباء وردم البرك واقامة الكبارى وتعبيد الطرق وانشاء المساجد وغيرها (٥٨) ٠

وكنماذج للممارسات الشعبية فى مشروعات التنمية فى بعض الدول : مشروع « تحسين البيئة المحلية لمشروع دلهى بالهند » ٠٠ ومشروع « تعبئة

الشباب » ، ومشروع « محاربة الفقر » ، ومشروع « حركة حقوق الرعاية الاجتماعية » فى الولايات المتحدة الامريكية (٥٩) ٠

أما بالنسبة للتنمية الريفية ٠٠ فتوجد بعض أمثلة لتجارب بعض القرى ٠٠٠ مثل « لجان الرعاية المنظمة » فى بورمـــا ٠٠٠ ومشروع « البرنامج التجريبى للجهود الذاتية » فى كوريا الجنوبية ـ « وبرنامج الرعـــاية عن طريق برامج التخديم » فى اليونان ٠٠٠ ومشروع « أم جسر » فى السودان ٠٠ ومشروع « تنمية ثال » ، فى اقليم البنجاب فى باكستان (٦٠) ٠

وقد اعتمدت التنمية الريفية المحلية فى مصر على نظام المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة والوحدات الاجتماعية القروية والتى تضمن جميعهـــا اشتراك الجهود الحكومية من الأهلية فى جمعيات لتنمية المجتمعات المحليـــة التى تنشأ فى مكان الوحدات الاجتماعية ـ وتعتبر جمعيـــة تنمية المجتمع المحلى هى قاعدة الانطلاق للنهوض بالمجتمع ، وادماجه فى المجتمع العـــام ، وتقريب الفوارق الثقافية والعمرانية بين الريف والحضر ٠٠ وتؤدى هـــذه الجمعيات خدمات تتمثل أهمها فى انشاء مشروعات انتاجية ، وتكوين الأسر المنتجة ، وانشاء مشاغل الفتيات ، ومراكز التدريب للصناعـــات البيئية ، ودور حضانة لتكوين النشأ على العادات والتقاليد التى تتمشى مـــع أهداف اعادة بناء القرية ٠٠ فضلا عن التوعيـــة الأسرية وتنظيم الأسرة والنوادى النسائية والتى بلغ عددها ٢١٥ ناديا على مستوى الجمهورية ، وكذلك مشروع الرائدات الريفيات والذى يهدف الى الاستعانة بالرائدة الريفيـــة فى خلق قيادات نسائية واعية (٦١) ٠

وتمنح جمعيات التنمية اعانة سنوية تصل الى ٩٠٠ جنيه للجمعيـــة الواحدة من وزارة الشئون الاجتماعية ، ويبلغ عدد هذه الجمعيات حـــوالى ٢٠٠٠ جمعية منها عدد ١٧١ ـ وحدات جمعيات قروية ، ١٠٢ جمعيات مراكز اجتماعية ، ٢١ جمعيات مكملة لوحدات صحية ، ٣٢٧ أقســـام اجتماعية بالوحدات المجمعه ، ١٥٥ جمعيات اصلاح ريفى ، ٢٠٠ لجان شعبية و ٥٦٨ صناديق للخدمة الاجتماعية ، ٦٠ جمعيات بالوحـــدات الســـكنية ، ٣٧٣ جمعيات أخرى (٦٢) ٠

ومن أهم المشروعات التى اعتمدت على مشاركة الأهالى فى التنميـــة الريفية « مشروع الصناعات البيئية والمنزلية » والذى يعمل الآن من خلال ١٧٣٧ جمعية من بينها ٩١١ جمعية تقوم باشغال نسوية بجانب ٣٠٦٨٨

امرأة يجرى تدريبهن بجانب ٩٢٩٤ تم تدريبهن فعلا وقد بلغ قيمة ما تم تصريفه (طبقا لما اتيح من احصائيات) من انتاج ١١١٤٣٧ جنيها خلال عام ١٩٧٣ – (٦٣) ٠

والى جانب هذه المشروعات فى التنمية الريفية ٠٠ توجد مشروعات تعمل فى المجتمعات المستحدثة منها مشروع اعادة توطين النوبيين – عام ١٩٦٣ – والذى انشىء به عدد ٣٥ مركزا لتنمية المجتمع لضمان أنشطة الجهد الذاتى والتعاونى لتنمية المهجر الجديد (٦٤) ٠

كما أن تعاون « التعاونيات » ، وتشجيعها للمنظمات الاجتماعية الشعبية فى الريف المصرى له دور فعال فى المشاركة فى تنمية الثقافة والتأمين ، والعلاج ، والتأهيل ، والترفيه ، والأعمال العمرانية ، ورعاية الطفولة ، والأسرة وتعبئة اولماطنين للادخار ، ومحاربة العادات المرذولة(٦٥)٠

وبشكل عام ٠٠ تؤكد اللمحات السريعة السابق ذكرها عن بعض أشكال التطبيق للمشاركة الشعبية بشكلها الرسمى والغير رسمى بصفة خاصة على المستوى المحلى فى ج٠م٠ع٠ على أهمية دورها وفاعليتها فى تخطيط مسيرة التنمية مدعمة الهدف الأساسى لهذه الورقة ٠

وبعد ٠٠٠ ففى ضوء الأهداف والتساؤلات التى أثارها الباحث فى بداية هذه الورقة يتبين أن معظم الآراء العلمية عن المشاركة الشعبية وقد وضحت وأكدت علاقتها بالتخطيط والتنمية من خلال ما أثير من تفسيرات حول مفاهيم المشاركة والتى دار معظمها حول مشاركة الأفراد سواء فى تحديد الأهداف أو اتخاذ القرارات أو فى متابعة وتقييم الخطة ٠٠ بالاضافة الى ما وضحته أهداف المشاركة من حيث استهدافها أحداث التغيير لدى المواطنين الذى يؤدى الى ضمان سلامة التخطيط والتنفيذ من خلال تقريرهم للأولويات والبدائل اللازمة للخطة علاوة على مساندتهم أياها فى التنفيذ بالجهد المادى أو البشرى وبالتالى الحرص على ما نفذ من مشروعات تسد حاجتهم البيئية الملحة ٠

وأكد ذلك دور المشاركة الفعال فى التنمية المحلية ومساهمتها أيضا فى تغيير بعض أنماط السلوك علاوة على بناء الشخصية الديمقراطية ونجاح النظام الديمقراطى ٠

وفى مجال التطبيق وضحت النصوص الخـــاصة بحق المواطنين فى المشاركه » فى الدستور المصرى ودساتير بعض دول العالم دخول المشاركة الشعبية هذا المجال ، وفى الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فى المستويات التخطيطية المختلفة مؤكدة ارتباط المشاركة الشعبية بالتنميـــة والتخطيط لهذه التنميه الأمر الذى أبرزه الباحث فى شكل نموذج تخطيطى . أمكن من خلاله تصوير هذه العلاقة موضحا موقف المشاركة الشعبية من ذلك بمجالاتها وشكلها وتأثيرها وأساليب تطبيقها مـــع سياق بعض تجاربها فى الريف ، والحضر فى مصر ، وبعض دول العالم .

وبهذا الجهد المتواضع يرجو الباحث أن يكون قد وفق فى ابراز العلاقة والدور الفعال للمشاركة الشعبية فى مجالات التخطيط والتنمية الأمر الذى يجعل الباحث يدعو الجهات العلمية والبحثية الى تبنى الدراسات والبحوث التى تتعلق بحقل المشاركة الشعبية الواسع لافتقاره بجميع مجـــالاته الى الكثير منها بشكل عام ، وبشكل خاص – للدراسات والبحوث الميدانية التى تتعلق بالواقع المصرى لاستثارة وتحفيز الانسان المصرى كوسيلة أساسية لهذه المشاركة من منطلق « ان التخطيط العلمى الســـليم لاستثارة جهـــود المشاركة – يعتبر المفتاح الأساسى لقيام مشاركة جادة منظمة نحو تنميـــة مرشدة هادفة » .

SOURCES & REFERENCES المصادر والمراجع

١ - د. ظريف بطرس « المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية » المؤتمر العربى الرابع للادارة المحلية - ادارة التنمية الريفية - المملكة المغربية (طنجة ١٩٧٨) المجلد الأول للدراسات والبحوث النظرية ص ١ .

٢ - د. عبد الله هديه » المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية ، دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية » - مؤتمر وحدات الحكم المحلى - ابريل ١٩٧٨ اتحاد جمعيات التنمية الادارية - ٢ ش الشواربى / القاهرة - ص ٢٥ - ٤١ .

٣ - د. شمس ميرغنى - مشاركة المواطنين فى تنفيذ خطة التنمية - مجلة مصر المعاصرة عدد ٧ - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ١٩٧٦ .

٤ - د. ظريف بطرس « مرجع سبق ذكره » ص ٩ .

٥ - د. عبد المنعم شوقى « مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية » - المؤتمر العربى الرابع للادارة المحلية - ادارة التنمية الريفية - المملكة المغربية (طنجة ١٩٧٨) ص ١ .

٦ - Sidney Verba and Norman H. The Participation in America ; Political Democracy and Social Equality, Harper and Row, New York, 1972, P. 2.

٧ - د. عبد الله هديه « مرجع سبق ذكره » ص ٣ .

٨ - د. ظريف بطرس - مرجع سابق - ص ٣ .

٩ - يحيى درويش « ماهية المشاركة ، أساليبها وانماطها ومستوياتها » - (الحلقة الدراسية الثالثة للمشاركة الشعبية فى التنمية الريفية) - جامعة الدول العربية يونيو ١٩٧٥ - ص ٤٣ .

١٠ - صلاح الدين الأمين - مجلة الحكم الشعبى المحلى ١٩٧٥ - ص ١٤ .

١١ ـ J.R.P. French, J. Israel & D. Aas, "An Experiment in Participation in a Norwegian Factory", Human Relations, Vol. 13, No. 1, p. 3.

١٢ ـ يحيى درويش ـ مرجع سابق ـ ص ٤٧ ٠

١٣ ـ اجلال ابراهيم مبروك « المشاركة الشعبية فى الحـــكم المحلى » ـ ادارة الحكم المحلى ـ اتحاد جمعيـــات التنمية الاداريـــة ـ ٢ ش الشواربى / القاهرة ـ ابريل سنة ١٩٨١ ـ ص ٣ ٠

١٤ ـ نجوى أحمد عبد الله « التكلفة والعائد للمشاركة الشـــعبية » ـ تقرير غير منشور وزارة التخطيط ـ ص ١ ٠

١٥ ـ اجلال ابراهيم مبروك ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٤ ٠

١٦ ـ نجوى أحمد عبد الله ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٣ ٠

١٧ ـ الاتحاد الدولى للسلطات المحلية ـ المشاركة ـ ترجمة الاستاذين : صبحى محرم وعمر وصفى ـ المنظمة العربية للعـــلوم الادارية ـ العدد ١٦٧ سنة ١٩٧٤ ص ٦٦ ٠

١٨ ـ أنور محمد الزلاقى ـ « برامج جمعيات الرعاية والتنمية الاجتماعية فى خدمة الشباب » المؤتمر العام السنوى الثانى عشر ـ مايـــو ١٩٨٢ ـ الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ٠

١٩ ـ J.J. Rousseau, The Social Contract, M. Cronston (Trans), Penguin Books, 1968, p. 96.

٢٠ ـ J.S. Mill, Essays on Politics and Culture, G. Himmelgorb (ed) New York, 1963, p. 229.

٢١ ـ J.S. Mill, Collected Works, J.M. Robson (ed.) Univ. of Toronto Press, 1965, 205.

٢٢ ـ د٠ ظريف بطرس ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١٣ ٠

٢٣ ـ د٠ عبد العزيز مختار ، دكتور الفاروق بســـيونى ـ « التخطيط الاجتماعى » ـ الفصل الخامس ـ فلسفة التخطيط ـ ١٩٨٢ ـ ص ١٠٨ ٠

٢٤ ـ عبد الجبار كريم : التخطيط الاجتماعى والتنظيم (بغداد / مطبعة المعارف جامعة بغداد ١٩٧٠) ص ٢٣٦ ٠

٢٥ ـ د٠ محرم الحداد « الاطار المتكامل لنظم المعلومات الادارية » معهد التخطيط القومى ـ مذكرة داخليــة رقم ١٢٦٣ مارس ١٩٨٠ ـ ص ٣ ٠

٢٦ ـ الحلقة الدراسية الثالثة « المشاركة الشـعبية فى التنمية الريفية » ـ توصيات الحلقة جامعة الدول العربية ـ المنظمة الافريقية الاسيوية للانعاش الريفى ـ وزارة الشئون الاجتماعية ـ الاسكندرية ١٩٧٥ ـ ص ١٣ ٠

٢٧ ـ د٠ عبد الباسط محمد حسن « التمنية الاجتماعية ـ ص ١٧٩ ـ ١٨٠ ٠

٢٨ ـ ممحمود أحمد الشافعى « التخطيط للتنمية الاقتصادية » ـ الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة ١٩٦٣ ـ ص ١٦٩ ـ ١٧٢

٢٩ ـ د٠ كريم كريم ـ مذكرات فى التخطيط الاقتصادى ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة ١٩٧٧ ـ ص ٣ ٠

٣٠ ـ الفريد كان « النظرية والممارسة فى التخطيط الاجتماعى » ١٩٦٩ ـ ص ٦٢ ٠

٣١ ـ د٠ ظريف بطرس ـ مرجع سابق ـ ص ٢ ٠

٣٢ ـ توصيات الحلقة الدراسية الثالثة للمشاركة الشعبية عن التنميــة الريفية ـ مرجع سابق ـ ص ١٦ ٠

٣٣ ـ د٠ السيد حامد « النواحى الاجتماعية والثقافية للبيئة وأثرها فى التنمية » الانسان والبيئة مرجع فى العلوم البيئية للتعليم العـالى والجامعى ـ جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم ـ الباس السادس ١٩٧٨ ـ ص ١٦٦ ٠

٣٤ ـ « التمنية عن طريق المجتمعات المستحدثة » ـ مؤتمر علم الاجتماع والتنمية ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة ١٩٧٣ ٠

٣٥ ـ د٠ السيد حامد « مرجع سابق » ص ١٦٧ ٠

٣٦ ـ د٠ السيد حامد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١٦٨ ٠

٣٧ — أحمد أبو زيد : التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة «. مؤتمر الاجتماع والتنمية » المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — مايو ١٩٧٣ ٠

٣٨ — يحيى درويش — مرجع سبق ذكره — ص ٤١ ٠

٣٩ — توصيات الحلقة الدراسية الثالثة « المشاركة الشعبية للتنمية الريفية » — مرجع سبق ذكره ص ١٤ ٠

٤٠ — د٠ عبد الله هديه — مرجع سبق ذكره — ص ١٥ ٠

٤١ — د٠ عبد الله هديه — مرجع سبق ذكره — ص ١ ٠

٤٢ — د٠ ظريف بطرس — مرجع سبق ذكره — ص ٨٦ ٠

٤٣ — د٠ ظريف بطرس — مرجع سبق ذكره — ص ٨٨ — ٩٦ ٠

٤٤ — اجلال ابراهيم مبروك — مرجع سبق ذكره — ص ١٣ ٠

٤٥ — اجلال ابراهيم مبروك — مرجع سبق ذكره — ص ١٩ ٠

٤٦ — د٠ ظريف بطرس — مرجع سبق ذكره — ص ٣٤ ٠

٤٧ — د٠ ظريف بطرس — مرجع سبق ذكره — ص ٣٧ ٠

٤٨ — د٠ ظريف بطرس — مرجع سابق — ص ٣٨ — ٣٩ ٠

٣٩ — د٠ عبد الله هديه — مرجع سبق ذكره — ص ٧ ٠

٥٠ — اجلال ابراهيم مبروك — مرجع سبق ذكره — ص ٥ ٠

٥١ — اجلال ابراهيم مبروك — مرجع سبق ذكره — ص ٦ — ٨ ٠

٥٢ — د٠ عبد الله هديه — مرجع سبق ذكره — ص ٣٦ ٠

٥٣ — وزارة الشئون الاجتماعية فى ٢٥ عاما « سجل أعمال جمعية الاتحاد النسائى المصرى » سنة ١٩٦٤ — ص ٤٠٤ : ٤٠٥ ٠

٥٤ — يحيى درويش — مؤتمر علاج مشاكل الأسرة ٠

٥٥ — محمد كامل البطريق ، محمد نجيب توفيق « مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ ، ٢٥ ٠

٥٦ — يحيى درويش « برامج العمل الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى » — الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — القاهرة ١٩٦٨ — ص ١٠٥ ، ١٠٦ ٠

٥٧ — د٠ عبد الله هديه — مرجع سبق ذكره — ص ١٥ ٠

٥٨ ـ صبحى محرم وأحمد الدفراوى ـ « نحو تحديد مفهوم الجهـــود الذاتية فى مصر » لبحث غير منشور ص ١ : ٢ (المؤتمر العربى الرابع للادارة المحلية ـ ادارة التنمية الريفية ـ المملكة المغربيــة طنجة ١٩٧٨) ـ المنظمة العربية للعلوم الادارية ٠

٥٩ ـ د٠ عبد الحليم رضا عبد العال « استثارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة (بولاق الدكــرور) رسالة دكتوراه ـ كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ـ ص ٥٤ ٠

٦٠ ـ عبد الخالق مراد « التنظيمات الشعبية ودورها فى التنمية الريفية » ـ الحلقة الدراسية الثالثة للمشاركة الشعبية والتنميــة الريفية ـ جامعة الدول العربية ـ الاسكندرية يونيو ١٩٧٥ ـ ص ٥٨ : ٦٠ ٠

٦١ ـ عبد الخالق مراد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٦١ ٠

٦٢ ـ فاطمة بهى الدين « دور المرأة فى المشاركة الشعبية فى التنميـــة الريفية » ـ الحلقة الدراسية الثالثة للمشاركة الشعبية فى التنمية الريفية ـ جامعة الدول العربية ـ الاسكندرية ١٩٧٥ ـ ص ٩٧ ٠

٦٣ ـ فاطمة بهى الدين « دور الجمعيات الأهلية فى توفير الأمن الغذائى وترشيد الاستهلاك » الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ـ المؤتمر الحادى عشر ـ ابريل ١٩٨١ القاهرة ـ ص ٩ : ١٢ ٠

٦٤ ـ عبد الخالق مراد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٦٢ ٠

٦٥ ـ عبد الخالق مراد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٦٣ ، ٦٤ ٠

Bloom, Benjamin, S. (Ed.) : Taxonomy of Educational objectives ; Book 1 : Cognitive Domain (London Longman, 1956).

الآثار السياسية والاجتماعية والثقافية لوسائل الاتصال الحديثة « الفيديوكاسيت »

دكتور : فاروق أبو زيد(*)

مقـــدمة

اذا كان ربع القرن الذى مضى يمكن أن نطلق عليه عصر التليفزيون .. تماما كما كان ربع القرن الذى سبقه هو عصر الراديو . فهـــل يمكن أن نقول ان السنوات القادمة وحتى نهاية هذا القرن سوف تكون عصر الفيديو كاسيت ...

وعلى ضـــوء هذا الافتراض فان هـــذا البحث يستهدف دراسة الأثار الاجتماعية والسياسية والثقافية للفيديو كاسيت ، وكـــذلك دراسة تأثير الفيديو كاسيت على بعض وسائل الاتصال الأخرى . وسيضم البحث ثلاثة مباحث رئيسية يتناول المبحث الأول : نشأة الفيديو كاسيت وتطـوره ، بينما يتناول المبحث الثانى تأثير الفيديو كاسيت على وســـائل الاتصـــال الأخرى ، أما المبحث الثالث والأخير فهو يتناول الأثار الاجتماعية والسياسية والثقافية للفيديو كاسيت ..

* مدرس بكلية الاعلام جامعة القاهرة

المبحث الأول

« نشأة الفيديو كاسيت وتطوره »

الفيديو كاسيت اختراع جديد نسبيا اذ لم يمض على اكتشافه سوى سنوات قليلة ٠٠ وهو يعنى تسجيل الأحداث والبرامج التمثيلية والافلام والأغانى والاستعراضات والمسرحيات بالصوت والصورة فى وقت واحد معا وعلى شريط ممغنط بدلا من الشريط السينمائى الذى كان اعداده يتطلب عدة عمليات معقدة بالنسبة للمشاهد العادى مثل امتحمض والطبع وغير ذلك من العمليات الفنية التى كانت تحتاج الى قدر من الخبرة الفنية أو التخصص الفنى الدقيق(١) ٠

بالرغم من أن أجهزة الفيديو كانت معروفة فى الأوساط التليفزيونية منذ مطلع الستينات الا أن نماذج منزلية لم يتم تطويرها وتوفرها فى الأسواق باعداد قليلة الا فى عام ١٩٧٠ ٠ وكان تسجيل الصورة على شريط مغناطيسى ، أى شريط فيديو ، قد أسهم الى حد بعيد فى تطوير فن الاخراج التليفزيونى وخفض كلفة الانتاج والاسراع فى ايصال الخبر المصور الى المشاهد ، ولعل ابرز تكنيك تم تطويره فى هذا الحقل ، هو ما يسمى « الاعادة المباشرة » التى تستخدم بكثرة أثناء نقل المباريات الرياضية مباشرة من الملعب ، فعندما يتم تسجيل هدف فى مباراة لكرة القدم مثلا ، يستطيع المخرج اعادة بث عملية تسجيل الهدف رأسا بالسرعة الاعتيادية أو البطيئة ، عن طريق ارجاع شريط فيديو اضافى تسجل عليه المباراة ، قليلا الى الوراء ٠ كما أن عمليات المزج والتداخل فى الصورة على شاشة التليفزيون أو تجزئة الشاشة الى مربعات أو مثلثات وما الى ذلك واظهار صورة مختلفة فى كل جزء أصبحت ممكنة التنفيذ بفضل نظام الفيديو . الا أن أجهزة الفيديو فى محطات التليفزيون كانت ضخمة الحجم مرتفعة الثمن ٠ كما أن عرض الشريط المغاطيسى المستعمل فيها وهو شريط يلف مر

(1) FANG. L.E. : TELEVISION NEWS. "Hastings Hoase, publishers" New York, 1972. P.P. 304-308.

بكرة الى أخرى • كان خمسة سنتيمترات • وقد استعمل التليفزيون فى بداية الأمر أشرط مونوكروم ، أى أبيض وأسود ، ثم تحول الى استعمال الفيديو الذى يسجل شارات بالألوان(١) •

وكانت صناعة الالكترونيات تطور خلال ذلك اطرزة فيديو منزلية ، أما لاعادة لعب أشرطة الفيديو من بكرة الى أخرى - على شاشة جهاز التليفزيون المنزلى ، أو أنظمة أكثر تطورا قادرة على تسجيل ما يبثه التليفزيون ذاته • وكانت هذه الأجهزة التى لم تلق الا اقبالا محدودا من المعاهد التعليمية والصناعية ، تعمل بنظام المونوكروم ، ولكن كل الشركات المنتجة كانت فى الوقت ذاته تعمل جاهدة عى تطوير نظام يسجل بالألوان لانها كانت تعلم ، مع انتشار أجهزة التليفزيون الملون فى شتى انحاء العالم ، ان الألوان هى الشرك الذى يجتذب الزبون المتردد ، كما تجتذب الألوان الزهر النحل الى ما فيها من رحيق ، ففى تلك الحقبة ، أى سنة ١٩٧٠ ، ظل الاقبال على تلك الاطرزة البدائية من أجهزة الفيديو ، مترددا وجلا ، فقد استقبل البعض هذه الفكرة الجديدة باهتمام الفضولى ، وتجاهلها الكثيرون ، ولم تولها الأغلبية الاهتمام الذى تستحقه(٢) •

وفى سنة ١٩٧١ طرحت الصناعة فى الأسواق أجهزة فيديو تستعمل الكاسيت بدل الشريط الذى يلف من بكرة الى أخرى - على نمط الكاسيت الصوتى الشائع وهى خطوة كبيرة الى الامام لأنها قللت من تعقيدات استعمال الجهاز من ناحية وجعلت بالامكان التوسع فى توفير الاشرطة المسجلة مسبقا والتى تحتوى على افلام سينمائية وما الى ذلك ، ورغم ذلك فان الاقبال على أجهزة أشرطة الفيديو ، ظل محدودا لعدة أسباب ، لعل أهمها ارتفاع ثمن الجهاز نفسه وثمن الأشرطة التى يحتاجها أكانت أشرطة فارغة أو مسجلة مسبقا كما أن مدة التسجيل على الكاسيت وقتئذ كان لا - يتجاوز الساعة الواحدة الأمر الذى جعله غير صالح لتسجيل أفلام السينما الطويلة وتسهيلات التسجيل التلقائى ، أى ضبط الجهاز ليبدأ بالتسجيل تلقائيا فى وقت معين ، كانت محدودة للغاية • وكانت كلفة تسجيل ساعة على كاسيت فيديو سنة ١٩٧٢ ، بالنسبة لأول جهازى تسجيل كاسيتات فيديو طرحا فى الأسواق ، وهما « فيلبس فى سى ار »

---

(1) Ibid. P.P. 308-316.

(٢) مجلة المجلة - لندن - ١٣ مايو سنة ١٩٨١ •

و « سونى يوماتيك » هى حوالى عشرين جنيها استرلينيا(١) .

وكانت الشركات المنتجة تدرك فى تلك الأيام التى ترتفع فيها أسعار المواد الخام وكلفة الأيدى العاملة ، ان أى تطور تكنولوجى تحققه ويسفر عن خفض ثمن منتجاتها ، سيحقق لها تفوقا - ولو مؤقتا - على منافستها . وقد انعكس هذا التطور التكنولوجى بعد خمس سنوات من ركود هذه السوق فى تصميم أجهزة تسجيل الفيديو وفى نفقات تشغيلها التى تتعلق بطريقة أو بأخرى بكمية الشريط المستعمل . ففى عام ١٩٧٧ خفضت شركة « فيليبس » نفقة تسجيل ساعة ، الى تسعة جنيهات فى جهازها المعروف باسم « ال . بى » أى اللعب الطويل الذى يدور ببطء دون أن يؤثر على نوعية الصورة . ولكن شركة « جيه فى سى » أى شركة فكتور اليابانية ردت عليها بخفض كلفة تسجيل الساعة الى ثلاثة جنيهات ونصف فقط .

كما أن الأجهزة ذاتها أصبحت أصغر وأجمل وأخف وزنا من سابقاتها عن طريق استعمال المزيد من الأجزاء ذات الدوائر الالكترونية المتكاملة ، والتحول فى بعض الحالات من استعمال اطر وهياكل معدنية الى استعمال مواد بلاستيكية(٢) .

وقد تمكنت « فيليبس » من خفض كلفة الساعة من اشرطتها بتضمين مسجلاتها تكنيكيا يسمى « السمت المنحدر » وأصبح بامكانها تمديد مرة الشريط الى ثلاث ساعات . وطرحت مؤخرا فى جهازها المتطور الجديد الذى يسمى « فى ٢٠٠ فى سى سى » بمقاييس دولية جديدة - أى انه أضخم حجما ويستعمل كاسيت أكبر - يستوعب شريطه ٤ × ٢ ساعة ، أى أربع ساعات على كل ناحية من الشريط . وقد أمكن تحقيق ذلك بتطوير الشريط نفسه اذ يستعاض عن الطلاء المغناطيسى الذى يستعمل عادة ، والمكون من أوكسيد الكروم المخلوط بأوكسيد الحديد المخفف بالكوبولت ، بطلاء آخر من مسحوق الحديد النقى . ويساعد هذا الاكتشاف فى خفض سرعة الشريط وسمكه بطريقة مثيرة دون أن يؤثر - ذلك على مستوى الصورة . وبذلك انخفضت كلفة تسجيل ساعة على هذا المنط من كاسيتات الفيديو الى ٥ر٢ جنيه استرلينى(٣) .

---

(1) THE TIMES, June 23 1980.
(2) Ibid.
(3) Daily Mail, June 1980.

منذ عام ١٩٧٧ لم يعد الفيديو قصرا على الشركات والمؤسسات والأثرياء من الناس ، بل أصبح فى متناول كثيرين من محدودى الدخل أيضا ، فقد كانت صورة الرجل الاميركي الذى يشترى جهاز تسجيل فيديو ، تتلخص فى أنه مهنى فى الثلاثينات من عمره وذو دخل سنوى لا يقل عن ٣٠ ألف دولار . أما الآن فقد تغيرت هذه الصورة بعد انخفاض أسعار الأجهزة وكلفة تشغيلها ، حتى أن قيمة المبيعات السنوية وصلت فى الولايات المتحدة الى ثمانية مليارات (بليون) دولار ويتوقع لها أن ترتفع الى ١٥ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٠ ، وتتراوح أسعار أجهزة تسجيل الفيديو ، فى المحال التى تعرض أجهزة منخفضة الثمن فى الولايات المتحدة بين ٦٥٠ و ١٥٠٠ دولار ورغم ذلك ، فان عدد الأجهزة الموجودة حاليا فى الولايات المتحدة لا تتعدى مليونى جهاز بكثير ، أى مجرد ٢ فى المئة من عدد مالكى أجهزة التليفزيون فى البلاد .ولكن ارنولد فالينسيا رئيس فرع المبيعات فى مؤسسة « ار . سى . ايه » الاميركية العملاقة للصناعات الالكترونية يتوقع أن تصل المبيعات هذا العام وحده فى الولايات المتحدة الى ١٫٥ مليون جهاز . وبالرغم من ذلك فان هناك عقبات تعترض تسويق هذه الأجهزة فى الولايات المتحدة . لعل أهمها أن تعدد الاطرزة المتوفرة فى الأسواق والارتفاع وتباين أسعارها وبسرعة تطويرها التى تعنى أن الجهاز قد يغدو قديم الطراز ويتوقف انتاجه قبل مضى وقت طويل ، تربك المشترى وتدفعه فى كثير من الأحيان الى استئجار جهاز تسجيل فيديو ، عرض ان يشتريه . ومن العقبات الأخرى التى تعترض تسويق أجهزة تسجيل الفيديو ان أشرطة الكاسيت التى تنتجها هذه الصناعة لطراز ما لا تناسب - على عكس ما هو الحال بالنسبة للكاسيتات الصوتية - أى طراز آخر(١) .

وتتوفر حاليا فى الأسواق العالمية أربعة اطرزة رئيسية من مسجلات الفيديو وهى سونى يوماتيك الذى يبلغ عرض شريطها ثلاثة أرباع البوصة والتى تستعمل عادة من قبل المحترفين فى التعليم والصناعة لجودة مادة التسجيل ووضوحها التى ترقى الى مستوى البث التليفزيونى المباشر ، غير أن ثمنها يبلغ ضعف ثمن أى من الاطرزة الثلاثة الأخرى التى يبلغ عرض شريطها نصف بوصة فقط وهى أجهزة « فى اتش . اس » الذى تنتجه شركة فكتور اليابانية و « فى ٢٠٠٠ » الذى تنتجه « فيليبس »

(1) Ibid.

بيتاماكس » امذى تنتجه سوني · وتمثل هذه الاطرزة الثلاثة من حيث السعر والمستوى التقنى وسهولة الاستعمال خير ما توصلت اليه الصناعة فى مجال أجهزة تسجيل الفيديو ·

ولكن يجدر بنا الانتباه الى أن العديد من الأسماء المعروفة فى دنيا مسجلات الفيديو ، ما هى سوى واجهات للانظمة الثلاثة الأساسية · من ذلك ان تصميم « فى· اتش· اس » الذى تنتجه شركة فكتور اليابانية · بصنع بموجب ترخيص ، من قبل عدة شركات مثل باناسونيك ، فيرغسون ، بيرد ، اكاى ، وتليفونكن وغيرها · كما أن طراز سوئى « بيتامكس » يسوق أيضا تحت اسماء سانيو ، طوشيبا ، وايواى · أما تصميم فيليبس « فى ٢٠٠٠ » فيباع أيضا تحت اسم « غروندبغ » · وقد حدث مؤخرا ان طرحت غروندبغ فيليبس نفسها طرازها فى الأسواق ، بسبب مشاكل تقنية واجهتها · وبالرغم من أن هذا الترتيب يزيد المشترى ارتباكا ، وهو يقارن مثلا بين جهازين لا يختلفان الا من حيث الواجهة ، الا انه فى الأقل يزيد من أشرطة الكاسيت المتوفرة فى الأسواق لكل طراز · فالأجهزة المنتمية الى أصل واحد تستعمل أشرطة كاسيت من نفس الحجم(١) ·

ولكن كما كادت الكاسيتات الصوتية تقضى على صناعة الاسطوانات الصوتية يخشى أن تقضى اسطوانات الفيديو على كاسيتات الفيديو ، بالرغم من أن أنظمة اسطوانات الفيديو لا يمكنها تسجيل شيء · ولكن بعض اطرزتها قادر على تجميد الصورة على شاشة التليفزيون ، وهى كما تقدم ميزة ضرورية لتوسيع نطاق التعامل بالفيديو الى ما وراء حدود الترفيه ، وقد انفقت الشركات الثلاث الرئيسية الاميركية العلاقة لأجهزة اسطوانات الفيديو وهى فيليبس ، وشركة فكتور اليابانية « آر· سى· ايه » الاميركية العملاقة للمنتجات الالكترونية ـعدة مئات من ملايين الدولارات لتطوير أنظمتها المتنافسة ، وجرى جدل واسع حول أى الأنظمة الثلاثة أفضل ، ولكن كما هو الحال بالنسبة الى مسجلات كاسيتات الفيديو ، يحتمل أن يقرر رواج طراز دون غيره مقدار توفر البرامج المسجلة على اسطوانات ونوعيتها ، وليس مستواها التكنولوجى(٢) ·

---

(١) مجلة المجلة ـ لندن ـ ١٣ مايو سنة ١٩٨١

(١) المصدر السابق ·

وبالنظر الى انخفاض أسعار اسطوانات الفيديو نسبيا بالقياس على أسعار أشرطة الفيديو ، فان المنافسة ستكون حامية بين الكاسيت والاسطوانة بحيث ستسعى صناعة مسجلات أشرطة الفيديو دائما الى خفض أسعار أشرطتها وتطوير أجهزتها الى الأفضل • ويعتقد الخبراء أن الكاسيت ستظل قادرة على الثبات والمنافسة ، رغم ما يتوفر فى اسطوانات الفيديو من ميزات فريدة ، لأن المرء يستطيع أن يسجل عليها ما يحلو له من برامج تبثها محطات التلفزيون المختلفة خاصة وان فكرة « التلفزيونات الخارجية » — على نمط الاذاعات الخارجية غدت من ناحية تكنولوجية قابلة للتطبيق عن طريق الأقمار الصناعية ، التى سيكون فى امكانها البث الى أجهزة التلفزيون المنزلى مباشرة عن طريق هو اثبات قرصية خاصة تثبت عاليا فوق المنازل ، دون الحاجة الى محطات بث أو تقوية تلفزيونية •

أما انظمة اسطوانات الفيديو الثلاثة ، فان أكثرها تطورا من ناحية تكنولوجية ، هو جهاز فيليبس المسمى « فى• ال• ار » ان الصورة التى ينتجها على شاشة التلفزيون ترقى الى مستوى البث المباشر • كما انه يمتاز بصفات فريدة من ذلك تسهيلات « الاطار المتجمد » وتكنولوجيا لا تبلى الاسطوانة من تكرار استعمالها بسبب استعمال أشعة ليزرية بدل الابرة الماسية أو المعدنية اضافة الى توفر قنالين للصوت فيه — أى ستيريو •

أما النظام الأميركى « آر• سى• ايه » الذى يسمى « سيلبكت فيجن » فهو أبسط كثيرا ، ولكنه لا تتوفر فيه تسهيلات « الاطار المتجمد » أو « الأبرة الليزرية » أو قنالين للصوت ، كما ان اسطوانته ينبغى الاحتفاظ بها فى اطار لحمايتها •

أما النظام الثالث ، وهو يابانى تنتجه شركة فكتور اليابانية ، والذى يسمى « فى• اتش• دى » فيقع من حيث المستوى بين النظامين السابقين فهو يحتوى على قناتين للصوت ، الا انه يستعمل ابرة ماسية ولا تتوفر فيه تسهيلات « الاطار المتجمد » • ولكن يمكن اضافة جهاز الكترونى صغير الى هذا النظام فيصبح قادرا على تجميد الصور • الا أن ارتفاع ثمن الجهاز وتعقيدات تركيبه أثارت حوله كثيرا من الجدل(١) •

ان التباين فى مواصفات هذه الأنظمة الثلاثة ، سيربك المشترى ايضا

---

(1) The Times. June 23 1980.

كما ارتبك أمام اطرزة مسجلات أشرطة الفيديو • ولكن يعتقد ان النظـام الاميركى « سلبكت فبجن » سيكون أكثرها رواجا بالنظر الى انخفاض ثمنه النسبى ، بيمنا يقتصر استعمال طراز فيليبس على الباحثين والمختصـين والأثرياء الأمر الذى سيترك الجهاز اليابانى فى الوسيط •

وفى هذه المرحلة ستكون اسطوانات الفيديو هى المفضلة لمن يرغب فى مشاهدة الافلام ابالنظر الى سهولة مداولتها • ولكنها ستصبح مستقبلا مكتبة المنزل ، أو دائرة المعارف المرئية ، أو الجامعة التى يتخرج منهـا الطالب •

ان المنافسة بين الاسطوانة والشريـط ليست سيئة بالضرورة ، اذ ستفتح الباب على مصراعيه عـلى أفاق تكنولوجية أرحب ، ستسخر لرفاه الانسان وسعادته •

المبحث الثاني

« تأثير الفيديو كاسيت على وسائل الاتصال الأخرى »

ان هذه الأداة التي طورت في الأصل لاحياء البث التلفزيوني وتخفيف العبء عنه ، أصبحت الآن تشكل تهديدا خطيرا وتحديا مباشرا لمحطات التليفزيون ولصناعة السينما على حد سواء • فأرباب التليفزيون - ونحن نخص هنا بالذكر المحطات التجارية العالمية - يدركون أن انتشار أنظمة مثل تيلبتكس وبريستال والعاب الفيديو والكومبيوتر المنزلي ، وهي أمور سنتطرق اليها في مكان لاحق من هذا التحقيق ، جعلها تحتل نصيبا متعاظما من وقت التلفزيونات المنزلية ، ويأخذ المسئولون في التلفزيون البريطاني هذا التهديد بجدية تامة ويجرون بين الحين والحين دراسات واستفتاءات حول وقع الفيديو وأثره على مشاهدي البث التلفزيوني ، وقد انتقل القلق الى أرباب السينما وهم يرون نسبة كبيرة من جمهور دور السينما تنصرف الى مشاهدة الافلام المسجلة على كاسيتات فيديو في المنزل أو في أماكن عامة • فقد افتتح في نهاية العام الماضي مثلا أول مسرح للفيديو في بريطانيا داخل حانة في مدينة اكتون حيث يشاهد رواد الحانة افلاما سينمائية مسجلة على كاسيتات فيديو •

ولكن كلا صناعتي التلفزيون والسينما تؤمن بالمثل الانكليزي القائل « اذا لم تستطع قهره اتخذ منه حليفا » ولذا سمحت كبريات شركات الانتاج السينمائي والتلفزيوني بتسجيل أحدث افلامها على أشرطة فيديو ، بعد أن كانت معظم الافلام المتوفرة سابقا في الأسواق على أشرطة فيديو اذا استثنينا عملية القرصنة ، أي تسجيل الافلام من البث التلفزيوني وبيعها بطريقة غير شرعية - هي افلام عتيقة سقطت عنها « حقوق النشر » مع تقادم الزمن . أما الآن فاننا نجد في الأسواق كاسيتات فيديو تحتوي على أفلام حققت نجاحات هائلة في الأسواق العالمية[1]

---

(١) مجلة المستقبل - باريس - ٣ ابريل سنة ١٩٨٠ •

وفي الولايات المتحدة ، حيث ما زالت العروض السينمائية فى القاعات تمثل ٦٠٪ من دخل صناعة السيمنا ، تلجأ بعض الشركات الى توزيع الفيلم على كاسيتات فيديو ، بعد شهور أو حتى أسابيع فقط من تاريخ العرض الافتتاحى له فى قاعات السينما ٠ ويظل الفيلم الجديد يباع للأفراد لاستعمالهم المنزلى مدة ستة أشهر أو سنة ، قبل أن يعرض على أنظمة التلفزيون النقدى ، ومن ثم على شبكات البث التلفزيونى(٢) ٠

ومما له دلائل هامة أن ازدهار مبيعات أجهزة الفيديو المنزلية مرتبط ، بازدهار وسائل اعلامية ترفيهية بديلة فى الولايات المتحدة ، تتنافس على وقت المشاهد ودولاراته ٠ وأكثر هذه الوسائل شيوعا التلفزيون السلكى ٠ والتليفزيون النقدى وهى خدمات كانت متوفرة فى الولايات المتحدة منذ ثلاثة عقود ٠ أما التلفزيونات السلكية فتستقبل البرامج عن طريق خط هاتفى وتصل قنواتها الى حوالى ٢٥ قناة ٠ وبلغ عدد المشتركين فى هذا النظام فى الولايات المتحدة بموجب احصائية صدرت فى مطلع العام الفائت ١٧ مليونا ٠ كما يتفق حوالى ٨ ملايين أخرين ما يتراوح بين ٨ ــ ١٠ دولارات شهريا لاستقبال التلفزيون النقدى ٠ وهو نظام لا تصل فيه الصورة الى شاشة تلفزيون منزلك اذا لم تسقط قطعة عملة معينة بين حين وحين فى فتحة خاصة ملحقة بجهاز التلفزيون ، كما تفعل لدى استعمال هاتف عمومى ٠ وتمتاز الافلام التى يبثها التلفزيون النقدى ، والتى يصل عددها الى خمسة عشر فيلما شهريا ٠ بأنها خلو من الاعلانات ــ وهذا اختلاف منعش ــ بالقياس على ما تبثه محطات التلفزيون التجارية ــ وبأنها غير مختصرة أو مشذبه من المشاهد الجنسية التى تقتطع عادة عندما تبث على شبكات التلفزيون المفتوحة ٠

ان تأثير التلفزيون النقدى كبير على مبيعات كاسيتات الفيديو التى سجلت عليها مسبقا افلام سينمائية ٠ فقد كان فيلم « حمى ليلة السبت » مثلا يباع على كاسيتات فيديو ،كما يباع الكعك الساخن ، حسب ما يقول الاميركيون ، ولكن مبيعاته انخفضت فجأة أثر عرضه على قناة التلفزيون النقدى ، مما يدل أن كثرة من الناس سجلت الفيلم على شريط فيديو أثناء عرضه ، عوض شرائه من السوق بمبلغ يتراوح بين ٥٥ ــ ٦٥ دولار ومع

---

(٢) المصدر السابق ٠

ذلك فأن عدد أشرطة الفيديو المسجلة مسبقاً التى تباع فى السوق الأمريكية وحدها بين ١٥ ـ ١٧ مليون شريط ، منها مـا يتراوح بين ٣ ـ ٥ شريط مسجل مسبقا ٠

وبالنظر الى ارتفاع أثمان كاسيتات الفيديو المسجلة مسبقا ، تلجـأ شركات الانتاج السينمائى الى تأجير الأشرطة بمبلغ ستة دولارات لمـدة أسبوع كامل ٠ وتلجأ شركة وولت ديزنى الى نظام مختلط حيث تعرض أفلامها على كاسيتات فيديو للبيع أو للتأجير(١) ٠

أما فى أوربا ، وفى بريطانيا خاصة ، حيث بدأ الاقبال على أجهزة تسجيل الفيديو متأخرا عن الولايات المتحدة بعض الشىء ٠ فان الاقبال على الفيديو منقطع النظير حاليا بحيث لا يستطيع المنتجون تلبية جميع احتياجات السوق بالرغم من أن ٧٠٪ من جميع مبيعات أجهـزة تسجيل الفيديو تتم فى الأشهر الثلاثة السابقة للمواسم الدينية ـ أى عيد الميلاد ورأس السنة الميلادية ـ وان ٣٠٪ من جميع المبيعات تتم فى الأسابيع الثلاثة التى تسبق عيد الميلاد ٠ ولهذا الاتجاه الذى يثبت نظرية « النشاط الموسمى فى الطلب » أسباب عديدة تتعلق بالعادات والتقاليد والاسراف فى تبادل الهـدايا فى فترة عيد الميلاد ٠

ورغم هذه البداية المتأخرة فانه يوجد فى بريطانيا حاليا قائمة بأسماء افلام مسجلة على كاسيتات فيديو تزيد عن ١٥٠٠ اسم « بالمقارنة » قائمة باسماء ألف فيلم فى الولايات المتحدة وتزداد القائمة البريطانية بحـوال ٧٥ عنوانا كل شهر ٠ ستون فى المائة من هذه القوائم أفلاما سينمائيـة معروفة ، فاز أربعون منها بجوائز تقديرية وتتراوح بين الافلام العتيقـة الكلاسكية أمثلا « كازبيلانكا » و « ربيكا » والافلام التى تقدم العمر بعض الشىء ، أمثال « حكاية الحى الغربى » و « كليوباترا » وأفلام حديثة حققت نجاحا كبيرا مثل « انى هول » و « الجسر الأبعد » ٠

ويلاحظ ، بالنظر الى أن مقاسات كاسيتات الأنظمة الثلاثة الرئيسية فى الأسواق العالمية متباينة ، بأن ما يقرر نجاح نظام دون غيره ، يعتمد الى حد بعيد على عدد تسجيلات الفيديو المتوقع فى الأسواق لكل نظـام بالرغم

---

(١) مجلة المجلة ـ لندن ـ ١٣ مايو سنة ١٩٨١

من أن الكثير من الزبائن يأخذون فى الاعتبار قضايا أخرى ، مثل تسهيلات التسجيل التلقائى أثناء تغيب صاحب الجهاز عن منزله ، فبالرغم من أن جميع الأنظار مزودة بتسهيلات للتسجيل التلقائى من نوع أو آخر الا أن أفضلها قابل « للبرمجة » قبل ستة عشر يوما ، بحيث يبدأ التسجيل ويتوقف تلقائيا اثنتا عشرة مرة خلال هذه الفترة ، وتتوفر فيه طاقة استيعاب أكبر • فنظام فيليبس « فى ٢٠٠٠ » مثلا لا يتوفر فى الأسواق كثير من الأشرطة المسجلة بمقاسه لأنه مازال حديثا نسبيا ، ولكن الكثيرين يختارونه لأن كاسيت الفيديو الخاص يستوعب ثمانى ساعات كما تقدم مما يجعله مثاليا ، من حيث الكلفة لتسجيل البرامج عن شاشة التلفزيون المنزلى(١) •

ان مجال الفيديو المنزلى ما زال حتى الآن منحصرا بالترفيه العائلى عن طريق الافلام السينمائية خاصة •

وتوفر شركات انتاج السينما يوما بعد آخر المزيد من المغريات للمستهلك فقد انشأت شركة وارنز مثلا فرعا خاصة بتسجيل افلامها على كاسيتات فيديو تباع فى شبكة محلات الاسطوانات التابعة لها ، وهى من كبريات شركات الاسطوانات فى العالم • أما شركة يونايتد راتست ، فقد دخلت السوق من بأبها الخلفى ، حيث وقعت عقدا مع شركة « انترفجن فيديو » البريطانية ، وهى أكبر شركة فى المملكة المتحدة لتوزيع كاسيتات الفيديو المسجلة مسبقا ، يخولها توزيع عشرين من افلامها لمدة ثلاث سنوات ، مقابل ٢ر٥ مليون جنيه استرلينى •

ولكن هذا المجال ما هو الا بداية الطريق استعمالات راحب ، قد يصعب حاليا على غير المختصين تخيل مداها ، غير أن ذلك لن يتم الا عندما ينتشر الفيديو المنزلى انتشار أجهزة التلفزيون ، وهو أمر يحتاج الى ست أو سبع سنوات أخرى على الأقل ، ولكن بواكير هذه الاستعمالات بدأت تثقيفية متعددة الغايات • ففى امكان المرء أن يشترى افلاما تعلمه اصلاح كل ما يحتاج الى اصلاح فى منزله من نجارة وسمكرة ودهان ولحام ، وهو باب يعرف ب « افعلها بنفسك » وافلاما تعلمه ان كان يستطيب لقمة العيش

---

(٢) المصدر السابق •

الطيبة ، فنون الطبخ ، وأفلاما تعلمه فنون الرياضة أما فى باب الثقافة العامة فأنك تجد أفلاما مثل « امطيور » الذى أنتجته الجمعية الملكية البريطانية لحماية الطيور ، وفاز بعدة جوائز تقديرية ، ومثل برنامج تسجيلى عن حياة الفنان السوريالى « رينيه ماغريت » وبرامج أخرى منوعة .

ان الصراع بين البث التلفزيونى والفيديو ، أخذ خلال العام الماضى يأخذ شكلا جديدا . فقد أصبح عدد أجهزة تسجيل الفيديو التى تصدرها اليابان مثلا ، يزيد عما تصدره من أجهزة تلفزيونية كما أن العالم الصناعى غدا من ناحيته مشبعا بأجهزة التلفزيون ، الأمر الذى اضطر بعض كبريات الشركات مثل فيليبس الى اغلاق بعض فروعها التى تنتج هذه الأجهزة . وتخصص شبكات التلفزيون الرئيسية حاليا المزيد من الجهد والأموال ، لكسب معركتها مع الفيديو فأصبح للشاشة الصغيرة استعمالات لم يكن يحلم بها أحد قبل عقد من الزمن من ذلك مثلا خدمات نظامى « فيوداتا » أى المعلومات المرئية و « تبلاتبكس » ويصل كلا النظامين جهاز التلفزيون المنزلى بكومبيوتر مركزى . ويتم الاتصال فى النظام الآخر (تبلاتبكس) فيتم بواسطة اشارات لاسلكية . وهذا يجعل النظام الأول أكثر خصوبة ، لأنه يسمح للمشترك فيه بأن يحصل على ما يبتغيه من معلومات من الكومبيوتر المركزى . وان يرسل ما يشاء من رسائل الى غيره من المشتركين أو أن يحجزه تذكرة سفر بالطائرة ، وذلك عن طريق لوحة مفاتيح تشبه الى حد ما لوحة مفاتيح الآلة الكاتبة . وقبل مضى وقت طويل سيصبح فى امكان المشترك فى هذا النظام أن يدفع ثمن تذكرة السفر . بأن يخول الكومبيوتر خصم ثمنها من حسابه المصرفى واضافته الى حساب شركة الطيران .

أما نظام « تبلاتبكس » فمجاله أضيق لأن المشترك لا يستطيع التحكم بما يبث على الشاشة من معلومات ، مثل موجز الأنباء أو حالة الطقس أو أسعار البورصة التى تذاع تباعا فى دورات متتالية . وهذا يعنى أن على المشترك أن ينتظر حتى تظهر المعلومات التى يبتغيها على الشاشة . ولكن تجرى حاليا أبحاث لتطوير هذا النظام بحيث يستطيع المشترك عن طريقه مراجعة حسابات شركته مثلا . وهذه المساعى لتطوير النظام تدل انه مازال فى بداية الطريق . وانه لم يستغل حتى الآن الا جزئيا . ويرجع التباطؤ فى تطوير النظامين الى أن عدد المشتركين فيهما فى بريطانيا مثلا . ما يزال قليلا ولكن عندما يتعاظم عدد المشتركين سيتوفر الحافز لتقديم خدمات

اخرى عن طريق النظامين . الذى يمكن أن يؤديا الى تغيير النظام المصرفى ، وطريقة الحياة الاجتماعية . تغييرا جذريا . فسيكون فى الامكان اجراء أى تحويلات مالية من حساب الى آخر عن طريق كومبيوتر مصرفى مركزى دون حاجة المصرف الى فتح فرع له فى كل شارع كما أن عملية التسوق التقليدى . يمكن أن تتعرض لثورة من التغيير . اذ سيكون فى امكان المرء مستقبلا أن يوصى عن طريق ، أحد هذين النظامين على احتياجاته المنزلية من مخزن مركزى يتوفر فيه جهاز كومبيوتر فتوصل الطلبية الى عتبة داره . كما أن النظامين سيمكنان الطلبة من متابعة دروسهم من منازلهم عن طريق شاشة التلفزيون . وسيكون بامكانهم تلقى التعليمات والمحاضرات والاجابة على الأسئلة أيضا وهذه الميزة قد تؤدى كذلك الى تغيير النمط الاجتماعى المتعارف عليه .

ولكن الغاية الرئيسية من شاشة التلفزيون ستظل على الأمد القريب هى الترفيه فى عصر يزداد وقت الفراغ عند الناس بازدياد المكينة والاعتماد على الانسان الآلى . ونستخلص من هذا المنطلق أن الحاجة لن تمس الى المزيد من أجهزة تسجيل الفيديو فحسب وانما الى تطويرها . وتطوير اللوازم التابعة لها ، مثل كاميرات تصوير الفيديو ، التى ما زال الطلب قليل عليها لارتفاع ثمنها ، فلم يبع فى السوق الاميركية وهى أكثر أسواق العالم استيعابا للمعدات الالكترونية . سوى ربع مليون كاميرا فيديو شحن الكثير منها فورا الى أسواق أميركا الجنوبية والشرط الأوسط . وقد قطعت أبحاث التطوير اليابانية فى هذا الصدد شوطا لا بأس به . ويتركز التطوير فى حقل الفيديو على ناحيتين الأولى انتاج أجهزة (مينى) قزمة والأخرى انتاج معدات رقمية وقد عرضت شركتا سونى وهيتاشى فى الصيف الماضى أولى ثمار هذه التكنولوجيا المصغرة . عندما كشفت كل منهما النقاب عن جهاز تسجيل فيديو متكامل على آلة تصوير تلفزيونية ولا يزيد وزن جهاز سونى . الذى ما زال جهازا تجريبيا ، عن كيلو غرامين ، بما فى ذلك البطاريات . ويحتوى على شريط فيديو عرضه ٨ مليمترات يستوعب عشرين دقيقة . أما جهاز هيتاشى فانه يستعمل كاسيت أكبر حجما . مماثلة لحجم كاسيت الصوت التقليدية ، ويبلغ عرض الشريط فيهـا ٦ر٥ مليمترا وتستوعب ساعتين ويستعمل التصميمات مجسات صلدة بدل الانابيب المفرغة من الهواء . والكبيرة الحجم التى تستعمل حاليا فى معظم كاميرات التلفزيون الحديثة وتمتاز المجسات الصلدة بأنها أكثر حساسية ،كما تدعى

الشركتان • وأقل تعرضا للعطل الذى يلحق بأنابيب كاميرات التلفزيـون التقليدية ـ اذا تعرضت لوهج ساطع عن طريق العدسة •

أما شركتا موتسوشبتي وفكتور اليابانية ، فتطور كل منهما جهازا أكثر دقة يتكون من مسجلة فيديو مزودة بكاميرة تلفزيونية ويقـال ان الجهاز من الدقة بحيث تتسع له راحة الكف •

وان لم يكن اختيار سونى لشريط فيديو عرضه ثمانيـة مليمترات نخزة مقصودة لشركة كوداك الرائدة فى انتاج الافلام التقليدية ، ومنهـا فيلم سينمائى عرضه ٨ مليمترات ، فان الكثيرين اعتبروا هذا الاختيار عملية تحد من الفيديو للافلاح التقليدية فى عالم التصوير • وقد ألمح بعض المسؤلون فى كوداك انهم قد يتحولون من الافلام « الكيمائية » الى افـلام « الكترونية » أى الى تطوير أنظمة فيديو خاصة بها أو فى الأقل الى تصوير تكنولوجية جديدة فى التصوير التقليدى •

تستعمل عادة شاشات التلفزيون التقليدية لعرض الافلام والبرامج المسجلة على أشرطة فيديو • ولكن ذلك يخلق فى كثير من الحـالات بعض المشاكل • خاصة اذا كان عدد المشاهدين فى حدود الخمسين ، كما قـد يحدث فى معهد أو شركة أوقاعة مؤتمر • فقد كان مثل هذا الوضع يتطلب أكثر من جهاز تلفزيون أو مصدر كهربائى • وتوفير تمديدات سلكيـة معقدة وايجاد حيز أوسع واذا تم التغلب على جميع التناسق فى اللـون بين ما يظهر على الشاشات المختلفة • فلا غرو أن تتعرض صناعة الامكترونيات ومنذ الأيام الأولى لاختراع التلفزيون ، الى ضغوط لانتاج عارضة فيديـو كبيرة مستقلة عن التلفزيون المنزلى (كان الهدف من الفكرة فى البدايـة عرض ما يبثه التلفزيون على شاشة عمومية قبل ابتكار الفيديو) • الا انه لم يتم حتى السنوات الأخيرة تطوير نظام مرض بكلفة معقولة فالأنظمـة المتوفرة حاليا فى الأسواق تعانى من عدم وضوح الصورة أو تميز الألوان ، خاصة اذا تم العرض فى مكان مضاء ، بالرغم ن أن أحداث الأنظمة المتوفرة خلال السنتين الأخيرتين تمثل تقدما ملموسا عن سابقاتها ، وتفتقر هـذه الأجهزة جميعا الى مصدر ضوء كاف يحدد معالم الصورة المعروضة بدقـة أكبر وبعمق الألوان • للوصول بها الى مستوى البث التلفزيون الملون[1] •

ويعتقد العلماء بأن أشعة الليزر ستساعد على حل هذه المشكلة • ولكن

---

(١) المصدر السابق •

ارتفاع اثمان أجهزة الليزر اللازمة لعكس صورة وضـــاءة ، كاف لايقاف التفكير باستغلال الفكرة تجاريا من انه تم تطوير نماذج ليزرية ناجحـــة وانتجت منها أنماط لمجرد البحث العلمى ، أو عندما تقتضى الضرورة عرض صور واضحة ، دون أن تشكل العادة عائقـــا كما أن فكرة عـــرض البث التلفزيونى المباشر على شاشة ضخمة ستظل محدودة الأبعـــاد بالنظر الى ارتفاع كلفتها ، ولكن استعمال تكنيـــك الصمام الضـــوئى ، مكن شركة « ايدوفور » السويسرية منذ سنوات ، من انتاج عارضة تلفزيونية تكفى لملء شاشة سينمائية ضخمة بصور وضاءة ، تبلغ طاقاتها الضوئية سبعـة آلاف « لومن » — وهي وحدة لقياس تدفق الضوء ، من مصدر ضوئى — أى ما يوازى طاقة عارضة سينمائية متوسطة الحجم غير أن ثمن هذه العارضة التلفزيونية السويسرية يبلـغ ٧٠٠ ألف فرنك ســـويسرى (١٧٠ ألف استرلينى تقريبا)(١) أما اذا اقتنعت باستئجارها فان ذلك سيكلفك ألف جنيه يوميا ٠ وتستعمل عارضة « ايدوفور » حاليا لعرض الأحداث الرياضية الهامة على شاشة سينمائية مثل مباريات الملاكمة على بطولة الوزن الثقيـل التى كان يشترك فيها محمد على كلاى ، بعد التقاط شاراتها التلفزيونية عن طريق الأقمار الصناعية ، أو عرض فقرات هامة من الألعاب الاوليمبية مثلا وتجهد كثير من الشركات الالكترونية حاليا فى تطوير عارضات فيديو باهرة الضوء معقولة الكلفة فاذا نجحت فى انتاج عارضة لا يزيد ثمنها عن ثمن عارضة سينمائية لافلام ١٦ مليمترا وتوفر نفس القدر من الفيض الضوئى ، فانها ستربح السوق قطعا ، ولكن اذا دققنا النظر فى المستقبل معتمدين على ما بين يدينا من بينات علمية وجدنا أن الحاجة الى شناشات عرض ضخمة لن تسد بتطوير عارضات فيديو باهرة الضوء معقولة الكلفة ٠ فاذا نجحت فى إنتاج عارضة لا يزيد ثمنها عن ثمن عارضة سينمائية لافلام ١٦ ميلمترا ٠ وتوفر نفس القدر من الفيض الضوئى ، فانها ستربح السوق قطعا ٠ ولكن اذا دققنا النظر فى المستقبل ٠ معتمدين على ما بين يدينا من بينات علمية ٠ وجدنا ان الحاجة الى شاشات عرض ضخمة لن تسد بتطوير عارضات فيديو ، وانما عن طريق تطوير شاشات تليفزيونية ضخمة ومسطحة بطريقـــة أو بأخرى ٠ وقد عرضت بعض الشركات نماذج تجريبية من أجهزة تليفزيونية بوضوح تام ٠ أو تصغير الصورة التلفزيون بكاملها بوضوح أقل ٠ وهذه الشركات مستعدة لتطوير هذا التكنيك أن وجـــدت دعما ماديا من مصدر ما(١) ٠

---

(١) Ibid.

ويعتبر الفيديو في نظر الكثيرين البديل التكنولوجي الحديث للكتاب ٠ ولكن بالرغم من أن بعض دور النشر العالمية ، مثل « تايم / لايف » و « ماكغروهيل » و « أي٠ بي٠ سي » كانت أول من لاحظ أهمية الفيديو في حقل النشر ، وأعدت خططا لاستغلال هذه الأداة المثيرة ، الا أن الاهتمام حاليا بها لم يلق العناية الكافية بالرغم من أن بعض الناشرين مقتنعون بابعاد الفيديو مستقبلا(٢) كما أن الصحف لا تعير الفيديو الاهتمام الذى يستحقه بالرغم من أن « ديلي ميرور » اللندنية أعلنت منذ أشهر عن شريط فيديو يعالج ما لا تستطيع محطات التلفزيون معالجته ومثل هذه البرامج هي علمية ولا علاقة لها بالافلام الفاحشة التي يمنع القانون تداولها في معظم انحاء العالم - حتى غدت تهرب وتباع خلسة في الخفاء كما تباع المخدرات ، وأصبحت تجارة دولية مخرمة(١) ٠

وقد يرجع تقاعس دور النشر حتى الآن في استغلال أداة الفيديو ، الى انها لم تتطور بعد بالشكل الكافي لتلبية احتياجاتها ٠ من ذلك ان الناشرين يحتاجون في كثير من الأحيان الى عرض صور ثابتة على شاشة التلفزيون وليس متحركة ٠ ومن هذا المنطلق تسعى بعض شركات انتاج أجهزة تسجيل الفيديو الى تطوير ما يسمى بنظام « الاطار المتجمد » بحيث يمكن تجميد صورة واحدة من بين ٤٥ ألف صورة في الفيلم على شاشة التلفزيون وعندما يتم ذلك قد يشترى المرء كتابه أو صحيفته على شكل كاسيت فيديو وبذلك تتحول أبعاد الفيديو تحولا جذريا ، ويكتشف العالم انه أداة مختلفة تماما لا تختلف صلتها بالكتاب عن صلتها بالمكتاب عن صلتهـا بالتلفزيون ويكتشف الناشرون أن ، خبرتهم التقليدية ستتيح لهم مجالا للقيام بدور فريد في هذا الحقل ٠

المبحث الثالث

التأثير السياسى والاجتماعى والثقافى للفيديو كاسيت

رغم عدم توفر الاحصائيات الدقيقة فان المراقب المدقق يستطيع أن يضع يده على الملاحظة التالية : ان أجهزة الفيديوكاسيت تنتشر بين الطبقات الموسرة فى دول العالم الثالث ، أكثر مما تنتشر بين هذه الطبقات فى دول العالم المتقدم التى تنتج أجهزة الفيديو كاسيت نفسها ٠٠ وينتمى الى هذه الظاهرة الانتشار السريع لأجهزة الفيديو كاسيت بين نسبة كبيرة من سكان منطقة الخليج العربى النفطية وذلك بسبب ارتفاع الدخول فى هذه المنطقة ٠

وهذه الظاهرة ترجع بالطبع الى انخفاض مستوى البرامج التى تقدم فى تليفزيونات هذه الدول بالاضافة الى انعدام المنافسة بين قنوات التليفزيون - أن وجدت - وذلك لأن أكثرها محطات رسمية تتبع الدولة مباشرة ٠

لذلك فان التقاليد والعادات والقيم الاجتماعية والدينية فى كثير من هذه الدول تحول دون اذاعة ألوان من البرامج والفنون التى تنتشر فى محطات التليفزيون الغربية والتى تعتمد عليها هذه المحطات فى جذب انتباه المشاهدين فى حين لا توجد رقابة حكومية أو قيود اجتماعية على أشرطة الفيديو ٠٠ وان وجدت فمن السهل التحايل عليها ٠٠

ان الفيديو شأنه شأن أى اختراع جديد ستكون له أثار بارزة فى حياتنا المعاصرة وهى أثار تتراوح بين الأيجابية وبين السلبية ٠

وأول الأثار المتوقعة لانتشار الفيديو هى اضعاف دور الدولة وقدرتها فى التأثير على الفرد من ناحية ومنح الحرية للفرد وتحريره من سيطرة وتحكم أجهزة الاعلام الرسمية من ناحية ثانية ٠٠ ثم حماية الفرد لنفسه من تأثير الدعاية السياسية والايديولوجية من ناحية ثالثة ٠

أما الأمر الهام الثانى فهو انتعاش الفكر والفن والأدب غير الرسمى بعد أن كاد يندثر عقب سيطرة وسائل الاعلام الكبرى وأهمها الاذاعة

والتليفزيون على الفكر والفن والأدب وسيطرة الدولة على الفكر والفن والأدب نتيجة لسيطرتها على وسائل الاعلام •

وبانتشار الفيديو لم يعد فى امكان أجهزة الاعلام الحكومية أن تحتكر انتاج الفكر والفن والأدب • فالفيديو حرمه من الأفراد بالساحة الثقافية فى المجتمع •

ولكن هناك جانب آخر للموضوع فاذا كان هذا الوضع الجديد يسمح بظهوور فن التمرد فانه يسمح أيضا بالفن التجارى الهابط •

ان انصراف الناس عن متابعة وسائل الاعلام الكبرى كالاذاعة والتليفزيون من شأنه ان يقيم الحواجز بين الحكومات والشعوب وان يقلل من المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية فى البلاد •• ذلك أن كل من الاذاعة والتليفزيون والصحف والكتاب يلعبون دورا كبيرا ـ مهما اختلفت النظم الاجتماعية والسياسية ـ فى التقريب بين الحكومات والشعوب وهم يحققون هذا الهدف بما يقدمونه من بيانات ومعلومات عن اتجاهات وخطط الحكومة الى الشعب وما يقترحونه لتنفيذ هذه الخطط وهم أيضا يقومون باظهار رد الفعل الشعبى تجاه سياسات الحكومة وخططها وهو الأمر الذى يكشف للحكومة عن حقيقة اتجاهات الرأى العام مما يساعد فى اتخاذ الرقار السياسى الصحيح والملائم للرغبات الشعبية وهو الأمر الذى يدعم المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار السياسى أو المشاركة الشعبية فى السلطة والحكم(١) •

كذلك فان تقليل دور الاذاعة والتليفزيون والكتاب والصحيفة فى المجتمع المعاصر من شأنه اضعاف الروابط النفسية والاجتماعية بين فئات الشعب المختلفة(٢) ومن شأن ذلك زيادة انعزال الفرد وقطع الروابط بينه وبين مجتمعه من ناحية وبينه وبين العالم الخارجى من ناحية ثانية •• وهو أمر سوف يؤدى بالفرد الى الانعزال والسلبية تجاه قضايا المجتمع الذى يعيش فيه والعصر الذى ينتمى اليه •

---

(1) Skornia. Harry : **Television and Society,** ''Mcgraw Hill Book Company'' New York, London, 1964. P.P. 143-180.

(2) Rubin. Bernard : "Political Television". "Wadsworth Publishing Company, INC. Belmont, California, 1967. P.P. 1-16.

ومن المعروف أن وسائل الاعلام الحديثة وخاصة الاذاعة والتليفزيون والصحف تمكنت فى الربع قرن الأخير من أن تحول الـكرة الأرضية الى ما يشبه (القرية العالمية) بفعل ما خلقته من روابط وثيقـة بين البشر ساعدت بذلك على خلق الوئام بين الفرد والمجتمع من خلال دعم الوفاق بينه وبين الفئات والجماعات البشرية التى ينتمى اليها على وجه الخصوص ٠٠ فبعد أن قضت الاذاعة والتليفزيون والصحافة على وحدة الفرد وانعزاله ٠٠ فهل بعيدة الفيديو الى هذه الوحدة من جديد ٠

أما أخطر أثر من آثار تراجـع الدور الذى تلعبه الاذاعـة ويلعبه التليفزيون وكذلك الصحف مع انتشار الفيديو ٠٠ فهو اضعاف الدور الذى يمكن أن تلعبه وسائل الاعلام فى التنمية الوطنية وخاصة فى البلاد النامية ٠٠ فالمعروف انها تلعب اليوم دورا كبيرا فى تعبئة الجهود الشعبية للمساهمة فى تنمية موارد المجتمع ٠

فان الدول النامية ما تزال تعانى من العديد من المشاكل مثل الفقـر والبطالة وأزمات الاسكان والمواصلات وضعف الانتاج وانتشار الأمية وزيادة السكان ووسائل الاعلام فى مقدمتها الاذاعة والتليفزيـون والصحف تلعب اليوم دورا كبيرا فى مقاومة التخلف بهذه البلدان عن طريق الدعوة الى تنظيم الأسرة ومحو الأمية والدعوة لزيادة الانتاج والتصنيع وميكنة الزراعـة ووقف الزحف من الريف الى المدن والحد من الاستهـلاك وزيـادة الوعى الادخارى وتشجيع الحلول الذاتية لمشاكل المجتمع وغير ذلـك من القضايا والمشاكل التى تعانى منها غالبية الشعوب النامية ٠

فاذا ما ضعف دور الاذاعة والتليفزيون والصحف فى المجتمع الحديث - ضعف بالتالى الدور الذى يقومون به فى عملية التنمية ٠٠ فماذا يمكن أن نجنى من عشرات البرامج الاذاعية والتليفزيونية الموجهة لخدمة التنمية اذا كان الناس لا يسمعونها أو لا يشاهدونها ٠٠ ؟ ٠

وأخيرا فان من شأن انتشار الفيديو وفقدان الاذاعـة والتليفزيون لمكانتهم تجميد الحراك الاجتماعى فى المجتمع(١) وذلك بعزل الفئة القادرة

---

(1) Beleon. William, A. : **The impact of television.** "Crosby Lochwood and Son Ltd", London, 1968, P.Y. 210-218.

ماديا وغالبا ما تكون هى الفئة الأكثر تعليما وثقافة وخاصة فى المجتمعات النامية وحرمان الأمة من مشاركة هذه الفئة فى قضايا المجتمع ومنعها من التفاعل مع بقية الفئات والطبقات فى المتجمع ٠٠ خاصة وهى تلعب تاريخيا دورا قياديا فى دفع سير عملية التطور وخاصة فى المجتمعات النامية ٠

ان من شأن عزل هذهالفئات القادرة ماليا وثقافيا خـــلق حاجز بين المثقفين والمجتمع الذى ينتمون اليه وايجاد أرستقراطية مالية أو اجتماعية أو ثقافية فى المجتمعات طبقات المجتمع وتعمل على تذويب الفوارق بينهـــا عن طريق خلق ثقافة وطنية واحدة ٠

الاعلام المصرى والتكامل المصرى السودانى

الدكتور : فاروق يوسف أحمد*

مقـــدمة :

التكامل بصفة عامة هو عملية تجميع الوحدات الاجتماعية أو السياسية المختلفة فى كل أو نسق واحد مترابط ومنسجم وخلق احساس مشترك بالتضامن والانتماء والمصلحة المشتركة بما يحقق أقصى مصلحة للوحدات الفرعية الداخلية فى عملية التكـــامل(١) • ومن هنا تكمن اهمية وسائل الاعلام الجماهيرية فى تحقيق هدف التكامل المصرى الســـودانى(٢) • وهذا ما يجعل من الضرورى دراسة الجوانب المختلفة لكل من الاعـــلامين المصرى والسودانى فيما يتعلق بتحقيق هدف التكامل •

وسوف نحاول فى هذه الدراسة استجلاء مدى مناسبة تغطية الاعلام المصرى لأخبار السودان الشقيق ولموضوع التكامل خاصة من حيث الكم والنوعية •

١ - موضوع الدراسة :

فى سنة ١٩٧٤ تم توقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان • ونتيجة للتجربة والدراســـات ، تم توقيع ميثاق

---

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية •

(١) د• فاروق يوسف أحمد ، مصر والعالم العربى ، مكتبة عين شمس ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص ٦٥ •

(٢) من أجل التعرف على دور الاتصال والاعلام فى عملية التكامل والتنمية انظر •

اكرام عبد القادر بدر الدين ، أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٨٨ - ٩١ •

* Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, Boston: Little, Brown and Company, 1966, PP. 63-66.
* Karl W. Deutsch, Communication Theory of Political Integration, in Philip E. Jacob and James V. Toscano (ed.). The Integration of political communities, New York : J,B. Lippincott Company, 1964, PP. 46-74.

التكامل المصرى السودانى الذى يعتبر مرحلة أكثر تطورا وتقدما للمنهاج . ومن المرغوب لخير الشعبين المصرى والسودانى أن تعمل الدولتان على تحقيق الوحدة بينهما بالتدريج فى عضوية السنوات العشر القادة . وهذا ما يجعل من الضرورى أن يكون كل من الشعبين للآخر رؤية واضحة وسليمة . ويقوم بذلك أجهزة الاعلام ووسائل الاعلام الجماهيرية فى البلدين .. وهذا ما يجعل من الضرورى الاهتمام بالصورة التى يعطيها الاعلام المصرى للسودان الشقيق وأيضا الصورة التى يعطيها الاعلام السودانى لمصر الشقيقة .

وقد أثير هذا الموضوع خلال اجتماع اللجنة الوزارية العليا المشتركة للتكامل بين مصر والسودان وبصفة خاصة فى الاجتماع السادس لها المعقود فى النصف الثانى من عام ١٩٧٨ حيث ذكر أن تغطية الاعلام للموضوع لم يكن مناسبا من الناحية الكمية أو الكيفية لا مع أهمية الموضوع ولا مع طبيعة العلاقات الخاصة بين البلدين بما يخدم قضية التكامل . ومن هنا تبرز ضرورة قياس حجم أو درجة اهتمام الاعلام المصرى بقضايا المجتمع السودانى بصفة عامة وموضوع التكامل المصرى السودانى بصفة خاصة كتغطية للموضوع من الجانب المصرى .

٢ — فروض الدراسة :

الفروض التى تحاول هذه الدراسة اختيارها ترتبط أساسا بما أثير فى اجتماعات اللجنة الوزارية العليا المشتركة للتكامل وذلك فيما يتعلق بالجانب المصرى ويمكن تلخيصها فى الآتى :

أولا : أن هناك قصور من جانب الاعلام المصرى فى القيام بدوره فى عملية توضيح صورة السودان الشقيق للشعب المصرى بما يساعد على تحقيق التكامل بين مصر والسودان بشكل سليم . وان هذا القصور كمى وكيفى فى نفس الوقت وان حجم الاهتمام بما يدور فى السودان أقل بكثير من ما تمليه العلاقة الخاصة بين البلدين وهدف التكامل المرغوب فى تحقيقه اذا ما قورن ذلك بما يعطيه الاعلام المصرى لموضوعات أخرى .

ثانيا : أن اهتمام الاعلام المصرى بالموضوع منصب على الجوانب الرسمية وليس الجوانب الشعبية وبالتالى فانه (أ) مرتبط بالاجتماعات الرسمية وموسمى وليس متصل ومستقر فى حجمه كما أنه (ب) يسوده

الأسلوب الاخبارى والتحقيقات المؤيدة والموافقة أكثر من الأسلوب التحليلى والنقدى (جـ) يركز على الجانب السياسى وليس الاجتماعى أو الاقتصادى ٠

٣ ـ وضع البحث :

يقوم هذا البحث على أساس منهج المسح الاجتماعى لبعض الوسائل الرئيسية للاعلام المصرى مع استخدام أسلوب تحليل المضمون كوسيلة لجمع البيانات اللازمة باعتبار أن ذلك المنهج وتلك الوسيلة هما أنسب الطرق لمثل هذا النوع من البحوث الخاصة بدراسة تغطية وسائل الاتصال الجماهيرية للموضوعات المختلفة ٠ ولاستخدام تحليل المضمون كوسيلة لجمع البيانات فان ذلك يتطلب أولا تحديد عينة وسائل الاعلام الجماهيرية أو الوسيلة التى سوف يتم تحليل مضمونها وثانيا تحديد عينة المصادر داخل الوسائل أو الوسيلة المختارة وثالثا تحديد العينة الزمنية أو الفترة الزمنية التى تحلل المصادر الصادرة خلالها ٠ ورابعا تحديد وحدات التحليل وفئاته(١) ٠

أولا بالنسبة لتحديد عينة وسائل الاعلام التى يتم تحليل مضمونها فقد اختيرت الصحافة لهذا الغرض وذلك لعدة أسباب أولها أنها أحد وسائل الاعلام الجماهيرية الواسعة الانتشار والتى تصل الى الفئة التى نالت قسطا ولو يسيرا من التعليم وبالتالى فانها أكثر قدرة على فهم محتواها وأعلى فى درجة فاعليتها وتأثيرها ٠ وثانيا لأنها تقوم على الكلمة المكتوبة ٠٠ وبالتالى يمكن الحصول على محتواها بسهولة وبتكلفة معقولة لرخص ثمنها وحفظها فى مصادر مختلفة ٠

ثانيا بالنسبة لعينة المصادر فقد اختيرت صحف الأهرام والأخبار والجمهورية كعينة مصادر من الصحف المصرية وذلك لعدة أسباب : أولها أنها صحف يومية منتظمة الاصدار ٠ وثانيها أنها أوسع انتشارا فى مصر ٠

---

(١) للتعرف على هذه الوسيلة الحديثة الهامة وهى وسيلة تحليل المضمون انظر المراجع الآتية : د٠ فاروق يوسف أحمد ، مناهج البحث العلمى ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٧٩ ، الفصل الخامس بعنوان تحليل المضمون ، ص ص ١٤٩ ـ ١٧٩ ٠

B. Berelson, Content Analysis in communication research, New York : Free press, 1952.

O.R. Holsti, Content Analysis for social sciences, Reading. Mass.: Addison-Wesley, 1969.

وثالثها أنها صحف قومية وليست حزبية ، وفى نفس الوقت فانها لهـا صلة مباشرة بالنظام السياسى عن طريق مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة ووزارة الاعلام وتعيين رؤساء التحرير وبالتالى فانه من المنتظر أن تعمل على تحقيق الأهداف التى تبناها النظام السياسى القائم فى مصر والتى منها تحقيق التكامل بين مصر والسودان .

وثالثا بالنسبة للعينة الزمنية فانه بسبب محدودية هذه الدراسة وحتى تكون فى حدود التكاليف المعقولة فقد حددت فترة الدراسـة بستة أشهر . ولكون أن الموضوع قد أثير لأول مرة فى اجتماع اللجنة الوزارية العليا للتكامل فى اجتماعها فى النصف الثانى من عام ١٩٧٨ لذلك اختيرت الأشهر الست الأخيرة من عام ١٩٧٨ ، التى عقدت فيها اجتماعات اللجنة الوزارية العليا للتكامل التى أثير فيها الموضوع لأول مرة ، لتكون هى فترة الدراسة أو عينتها الزمنية .

ورابعا بالنسبة لوحدات تحليل المضمون وفئاته فقد استخدم وحدة المفردة كوحدة رئيسية للتحليل . أما عن فئات التحليل فقد أخـذ فى الاعتبار عدة أنواع من الفئات أولهـا فئات موضـوع الاتصال بتقسيم الموضوعات سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية ورابعة متنوعة ، وتقسيمها من ناحية ثانية الى موضوعات خاصة بالتكامل وأخـرى عامة . وثانيها فئات نوع المادة الاعلامية وقد قسمت الى الخبر والحديث والتعليق والمقال والافتتاحية والاعلان والقصة الخبرية . وثالثها فئات الموقع وقـد قسمت الى موضوعات نشرت فى الصفحة الأولى وموضوعات نشرت بالداخل . ورابعا فئات الاخراج وقد تم التميز بين المفردات التى تحتوى صور شخصية وتلك التى تحتوى صور موضوعية وثالثة لا تحتوى أى صور على الاطلاق .

٤ ـ اختبار الفروض :

تم تسجيل وتصنيف وعدد وحدات التحليل بالمفردات المتعلقة بالموضوع التى وردت بالصحف الثلاث (الأهرام والأخبار والجمهورية) خلال الفترة موضوع الدراسـة (أول يوليو سنة ١٩٧٨ حتى آخر ديسـمبر من نفس العام) . وقد استخدمت تلك المادة المجمعة والمصنفـة فى عملية اختبار فروض هذه الدراسة التى سبق ذكرها بالبند الثانى ومن جدولة تلك المادة تم الوصول الى الآتى :

أولا حجم الاهتمام ودرجته مقاسا بعدد وحـدات المادة الاعلامية :

نشرت الصحف المصرية الثلاث الأهرام والأخبار والجمهورية عددا قدره ٥٨٢ مادة اعلامية مختلفة عن السودان والتكامل المصرى السودانى خـــلال فترة الدراسة أى بمتوسط قدره ١٩٤ مادة اعلاميــة لكــل صحيفة من الصحف الثلاث خلال فترة الدراسة ومقدارها ١٨٤ يوما أى بمعـــدل مادة اعلامية واحدة لكل يوم فى كل صحيفة من الصحف الثلاث • وهذا يمثل درجـــة اهتمام منخفضة نسبيا ولا تتناسب مع هدف التكامل والعلاقات الخاصة التى يجب أن توحد بين مصر والسودان وخصوصا أن هناك دول أخرى لا تربطنا بها علاقة متينة تصل الى درجة الدخول فى علاقة تكامل وبالرغم من ذلك تحظى باهتمام أكثر من ذلك فى الصحف المصرية •

بمحاولة المقارنة بين الصحف الثلاث فيما يتعلق بحجم الاهتمام العام ودرجته بالنظر الى عدد وحدات المادة الاعلامية بالنسبة لكل صحيفة عـلى حدة وجد الآتى •

جـــــدول (١)
درجة الاهتمام طبقا للصحيفة

وحدات المـادة الاعلامية الصحيفة	عدد الوحدات	النسبة المئوية
الأهرام	٢٠٧	٣٥ر٥ ٪
الأخبـــار	١٩٥	٣٣ر٥ ٪
الجمهورية	١٨٠	٣١ ٪
المجموع	٥٨٢	١٠٠٪

ومن جدول (١) يتضح أنه لا يوجد فرق كبير فى درجة الاهتمام للصحف الثلاث بالنسبة للمسائل الخاصة بالسودان ولو أن جريدة الأهرام تأتى فى المقدمة ولها نسبة ٣٥ر٥٪ من المادة يليها جريـــدة الأخبار ولها ٣٣ر٥٪ من المادة ، فجريدة الجمهورية التى تأتى فى المؤخرة ولها ٣١٪ من المادة • وهذا قد لا يعكس فرق حقيقى وذو قيمة فى حجم ودرجة الاهتمام وأنه قد يرجع الى الفرق بين الصحف الثلاث من حيث امكانيات وحجم كل منها •

ثانيا درجة الاهتمام حسب موقع المادة الاعلامية وتدعيمها بالصور من عدمه : بالنظر الى درجة الاهتمام حسب موقع نشر المادة الاعلامية ، ما اذا كان بالصفحة الأولى أو بالصفحات الداخلية وجد الآتى :

جـــدول (٢)

درجة الاهتمام حسب موقع المـادة الاعلامية

موع المـادة الاعلامية وحدات المـادة الاعلامية	عدد الوحدات	النسبة المئوية
بالصفحة الأولى	١٢٣	٢١ ٪
بالصفحات الداخلية	٤٥٩	٧٩ ٪
المجموع	٥٨٢	١٠٠٪

يوضح جدول (٢) أن الغالبية العظمى (٧٩٪) لوحـــدات المادة الاعلامية بالصحف المصرية الثلاث عن السودان والتكامل المصرى السودانى خلال فترة الدراسة كانت بالصفحات الداخلية وأن ٢١٪ أى حوالى خمسا فقط كان بالصفحة الأولى وهذا أيضا يدل عـلى ضـــعف الاهتمام بأخبار السودان الشقيق ولا يتفق مع العلاقة الخاصة بين مصر والسودان ولا مـع هدف تحقيق التكامل بين البلدين ٠

أما بالنسبة لدرجة الأهمية حسب مؤشر تدعيم المادة الاعلامية بالصور المختلفة فقد وجد الآتى :

جـــدول (٣)
درجة الاهتمام حسب التدعيم بالصور

وحدات المـادة الاعلامية الصور	عدد الوحدات	النسبة المئوية
مدعمة بصورة شخصية	٦٩	١٢ ٪
مدعمة بصور موضوعية	١٣	٢ ٪
غير مدعمة بالصور	٥٠٠	٨٦ ٪
المجموع	٥٨٢	١٠٠٪

من جدول (٣) يتضح أن معظم وحدات المادة الاعلامية عن السودان وعن التكامل المصرى السودانى ٨٦٪ منها لم يكن مدعما بالصـــور سواء الشخصية أو الموضوعية وأن ١٤٪ فقط من تلك الوحدات كان مدعما بالصور سواء الشخصية أو الموضوعية وهذا أيضا يدل على انخفاض درجة الاهتمام ولا يتناسب مع هدف وعلاقة التكامل بين البلدين • ويزيد الأمـر سوءا أن ٢٪ فقط من الوحدات كان مدعما بصور موضوعيـــة وهى الأكثر أهمية بالنسبة لهدف التكامل وأن ١٢٪ منها كانت صور شخصية وبالطبع كانت صور لشخصيات رسمية سودانية أو مصرية مما يوضح طبيعـــة اهتمام الصحف المصريـــة بالجـــوانب السياسيـــة الرسمية أكثر من الموضوعية والشعبية •

ثالثا نوع الاهتمام حسب موضوع المادة الاعلامية : بالنظر الى نـــوع المادة الاعلامية لمعرفة اتجاه التركيز فى تلـك المادة أو بمعنى آخـــر نوع الموضوعات التى تعطى الأهمية الأولى وجد الآتى :

جـــدول (٤)
نوع الاهتمام حسب نوع الموضوعات

وحدات المادة الاعلامية نوع الموضوع	عدد الوحدات	النسبة المئوية
سياسى	٢٩٧	٥١ ٪
اقتصادى	٦٣	١١ ٪
اجتماعى	٦٣	١١ ٪
أخرى	١٥٩	٢٧ ٪
المجموع	٥٨٢	١٠٠٪

ومن جدول (٤) يظهر أن اهتمام الصحف الثلاث فيما يتعلـق بالمادة الاعلامية عن السودان والتكامل المصرى السودانى كان مركزا على الموضوعات السياسية والتى شملت موضوعاتها ٥١٪ من مجموع مفردات المادة الاعلامية بينما كان الاهتمام بالجوانب الاجتماعية نسبيا منخفضا الى درجـــة كبيرة بالرغم من أهمية هذه الجوانب فى تحقيـــق التكامل على أسس واضـــحة وراسخة •

أما فيما يتعلق بحجم المادة الاعلامية الخاصة بالتكامل المصرى السودانى فقد كان كالآتى :

جـــدول (٥)
اهتمام الصحف المصرية بموضوع التكامل

وحدات المـادة الاعلامية موضوعات المـادة الاعلامية	عدد الوحدات	النسبة المئوية
خاصة بالتكامل	١٣٠	٢٢ر٥ ٪
عـــامة	٤٥٢	٧٧ر٥ ٪
المجموع	٥٨٢	١٠٠٪

ومن جدول (٥) يتضح أن الموضوعات الخاصـــة بالتكامل المصرى السودانى تمثل وحدات مادتها ٢٢ر٥٪ من مجمـــوع المادة الاعـــلامية عن السودان ٠ وهذه النسبة وان كانت تبدو معقولة فانه بالرغم من ذلك لا تزال المشكلة قائمة لسببين الأول هو انخفاض حجم الاهتمام العام أو بمعنى آخر حجم المادة الاعلامية عن السودان التى نسبت اليها الوحدات الخاصة بالتكامل المصرى السودانى ٠ والثانى هو التركيز على الجوانب السيـاسية والرسمية واهمال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغير الرسمية ٠

رابعا الاهتمام حسب نوعية المادة الاعلامية والاتجاه بالمنظر الى المادة المصنفة وجدولتها حسب نوع المادة الاعلامية مقسمة الى الخبر والحـــديث والتعليق والتحقيق والمقال والافتتاحية والاعلان والقصة الخبرية وجد الآتى :

جـــدول (٦)

الاهتمام حسب نوع المــادة الاعلامية

وحدات المــادة الاعلامية نوع المــادة الاعلامية	عدد الوحدات	النسبة المئوية
خبر	٤٢٨	٥ر٧٣ ٪
حديث	٥٠	٦ر٨ ٪
تعليق	٣٨	٥ر٦ ٪
تحقيق	١٢	١ر٢ ٪
مقـــال	١٢	١ر٢ ٪
افتتاحية	٣	½ ٪
اعـــلان	٦	١ ٪
قصة خبرية	٣٣	٥ر٧ ٪
المجموع	٥٨٢	١٠٠٪

ويظهر من جدول (٦) أن معظم المادة الاعلامية عن السودان خلال فترة الدراسة كانت من النوع الخبري اذ وصلت نسبة الأخبار ٥ر٧٣٪ بينما بلغت نسبة التعليقات والتحقيقات والمقالات مجتمعة أقل من ١٠٪ . وهذا يدل على أن الأسلوب الوصفي غير التحليلي هو الغالب على تناول الصحافة المصرية للمسائل السودانية . وهذا لا يساعد على اعطاء العمق في الصورة المكونة للسودان في العقلية المصرية . ويلاحظ أن معظم التحقيقات كانت بخصوص موضوع التكامل وهي شيء مرغـــوب فيه الا أنه يجب أن تزيد نسبتة بالنسبة لكل الموضوعات عن السودان

أما اذا نظرنا الى اتجاه المادة الاعلامية من حيث التأييد أو المعارضـــة فقد وجد الآتي :

جـــــدول (٧)
اتجاه الصحافة المصرية بالنسبة للقضايا السودانية

وحدات مادة الاعلام الاتجاه	عدد الوحدات	النسبة المئوية
مؤيد	٤٩٥	٨٥ ٪
وصفي	٨٧	١٥ ٪
معارض	صفر	صفر٪
المجموع	٥٨٢	١٠٠٪

ويظهر من ذلك أن الصحف الثلاث كان يغلب عليها التأييد المطلق فيما يتعلق بالقضايا السودانية حيث بلغت نسبة المفردات المؤيدة ٨٥٪ بينما لم يكن هناك معارضة نهائيا وأن النسبة الباقيـــة وهى ١٥٪ كانت لمفردات وصفية أى ليس لها صفة التأييد أو المعارضة ٠ وبالطبع يرجع ذلك الى سواد الأسلوب الرسمى فى التعامل مع المسائل السودانية ٠ ومـــع أن هذا له محاسنه خصوصا فى بداية التكامل الا أنه أيضا له مضاره اذ تجعل الشعب المصرى لا يرى الا الجانب المشرق للسودان فاذا ما صدم بأى جوانب غـير مشرقة يكون الأثر قاسيا ٠ كما ويجب أن نتعـلم من معـــالجتنا للمسائل السورية أثناء تجربة الوحدة بين مصر وسوريا فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦١ وأن نحاول اظهار الحقيقة كاملة بمرها وحلوها ونحاول التغلب على المشاكل٠

خامسا توزيع الاهتمام حسب بعد الزمن : اذا نظرنا الى توزيع الاهتمام بالمسائل السودانية فى الصحف المصرية حسب (أشهر الدراسة المختلفـة لمعرفة مدى ثباته أو تغيره فاننا نجد الآتى :

جـــدول (٨)
توزيع الاهتمام حسب بعد الزمن

وحدات المـادة الاعلامية الشهر	عدد الوحدات	النسبة المئوية
يوليو	٨١	١٤ ٪
أغسطس	٧٨	١٣ر٥ ٪
سبتمبر	٨٨	١٥ ٪
أكتوبر	١٣٧	٢٣ر٥ ٪
نوفمبر	١٠٣	١٧ر٥ ٪
ديسمبر	٩٥	١٦ر٥ ٪
المجموع	٥٨٢	١٠٠٪

ومن جدول (٨) يتضح لنـــا أن الاهتمام بالمســائل السودانية فى الصحف المصرية كان منخفضـــا خلال أشـــهر يوليو (١٤٪) وأغسطس (١٣ر٥٪) وسبتمبر (١٥٪) ٠ ثم تزايد خلال أشهر أكتوبر (٢٣ر٥٪) ونوفمبر (١٧ر٥٪) ، وديسمبر (١٦ر٥٪) وهذه الأشهر الثلاث الأخيرة وخصوصا شهر أكتوبر هى التى كان يعقد فيها لجان التكامل اجتماعاتهـا وهذا يؤكد أن الاهتمام بشئون السودان فى الصحف المصرية كان شـبه موسمى وأنـــه مرتبط بالعمـــل الرسمى وليس مستمر ومرتبط بالحياة السودانية ٠

ويؤكد هذه الموسمية الرجوع الى المادة الصحفية نفسها اذ نجـــد أن الاعلام عن السودان كان مرتبطا أما بانعقاد لجان التكامل أو بأحداث هامـة معينة أخرى ٠ فمعظم المادة الاعلامية قد نشرت فى أعقاب مناسبات مثل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى وكارثة سيول السودان وحـــادث جنـــوح الباخرة السودانية التى كانت تقل الجنود السودانيين العـــائدين من قوات الردع العربية بلبنان وانعقاد دورة اليونسكو العربية بالخرطوم وكذلك فى أثناء وعقب اجتماع اللجان الفنية المشتركة المصرية السودانية ٠

الخـاتمة :

يتضح من اختبار الفـروض من عينة الصحف المصريـة خـلال فترة الدراسة أن جميع الفروض تقريبا صحيحة وأهم النتائج التى تم التوصـل اليها الآتى :

أولا : أن درجةاهتمام الصحافة المصرية بالشئونالسودانية لا يتناسب مع العلاقة الخاصة بين مصر والسودان ولا مع هدف التكامل الذى تعمـل الدولتين على تحقيقه •

ثانيا : تركز الصحافة المصرية في معالجتها للمســائل الســودانية ولموضوع التكامل المصرى السودانى على الجانب السياسى الرسمى وتغفـل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغير الرسمية •

ثالثا : يغلب على الصـحافة المصرية تنـاولها للشئون السودانيـة ولموضوع التكامل المصرى السودانى الطابع الخبرى الوصـفى المؤيد بينما تخلو من التحليل النقدى الصريح •

رابعا : تتسم الصحافة المصرية فى تنـاولها للمسائل السودانية أنه تناول شبه موسمى وتتبع الأحداث كما لو كانت السودان أية دولة عاديـة فى العالم وبالتالى فانها لا تأخـذ فى الاعتبار العـلاقة الخاصـة بين مصر والسودان ولم يستعيب فكرة التكامل التى تتطلب استمراريـة التغطية للشئون السودانية •

الجوانب الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقته للعمالة المصرية

دكتور : محمد كمال سليمان*

تمهيـــد :

توجه السياسة الاقتصادية المصرية اهتماما قد لا يكون بالغا لمدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وذلك باعتبار كبر حجمها بالمقارنة بموارد النقد الأجنبى المحدودة المتاحة من المصادر الانتاجية والخدمية الأخرى (مبيعـــات مصر من البترول / ايرادات قناة السويس / سياحة)(١) ، ولكونها تمثـــل تكلفة اقتصادية قومية للمجتمع ، بمعنى خســـارة المجتمـــع لانتاجيتهم ، وما استثمر فى تعليمهم وتدريبهم ، بالاضافة الى تأثير تلك المدخرات على القوة الشرائية فى الداخل ، وزيادة الطلب على سلع الاستهلاك .

ولعل الحقيقة ، أنه رغم أن هذه الموارد تمثل أحد موردين اقتصاديين رئيسيين وان ذلك كان يتطلب تغييرا جوهريا فى الهياكـــل الاقتصادية ، وخاصة التجارة الخارجية والتمويل الاستثمارى لمشروعات انتاج الســـلع التصديرية والبديلة للواردات ، حتى يمكن اعادة التوازن لميزان المدفوعات ، وتحقيق قدر ملائم من السياسات المعلنة عن الاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى وغيرها عن طريق الاعتماد المستقبلى على الصادرات السلعية والسياحة ، الا أن كل ذلك يرتبط بالتطورات السياسية والاقتصـــادية فى منطقة الشرق الأوسط من ناحية ، وبالعلاقة بين الدول المنتجة للنفط والصناعة الكبرى من ناحية أخرى .

ولعل اختلاف الرأى لا يجدى الآن كثيرا فيما يتعلق بما كان يجب أن يتبع نحو تجميع تلك المدخرات من خلال القنوات المصرفية الشرعية(١) ،

* أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد بكلية الزراعة - جامعة المنيا .

(١) ايرادات قناة السويس تستخدم أغلبها فى مشروعات التطوير أما ايرادات السياحة فتعتبر ضئيلة جدا ومن ثم فتبقى مبيعات البترول .

(١) - أ - فى عام ١٩٦٥ ، ألزم المصرى الذى يعمل فى الخارج بتحويل ٢٥٪ من دخله اذا سافر بمفرده أو ١٠٪ لاصطحاب الأسرة ، ٥٠٪ لأصحاب المهن الحرة .

بدلا من تسربها لأيدى الوسطاء من خلال ما يسمى بالسوق الحـرة (أو السوداء) ، ولكن يجب أن نقر الآن سياسة تحاول أن تحـقق المتغيرات القائمة بالنسبة لسوق العمل وتوقعاتها فى الدول المحيطة البترولية وغير البترولية من ناحية ، وتقر سياسة اقتصادية لاعادة تلك المدخرات لمجراها الاستثمارى الصحيح لكى تساهم فى خطط التنمية القومية ، مع وضع تصور حقيقى لاستخدام قوة العمل تلك فى سوق العمل المصرية فى حالة تغيير الأحوال من ناحية أخرى ٠

ويعتبر عام ١٩٧٦ تحولا هاما فى الجانب القانونى والاستخدامى لتلك المدخرات اذ سمح للأفراد بحيازة النقد الأجنبى دون السؤال عن مصدره ، مما أثر على اتجاه المدخرات الى العملات الأجنبية لارتفاع معـدلات أسعار الفائدة لها من ناحية ولاستقرارها مع ضعف القوة الشرائية للعملة المصرية من ناحية أخرى ٠

كما أن اقرار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لتمويـل الواردات الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية ، أدى أيضا الى زيادة الطلب على النقـد الأجنبى ، الأمر الذى أدى الى ابتعاد أسعار الصرف الى أسعار السوق الحرة أو السوداء ٠ وقد اتخذت اجراءات لمعالجة ذلك الخلـل باصـدار القرارين (٦٠٠ ، ٧٨٢) فى عام ١٩٧٦ ، والتى تلزم المستوردين عن طريق السوق الحرة باستبدال عملات حرة عن طريق بنوك القطاع العام التجارية ، بمـا يعادل على الأقل كافة الرسوم والضرائب الجمركية التى تستحق لمصلحـة الجمارك ، والذى استبدل بالقرار رقم ١٥ لعام ١٩٨٠ ، بايداع نسبة معينة من قيمة وارداته للمجموعات السلعية (أ ، ب ، جـ) بالعملات الحرة لمدة شهر على الأقل لدى البنك المركزى وبدون فائدة ٠

ولقد أدت الاجراءات السابقة الى نتائج عكسية ، فارتفـع بصورة متزايدة سعر الصرف الحر ، مما أدى الى العودة لنظام لجان ترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة ، الا أن سعر الصرف الحر بلغ ١١٥ قرشا بالمقـارنة

ب - فى عام ١٩٦٨ ، منحت علاوة قدرها ٣٥٪ على اسـعار الصرف الرسمية لمـا يتم تحويله من عملات أجنبية من العاملين بالخارج ، رفعت الى ٥٠٪ فى مايو ١٩٧٢ (لا توجـد أرقام تؤكد ذلك) ٠

جـ - انشئت السوق الموازية للنقد الأجنبى عام ١٩٧٣ اسعار تشجيعية تتضمن حالة الشراء ، ٥٥٪ فى حالة البيع ، وفى عام ١٩٧٦ عدلت الى ٧٤٪ ، ٧٩٪ على التوالى

ي ٨٢٫٢ قرشا للدولار الامريكى بسعر صرف البنوك ، أى بفارق قــــدره ٣٩٫٩٪ فى أبريل ١٩٨٣ ، فى حين كان ذلك الفاق ٢٨٫٥٪ فى ابريــل ١٩٨٢ ·

ولعل ما سبق يؤكد بشدة الحاجة الى اقرار سياسات مرشدة فعالــة تنطوى على حلول جذرية ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن ·

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى ايضاح الجوانب الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة سلبا وايجابا من خلال :

١ ـ تقديرات حجم مدخرات وتحويلات العــاملين المصريين بالخارج وأثرها على الاقتصاد القومى المصرى ·

٢ ـ الأثار الاقتصادية للتحويلات (النقديــة والعينية) وتطـــور الاستثمارات الخارجية لها ، وأثرها على الاقتصاد القومى ·

٣ ـ التكلفة الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقته ·

تقديرات الحجم الأدخارى للعاملين بالخارج :

أجريت محاولات لتقدير حجم مدخرات المصريين العـــاملين بالخارج ، ولا يعدو الأمر الا أن يكون تقديرا حتى الآن · وفى الواقع فان « الســـوق الحرة » أى السوداء تلعب دورا هاما فى هذا الجــانب ، حيث أن كثيرا من الآراء تجمع على عظم حجمها بالمقارنة بالتحـــويلات الواردة خــلال البنوك المعتمدة[١] (مجمع النقد الأجنبى للبنوك التجارية) وبصفة عامة فان مصادر تمويل السوق الحرة :

١ ـ تحويلات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، مطروحا منها المبالغ المتنازل عنها للبنوك المعتمدة ، وبديهى أن يخضع الميل للتمويل بتوامل طول فترة العمل بالخارج ، وطبيعة العمل وعدد المعـــالين الذين فى صحبته أثناء

---

(١) تدخل هذه التحويلات فى نطاق مجمع النقد الأجنبى للبنوك التجارية ·

العمل بالخارج(٢) ، وعامة فان الاتجاه السائد هو التحويل للأسرة بالعملات الحرة ، والتى غالبا ما تستبدل من خلال السوق الحرة ٠

٢ - حصيلة الصادرات ، حيث يعمد بعض المصدرين للسلع غير التقليدية باستخدام النقد الأجنبى المسموح به لهم من جانب الدولة لتشجيع صادراتهم استخداما سيئا ، وذلك لبيعها فى السوق الحرة بأسعار صرف أعلى ٠

وعامة فان ذلك المورد ، بالاضافة الى مبيعات السائحين العرب والأجانب لا تمثلان جانبا مهما فى السوق الحرة ٠

ومن ثم يتضح أن المصدر الرئيسى للسوق الحرة هو تحويلات المصريين من الخارج وهو الأمر الناشىء عن الفروق السعرية بين سعر الصرف المعلن وسعر الصرف فى السوق الحرة والناتج عن :

١ - سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة غير المرشدة ٠

٢ - ودائع الأفراد بالعملات الأجنبية لدى البنوك المتزايدة والتى تمثل انهيار العملة المصرية أيضا ٠

٣ - تمويل تصدير رؤوس الأموال التى توجه للاستثمار فى الخارج ، وكذا تمويل استيراد الذهب والمعادن الثمينة الأخرى ٠

٤ - تمويل تحويلات الأرباح الموزعة للمشروعات الأجنبية والمشتركة التى ليس لها مورد نقد أجنبى مرخص بتحويله للخارج ، وكذا مشتريات السائحين المصريين فى سنوات الانفتاح الاقتصادى الأخيرة ٠

٥ - تمويل تجارة المخدرات والعقاقير الطبية المخدرة ، والمقدرة بنحو

---

(٢) عادة لا يصطحب الأسرة ، الا أعداد محدودة تتمثل فى الاعارات والتعاقدات الحكومية لبعض الوظائف ، كما يتأثر ذلك بمرحلة التعليم التى يوجد بها الأبناء ، بمعنى ان دراسة التركيب العمرى للمعارين وللأسر يمكن أن تكون مفيدة فى هذا المجال ٠

١٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩(١) ، بالأسعار المحلية وبنحو ٥٠٠ مليون دولار بأسعار الدول المنتجة ، والذى يؤكده ارتباط تجارة العملات الحرة بصناعة المخدرات فى هيئة تنظيمات •

وعامة فان محاولة تقدير حجم مدخرات العاملين بالخارج يتطلب
أولا : تقدير حجم وهيكل العمالة المصرية الخارجية •
ثانيا : تقدير الدخول المتولدة عن عملهم •
ثالثا : الاتجاهات الادخارية للعاملين المصريين بالخارج •

أولا : تقدير حجم وهيكل العمالة المصرية الخارجية :

١ ـ تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وهى تقديرات سنوية اعتبارا من عام ١٩٧٦ حتى ١٩٨٢ فبلغت نصف مليون شخص ، وهى تقديرات مجهلة حسبت على أساس أنها ٣٠٪ من اجمالى المصريين بالخارج ، طبقا لنسبة قوة العمل فى تعداد عام ١٩٧٦ • جدول رقم (١) •

٢ ـ تقدير منظمة العمل الدولية ، أو جامعة ديرهام بانجلترا ، حيث قدرت العمالة المصرية بالخارج فى الفترة (٧٥ ـ ١٩٧٧) بنحو ٣٦٩ ـ ٤٣٠ ألف عامل •

وهو أن كان تقدير للعمالة المصرية فى عشرة دول عربية ، الا أنه اعتبر حجم العمالة موحدا فى كل من العراق واليمن والجزائر وسوريا وتونس فى حدود (٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠) عامل • وكان ذلك منذ نحو ثمانى سنوات •

٣ ـ تقدير وزارة الخارجية المصرية :

حيث قامت القنصليات التابعة لها باحصاء تقريبى للجاليات المصرية فى الدول العربية • وقد بلغ التقدير نحو ٢ر٩٦٢ مليون مواطن جدول (٢) •

---

(١) محمد كمال سليمان (دكتور) ، التغاير الاقتصادى والاجتماعى لصناعة المخدرات فى محافظة المنيا ، المؤتمر الاحصائى الدولى الثامن ـ ندوة المخدرات ، وأيضا تقرير شعبة السياسات المالية والاقتصادية فى شأن اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ـ المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية • نوفمبر ١٩٨٢ •

٤ ـ تقدير ادارة الاقتصاد الدولى والشئون الاجتماعية والدراسات السكانية بالأمم المتحدة عام ١٩٨٢ ، حول الهجـــرة الدولية : السياسات والبرامج ، حيث أشار الى أنه طبقا لتقديرات وزارة التخطيط المصرية ، فان اعداد المهاجرين سوف تبلغ نحو مليون عام ١٩٨٦ ٠ كما أشار الى عدم وجود سياسة حكومية لتنظيم الهجرة ٠

جـــــدول رقم (١)

تقدير قوة العمل المصرية فى الخارج فى منتصف العام(١)

السنة	تقدير عدد المصريين الموجودين بالخارج	تقدير القوة العاملة
١٩٧٦	١٤٢٥٠٠٠	٤٢٧٥٠٠
١٩٧٧	١٤٤٧٠٠٠	٤٣٤١٠٠
١٩٧٨	١٤٨٣٠٠٠	٤٤٩٠٠٠
١٩٧٩	١٥٢٩٠٠٠	٤٥٨٧٠٠
١٩٨٠	١٥٧٨٠٠٠	٤٧٣٤٠٠٠
١٩٨١	١٦٢١٠٠٠	٤٨٦٣٠٠
١٩٨٢	١٦٦٧٠٠٠	٥٠٠١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

(١) تمثل المصريين من جميع قطاعات المجتمع ٠ وتم التقـــدير على اساس تطبيق نسبة العمل الى اجمالى السكان فى تعداد ١٩٧٦ ، (٣٠٪) ٠

جـــدول رقم (٢)

تقدير وزارة الخارجية للاجماليات للجاليات المصرية بالدول العربية عام١٩٨٢

مسلسل	الدولة	العدد	النسبة
١	العراق	١٢٥٠٠٠٠	٤٢ر٢
٢	السعودية	٨٠٠٠٠٠	٢٧ر٠
٣	ليبيا	٣٠٠٠٠٠	١٠ر٠
٤	الكويت	٢٠٠٠٠٠	٦ر٨
٥	الامارات	١٥٠٠٠٠	٥ر١
٦	الأردن	١٢٥٠٠٠	٤ر٢
٧	الجزائر	٣٥٠٠٠	١ر٢
٨	قطر	٢٥٠٠٠	٠ر٨
٩	السودان	٢٠٠٠٠	٠ر٧
١٠	سوريا	١٥٠٠٠	٠ر٥
١١	اليمن الشمالى	١٢٠٠٠	٠ر٤
١٢	سلطنة عمان	١١٥٠٠	٠ر٤
١٣	المغرب	١١٥٠٠	٠ر٤
١٤	البحرين	٦٠٠٠	٠ر٢
١٥	الصومال	٥٠٠	—
١٦	لبنان	٥٠٠	—
١٧	موريتانيا	١٢٠	—
١٨	تونس	١٠٠	—
	الاجمالى	٢٩٦٢٢٢٠	١٠٠ر٠

مما سبق يتضح أن التقديرات تخضع أما لبيانات جزئية (دراسة منظمة العمل الدولية) ، أو أن معدلات النشاط منخفضة كما في دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ولو حسبت معدلات النشاط على اعتبار ٧١٪ لكان معنى ذلك أن قوة العمل سوف تبلغ طبقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٨٤ر١ مليون ، ١٠٣ر٢ مليون طبقا لتقدير وزارة الخارجية ، وبصفة عامة وان كان التقدير الأخير يبدو مرتفعا الا أنه حقيقة لا تذهب عمالة الهجرة المؤقته للسفارات المصرية الافى حالات محددة مثل الترحيل لارتكاب جريمة أو الوفاة ، وخاصة فى دول مثل العراق والاردن حيث تتركز غالبية العمالة الزراعية بصفة خاصة وان التقديرات القليلة تتعدى حقيقة ذلك بكثير ٠

٥ ـ هيكل العمالة المصرية الخارجية :

تشير البيانات المتاحة الى أن هيكل العمالة المصرية بالخارج تكاد تتجاهل القوى العاملة من قطاع الزراعة ، وخاصة فى التركيب المنشور عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠ جدول رقم (٣) ، وهو يعتمد على التركيب القائم فى تعداد ١٩٧٦ ، والتعاقدات التى تمت عام ١٩٨١ ٠ ومن الواضح أن العمالة الزراعية تمثل قدرا ضئيلا بلغت نسبته ٥٩ر٣٪ وهو ما يخالف الواقع ٠

ثانيا : تقدير الدخول المتولدة عن عمل المصريين بالخارج ٠

يتأرجح متوسط الأجر فى الدول العربية عامة طبقا لمعايير العرض والطلب وخاصة فى القطاع الخاص ، أما القطاع الحكومى فيخضع لجداول المرتبات ويتبع هيكلا متساويا كما أن هنا دولا تدفع أجورا مرتفعة مثل السعودية والكويت ، وأخرى تدفع أجورا معتدلة مثل العراق ، ولو نظرنا للجدول رقم (٤) لوجدنا أن متوسط الأجر يبلغ ١٦٠٠ جنيها فى عام ١٩٧٤ ، يرتفع الى ٥٢٤٤ جنيها فى عام ١٩٧٨ ، أى بمعدل زيادة قدره ٣٥٪ سنويا فى المتوسط ، ثم يرتفع متوسط الأجر الى ٦٦٥٥ جنيها فى عام ١٩٨٢ بمعدل زيادة قدره ٦٪ سنوى فى المتوسط ، كل ذلك على أساس أسعار عام ١٩٧٤ لصرف الدولار الأمريكى أى سبعون قرش للدولار

جـــــدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للمهن فى تعداد ١٩٧٦ وتعاقدات ١٩٨١ للعمالة المصرية الخارجية

أقسام وأبواب المهن	التوزيع النسبى تعداد ١٩٧٦	التوزيع النسبى تعاقدات ١٩٨١	الفرق* زيادة	الفرق* نقص
أصحاب المهن الفنية والعملية :				
الاخصائيون فى علوم الطبيعة	١٧ر٠	٤٠ر٠	٢٣ر٠	
المهندسون ومن اليهم	١ر٣٨	٣ر٦٥	٢ر٢٧	
الطيارون وضباط ومهندسو السفن	٠٣ر٠	٠٢ر٠		-٠١ر٠
الاخصائيون فى علوم الحياة	٤٣ر٠	٢ر٤٠	١ر٩٧	
الأطباء ومن اليهم	٨٧ر٠	٧ر٥٨	٦ر٧١	
الاخصائيون فى الاحصاء	٠١ر٠	٢٩ر٠	٢٨ر٠	
الاخصائيون فى الاقتصاد	٠٢ر٠	٠٤ر٠	٠٢ر٠	
المحاسبون	٧٤ر٠	٧ر٠٩	٦ر٣٥	
رجال القانون	٠٣ر٠	١ر٨٣	١ر٥٣	
المدرسون	٢ر٧٥	٢١ر٧٩	١٩ر٠٤	
رجال الدين	٢٦ر٠	٢٩ر٠	٠٣ر٠	
المؤلفون ومن اليهم	٠٤ر٠	٣٥ر٠	٣١ر٠	
المثالون والرسامون	١٤ر٠	٢٢ر٠	٠٨ر٠	
مؤلفو الموسيقى	٠٧ر٠	١٣ر٠	٠٦ر٠	
الرياضيون والمحترفون	٠٣ر٠	٢٦ر٠	٢٣ر٠	
أصحاب المهن الفنية والعملية الأخرى	٢٤ر٠	١ر٦٥	١ر٤١	
الجملة	٧ر٤٨	٤٨ر٠٠	٤٠ر٥٢	

(تابع) جـــــدول رقم (٣)

أقسام وأبواب المهن	التوزيع النسبى		الفرق*	
	تعداد ١٩٧٦	تعاقدات ١٩٨١	زيادة	نقص
المديرون الاداريون ومديرو الأعمال :				
رجال التشريع والمديرون الاداريون والحكومة	٦٢ر٠	ــــ		ـ٦٢ر٠
مديرو الأعمال	٥٠ر٠	٨٠ر٠	٠٣ر٠	
الجملة	١٢ر١	٠٨ر٠		ـ٣٢
القائمون بالأعمال الكتابية ومن اليهم :				
المشرفون على الأعمال الكتابية	٤٢ر٠	ــــ		ـ٤٢ر٠
الموظفون التنفيذيون فى الحكومة	٩١ر٠	٤٥ر٦	٥٤ر٥	
كتبة الاختزال والآلات الكاتبة	٢٦ر٠	١١ر٣	٨٥ر٢	
ماسكو الدفاتر والصرافون	٠٦ر١	٢٥ر٣	١٩ر٢	
العاملون على ماكينات مسك الدفاتر	٠١ر٠	ــــ		ـ٠١ر٠
المشرفون على النقل والمواصلات	١٦ر٠	٠٤ر٠		ـر١٢ر
المحصلون فى وسائل النقل	١٥ر٠	٠٥ر٠		ـ١٠ر٠
كتبة وموزعو البريد	١١ر٠	٠٢ر٠	٠٩ر٠	
عمال تشغيل التليفون والتلغراف	٢٤ر٠	٥٧ر٠	٣٣ر٠	
القائمون بالأعمال الكتابية	٩٧ر٣	٦٨ر٣		ـ٢٩ر٠
الجملة	٢٩ر٧	٤ر١٧	١١ر١٠	

(تابع) جـــدول رقم (٣)

أقسام وأبواب المهن	التوزيع النسبى		الفرق*	
	تعداد ١٩٧٦	تعاقدات ١٩٨١	زيادة	نقص
القائمون بأعمال البيع :				
المديرون فى تجارة الجملة والتجزئة	٠٢ر٠	—		-٠٢ر٠
أصحاب الأعمال الذين يعملون فيها فى تجارة الجملة والتجزئة	٥٠ر٣	—		-٥٠ر٣
المشرفون على البيع ومندوبو المشتريات	١٠ر٠	٩٦ر٠	٨٦ر٠	
البائعون الفنيون والجوالون والتجاريون ووكلاء المصانع	٠٣ر٠	—		-٠٣ر٠
وسطاء بيع عقود التأمين والعقارات والأوراق المالية	٠٥ر٠	—		-٠٥ر٠
الباعة ومساعدوهم ومن اليهم	٨٢ر٢	٨ر٠		-٠٢ر٢
القائمون بأعمال البيع الآخرون	٠١ر٠	—		-٠١ر٠
الجملة	٥٣ر٦	٧ر١		-٨٣ر٤
العاملون بالخدمات :				
المديرون فى منشآت الخدمات	٠١ر٠	—		-٠١ر٠
أصحاب المطاعم والفنادق ومنشآت الخدمات الترفيهية	٤٥ر٠	—		-٤٥ر٠
المشرفون على رعاية ونظافة المنشآت السكنية	٠٤ر٠	٤٩ر٠	٤٥ر٠	

(تابع) جـــــدول رقم (٣)

أقسام وأبواب المهن	التوزيع النسبى		الفرق*	
	تعداد ١٩٧٦	تعاقدات ١٩٨١	زيادة	نقص
الطهاة والجرسونات والسقاة	٧٠ر٠	٣٣ر١	٦٣ر٠	
القائمون بالخدمات الشخصية للعائلات	٤١ر٠	٠١ر٠		-٤٠ر٠
العاملون فى رعاية ونظافة المبانى ومن اليهم	٥٠ر٣	٨٢ر١		-٦٨ر١
العاملون فى غسيل الأرض والتنظيف	٢٥ر٠	١٣ر٠		-١٢ر٠
الحلاقون ومصففو الشعر	٤٧ر٠	٠٧ر٠		-٤ر٠
العاملون فى خدمات الأمن والوقاية	١٥ر٢	٥٦ر٠		-٥٩ر١
العاملون فى الخدمات الآخرون	٤٩ر٠	٠٥ر٠		-٤٤ر٠
الجملة	٤٧ر٨	٥ر٤		-٩٧ر٣
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر :				
المديرون والمحترفون فى المزارع	٢٢ر٠	٩٢ر١	٧٠ر١	
الفلاحون والمزارعون	٧٤ر١٨	—		-٧٤ر١٨
عمال الزراعة وتربية الحيواز	٢٢ر٢٢	٦٧ر١		-٥٥ر٢٠
العاملون فى صيد البحر والبر ومن اليهم	٧٧ر٠	—		-٧٧ر٠
الجملة	٩٥ر٤١	٥٩ر٣		-٣٦ر٣٨

(تابع) جـــــدول رقم (٣)

أقسام وأبواب المهن	التوزيع النسبى		الفرق*	
	تعداد ١٩٧٦	تعاقدات ١٩٨١	زيادة	نقص
عمال الانتاج ومن اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل :				
الملاحظون والمشرفون على الانتاج	٦٦ر٠	٢٧ر٢	٦١ر١	
عمال المناجم والمحاجر وعمال حفر الآبار	١١ر٠	٠٩ر٠		ـ٠٢ر٠
عمال تجهيز المعادن	٣٥ر٠	١١ر٠		ـ٢٤ر٠
عمال تجهيز الأخشاب وعمال صنع الورق	٠٤ر٠	—		٠٤٥ر٠
عمال العمليات الكيماوية ومن اليهم	٢٧ر٠	١٢ر١	٨٥ر٠	
عمال الغزل والنسيج والتريكو والصباغة	٤٠ر٢	٦٩ر٠		ـ٧١ر١
عمال الدباغة وصبغ الصوف	٠٧ر٠	٠٩ر٠	٠٢ر٠	
عمال تجهيز الأغذية والمشروبات	٢٨ر١	١٣ر٠		ـ١٥ر١
عمال تجهيز الدخان ومنتجاته	٠٨ر٠	—		ـ٠٨ر٠
الترزية والخياطون والمنجدون	٤٤ر١	٣١ر٠		ـ١٣ر١
صانعو الأحذية ومنتجات الجلود	٥٧ر٠	٠١ر٠		ـ٥٦ر٠
نجارو الأثاث والمصنوعات الخشبية	١٣ر١	٦٢ر٠		ـ٥١ر٠
عمال قطع ونحت الأحجار	٠٥ر٠	—		ـ٠٥ر٠
الحدادون وبرادو العدد وعمال تشغيل ماكينات المعادن	٠٧ر١	٦٨ر١	٦١ر٠	
عمال تركيب وتجميع وصيانة الآلات الدقيقة	٧٣ر١	٢٦ر٢	٥٣ر٠	
عمال تركيب واصلاح المعدات الكهربائية	٨٦ر	٦٨ر٢	٨٢ر١	

(تابع) جـــــدول رقم (٣)

اقسام وأبواب المهن	التوزيع النسبى		الفرق*	
	تعداد ١٩٧٦	تعاقدات ١٩٨١	زيادة	نقص
عمال تشغيل محطات الاذاعة ومعدات الصوت	٠ر٠١	٠ر٠١	—	—
سمكريو الأدوات الصحية	٠ر٨٢	١ر١٤	٠ر٣٢	
عمال تشغيل الجواهر	٠ر٠٣	—		ـ٠ر٠٣
عمال صناعة الزجاج والخزف والصينى	٠ر١٧	٠ر٠١		ـ٠ر١٦
عمال صناعة المطاط ومنتجات اللدائن	٠ر٠٩	٠ر٠٣		ـ٠ر٠٦
عمال صنع منتجات الورق والكرتون	٠ر٠٥	—		ـ٠ر٠٥
عمال الطباعة ومن اليهم	٠ر٢٥	٠ر٦٤	٠ر٣٩	
النقاشون	٠ر٤١	٠ر٤٩	٠ر٠٨	
عمال الانتاج ومن اليهم الذين لم تردمهنتهم	٠ر٥١	٠ر١٨		ـ٠ر٣٣
البناءون والنجارون وغيرهم من عمال الانشاءات	٢ر٤١	٥ر٠٤	٢ر٦٣	
عمال تشغيل الماكينات الثابتة ومعداتها	٠ر٠٦	٠ر٠٧	٠ر٠١	
عمال تشغيل معدات نقل وتحريك المواد	٠ر٢٨	٠ر٤٨	٠ر٢٠	
عمال تشغيل وسائل النقل	٢ر٧٩	١ر٩٦		ـ٠ر٨٣
الفعلة والعتالون الذين لم ترد مهنتهم	١ر٣٧	١ر٧٨	٠ر٤١	
الجملة	٢١ر٣٦	٢٣ر٩٧	٢ر٦١	
غير مبين	٥ر٨٠	—		ـ٥ر٨
اجمالى عام				

* الفرق = تعاقدات ١٩٨١ ـ تعداد ١٩٧٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (٤) : التقديرات دخول ومدخرات وتحويلات العمالة المصرية بالخارج خلال الفترة (٧٤ ــ ١٩٨١)م

(مليون جنيه)

السنة	عدد العاملين بالخارج (الف) (١)	متوسط اجر العامل (جنيه) (٢)	حجم الدخول (جنيه)	حجم الانفاق خارج البلاد (جنيه)	حجم المدخرات (جنيه)	حجم التحويلات (جنيه) (٣)	الاهمية النسبية للتحويلات للمدخرات	حجم المدخرات المصرية الموجهة للاستثمار فى الخارج	الاهمية النسبية للاستثمارات الخارجية للمدخرات
١٩٧٤	٦٦٥	١٦٠٠	١٠٦٤	٤٦٨	٥٩٦	٢٧٢,٥	٤٥,٧	٣٢٣,٥	٥٤,٣
١٩٧٥	٧٣٤	٢٥٢٦	١٨٤٩	٨١٤	١٠٣٥	٤٩٥,٦	٤٧,٩	٥٣١,٤	٥٢,١
١٩٧٦	٧٩٨	٣٣٨٦	٢٧٠٢	١١٨٩	١٥١٣	٧٣٧,٦	٤٨,٨	٧٧٥,٤	٥١,٢
١٩٧٧	١١٠١	٤٣٨٢	٤٨٢٥	٢١٢٣	٢٧٠٢	١٢٠٢,٦	٤٤,٥	١٤٩٩,٤	٥٥,٥
١٩٧٨	١٢١١	٥٢٤٤	٦٣٥٠	٢٧٩٤	٣٥٥٦	١٩٧٥,٧	٥٥,٦	١٥٨٠,٣	٤٤,٤
١٩٧٩	١٣٢٩	٥٣٤٣	٧١٠١	٣١٢٥	٣٩٧٦	٢٤٤٧,٥	٦١,٦	١٥٢٨,٥	٣٨,٤
١٩٨٠	١٤٦١	٥٨٨٠	٨٥٩١	٣٧٨٠	٤٨١١	٣١٤٦,١	٦٣,٤	١٦٦٥	٣٤,٦
١٩٨١	١٥٥٤	٦٠٧٩	٩٤٤٧	٤١٥٧	٥٢٩٠	٢٨٢٢,٧	٥٣,٣	٢٤٦٧,٣	٤٦,٦
١٩٨٢	١٦٥٥	٦٦٥٥	١١٠١٤	٤٨٤٦	٦١٦٨	—	—	—	—
١٩٨٣	١٧٦٠	٧٢٩٨	١٢٨٤٤	٥٦٥١	٧١٩٣	—	—	—	—
١٩٨٤	١٨٧٤	٧٣٤٣	١٣٧٦١	٦٠٥٥	٧٧٠٦	—	—	—	—
١٩٨٥	١٩٩٤	٨١٤٥	١٦٢٤١	٧١٤٦	٩٠٩٥	—	—	—	—

جدول رقم (٥) تقدير متوسط أجر المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (٧٤ — ١٩٨٥)

في عام	في السعودية (بالريال)				في العراق (بالدينار)			(٤) متوسط الاجر بالدولار الامريكي	(٥) متوسط الاجر بالجنيه المصري
	(١) المتوسط المرجح للاجر الاسبوعي	متوسط الاجر السنوي	معدل صرف الريال (عدد الريالات لكل دولار)	متوسط الاجر السنوي بالدولار	(٣) المتوسط الحسابي للاجر السنوي	معدل صرف الدينار (عدد الدولارات لكل دينار)	متوسط الاجر السنوي بالدولار		
١٩٧٤	١٥٦	٨١١٢	٣,٥٥٠٠	٢٢٨٥	٤٨٧	٣,٣٨٦٢	١٦٤٩	٢٢٨٥	١٦٠٠
١٩٧٥	٢٤٥	١٢٧٤٠	٣,٥٢٠٠	٣٦٠٩	٥٧٩	٣,٣٨٦٢	١٩٦١	٣٦٠٩	٢٥٢٦
١٩٧٦	٣٨٥	٢٠٠٢٠	٣,٥٣٠٠	٥٦٧١	٦٨٩	٣,٣٨٦٢	٢٣٣٣	٤٨٣٧	٣٣٨٦
١٩٧٧	٥٠٠	٢٦٠٠٠	٣,٥٠٥٠	٧٤١٨	٨٢٣	٣,٣٨٦٢	٢٧٨٧	٦٢٦٠	٤٣٨٢
١٩٧٨	٥٧٠	٢٩٦٤٠	٣,٣١٥٠	٨٩٤١	٩٢٨	٣,٣٨٦٢	٣١٤٢	٧٤٩١	٥٢٤٤
١٩٧٩	٥٨٠	٣٠١٦٠	٣,٣٦٥٠	٨٩٦٣	١٠٧٦	٣,٣٨٦٢	٣٦٤٤	٧٦٣٣	٥٣٤٣
١٩٨٠	٦٢٥	٣٢٥٠٦	٣,٣٢٥٠	٩٧٧٠	١٢٤٩	٣,٣٨٦٢	٤٢٢٩	٨٤٠٠	٥٨٨٠
١٩٨١	٦٧٦	٣٥١٥٢	٣,٣٢٥٠	١٠٥٧٢	١٤٤٩	٣,٣٨٦٢	٤٩٠٧	٨٦٨٤	٦٠٧٦
١٩٨٢	٧٣٠	٣٧٩٦٠	٣,٣٢٥٠	١١٤١٧	١٦٨٠	٣,٣٨٦٢	٥٦٨٩	٩٥٠٨	٦٦٥٥
١٩٨٣	٧٨٩	٤١٠٢٨	٣,٣٢٥٠	١٢٣٣٩	١٩٤٩	٣,٣٨٦٢	٦٦٠٠	١٠٤٢٦	٧٢٩٨
١٩٨٤	٨٥٢	٤٤٣٠٤	٣,٣٢٥٠	١٣٣٢٥	٢٢٦١	٣,٣٨٦٢	٧٦٥٦	١٠٤٩١	٧٣٤٣
١٩٨٥	٩٢٠	٤٧٨٤٠	٣,٣٢٥٠	١٤٣٨٨	٢٦٢٣	٣,٣٨٦٢	٨٨٨٢	١١٦٣٥	٨١٤٥

* المصدر : عن دراسة شعبة السياسات المالية والاقتصادية في شأن مدخرات المصريين العاملين بالخارج — المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية — نوفمبر ١٩٨٢ .

ولو عدلت أسعار الصرف طبقا لمعيار الزيادة فى سعر الصرف فى السوق الموازية اعتبارا من عام ١٩٨١ (أى نحو ٨٢ قرشا للدولار الامريكى) لبلغ متوسط الأجر عام ١٩٨٢ نحو ٧٧٨٦ جنيها ، وتشير التوقعات فى سوق العمالة أن الطلب سوف يتزايد على التخصصـــات الفنية والعمالة الماهرة ، ومن ثم يتوقع زيادة متوسط الأجر ليبلغ ٨١٤٥ جنيها عام ١٩٨٥ (بأسعار صرف عام ١٩٧٤) ، ٩٥٣٠ جنيها بأسعار ١٩٨١ ـ جدول رقم (٥) ٠

مما سبق يمكن تقدير الدخول المتولدة عن عمل المصريين بالخارج فتبلغ نحو ٩٤٤٧ مليون جنيها عام ١٩٨١ بمعدل نمو قدره ٣٣٪ خـلال الفترة (٧٤ – ١٩٨١) ويتوقع أن ترتفع الى ١٦٢٤١ جنيها عام ١٩٨٥ بمعدل نمو قدره ١٥٪ سنويا فى المتوسط ، على أساس أسعار صرف عام ١٩٧٤ ، وتقديرات حجم العمالة المرجحة بين تقديرى الجهاز المركزى للتعبئة العامـة والاحصاء والبنك الدولى وتقديرات وزارة التخطيط المصرية ٠ ودراســة المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، والتقدير الخاص بالدراسة ٠

ثالثا : الاتجاهات الادخارية للعاملين المصريين بالخارج :

لا توجد دراسات فى هذا المجال ، ولعل الأجهزة المعنية بالاقتصاد القومى تتيح لنا مؤشرات فى هذا المجال ٠ وقد اعتمدت دراسة المجـالس القومية المتخصصة على الأخذ بمعـــدل ميـــل ادخارى متوسط للعمـــال الباكستانيين والبنجلاديشيين العاملون فى الشرق الأوســـط والمقدر بنحو ٥٦٪ ، وهو معدل يعتبر معقولا اذا ما علمنا أن أغلب العمالة المصرية تتحصل على أجور مرتفعة عن الفئتين السابقتين ٠ وأن أهدافهم تتلخص عامة فى مزيد من التحويلات لأرض الوطن ، ومن ثم يمكن تقدير حجم الادخار وحجم الانفاق خارج البلاد والبالغ ٣٧٨٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ بمعدل زيـادة قدره ٣٣٪ فى المتوسط خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٨١ ٠ أما تقدير حجم المدخرات فقد ارتفع من ٥٩٦ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ٥٢٩٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ بمعدل سنوى قدره ٣٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ والمتوقع بلوغـه طبقا للتقديرات نحو ٩٠٩٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ٠ ولعل التساؤل الهام هنا ، ما هى السياسات والخطط والاجراءات التى لابد من اتباعها لتوجيه هذه الموارد الى قنواتها الحقيقية لكى تساهم بفاعلية أكثر فى خطط التنميــة الاقتصادية ؟ ٠

وفى الواقع كما أشرنا فانه لا يوجد حتى الأن ما يمكن أن يطلق عليه اجراءا مناسبا فى هذا المجال وليس سياسة ٠ فكثرة القـــوانين والقرارات المتضاربة غالبا ما أدت الى حدوث نكسات كبيرة فى التحويلات واتجهت أغلب هذه المدخرات الى السوق الحرة (السوداء) ، جدول رقم (٤) ٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٦) ، الى أن تقدير تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتى تشمل المبالغ المتنازل عنها لمجمع البنوك والزيـــادة الصافية فى الودائع والاستيراد بدون تحويل عملة وقيمـــة السلع بصحبة الراكب انها بلغت ٢٧٢ر٥ مليون جنيه عام ٧٤ ، ونحو ٣١٤٦ر١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ بمعدل زيادة قدره ٤٤٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٧٤ ــ ١٩٨٠ ، ثم تراجعت الى ٢٨٢٢ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨١ ٠ والأمر هنا يحتاج الى تفسير ، فالواضح ان سياسة الانفتاح الاقتصادى والسماح للبنوك بقبول مدخرات بالعملات الأجنبية من الأفـــراد دون الســـؤال عن مصدرها وسياسة الاستيراد دون تحويل عملة قد ساعدوا على بلوغ هذه التحويلات نحو ٩٨٪ من اجمالى المدخرات المقدرة عام ١٩٨٠ ٠ الا أن هذه التحويلات لا يذهب منها الى مجمع البنوك الا ما يمثل نحو ٤٣ر٨٪ (٧٥ ــ ١٩٧٦) و ٣٧٪ (٧٧ ــ ١٩٧٨) و ٢٦ر٥٪ (٧٩ ــ ١٩٨٠) ، ثم انخفضت الى ٢١ر٩٪ (١٩٨١) ٠ أما اجمالى المبالغ المتنازل عنها فقد بلغت ٥٣ر٢٪ (٧٥ ــ ١٩٧٦) و ٤٦ر٨٪ (٧٧ ــ ٧٨) و ٣٤ر٩٪ (٧٩ ــ ١٩٨٠) ثم انخفضت الى ٢٩ر١٪ عام ١٩٨١ ، جدول رقم (٧) ٠ أما التحـــويلات غير المتنازل عنها فقد بلغت نسبتها المتوسطة ١٧ر١٪ خـلال الفترة من ٧٥ ــ ١٩٧٧ ، ثم انخفضت الى ١٥ر١٪ (٧٨ ــ ١٩٧٩) ثم ارتفعت الى ٢٣ر٤٪ (٨٠ ــ ١٩٨١) ، ويعزى ذلك الاتجاه التزايدى للودائع الى انخفاض سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى ، ومن ثم يفضـــل المدخرين أن تظـــل ودائعهم بالعملات الأجنبية وأيضا توقع ارتفاع ســعر الصرف للعمـــلات الأجنبية فى السوق الحرة مع توقع انخفاض قيمة الجنيه المصرى ٠ والأهم من ذلك أنه لا تتوافر فرص الاستثمار لجذب هذه الودائع ولم تستطع المجموعات الاقتصادية المتعاقبة أن تقدم شيئا بل ظلت الودائع فى البنوك والتى غالبا ما تكون مشتركة ، ليعلم الله وحده كيف تستثمر ودائع المصريين ٠

أما الاستيراد بدون تحويل عملة فهو متزايـد ، وقـــد بلغت قيمته المتوسطة نحو ١٩ر٥٤٪ من اجمالى قيمة الواردات ٧٩ ــ ١٩٨٠ ، جدول رقم (٨) وذلك بالمقارنة لعامى (٧٥ ــ ١٩٧٦) حيث بلغت ٤ر٢٪ ، وكالعادة

تخبطت القرارات فصدر القرارين الشهيرين رقم ٦٠٠ و ٧٨٢ لعام ١٩٧٩، والذى انتهى بمطالبة الأفراد بتأدية مستحقات الدولة بما يعادل الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة بالعملات الحرة ، وبديهى أن يؤدى ذلك الى فقدان الثقة بالعملة المحلية وزيادة الطلب على العملات الحرة وخاصة الدولار الامريكى فى السوق الحرة (السوداء) ، كما أدى الى رفع المستوى العام للأسعار • ولقد الغيت تلك القرارات بالقرار ١٥ لعام ١٩٨٠ ، والذى قضى بتنفيذ الاستيراد بدون تحويل عملة عن طريق البنوك المحلية والزام فاتح الاعتماد بالسداد مقدما وبالعملة الأجنبية وبنسب معينة ، كما نص القرار على حظر الاستيراد بدون تحويل عملة على القطاع العام والاكتفاء بنظام التراخيص المفتوحة عن طريق البنوك والصادر فى ابريل ١٩٧٧ ، والذى كان يتيح للقطاع العام والخاص النقد الأجنبى بسعر السوق الموازية لشراء السلع الأساسية فى حدود ١٥٪ من اجمالى الواردات* • وبدلا من أن يؤدى ذلك الى خفض حجم الاسيراد وترشيده وزيادة موارد النقد الأجنبى وتخفيف اعباء الدولة وأحكام رقابتها المالية ، فقد أدى الى :

١ ـ زيادة الطلب على النقد الأجنبى فى السوق الحرة (السوداء) لفقدان الموردين للتسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل والايداع بالنسب المقررة لمدة شهر بالبنك المركزى لوارداتهم •

٢ ـ ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع المستوردة والمحلية •

٣ ـ نتيجة لارتفاع سعر الفائدة العالمى عام ١٩٨٠ ، أدى الى طلب شديد على النقد الأجنبى للاستيراد والأدخار من خلال تنازل الأفراد لمجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة • وبهذا فاقت خسارة الدولة ماكسبته فى مجمع البنك المركزى وأضيف اليه ارتفاع العملات الأجنبية المستمر فى السوق الحرة وتدنت القوة الشرائية للجنيه المصرى •

كما يجب الاشارة الى أن بعض الآراء انتهت الى أن هذه القرارات أدت الى ترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة ، بمعنى انخفاض نسبة واردات السلع الاستهلاكية وزيادة واردات السلع الوسيطة والاستثمارية ، جدول رقم (٩) ، ولكن فى الحقيقة أن الاتجاه العام لم يتغير كثيرا خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٨١) ، وان عام ١٩٨١ ـ بمتغيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس مؤشرا لتغير الاتجاه أو يحمل معنى الترشيد الحقيقى •

---

* ٢٥٪ للسلع الغذائية ، ٤٠٪ لمجموعات الوقود والمواد الخام والسلع الوسيطة والاستثمارية ، ١٠٠٪ للسلع الكمالية من قيمة السلع المستوردة •

وفى الواقع فقد صدر القرار رقم ٢٩ لعام (١٩٨٢) الذى ألغى القرار الوزارى رقم ٢٤٣ لعام (١٩٨١) مع تعديلات طفيفة ولكنه أدى الى النهاية المتوقعة لهذه القرارات ، وهو زيادة الضغط على السوق الحرة (السوداء) والاتجاه الى الادخار بالعملات الأجنبية ، ورحم الله الجنيه المصرى .

جـــــدول رقم (٨)

اجمالى الواردات والواردات بدون تحويل عملة
خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨١)

(بالمليون جنيه)

السنة	اجمالى الواردات	الواردات بدون تحويل عملة	النسبة المئوية
١٩٧٥	٣٠٢٥ر٢	٩٢ر٧	٣ر١
١٩٧٦	٢٩٤٤ر٩	١٦٧ر٥	٥ر٧
١٩٧٧	٣١٥٩ر٢	٢٦٥ر٢	٨ر٤
١٩٧٨	٣٦٩٧ر٨	٥٨٧ر٢	١٥ر٩
١٩٧٩	٤٦٧٢ر٦	٨٨٣ر٢	١٨ر٩
١٩٨٠	٥٣٠٤ر٤	١٠٧٠ر٠	٢٠ر٢
١٩٨١	٦٢٠٩ر١	٩٦٦ر٥	١٥ر٦

المصدر : وزارة الاقتصاد .

جدول رقم (٩) تطور الواردات السلعية بدون تحويل عملة خلال الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٨١)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــان	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
سلع استهلاكية	٤٥,٦	٤٩,٢	١١١,٤	٦٦,٥	١٥٣,٣	٥٧,٨	٣٤١,٢	٥٨,١	٤٥٧,٠	٥١,٧	٥٢٦,٧	٤٩,٣	٤١٤,٢	٤٢,٩
سلع وسيطة	٢٣,٣	٢٥,١	٢٥,٥	١٥,٢	٥٩,٩	٢٢,٦	١٥٨,٥	٢٧,٠	٣١٧,١	٣٥,٩	٤١٠,١	٣٨,٣	٤١٩,٨	٤٣,٤
سلع استثمارية	٢٣,٨	٢٥,٧	٣٠,٦	١٨,٣	٥٢,٠	١٩,٦	٨٧,٥	١٤,٩	١٠٩,٢	١٢,٤	١٣٣,٢	١٢,٤	١٣٢,٥	١٣,٧
الاجمالى	٩٢,٧	١٠٠	١٦٧,٥	١٠٠	٢٦٥,٢	١٠٠	٥٨٧,٢	١٠٠	٨٨٣,٣	١٠٠	١٠٧٠	١٠٠	٩٦٦,٥	١٠٠

المصدر : وزارة الاقتصاد (بيانات غير منشورة)

الاستثمارات الخارجية لتحويلات العملة المصرية

ذكرنا أن العاملين المصريين بالخارج أما أن يحولوا جزءا من مدخراتهم للبنوك المعتمدة أو تحويل الاستيراد أو بدون تحويل عملة أو تمويل الودائع بالعملات الأجنبية ، أما بقية المدخرات فتتلخص فيما يرد بقيمتهم من سلع عند العودة ، وقد قدرت بنحو ١٥٪* من اجمالى المدخرات ، وتجدر هنا الاشارة الى أن النمط السائد أنه فى العام الأول عادة ما تكون هذه النسبة مرتفعة وقد تبلغ نحو ٣٥٪ ثم يتناقص بعد ذلك فى وسط مدة التعاقد أو عقد العمل ثم ترتفع فى عام العودة النهائية عادة ، جدول رقم (٤) .

يتبقى الجزء الأخير من المدخرات وهو الاستثمارات الخارجية ، ولقد انصرفت الآراء الى :

١ - ان العامل المصرى يحتجزها بالخارج مباشرة ويستثمرها بنفسه ، وهذا تعميم لا ينطبق الا على فئة محدودة يمكنها اتخاذ مثل هذا القرار ولها صلة بذلك .

٢ - خروج بعض المصريين لشراء هذه المدخرات من أماكن تجمعات العاملين بالخارج عن طريق المقاصد بالسوق الحرة (السوداء) واستثمارها فى الخارج وهو الأرجح وخاصة فى موجات خروج رؤوس الأموال عقب أكتوبر ١٩٨١ .

٣ - أو ترد لمصر لتضاف لموارد السوق الحرة لتستخدم فى تصدير رؤوس الأموال للشركات المشتركة أو المصريين الراغبين فى خروج أموالهم بالعملات الحرة من خلال استغلال سياسة الانفتاح الاقتصادى والاجراءات البنكية الميسرة لمثل هذه الحالات .

وفى الواقع ، فان تخبط السياسات الاقتصادية والنقدية فى السنوات الأخيرة والاصرار على تسيير قضية الانفتاح الاقتصادى وعدم توافر خطط وبرامج استثمارية واضحة من جانب الأجهزة المعنية ، والاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى الداخلى لا بد أن يؤدى فى النهاية الى تسرب هذه الأموال ولغير صالح الاقتصاد المصرى .

---

* دراسة المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (مرجع سابق) .

وقد قدرت جملتها بنحو ١٠٣٧٩ مليون دولار خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) وبمتابعة تطورها خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) نجــد أنها بلغت ٣٢٣٫٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ، ارتفعت الى ١٤٩٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧ بمعدل زيادة سنوى يبلغ ٤٥٪ فى المتوسط ، ثم ارتفعت بشدة الى ٢٤٦٧٫٣ مليون جنيه عام ١٩٨١ جدول رقم (٤) وهذا ما يؤكد حقيقة عدم سيطرة النظام الاقتصادى وضرورة الترشيد الحقيقى غير المسيس لمثل هذه القضايا الاقتصادية ، خاصة وان عام ١٩٨١ يمثل ٢٣٫٨٪ من اجمالى قيمة الاستثمارات الخارجية خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) ٠

الآثار الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة المصرية

تختلف الآراء حول الآثار الاقتصادية الناجمة عن الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية سلبا وايجابا وان الآثار الايجابية ، تنطوى على مدخـــرات هؤلاء العاملين ومدى امكانية معظم مساهمتها فى التنمية الاقتصادية ٠ خاصــة وأن الخطة الخمسية (٨٢ - ١٩٨٧) تحتاج الى ستة بلايين من الدولارات ، فضلا عن حاجة مصر للاستيراد ، والجنيه المصرى لا ينتظر أن يعوم الا بمعجزة اقتصادية ، ومن ثم فتسقط قيمته فى المعاملات الخارجية فالمعروف أن مصر تحصل على العملات الحرة من مصادر أربعة :

١ - مدخرات المصريين العاملين بالخارج

٢ - مبيعات مصر من البترول

٣ - ايرادات قناة السويس

٤ - السياحة

ويمثل المصدران الأول والثانى أهمية كبرى ، لأن قناة السويس ينفق معظم دخلها على مشروعات التطوير وسيظل ذلك على الأقل لمدة عشر سنوات مقبلة ، والسياحة حتى الآن لا تدر الا موارد محدودة ، الأمر الذى يتبين منه أهمية المحافظة وتنميته والاستخـدام الأمثل لمدخـــرات المصريين العــاملين بالخارج ناهيك عن أثر عملهم بالخارج فى التخفيف من مشـــكلة البطالة ، وتحسين معدل الادخار وتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات ، فضلا عن أثرهم فى تخفيف الضغوط السياسية وتوطيد العلاقات الاجتماعية والشعبية فى الدول التى يعملون بها ٠

جدول رقم (٦) تقدير تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى داخل مصر (١٩٧٥ ــ ١٩٨١)

(بالمليون جنيه)

البيـــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
أولا : المبالغ المتنازل عنها :							
تحويلات واردة من الخارج	١٦٧,٩	١٩٨,٠	٢٨٤,٠	٥٥٥,٨	٤٩٠,٥	٦٤٢,٧	٤٤٤,٨
مبالغ واردة لشراء سلع وطنية	١,١	٣,١	٢٢,٠	٨,٣	٦٢,٣	٥٧,٩	٤٠,٩
بنكنوت واردة بصحبة مصريين	٢٥,١	٥١,٩	٧٨,٢	٩٠,٠	١١٣,٤	١١٧,٧	١٠٥,٠
المجموع	١٩٤,١	٢٥٣,٠	٣٨٤,٢	٦٥٤,١	٦٦٦,٢	٨١٨,٣	٥٩٠,٧
ثانيا : التحويلات الغير متنازل عنها :							
ايداعات الافراد لدى البنوك التجارية	١٨,٧	٤١,٨	٧٠,٠	٩٠,٠	٢٣٤,٥	٤٢٢,٤	٤١٠,٢
ايداعات الافراد لدى بنوك الاستثمار والاعمال	٩,٠	٢١,٠	٤١,٠	٨٦,٠	٤٦,١	٧٤,٢	٥٥,١
ايداعات الافراد لدى البنكين العربيين المشتركين	٢٥,٩	٢٧,٣	٣٦,٩	٢٢,٠	٢١,١	٣٩,٥	٣٧,٥
المجموع	٥٣,٦	٩٠,١	١٤٧,٩	٢٠١,٠	٣٠١,٦	٥٣٦,١	٥٠٢,٨
اجمالى التحويلات النقدية	٢٤٧,٧	٣٤٣,١	٥٢٢,١	٨٥٥,١	٩٦٧,٨	١١٠٤,٤	١٠٩٣,٥
ثالثا : الاستيراد بدون تحويل عملة (١)	٩٢,٧	١٦٧,٥	٢٦٥,٢	٥٨٧,٢	٨٨٣,٣	١٠٧٠,٠	٩٣٥,٧
اجمالى التحويلات النقدية والعينية	٣٤٠,٤	٥١٠,٦	٧٦٧,٣	١٤٤٢,٣	١٨٥١,١	٢٤١٤,٤	٢٠٢٩,٢
رابعا : قيمة السلع بصحبة راكب **	٦٥,٢	٢٢٧,٠	٤٥٥,٣	٥٣٣,٤	٥٩٦,٤	٧٣١,٧	٧٩٣,٥
المجموع	٤٠٥,٦	٧٣٧,٦	١٢٠٢,٦	١٩٧٥,٧	٢٤٤٧,٥	٣١٤٦,١	٢٨٢٢,٧

* ارقام الجدول محسوبة على اساس سعر صرف ٧٠ قرشا للدولار الامريكي
** قدرت على اساس انها تعادل ١٥% من حجم المدخرات الحقيقية للعاملين (جدول رقم ٤)
(١) الواردات بدون تحويل عملة بلغت ٥,٦٦٦ مليون جنيه منها ٨,٣٠ مليون جنيه تم تدبيرها عن طريق البنوك طبقا للقرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨١.

المصدر : بيانات هذه التحويلات من واقع احصاءات الادارة العامة للرقابة على النقد الاجنبى والمستمدة من الاحصاءات المصرفية التى توافيها بها البنوك المعتمدة والبنوك التجارية المشتركة التى تدخل معاملاتها فى بيانات الادارة العامة للنقد ، وفقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل .

جدول رقم (٧) الاهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج الى داخل مصر خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٨١)

البيـــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
أولا : المبالغ المتنازل عنها .							
تحويلات واردة من الخارج	٤٩,٤	٣٨,٨	٣٥,٦	٣٨,٥	٢٦,٥	٢٦,٥	٢١,٩
مبالغ واردة لشراء سلع وطنية	,٣	,٦	٢,٨	,٦	٣,٤	٢,٤	٢,٠
بنكنوت وارد بصحبة مصريين	٧,٤	١٠,٢	٩,٨	٦,٣	٦,١	٤,٩	٥,٢
المجموع	٥٧,١	٤٩,٦	٤٨,٢	٤٥,٤	٣٦,٠	٣٣,٨	٢٩,١
ثانيا : التحويلات الغير متنازل عنها :							
ايداعات الافراد لدى البنوك التجارية	٥,٥	٨,٢	٨,٨	٦,٢	١٢,٧	١٧,٤	٢٠,٢
ايداعات الافراد لدى بنوك الاستثمار والاعمال	٢,٦	٤,١	٥,١	٦,٢	٢,٥	٣,١	٢,٧
ايداعات الافراد لدى البنكين العربيين المشتركين	٧,٦	٥,٣	٤,٦	١,٥	١,١	١,٦	١,٩
المجموع	١٥,٧	١٧,٦	١٨,٥	١٣,٩	١٦,٣	٢٢,١	٢٤,٨
اجمالى التحويلات النقدية	٧٢,٨	٦٧,١	٦٦,٧	٥٩,٣	٥٢,٣	٥٥,٩	٥٣,٩
ثالثا : الاستيراد بدون تحويل عملة	٢٧,٢	٣٢,٨	٣٣,٣	٤٠,٧	٤٧,٧	٤٤,١	٤٦,١
اجمالى التحويلات النقدية والعينية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومهما كان الأمـــر ، فان التكلفة الاقتصـــادية والاجتماعية (الآثار السالبة) يمكن أن تعدد فى :

(أ) حرمان الاقتصاد القومى من انتاجية العمالة المدربة والماهرة •

(ب) تكاليف التعليم والتدريب حتى الوصول الى المستوى الماهر •

(ج) نقص العمالة وأثره على زيادة التكلفة الانتاجية ، اذ أن الملاحظ أن الصفوف الثانية والثالثة من العمالة الفنية متوسط انتاجية عملها متناقص وكفاءة تقنييه أقل •

(د) ان المدخرات عند تسربها للقنوات غير الشرعية قد خلقت أسواقا للمضاربة على العقارات السكنية والأراضى الزراعية ، فضلا عن زيادة القوة الشرائية وهو يمكن أن تكون حقيقة فى جانب الآثار الايجابية •

(هـ) تناقص الرقعة المزروعة ، نتيجة التوسع السكنى فى القطاع الريفى حيث يتم غالبية المدخرات •

(ز) زيادة الاستهلاك العائلى العام وتغير انماطه مما يحمل الدولة أعباء جديدة تنتهى بزيادة حجم الدعم من ناحية وزيادة الاستيراد بدون تحويـل عملة للسلع الاستهلاكية والوسيطة من ناحية أخرى •

(ع) النمو الواضح فى السيولة النقدية للعملات الأجنبية ، ممـــا يساعد على عدم احكام السلطات النقدية لادارة المعروض النقدى فى حدود ملائمة لاحتواء الضغوط التضخمية ولو تنازل عنها لأفراد لا يمكن تمويـل المدفوعات الخارجية ن ناحية والاستفادة من الودائع بالعمـلة المحليـــة فى تمويل الائتمان المحلى من ناحية أخرى •

وأخيرا فان أكثر هذه السلبيات خطرا ارتباطها بالظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة وخطـــورة احتمالات تعـرض العمالة المهاجرة للتصفية الفجائية أو التدريجية لأنه كما ذكرنا لا توجـد أية خطط لهذه الاحتمالات حتى الآن فى مصر •

وبقياس تلك الآثار كميا ، وجد أن اجمالى التكلفة القومية تتزايد من ٢٤٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، حتى يبلغ ٢١٣٧ مليون جنيه عام ١٩٨١ ، يقابلها زيادة فى حجم المدخرات الحقيقية للعاملين بالخارج حيث بلغت ١٠٣٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، ارتفعت الى ٥٢٩٠ مليون جنيها فى عام ١٩٨١ ، وأن نسبة التكاليف للمدخرات ، بلغت ٤٠ر٠ عام ١٩٨١ ، فى حين بلغت

جدول رقم (٦٠) : التكاليف والعوائد الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة المصرية خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٨١)

(مليون جنيه)

البيـــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الانتـــاج الضائع (١)	١٩٣	٢٤٩	٣٩٣	٤٩٩	٦٣٨	٩١٠	١٠٠٦ر٥
تكاليف التعليم والتدريب (٢)	٣٦	٤٥	٧٩	٩٢	١٢٩	١٧٩	٢٠٠ر٩
زيادة الاستهلاك العائلى (٣)	—	—	—	—	٢٣٧	٦٢٨	٨٧٠ر٦
تناقص الارض الزراعيـــة (٤)	٢٠	٢٤	٢٩	٣٤	٤١	٥٠	٥٩
اجمالى التكاليـف	٢٤٩	٣١٨	٥٠١	٦٢٥	١٠٤٥	١٧٦٧	٢١٣٧
حجم المدخرات الحقيقية (٥)	١٠٣٥	١٥١٣	٢٧٠٢	٣٥٥٦	٣٩٧٦	٤٨١١	٥٢٩٠
حجم التحويلات النقدية والعينية	٤٩٥ر٦	٧٣٧ر٦	١٢٠٢ر٦	١٩٧٥ر٧	١٤٤٧ر٥	٣١٤٦	٢٨٢٢ر٧
العائد الصافـــى	٧٨٦	١١٩٥	٢٢٠١	٢٩٣١	٢٩٣١	٣٠٤٤	٢٤٤١
نسبة التكاليف للمدخرات	٢٤ر	٢١ر	١٩ر	١٨ر	٢٦ر	٣٧ر	٤٠ر
نسبة التكاليف للتحويلات	٥٠ر	٤٣ر	٤٢ر	٣٢ر	٤٣ر	٥٦ر	٧٦ر
نسبة التكاليف إلى المبالغ المتنازل عنها والاستيـــــراد بدون تحويل عملـــة	٧٣ر	٦٢ر	٦٧ر	٤٣ر	٦ر	٧٧ر	١ر٠٥

* المصدر : (١) الانتاج الضائع يساوى للقيمة المتوسطة لمساهمة الفرد فى القيمة الاجمالية المتاحة بعد خصم عوائد قناة السويس والبترول .

(٢) تكاليف التعليم والتدريب بضرب تكلفة التعليم المحسوبة × عشرة سنوات ثم توزع على ٤٠ سنة وهى مدة خدمة العامل بسعر فائدة ١٠٪

(٣) اعتبر الاستهلاك الامثل يساوى ٦٤ر٪ من الناتج المحلى بسعر السوق كمتوسط للفترة (٦٩ / ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)

(٤) بفرض تناقص سنوى قدرة ٦٠ ألف فدان سنويا وأن نسبة الخصوبة ١ : ٣ للاراضى القديمة وأن التكاليف تزيد بمعدل ٣٠ سنويا وأن هجرة العمالة المصرية تؤثر بمقدار ثلث التكلفة السابقة .

(٥) جدول رقم / ٤

نسبة التكاليف للتحويلات ٧٦ر٠ ، بينما تساوت تلك التكلفة مع المبالغ المتنازل عنها لجميع البنوك والاستيراد بدون تحويل عملة وهو مؤشر خطير يعني عدم وجود عائد صافي حقيقي ، يقلل من اثارة جـــذب الاستثمارات الخارجية للوفرات •

والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك • كما أن زيادة الاستهلاك العائلي يمثل ٢ر٤٠٪ من اجمالي التكاليف وهو مؤشر هام لا بد وأن يقابله ترشيد للدعم السلعي وزيادة الأسعار الفائدة المحلية ، والأهم من ذلـــك البرامج الاستثمارية •

وقدم هادلي(١) نموذجا نظريا لحساب التكلفة والعوائد لهجرة العمالة المصرية للدول العربية البترولية ، حيث اعتبرت العوائد انها تمثل زيادة في الدخل القومي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ، باعتبار أن العمـــالة المصرية تحصل على دخول مرتفعة والفارق بين دخولها في مصر تمثل عائدا بعد خصم الضرائب المستحقة عليه من الدول العربية المضيفة للعمالة المصرية ومصر • والتي لم تكن لتتم لو اعيقت هجرة المصريين المؤقته اليهم وبديهي أن صعوبة قياس هذا العائد تجعله يبدو مستحيلا ، من الناحية الكمية ـ أما التكلفة الاجتماعية للهجرة المؤقتة للعمالة وآثارها فقد افترض هاردلي انها تحدث في السنة الأولى للهجرة بمعنى أن اجمالي التكاليف المباشرة ، تكون في العام الأول ثم بقدر متساوى في الأعوام الأخرى مثل عودة المهاجر الى مصر ـ وأن العائد من تطور التنمية الاقتصادية يتضمن اجمالي التحويلات الى مصر بعد خصم الضرائب في الدول المضيفة •

وقد انتهى هاردلي الى أن هجرة فئات معينة من القوى العاملة المصرية تمثل استثمارا عالي الربحيـــة من الجـــانب الاجتماعي ، أما عن الجـــانب الاقتصادي ، فقد اعتبره استثمارا مربحا اذا بلغت التحويـــلات الشخصية ٢٥٪ من الدخول المتحصل عليها العاملين في الخارج ـ ويتفق هاردلي معنا في الرأى على ضرورة اجراء مسوح احصائية للمهاجرين العائدين ليمكن التعرف بدقة على معدل العائد للهجرة للجوانب الاقتصـــادية والاجتماعية كما أنه يتيح توجية برامج التعليم والتدريب للعمالة المصرية طبقا لاحتياجات أسواق العمالة وتوقعاتها •

---

(1) Handley, H.L.: The migration of Egyptian human capital to the Arab oil producing states: A cost-benefit analysis. IMR, volume, 11, No. 3. P.P. 285-299.

الموجز والخاتمة

توجه السياسة الاقتصادية المصرية اهتماما قد لا يكون بالغا لمدخرات المصريين العاملين بالخارج ـ ولعل اختلاف الرأى لا يجدى الآن كثيرا فيما كان يجب أن يتبع نحو تجميع تلك المدخرات من خلال القنوات العرفية الشرعية بدلا من تسربها لما يسمى بالسوق السوداء (الحرة) ، واتاحة فرص استثمارية من خلال خطط استثمارية لجذب هذه الأموال ـ وبديهى أن تلك الهجرة انما تمثل تكلفة اقتصادية قومية بمعنى خسارة المجتمع لانتاجيتهم ، وما استثمر فى تعليمهم وتدريبهم ، وتأثير مدخراتهم على زيادة الاستهلاك وتناقص الأراضى الزراعية فى مشروعات البناء ، وبخلاف الضغوط التضخمية الناجمة عن احتفاظهم بودائعهم بالعملات الأجنبية والتمويل الاستثمارى منهم للمشروعات الخارجية •

ولقياس تلك الآثار ـ تناولنا ـ محاولة تقدير الحجم الادخارى للعاملين بالخارج من خلال :

(أ) تقدير حجم وهيكل العمالة المصرية الخارجية حيث تضاربت التقديرات فبينما قدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نحو نصف مليون عام ١٩٨٢ باعتبار أن نسبة العمل تمثل ٣٠٪ من اجمالى السكان ولو حسبت على أساس ٧١٪ لكانت قوة العمل ١٫٦٧ مليون •

أما تقدير منظمة العمل الدولية أو جامعة ديبرهام بانجلترا فقد قدرت العمالة المصرية فى الفترة (٧٥ ـ ١٩٧٧) بنحو ٣٦٩ ـ ٤٣٠ ألف عامل فى حين قدرت وزارة الخارجية المصرية اجمالى المصريين فى الدول العربية بنحو ٢٫٩٦٢ مليون مواطن أما هيكل العمالة المصرية فمن الواضح أن العمالة الزراعية تمثل قدرا ضئيلا وهو ما يخالف الواقع •

(ب) تقدير الدخول المتولدة عن عمل المصريين ، يتأرجح متوسط الأجر فى الدول العربية طبقا لمواقع العمل (خاص أو حكومى) وهناك دولا تدفع أجورا مرتفعة مثل السعودية والكويت وأخرى معتدلة مثل العراق وقد بلغ متوسط الأجر السنوى ٦٦٥٥ جنيها عام ١٩٨٢ بأسعار ١٩٧٤ [illegible] الأمريكى أى سبعين قرشا • ويتوقع أن يبلغ متوسط الأجر السنوى ٨١٠٥ جنيها عام ١٩٨٥ •

أى أن اجمالى الدخول المتولدة عام ١٩٨١ بلغت ٩٤٤٧ مليون جنيه بمعدل نمو قدره ٣٣٪ خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) ٠

(جـ) الاتجاهات الادخارية للعاملين المصريين بالخارج - يقدر حجم المدخرات عام ١٩٧٤ بنحو ٥٩٦ مليون جنيها ارتفعت الى ٥٢٩٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ بمعدل زيادة سنوى قدره ٣٢٪ خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) والمتوقع بلوغه طبقا للتقديرات المتاحة ٩٠٩٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥ - وقد بلغت قيمة تحويلات المصريين بالخارج (المبالغ المتنازل عنها لمجمع البنوك والزيادة الصافية فى الودائع والاستيراد بدون تحويل عملة وقيمة السلع ٣١٤٦ر١ مليون جنيها عام ١٩٨٠ بالمقارنة بنحو ٢٧٢ر٥ مليون جنيها عام ١٩٧٤ ٠

ولعل النقطتين الهامتين هما : التحويلات غير المتنازل عنها والتى بلغت نسبتها ٢٣ر٤٪ (٨٠ - ١٩٨١) من اجمالى التحويلات وأثرها التضخمى ومساهمتها فى تمويل السوق الحرة (السوداء) والاستيراد بدون تحويل عملة والذى بلغت قيمته نحو ١٠٠٠ مليون جنيه (٨٠ - ١٩٨١) ويمثل ١٩ر٥٤٪ من اجمالى الواردات ٠

ولقد صدرت قرارات عدة متضاربة بشأن تنظيم وترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة ، كانت لها آثار سلبية كثيرة ، أهمها زيادة الطلب على السو رة ، (السوداء) وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدنى القوة الشرائيه للجنيه المصرى ٠

وبدراسة الاستثمارات الخارجية لتحويلات العمالة المصرية ، وجد أن الآراء انصرفت الى أن العامل أما أن يحتجزها بالخارج ويستثمرها مباشرة وهى تمثل نسبة ضئيلة أو خروج بعض المصريين لشراء هـذه المدخرات واستثمارها فى الخارج عن طريق المقاصة فى السوق الحرة (السوداء) ، وخاصة فى موجات خروج رؤوس الأموال عقب (أكتوبر ٨١) ٠ أو أنها ترد لتضاف لموارد السوق الحرة فى الداخل لتستخدم فى تصدير رؤوس الأموال للشركات أو الأفراد الراغبين فى خروج أموالهم للخارج ، وقد قدرت جملتها بنحو ٣٩٦٩ مليون دولار خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) ٠

وبدراسة الآثار الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقته للعمالة المصرية وجد أن التكلفة الرقمية تزايدت من ٢٤٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٢١٣٧

مليون جنيه عام ١٩٨١ ، يقابلها زيادة فى حجم المدخرات للعاملين بالخارج بلغت ١٠٣٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ارتفعت الى ٥٢٩٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ . وأن نسبة التكاليف للمدخرات بلغت ٠ر٠٤٠ عام ١٩٨١ ، فى حين بلغت نسبة التكاليف للتحويلات ٧٦ر٠ ، بينما تساوت التكلفة مع المبالغ المتنازل عنها لمجمع البنوك والاستيراد بدون تحويل عملة ، وهو يعنى عدم وجود عائد صافى .

كما أن زيادة الاستهلاك العائلى تمثل ٢ر٤٠٪ من اجمالى التكاليف ، الأمر الذى يستوجب ترشيد سياسة الدعم السلعى وزيادة أسعار العائد المحلى لتشجيع الادخار والعمل على ايجاد خطط استثمارية تحقق فرصا استثمارية ذات عائد مجزى تجذب اليها أموال العاملين بالخارج .

ومهما كان الأمر ، فان تلك السياسات تحتاج الى وقفة كبيرة جدا ، وأن الدراسات لا بد وأن تجرى على العائدين ليمكن التعرف على معدل العائد للهجرة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية — ولا بد أن تنظر السياسة القومية للهجرة بمفهوم أكثرعمقا يتجاوز حدود انشاء وزارة دولة ، وأن تكون خطط استخدام العمالة فى حالة العودة المفاجئة أو التدريجية ذات تصور واضح .

المراجـــع

أولا : المراجع العربية :

اسحق القطب ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة فى مجتمعات الخليج ، الندوة العالمية الثالثة لدراسات الخليج العربى المصرى ١٩٧٩ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الملامح الرئيسية لحركة الهجرة المؤقته للمصريين من ج٠م٠ع ـ القاهرة ١٩٧٥ .

المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصاديه ، تقـرير فى شأن اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ٠ رئاسة الجمهورية ١٩٨٢ .

سنية عبد الوهاب صالح ، ظاهرة الهجرة من مصر والدول العربيه بحث مقدم لمؤتمر سياسات الهجرة والعمل فى الخارج الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

عبد الفتاح ناصف (دكتور) ، هجرة المصريين للخارج ، جهاز تنظيم الأسرة القاهرة ، ١٩٨١ .

محمد ابراهيم السقا ، الهجرة الخارجية المؤقته للعمالة وآثارها على ميزان المدفوعات وهيكل العمالة فى ج٠م٠ع٠ رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية التجارة وادارة الأعمال ٠ جامعة حلوان ٠ القاهرة ١٩٨٣ .

محمد كمال سليمان (دكتور) : التغاير الاقتصـادى والاجتماعى لصناعة المخدرات فى محافظة المنيا ٠ المؤتمر الاحصائى الدولى الثامن .

وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ الانسان المصرى ـ المجلد الثانى .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1) "Bricks J.S. & Sinclair C.A., International Migration and Development in the Arab Region : Rapid growth, changing Patterns and Broad implications". Institute of Arab Planning, Kuwait, 1978.

2) "Dessouk A.H., Development of Egypt's migration policy". Project an Egyptian Labor migration, Cairo University, MIT Technology. Adaptation Program, 1978.

3) Hadley H. Lawrence, The Migration of Egyptian Human capital to the Arab oil-producing States ; A sost-Benefit Analysis IMR, Vol. II. No. 3.

4) "Egypt, world bank report, 1980".

5) 'International Migrant Workers' Remittances Issues and Prospects, World Bank Staff, Working Paper No. 481, 1981".

6) "International Migration Policies and Programmes". A world Survey. Department of International Economic and Social Affairs Population Studies. No. 80, United Nations, N.Y., 1982.

7) Mohie El-Dine A. "External Migration of Egyptian Labors", ILO, Geneva, 1980.

8) Nazli Choucri, The New Migration in the Middle East : Problem for whom ? International Migration Review, Vol. II, 1977.

9) Nazli Choucri, Migration in the Middle East, The Egyptian case (Cambridge, Mass: MIT, Technology Adaptation Program, 1982).

تصنيف العلوم عند عبد الرحمن بن خلدون

دراسة من أعداد

دكتوره زينب رضوان *

التعريف بابن خلدون :

ولد ابن خلدون فى مدينة تونس فى النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادى عام ١٣٣٢ ميلادية - ٧٥٤ وتوفى ودفن بمدينة القاهرة عام ٨٠٨ هـ

وهو أبو زيد ولى الدين عبد الرحمن بن محمد المشهور بابن خلدون فاسمه عبد الرحمن وكنيته أبو زيد ، ولقبه ولى الدين وشهرته ابن خلدون ، ولقد اشتهر بابن خلدون نسبة الى جده التاسع ، وخلع عليه لقب ولى الدين بعد ما تولى منصب القضاء فى مصر ، ويظهر أنه أكتسب أبو زيد عن اسم ابنه الأكبر حسب العادة العربية فى الكنية وكثيرا ما يضـاف الى اسمه صفة المـالكى نسبة الى مذهبه الفقهى وصفه الحضرمى نسبة الى أصلـه الحضرمى • فهو ينحدر من أسرة ترجع الى أصل يمانى حضرمى • وقد نزح بعض أفرادها الى الحجاز فى العصور السابقة على الاسلام وأشتهر منهم فى صدر الاسلام وائل بن حجر الذى صحب الرسول عليه السلام وروى عنه نحو سبعين حديثا وبعثة الرسول وبعث معه معاوية بن أبى سفيان الى أهل اليمن يعلمهم القرآن والاسلام • وقد دخل الاندلس مع الغزاة الفاتحين من العرب خالد بن عثمان الذى اشتهر فيما بعد باسم خلدون وقد نشأ بنو خلدون بمدينة قرمونة بالأندلس وهى التى أستقر بها جدهم خالد بن عثمان ثم نزحوا بعد ذلك الى اشبيليه • وقد وصف المؤرخ الشهير ابن حيان أسرة ابن خلدون فى مرحلة مقامها بالاندلس فقال بيت بنى خلـدون الآن فى اشبيلية نهاية فى النباهة ولم تزل اعلامه بين رئاسة سلطانية وريـاسة علمية •

---

* خبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

وبعد الحروب الداخلية التى مزقت مسلمى أسبانيا هاجرت أسرة عائلته الى بلاد مراكش أولا ثم الى بلاد تونس ، وقد درس ابن خلدون دراسة كاملة فى جامعة تونس ·

وفى عام ٧٥٢ هـ استدعاه أبو محمد بن تافراكين المستبد على الدولة بتونس لكتابة العلامة عن سلطانه ابن اسحق فكتب العلامة للسلطان وهى وضع « الحمد لله والشكر لله » بالقلم الغليظ ما بين البسملة وما بعدها من مخاطبة أو رسوم ·

وكان هذا أول عهد ابن خلدون بالأعمال العامة وكانت هذه أول وظيفة تولاها من وظائف الدولة · والتى كانت بداية لحياة صاخبة مليئة بالحوادث والمغامرات والمؤامرات السياسية والذى لا يتسع هذا المقام لسرد مراحلها

وفى عام ٧٧٦ هـ كان ابن خلدون قد عقد العزم على أن يترك شئون السياسة وينقطع للقراءة والتأليف · ووقع اختياره على منازل أصدقائه بنى عريف الذين أكرموا مثواه وأنزلوه مع أسرته بأحد قصورهم فى قلعة ابن سلامة · وفى هذه القلعة قضى نحو أربعة أعوام تفرغ فيها للدراسة والتأليف وأخذ يدون مؤلفه التاريخى الشهير وقدم لهذا المؤلف ببحث عام فى شئون الاجتماع الانسانى وقوانينه وهو البحث الذى اشتهر فيها بعد باسم مقدمة ابن خلدون · وانتهى ابن خلدون من كتابة مقدمته فى منتصف ٧٧٩ هـ واستغرق كتابتها خمسة أشهر فقط ·

ولم يصل الينا من آثار ابن خلدون الا مؤلفة الشهير كتاب العبر بمقدمته وملحقه فى التعريف وتطلق المقدمة على المجلد الأول من سبع مجلدات يتألف منها « كتاب العبر وديوان المبتدأ أو الخبر فى أيـــام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر ·

وتشمل على مباحث ست أولها :

تمهيد فى فضل علم التاريخ أشار فيه الى ما يحتله التاريخ من مكانة عظيمة وما يتطلبه من البحث الدقيق المتعمق حتى تتحقق الغاية منه ·

— الظواهر المتعلقة بأساليب التجمع الانسانى تناول فيها أثر البيئة الجغرافية على هذه الظواهر ·

- الظواهر المتعلقة بالبدو والحضر •

- عرض لنظم الحكم والمراحل التى تمر بها الدولة •

- عرض للظواهر الاقتصادية •

- عرض للظواهر التربوية والعلوم وأصنافها والتعليم وطرقه •

وهذا المبحث الأخير هو الذى تتعرض هذه المقالة لأحد جوانبه وهـــو المتعلق بمنهج ابن خلدون فى تصنيف العلوم •

منهج ابن خلدون في تصنيف العلوم

يمهد ابن خلدون للفصل الذى عرض فيه لتصنيفه للعلوم بفكرة سريعة عن المعرفة الانسانية. يقرر فيها إن الله سبحانه وتعالى فضل الإنسان على غيره من الكائنات بالفكر . فالحيوانات تشعر بما هو خارج عن ذاتها بالحواس المهيئة لها من سمع وبصر وشم وذوق ولمس . وأما الانسان فيختص بدرجة أعلى من ذلك وهى القدرة على ادراك الكليات بالتجريد من المحسوسات .

وهذا الفكر الذى ميز الله بهالانسان على سائر مخلوقاته هو الذى يمكنه من ادراك الترتيب بين الحوادث . فالانسان ينظر للموجودات أمامه ويسعى الى معرفة علة أو سبب وجودها . يساعده فى هذا ما هى عليه من انتظام وترتيب فى الخلق وعلى قدر نجاح الانسان فى ادراك الأسباب والمسببات على قد سموه من الناحية الفكرية .

ويرى ان الحياة الانسانية وما يكتنفها من تنظيم يتلاءم مع سلامة الحياة للانسان من بعد عن كل ما يفسدها والعمل على ايجاد كل ما هو حسن وصالح لها . كل هذا لم يوجد اتفاقا وانما عن طريق الفكر الذى استطاع أن يصل الى هذا بالتجربة فالانسان فى حالة تجربة مستمرة مع الواقع يستفيد منها فى حياته . وفائدة الفكر ليست فقط فى تهيئة حياة ملائمة للانسان وانما أيضا فى وعيه وقبوله لما تجىء به الأنبياء لصلاح المجتمع . لذلك فالانسان فى حالة فكر مستمر لا ينقطع ومن هذا الفكر ينشأ العلم والتعليم .

وبهذا التمهيد قدم ابن خلدون للباب الثانى الذى عرض فيه لتصنيف العلوم فى مقدمته . حيث كان اهتمامه الأساسى موجها لدراسة التاريخ فجاء تصنيفه للعلوم متاثرا بهذا الاتجاه .

فعندما عرض لتصنيف العلوم فى مقدمته كان يبغى من وراء هذا عرضا لأنواع العلوم الكائنة فى عصره . هذا الى جانب انه كان يعتبر العلوم مرتبطة

فى تطورها بتطور الحضارات • وقد تناولها منذ نشأتها حتى المرحلة التى وصلت اليها فى عهده • مكتفيا بتعريفه للعلم عن طريق الاشارة الى مباحثه الأساسية ثم ذكر أهم المؤلفات فى كل علم وأشهر المؤلفين •

أما بالنسبة للعلوم النقلية فاننا لم نجده مجرد مؤرخ فقط يقرر أمرا واقعيا وانما نجده يضع نفسه داخل ما يعرض له من أمور فهو يعلى من شأن علم أو كتاب أو مؤلف أو مذهب ويسفه من شأن آخر وينقد الآراء ويمحص الأقوال ويدلى برأيه ليس فى جميع الأحوال على أنه مجرد وجهة نظر فحسب وانما على أنه يمثل وجه الصواب •

وعلى هذا تنقسم العلوم التى يحصلها البشر كما يقرر هذا الى قسمين :

أولا : علوم نقلية تصلنا عن طريق الكتاب والسنة مبلغة بالوحى ويرى انه لا يجب اقحام العقل فى هذا المجال فهو قاصر على ادراك أمورها لأنها خارج نطاق ادراكه والحكم النهائى فيها للشرع ولا يجب أن ننظر فى تصحيحها بالعقل حتى لو تعارض مع ما جاءت به الشريعة • فاذا هدانا الشارع الى مدرك فينبغى أن نقدمه على مداركنا ونثق به دونها ولا ننظر فى تصحيحه بمدارك العقل ولو عارضه • بل نعتمد على ما أمرنا به اعتقادا وعلما ونسكت عما لم نفهم من ذلك ونفوضه الى الشارع ونعزل العقل عنه[1] •

ويرجع ذلك الى أن ادراكنا مخلوق والوجود أوسع من نطاقه فاذا اتانا الشرع بما يعسر على العقل فهمه فهذا راجع الى قصور فى ادراكه وهذا ما يؤكده بقوله فاتهم ادراكك ومدركاتك واتبع ما أمرك به الشارع فهو أحرص على سعادتك وأعلم بما ينفعك لأنه من طور فوق ادراكك »[2] •

ويذكر أن هذه العلوم مختصة بالأمة الاسلامية وأهلها وانها مباينة لجميع علوم الملل الأخرى لأنها ناسخة لها • وان الشارع نهى عن النظر فى الكتب المنزلة من غير القرآن حيث قال صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم والهنا والهكم واحد » •

---

(١) المقدمة ١١١٣ •

(٢) المقدمة ١١١٤ •

ويرتب بعد هذا العلوم النقلية ترتيبا تسلسليا بحيث يبدو انها تلى بعضها البعض فيقول ان هذه العلوم النقلية مستمدة من الشرعيات وأولها القرآن ٠ لأن أول ما يجب أن يعرفه المكلف هو أحكام الله المفروضه عليه وعلى بنى جنسه وهذا يستتبع النظر فى كتاب الله بغرض توضيح ألفاظه فيأتى عندئذ علم التفسير ٠ يلى هذا البحث فى راوية القرآن عن النبى وفى اختلاف روايات القراء فى قراءته « علم القراءات »

بعد هذا تأتى علوم السنة وهى المصدر الثانى للتشريع فاهتمام الناس بالبحث عن الرواة القائلين للسنة وعدالتهم أوجبت علم الحديث ٠ بعد هذا دعت الحاجة الى استنباط الأحكام الشرعية من أصولها فأدى الى علم أصول الفقه ثم يذكر ان التكاليف منها ما هو بدنى ومنها ما هو قلبى وهو المختص بالايمان وما يجب أن يعتقد مما لا يعتقد وهذه هى العقائد الايمانية فى الذات والصفات وغيرها والحجاج عن هذه بالأدلة العقلية أوجد علم الكلام ٠ ثم يذكر أن البحث فى القرآن والسنة يتطلب أن تتقدمه علوم اللسان لأنه متوقف عليها ٠ ويرى أن العلوم اللسانية تنقسم الى علم اللغة والنحو والبيان ٠

وعلى هذا يكون التدرج الذى وضعه للعلوم النقلية على النحو التالى :
القرآن وما يستتبعه من علم القراءات والتفسير ٠

علم الحديث

علم أصول الفقه

علم الفقه

علم الكلام

علوم اللسان وما تشتمل عليه من علم اللغة والنحو والبيان والأدب :

وهو بهذا يضع علوم اللسان فى آخر القائمة وهو يرتب العلوم النقلية الا انه يرى انها تتقدم جميع العلوم بحسب الحاجة اليها لأن البحث فى العلوم النقلية متوقف على المعرفة بعلوم اللسان وهذا ما يشير اليه بقوله :

« وأصل هذه العلوم النقلية كلها من الشرعيات من الكتاب والسنة التى هى مشروعة لنا من الله ورسوله وما يتعلق بذلك من العلوم التى

يتهيئها للافادة ثم يستتبع ذلك علوم اللسان(١) وبعد أن قدم ترتيبا للعلوم النقلية على النحو السابق بيانه ذكر ان النظر فى القرآن والحديث لا بد أن تقدمه العلوم اللسانية لأنه متوقف عليها(٢) .

ثانيا : علوم عقلية يصل اليها الانسان بحواسه وعقله ويفصلها بأنها « هى العلوم الحكيمة الفلسفية وهى التى يمكن أن يقف عليها الانسان بطبيعة فكره ويهتدى بمداركه البشرية الى موضوعاتها ومسائلها .. حتى يقف نظره وبحثه على الصواب من الخطأ من حيث هو انسان ذو فكر(٣) .

وهذه العلوم غير مختصة بملة معينة وانما هى عامة فى النوع الانسانى ويقسمها الى أربعة علوم أساسية يضع فى أولها : علم المنطق . الذى اعتبره علما يعصم الذهن من الخطأ فى اقتناص المطالب المجهولة من الأمور المعلومة . ثم يأتى العلم الطبيعى . ويعرفه بأنه الذى يبحث فى المحسوسات من الأجسام العنصرية والمكونة عنها من المعدن والنبات والحيوان والأجسام الفلكية والحركات الطبيعية والنفس التى تنبعث عنها الحركات وغير ذلك . ثم يجعل من صناعة الطب فرعا لهذا العلم . ثالثها العلم الالهى . وهو العلم المتعلق بالنظر فى الأمور التى وراء الطبيعة من الروحانيات .

رابعا : علم المقادير :

ويقسمه الى أربعة أفرع يسميها بالتعاليم .

أولها : علم الهندسة الذى يبحث فى المقادير بصفة مطلقة أما المنفصلة من حيث كونها معدودة أو المتصلة وهى اما ذو بعد واحد وهو الخط أو بعدين وهو السطح أو ثلاثة أبعاد وهو الجسم التعليمى فهو يبحث هذه المقادير فى ذاتها ومن حيث نسبة بعضها الى بعض .

ثانيها : علم الارتماطيقى :

وهو معرفة ما يعرض للحكم المنفصل الذى هو العدد . ويتفرع من علم العدد علم الحساب والفرائض والمعاملات .

---

(١) المقدمة ٩٩٢ .

(٢) المقدمة ٩٩٣ .

(٣) المقدمة ٩٨٠ .

ثالثها : علم الموسيقى

وهو معرفة نسب الأصوات والنغم بعضها من بعض ويعتبران ثمرة هذا العلم هى معرفة تلاحين الغناء وقد سبق وان ذكر علم الموسيقى وهــو بصدد الحديث عن صناعة الغناء ٠

رابعها : علم الهيئة :

وهو العلم الذى يبحث فى أشكال الافلاك وأوضاعها وحركة الكواكب السيارة ويتفرع عن هذا العلم الازياج ويعرفها بأنها قوانين لحسابات حركات الكواكب للوقوف على مواضعها ٠

ثم عرض بعد هذا لذكر علوم السحر والطلسمات وكانت هذه ضمن العلوم السائدة فى عصره ٠

وقد لا نستطيع أن نصل الى تعليل دقيق لترتيب ابن خلدون للعلوم العقلية على هذا النحو لأننا نجد أنه بعد أن رتب العلوم على هذه الصورة عاد بعد فترة واحدة وهو يلخص أصناف العلوم العقلية يقدمها بترتيب آخر فجعل المنطق فى أولها ثم التعاليم ثم الطبيعات ثم الالهيات ٠

وهذا عندما قال « فهذه أصول العلوم الفلسفية وهى سبعة المنطق هو المقدم منها وبعده التعاليم (فالارتماطيقى أولا ثم الهندسة ثم الموسيقى) ثم الطبيعيات ثم الالهيات »(١) ٠

وهذا الترتيب على خلاف الترتيب الأول مما يجعلنا نرجح انه لم يقصد الى ترتيب للعلوم العقلية على نحو معين وانما ما يعنيه هو أن يقدم للعلوم الموجودة فى عصره بدون اعطاء أى اهتمام لأى منها سيكون الأول وأيهـــا سيكون الأخير ٠

كذلك نلاحظ من العرض السابق انه قد قدم العلوم النقلية على العلوم العقلية فى تصنيفه للعلوم وقد يرجع الى أن هذه العلوم أكثر قربا لدراسته وثقافته العامة ٠ وانه ربما أراد أن يعالج من خلالها مسائل معينة يبين وجهة نظر خاصة به كما حدث خلال عرضه فى علم الكلام مثلا أو التصوف ٠ أو

---

(١) المقدمة ١٠٨٦ ٠

قد يرجع هذا الى أن ظهور العلوم العقلية في العالم الإسلامى كان تاليا لظهور العلوم النقلية عندما بدأت حركة الترجمة في العصر العباسى ٠

ونلاحظ أيضا أن تصنيف ابن خلدون للعلوم خلا من ذكر علم الأخلاق، أو السياسة التى عرض لهما الفارابى فى تصنيفه كذلك أغفل ذكر علم التاريخ الذى ضمنه الخوارزمى فى مفاتيح العلوم ٠ فالرغم من أن هدف ابن خلدون الأساسى من كتابة المقدمة كان منصبا على دراسة التاريخ ومع تأكيده الكبير على أهمية علم التاريخ فانه لم يصنفه ضمن العلوم وأيضـــا لم يشر الى علم الاجتماع فى تصنيفه وقد يرجع اغفاله لعلم الاجتماع بصفة خاصة الى انه لم تكن هناك دراسة منظمة فى هذا الميدان تسمح باقامة علم له قواعده المحددة اذ محاولته فى دراسة الظواهر الاجتماعية كانت الأولى في تاريخ العلم التى نظرت لعلم الاجتماع على أنه يمكن أن يدرس وتكون له قوانينه المنظمة مثل أى علم آخر من فروع المعرفة ٠

ويقترب ابن خلدون بتقسيمه هذا من التقسيم الذى عرضه الخوارزمى فى مفاتيح العلوم أكثر من اقترابه من التقسيم الذى قدمه الفارابى فى كتابه احصاء العلوم(*) الا اننا نجد أن الخوارزمى صنف العلوم فى مقالتين ضمن الأولى منها : الفقه ويقسمه الى احد عشر فصلا(**) علم الكلام ٠ النحـــو ٠ الكتابة ٠ الشعر ـ العروض ـ الاخبار ٠ والمقالة الثـانية ضمنها : المنطق والفلسفة التى قسمها الى قسمين عملى وآخر نظرى ولعله فى هذا متاثرا بأرسطو(***) وجعل من أقسام الجزء النظرى ما يلى :

(*) قدم الفارابى تصنيفا للعلوم فى كتابه « احصاء العلوم » بتقسيم مغاير لما قدمه ابن خلدون فقد قسم الفارابى العلوم الى ثمانية اقسام هى : علم اللسان ـ علم المنطق ـ علم التعاليم ـ العلم الطبيعى ـ العلم الالهى ـ العلم المدنى (ويضم علم الاخلاق السياسية) علم الفقه ـ علم الكلام ٠كما نجد أن ابن خلدون صنف علم الفقه والكلام ضمن العلوم النقلية بينما هما عند الفارابى ضمن العلوم العملية لأن الهدف منهما فى رايه ليس هو حصول راى او اعتقاد يقينى فحسب بل حصول صحة رأى لأجل عمل ٠

(**) الاول فى أصول الفقه والثانى فى الطهارة ثم الصلاة ـ الصوم ـ الزكاة ـ الحج وشروطه ـ البيع ـ النكاح ـ الديات ـ الفريضة ـ النوادر (الخوارزمى مفاتيح العلوم ص ٧)

(***) لأن أرسطو قد قسم العلوم الى نظرية وعملية ونافعة وتهدف العلوم النظرية عنده الى المعرفة فى ذاتها وقد جعل من اقسامها : الميتافيزيقا ، العلم الطبيعى ، العلم الرياضى والعلوم العملية تهدف الى المعرفة كوسيلة للعمل وهى تشمل الأخلاق ، والسياسة وهـــذا ما ذكره الفارابى فى تصنيفه للعلوم ثم أخيرا علوما نافعة وهى التى تسعى الى المعرفة بغرض استخدامها فى جعل الأشياء جميلة ، ونافعة ٠

١ - العلم الطبيعي الذى يبحث عن الأشياء التى لهـا عنصر ومادة ويجعل من فروع هذا العلم الطب ، الآثار العلمية ، علم المعادن ، النبات ، الحيوان ٠

٢ - العلم الالهى الذى يبحث عما هو خارج عن العنصر والمادة ٠

٣ - العلم التعليمى الذى يبحث فى المقادير والأشكال والحركات ومن فروع هذا العلم الارتماطيقى - علم الهندسة - علم النجوم - علم الموسيقى ٠

٤ - علم الحيل ٠

ومما سبق نجد فيما يتعلق بالجزء الأول من التصنيف عند كلاهمـا انهما عرضا معا لذكر علوم اللسان والكلام والفقه وأصول الفقه الا أن الخوارزمى اضاف الأخبار وهذا ما أغفله إبن خلدون ٠ بينما هو زاد على الخوارزمى فى ذكر : علم القرآن والتفسير والحديث وعلم التصوف وتعبير الرؤيا ٠

الا اننا نجد أن اتفاقهما فيما يتعلق بالجانب الثـانى من التصنيف كان أوضح وقد يرجع هذا الى انهما الاثنين كانا يعرضان معا لمجموعة من العلوم المحددة المتعارف عليها والشائعة بينهما - وبصفة خاصة علم التعليم المعتمدين فيه على كتاب الأصول لاقليدس كما قرر كل منهما ذلك بل اننا نجد أن أوجست كونت فى العصر الحديث عندما عرض للعلوم الرياضية وعلوم الطبيعة - وهو يقدم ترتيبه للعلوم ذكـر شيئا مشابهـا فالعلـوم الرياضية تنقسم عنده الى جبر وحساب وهندسة وميكانيكا ٠ وعلم الفلك بالنسبة له يعد تطبيقا مباشرا للميكانيكا التى هى أحد فروع الرياضة ٠ أما العلم الطبيعى فيعرفه بأنه الباحث فى الظواهر الطبيعية والخواص العامة للاجسام(١) ٠ وهذا يدل على أن هذه العلوم هى العلوم المشتهـرة منذ القدم

وقد اعتمد كل من ابن خلدون والخوارزمى فى هذا الصدد على مصدر واحد هو ما وضعه اليونان فابن خلدون وهو يشير الى هذه المجموعة من

(1) Comte, (A), Course on the Positive Philosophy-through Masterpieces of world philosophy p. 588.

العلوم يصفها بأنها علوم عقلية عامة عند البشر وان البدايات المنظمة للعلوم ترجع الى اليونان . كذلك نجد أن الخوارزمى يذكرها فى تصنيفه تحت عبارة علوم العجم حتى أننا نجد أيضا الفارابى وهو المختلف معهما فى أساس التقسيم الذى قدمه لتصنيف العلوم يعرض لنفس هذه العلوم(*) ويذكر مباحثها كما أوردها كل من الخوارزمى وابن خلدون .

واذا كان ابن خلدون والخوارزمى قد اتفقا فى ذكر موضوعات معينة الا انهما اختلفا فى معالجتهما للمادة التى يعرضان لها . فالخوارزمى اقتصرت مهمته فى تعريف العلم مع شرح تفصيلى لمجال بحثه وبيان معان المصطلحات المستخدمة فيه .

أما ابن خلدون فقد اضاف الى هذا عرضا لمراحل نشأة كل علم وتطوره مع الاشارة الى أهم المؤلفات فيما يعرض له من علوم مع بيان أهميتها ومدى الاحتياج اليها فى عصره وتناول كل ما يعرض له من آراء عن هذه العلوم بالنقد والتمحيص .

مثال هذا ما نجده عندما يعرض كل منهما لأصول الفقه ، فالخوارزمى جعل هذا العلم جزءا من أحد عشرة جزء يضمها علم الفقه واقتصر كلامه فيه على ذكر أصول الأحكام المتفق عليها من الكتاب والسنة والاجماع أو المختلف فيها كالاستحسان والاستصلاح (الخوارزمى ص ٧) . ثم جعل العشرة

---

* ذكر الفارابى فى تصنيفه علم التعاليم والعلم الطبيعى والعلم الالهى وقسم الاول الى علم العدد الذى يبحث فى الاعداد عما يلحقها عند زيادة بعضها على بعض وجمعها وعن نقص بعضها عن بعض وتفريقها عن تضعيف عدد بعده آحاد ومن تقسيم ... الخ والى علم الهندسة ويبحث فى الخطوط والسطوح والاجسام والى علم المناظر وهو من توابع علم الهندسة والى علم النجوم الباحث فى دلالات الكواكب على ما سيحدث فى المستقبل والباحث أيضا فى اشكال وحركات الأجسام السماوية والارض . وعلم الموسيقى الباحث فى الالحان ثم علم الاثقال وعلم الحيل (الحيل العددية كالجبر والمقابلة والحيل الهندسية التى تشمل على صناعة البناء . والحيل فى صنعة آلات نجومية وآلات موسيقية .. الخ) أما بالنسبة للعلم الثانى وهو العلم الطبيعى الذى يبحث عن الاجسام وما يعرض لها من العوارض وفى الآثار العلمية والكون والفساد والمعادن والنبات أما العلم الالهى فقد قسمه الى ثلاثة أجزاء : جزء يفحص عن الموجودات والاشياء التى تعرض لها على ما هى موجودات وجزء يفحص عن مبادىء البراهين فى العلوم النظرية وجزء يفحص عن الموجودات التى ليست بأجسام ولا فى أجسام (الفارابى تصنيف العلوم ص ٧٥ - ٩١ - ٩٩)

أقسام الأخرى عن الطهارة والصوم والزكاة والحج وشروطه والبيع والنكاح والديات والفريضة والنوادر ٠ أما ابن خلدون فقد أفرد لكل من علم الفقه وعلم الأصول فصلا خاصا عرض فيه ٠٠ لأصول الفقه ولأصول الأحكام والمباحث المتعلقة بكل أصل مع ظروف نشأة هذا العلم وأهم المؤلفين فيه ٠ وبيان للفرق بين كتابات الفقهاء والمتكلمين ثم عدد أشهر المؤلفات فى هذا المجال مع بيان رأيه فى كل نقطة يعرض لها ٠

اما بالنسبة لعلم الفقه فقد اختصر كل ما قاله الخوارزمى فى عبارة واحدة عرف بها علم الفقه قائلا هو معرفة أحكام الله تعالى فى أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب — والكراهة والاباحة ثم أضاف الى ذلك ذكر لأهم الطرق الفقهية متتبعا مراحل نشأتها وتطورها فى كل قطر وذكر أمام كل طريقة مع توضيح اختلاف الطرق باختلاف المكان وبيان سبب هذا الاختلاف وعرض لأهم المقلدين وابداء رأيه الخاص فى كل مذهب وامام ، أحيانا بالتقدير واعلاء الشأن وأحيانا أخرى بالتسفية ٠

كذلك فى معالجة كل منهما لعلم الطب فقد اقتصر الخوارزمى على ذكر أسماء الأمراض والأدوية والأغذية والأدوية المفردية والأدوية المتشابهة فى أسمائها والأدوية المركبة والأوزان التى يستخدمها الأطباء(١) ٠

أما ابن خلدون فقد عرف الطب بأنه صناعة تنظر فى بدن الانسان من حيث الصحة والمرض وتحاول أن تبعد عنه المرض بأدوية معينة ثم عرض للاسهامات الأولى فى هذا الميدان مع ذكر اسهامات علماء الاسلام وأشهر مؤلفاتهم وبيان للأمور التى قد تتداخل مع هذا العلم ويظنه انها منه وهى فى الحقيقة غير ذلك مثل طب البادية والطب المذكور فى القرآن فهما ليسا من هذه الصناعة لأنهما غير قائمين على أصول وقواعد علمية صحيحة ٠

وأيضا بالنسبة للعلوم العددية فقد بين الخوارزمى أقسام العلوم العددية وعرف بمباحثها مع التمثيل بالموضوعات التى تعالجها ٠ وقد فعل ابن خلدون شيئا مماثلا بالنسبة لهذه العلوم الا أنه أضاف على الخوارزمى عرضا لأهم المؤلفين مع ذكر لأشهر مؤلفاتهم ٠

---

(١) مفاتيح العلوم : ١٥٢ ٠

وقد يرجع الاختلاف بينهما الى أن ابن خلدون كان متأثرا فى معالجته للعلوم بنزعته الى التاريخ بجانب ما يمليه عليه عقله من تمحيص لكل أمر يعرض له .

وأخيرا فقد استوقفنى ان ابن خلدون فى عرضه لأنواع العلوم كان يطلق على العلوم التجريبية التى لها ممارسة عملية فى الواقع لفظ صناعة . فالفلاحة عنده صناعة لأنها تنظر فى النبات من حيث تنميته ونشوءه بالسقى والعلاج وتعهده بمثل ذلك .

والطب صناعة لأنه ينظر فى بدن الانسان من حيث يمرض ويصح فيحاول صاحبها حفظ الصحة وبرء المرض والأدوية والأغذية(١) .

بل الحساب يعتبره أيضا صناعة عملية فى حساب الاعداد بالضم والتفريق .. الخ أما الجانب النظرى الذى يتمثل فى البحث عن العلل والأسباب وعمليات الاستدلال للوصول الى القوانين المنظمة للدراسة فهى ما أطلق عليه لفظ علم . فالبحث فى الأجسام وما يعرض لها من الحركة والسكون ويتولد عنها من حيوان وانسان ونبات ومعدن وما يتكون فى الأرض من العيون والزلازل والبحث فى مبدأ الحركة للاجسام فهو ما يسميه بعلم الطبيعيات .

والنظر فى المقادير المتصلة كالسطح والجسم والمنفصلة كالاعداد فيما يعرض لها من العوارض الذاتية هو علم الهندسة

والوقوف على الأسباب التى تنشأ عنها الأمراض ومعرفة خصائص الأدوية ومناسبة كل منها لنوع المرض هو ما يسمى بعلم الطب .

كذلك كان يستخدم أيضا لفظ فن ونرجح انه كان يعنى به ما نعنيه نحن اليوم من كلمة مبحث أو موضوع . فهو ذكر المساحة واعتبرها فن من فروع علم الهندسة والفرائض مع اعتباره لها انها صناعة لأنها تستخدم الحسابات فهى فن من فروع علم العدد .

هذه هى باختصار الملامح الأساسية لمعالجة ابن خلدون للعلوم ومقارنتها بجوانب ما عرض له الخوارزمى فى هذا المضمار . وسنعرض الآن لتفصيلات تلك المعالجة .

---

(١) المقدمة : ١١٠٨ .

اولا : العلوم النقلية

علوم القرآن من التفسير والقراءات :[١]

١ ـ علم القراءات :

معالجة ابن خلدون لهذا النوع من العلوم كانت بأن عرف لها وتتبعها منذ نشأتها حتى عهده مع الاشارة الى طرق القراءات المعمول بها مع بيـــان بأشهر الرجال والمؤلفات فى هذا المجال ·

وقد بدأ بأن عرف القرآن بأن كلام الله المنزل عـــلى نبيه المكتوب بين دفتى المصحف وان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يرون القرآن عن الرسول بأداء مختلف من حيث الألفاظ وكيفية الحروف واشتهرت بينهم طرق معينة واستقرت فى سبع وأصبحت هى المعمول بها فى القراءة وظلت هذه الأصول متداولة عن طريق التواتر حتى بدأ تدوين العلوم فكان هذا الفن من بين العلوم التى دونت وتناقله الناس فى المشرق والأندلس من جيل لآخر حتى تولى « مجاهد » وهو من موالى العامرين ملك الأندلس وكان فهمنا للعناية بهذا الفن من علوم القرآن نتيجة اهتمام مولاه المنصور بن عامـــر بتعليمه اياه · لهذا ازدهر أمره فى هذا الوقت كما ظهر فى عهده أيضا أبو عمـــرو الدانى وكان من العلماء البارزين وألف فى هذا الميدان كثيرا من الكتب وكان حجة فى هذا العلم واعتبر كتابه التيسير مرجعا للناس ثم أتى بعده أبو القاسم ابن غيره من أهل شاطبية فنقح ما دونه سلفه ولخصه تلخيصـــا رأى فيه أن يكون للحفظ وغير ضارا لما جاء به الدانى · فاهتم الناس بهذا الملخص وأقبلوا عليه لسهولته ·

ثم تبين بعد هذا أن هناك حروفا كثيرة فى القرآن مكتوبة بوضع غير مألوف فى الكتابة مثل زيادة الباء فى « بأييد » كما جاء فى قولـــه تعالى (والسماء بيناها بأيد وانا لموسعون) وآية ٤٧ سورة الذاريات وترسم هذه

---

(١) المقدمة : ٩٩٤ ·

الآية فى المصحف العثمانى على هـــذه الصورا (والسماء بنيناها بأييد وانا لموسعون) .

وأيضا مثل زيادة الألف فى لأذبحنه كما جاء فى حكاية عن سليمان (وتفقد الطير فقال مالى لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين لاعذبنه عذابا شديدا أو لأذبحنه أو ليأتين بسلطان مبين) .

ويرجع سبب اختلاف كتابة الحروف فى المصحف على النحو المغاير لما هو معروف حسب قواعد اللغة الى أن العرب فى أول أمرهم كانوا أهل بداوة وتوحش مبتعدين عن الصنائع (يعتبر الخط من جملة الصنائع فى رأى ابن خلدون) فلم يكونوا على درجة عالية من الاتقان والاجادة وبل لم يكونوا على درجة متوسطة من الاجادة فجاءت كتابتهم غير محكمة ومخالفة لقواعد الكتابة الصحيحة ومع هذا لما جاء التابعون من السلف كتبوا الحروف بنفس الطريقة التى دونها بها الصحابة على ما هى عليه من بعد عن الصواب .

مما يترتب عليه ظهور فن الرسم وهو بحث متعلق بأوضاع حروف القرآن فى المصحف وذلك للحـاجة الى حصر الكلمات التى جاءت مخـــالفة لقواعد الخط وقوانينه وكان من المهتمين بهـــذا الفن أبىعمرو الدانى فى المغرب .

(ب) علم التفسير :

وهو الجانب الثانى المتعلق بعلوم القرآن وبحكم نزعتـه فى التـاريخ يعرض لهذا العلم متتبعه منذ النشأة الأولى فالقرآن عند نزوله على العـرب نزل بلغتهم وعلى أساليب بلاغتهم فكان مفهوما لهم . هذا بجانب أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان بينهم يوضح لهم الآيات ويميز الناسخ والمنسوخ ويعرفه لأصحابه فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات وكذلك التابعين مـن بعدهم . ثم تغير الأمر ويرجع هذا الى سببين الأول ظهور حركة تدوين العلم فلم يعد مجرد معارف متواترة وانما أصبح مدونا كبقية العـــلوم ، وقد استعانوا فى التدوين بالآثار الموجودة لدى الصحابة والتابعين وكتب فى هذا مؤلفات كثيرة وأشهر من اهتم بهذا الطبرى ، والواقدى ، والثعالبى .

أما عن السبب الثانى فيرجعه الى الاتجاه نحو تدوين علوم اللغة وبيان قواعدها بعد أن بدأت قواعد اللغة فى النسيان تلك القـــواعد التى كان يعرفها العرب بالسليقة وليست لهم حاجة لتعليمها .

وبناء على هذه العوامل ظهـــر الاحتيـــاج الى تفسير للقرآن وانقسم التفسير الى صنفين : الأول قائم على الآثار المنقولة عن السلف فيما يتعلق بمعرفة الناسخ والمنسوخ من الآيات ، ومعرفة أسباب النزول ومقاصدها . وقد تصدى لهذا الأمر كثير من المتقدمين ووضعوا فى هذا الشأن كثير من المؤلفات الا أن كتابتهم فى رأى ابن خلدون لم تكن جميعها جيدة فمنهــا ما هو قيم ومنها ما هو دون ذلك .

وهنا يظهر ابن خلدون الناقد المحصن لكل ما يتناوله ويستند فى نقده لهذا الى المامه بأحوال القوم فى العهد الأول وهو يستفيد هنا من معارفه العامة فى الوصول الى حقيقة ما يعرض اليه من أمور وبهذا يطبق أحـــد القواعد التى أكد عليها وهو يرسم القواعد المنهجية للمؤرخين .

ويستطرد فيقول ان العرب فى أول عهدهم لم يكونوا أصحاب علم ولا كتاب بل هم أهل بداوةوأمية . وهذا الرأى بناه على استقراءاته لأحـــوال العمران البشرى التي جعلته يربط بينالعلم والتحضر . فالعلم ينشأ ويزدهر بنشأة الحضارة وازدهارها وينتهى أمره بانتهائهـــا وبمقـــدار بعد الدولة والجماعة أو قربها عن الحضارة بمقدار بعدها أو قربها من العلم ويستمر بعد هذا مستعينا بمعارفه العامة فيقول انهم اذا أرادوا معرفة شيء من المعرفـــة الانسانية لجاؤا لأهل الكتاب قبلهم يستفيدون منهم .

وأهل الكتاب فى هذا الوقت هم أهل التوراة من اليهود ومن تابعهم من النصارى وهم أيضا على حال البداوة مثلهم معارفهم لا تتجاوز معارف العامة من أمثال كعب الاحبار ووهب بن منبه وعبد الله بن سلام وغيرهم فالنتيجة الطبيعية لهذا فى رأى ابن خلدون ان امتلاءت التفاسير بأخبـــار موقوفة عليهم خاصة وانه لم يكن هناك من يرجع للأحكام لتحرى الصحة بالاضافة الى تساهـــل المفسرين مما ترتب عليه ان امتلاءت كتب التفسير بمنقولات عن أهل التوارة الذين يسكنون البادية بدون اجراء أى تحقيق لما نقلوه عنهم فأخذوا بكلامهم لبعد صيتهم وعظم اقدارهم فى هذا الوقت فكانت أقوالهم مقبولة لذلك واستمر الأمر على هذا النحو الى أن ظهرت النزعة نحو التحقيق والتمحيص على يد أبو محمد بن عطيه من المتأخرين بالمغرب الذى لغى هذه التفاسير الموجودة ومحصها ثم انتهى الى وضع كتاب يضم التفاسير الأقرب الى الصحة وتابعه فى هذا الأسلوب القرطبى ووضع فى هذا كتابا مشهورا بالمشرق .

أما الصنف الثانى فهو مرتبط بالصنف الأول وهو خاص بالناحية اللغوية من حيث البلاغة والاعراب ويذكر أن من أشهر المؤلفات فى هذا كتاب الكشاف للزمخشرى من أهل خوارزم العراق ويعتبره من أحسن المؤلفات فى هذا المجال . الا انه لا يرضى عنه رضاءا مطلقا لأن صاحبه معتزلى . . نانطبع الكتاب بعقائده الكلامية بما فيها من اتجاهات خاطئة حسب رأى ابن خلدون - لأن هذا المؤلف من وجهة نظر المحققين من أهل السنة يتضمن انحرافا عن طريقهم وقد حذروا الناس من هذا الكتاب مع اقرارهم برسوخ قدمه بالجانب الخاص باللغة من الناحية البلاغية .

ويرى ابن خلدون اذا كان الباحث متمكنا من المذهب السنى قوى الحجة فى الدفاع عنه فلا بأس عليه من ان يطلع على هذا الكتاب للاستفادة بما جاء فيه من فنون البلاغة .

وأما الكتاب الذى يفضل كتاب الزمخشرى فى رأى ابن خلدون فهو كتاب شرف الدين الطيبى من أهل توريز من عراق العجم والسبب فى تفضيله انه زيف مذهب الزمخشرى المعتزلى فى تفسير آية القرآن وفسر البلاغة فى الآيات القرآنية على النحو الذى يراه أهل السنة فأصاب بذلك الهدف الذى أخطاه الزمخشرى واستحق ان يكون فى مرتبة أفضل من مؤلف الزمخشرى .

علوم الحديث :

عرفه وقدم تقسيما لمباحثه وأشهر الأئمة فى كل مبحث مع بيان للظروف التى أوجدت نشأت هذا العلم والتطور الذى مر به حتى عصره . مع عرض نقدى لأهم المؤلفات كما قدم تجميعا للآراء التى تناولت المكانة العلمية للأئمة من المحدثين .

يبدأ الحديث عن هذا العلم ببيان أنواع الحديث مقسمة تبعا لمباحث كل نوع فأحد أنواعه هو ما يبحث فى الناسخ والمنسوخ ويعتبر هذا النوع من أهم علوم الحديث وأصعبها مستشهدا بقول الزهرى « أعيى الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه ويذكر من أئمة هذا النوع الامام الشافعى رضى الله عنه » .

أما النوع الثانى فينظر فى الأسانيد وشروط السند الكامل ويبحث

في عدالة الرواة ومراتب المحدثين ودرجات الاسناد من حيث اتصالهـــا أو انقطاعها والبحث مع متون الحديث من غريب أو مشـــكل أو تصحيف أو مفترق منها أو مختلف ثم ذكر ان كل بلد من البلاد كان مختصـــا بأئمة مشهورون في هذا الفن ومن هؤلاء الأئمة من كان بالحجاز والبصرة والكوفة ومن كان بالشام ومصر وكان لكل طريقة ما يشتهر به . فمثلا أهل الحجاز كان اهتمامهم مركزا على الاسناد وكانوا أكثر تشددا من غيرهم في شروط النقل عن العدول ورفضهم لمجهول الحال . وسيد هذه الطريقة الحجازية هو الامام مالك عالم المدينة ثم أصحابه مثل الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه وابن وهب وابن بكير والقعيني ومحمد بن الحسن ومن بعدهم الامام أحمد بن حنبل .

وبعد أن قدم هذا التقسيم لمباحث علم الحديث والكتاب المعول عليهم في كل قسم بدأ يعرض لظروف نشأته وتطوره فقرر ان علم الشريعة في مبدأ الأمر كان نقلا حرفيا وهذا لأن السلف نشطوا حتى اكملوا علم الشريعة متحرين الأحاديث الصحيحة وكتب مالك في هذا كتاب الموطأ على طريقـة الحجازيين وأودعه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه ورتبه على أبواب الفقه ثم اهتم الحفاظ بمعرفة طرق الأحاديث المختلفة (الحجاية العراقيـــة وغيرها) . حتى جاء محمد بن اسماعيل البخاري فوسع نطاق الرواية وجمع طرق الحجازيين والعراقيين والشاميين معتمدا فيه على ما اجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه ثم جاء مسلم بن الحجاج العشري فألف مسنده الصحيح على النحو الذي اتبعه البخاري ومع ذلك لم يستوعبا الصحيح كله . وقد استدرك الناس عليهما في ذلك . ثم جاء أبو داود السجستاني وأبو عيسى الترمذي وأبو عبد الرحمن النسائي في السنن بأوسع من الصحيح وقصدوا ما توفرت فيه شروط العمل ، أمامه الرتبة العالية في الاسناد وهذا الصحيح ، ثم الذي دونه كالحسن وغيره . وهذه هي المسانيد المعتمدة ومعرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلها هي علم الحديث .

ثم عرض لأشهر المؤلفين في علوم الحديث فذكر أبو عبد الله الحـاكم وتآليفه فيها مشهورة ومن المتأخرين ذكر كتاب أبي عمرو بن الصلاح وتلاه محيي الدين النووي .

ثم انتهى الى عرض لما وصل اليه علم الحديث في عصره وهو انه أصبح مقتصرا على العناية بتصحيح الأمهات المكتوبة وضبطها بالرواية عن مصنفيها

والنظر فى اسانيدها الى مؤلفيها بعد أن انتهى البحث فى تجريح الأحاديث اذ أن الأوائل لم يتركوا شيئا فى هذا للمتقدمين ٠

ثم تعرض بالنقد لصحيح البخارى واعتبره فى أعلى مرتبة الا انه كان يرى أنه مستغلقا صعبا على الناس لما يحتاجه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق بجانب ما يحتاجه من التفقه في التراجم ثم مثل لهذه الاجزاء فذكر كتاب الفتنة فى الباب الذى ترجم فيه بقوله (باب تخرج البيت ذو السويقتين من الحبشة ثم قال فى الباب قال تعالى (واذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا) ولم يزد على ذلك شيئا وخفى على الناس وجه المناسبة بين هذه الترجمة وما فى الباب ثم عرض للمبررات التى قيلت في هذا فذكر أن البعض قال انه رحمة الله كان يكتب التراجم في المسودة ثم يكتب الأحاديث فى كل ترجمة بحسب ما يشير له وتوفى قبل ان يستوفى حشو التراجم فروى الكتاب كذلك ٠

وهناك من قال انه أراد تفسير جعلنا بشرعنا وفى هذه الحالة يستقيم التفسير وهذا الرأى سمعه من شيخه أبى البركات البلفيقى عن البخارى وكان من أجل تلاميذه ٠

ويرى أن من شرح الصحيح دون أن يستوفيه فلم يوف حق الشرح كما فعل ابن بغال وابن المهلب وابن التين ونحوهم ويؤيد رأيه هذا بقول بعض شيوخه الذين قالوا شرح كتاب البخارى دين على الأمة ، يعنون ان أحدا من علماء الأمة لم يوف ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار ٠

ثم انتقل الى الحديث عن صحيح مسلم وهو يعتبره أفضل من البخارى لتلافيه أوجه القصور التى وردت فى كتاب البخارى وخاصة فيما يتعلق بالتراجم وقد استشهد فى هذا بقول ابن الصلاح عن هذا الصحيح (انما يفضل على كتاب البخارى بما وقع فيه من تجريده عما مزج به البخارى كتابه)

بعد هذا جاء الامام المازرى من فقهاء المالكية وشرح صحيح مسلم وسماه « المعلم بفوائد مسلم » وكان يضم عيون من علم الحديث وفنون من الفقه ثم أكمله بعده القاضى عياض وتممه وسماه اكمال المعلم وتلاها محيى الدين النووى بشرح استوفى ما فى الكتابين وزاد عليهما فجاء شرحا وافيا ٠

وقد تفاوت الأئمة من حيث الاقلال والاكثار من هذا الفن فأبو حنيفة بلغت روايته الى سبعة عشر حديثا ومالك ثلثمائة حديث وابن حنبل فى مسنده ألف حديث ٠

ويعترض ابن خلدون على القائلين بأن قلة الرواية فى الحديث راجعة الى قلة البضاعة فى هذا العلم ٠ ويفيد فى هذا القول بدليل عقلى يقول فيه ان هذا القول يتناول ، بعضا من كبار الأئمة وكونهم من كبار الأئمة يعنى ان الامامة لم تعقد لهم الا بعد ان أثبتوا رسوخا فى هذا المجال ٠ هذا من ناحية أخرى حتى لو كان هناك من هو قليل البضاعة فى الحديث فما عليه الا أن يتلمس المعرفة من الكتاب والسنة ليأخذ الدين عن أصوله ٠ أما السبب الحقيقى فى قلة الرواية عند البعض فى رأيه فانما يأتى من أجل المطاعن التى توجه للأحاديث وخاصة الجرح فيضطر الى ترك الأخذ بالأحاديث التى تعرض فيها مثل هذه الأمور والسبب فى قلة رواية أبى حنيفة يرجع الى تشدده فى شروط الرواية واعتباره الحديث ضعيفا اذا عارضه دليل عقلى قطعى ٠ لذلك كانت روايته قليلة الا انه ترك رواية الحديث متعمدا « ثم يقدم الدليل المادى الواقعى على أنه من كبار المجتهدين فى علم الحديث ان مذهبه معتمد ومعمول عليه من بين أئمة هذا العلم ٠

أما بالنسبة لغيره من المحدثين فقد توسعوا فى الشروط لذلك كثر حديثهم مثل الطحاوى الذى روى فأكثر الا انــه لا يوازى الصـحيحين بالشروط التى اعتمدها البخارى ومسلم مجمع عليها بين الأمة ٠ ثم يختتم قوله فى هذا المجال بدفاع نلمح فيه نزعة ذاتية لم يستطع ابن خلدون أن يجرد نفسه منها تماما فيقول (فلا تأخذك ريبة فى ذلك فالقوم أحق الناس بالظن الجميل بهم والتماس المخارج الصحيحة لهم)(١) ٠

علم الفقه وما يتبعه من الفرائض(٢)

بدأ كعادته بتعريفه فذكر ان معرفة أحكام الله تعالى فى أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكراهة والاباحة ٠ وان هذه الأحكام مستقاة من الكتاب والسنة ٠

أما بالنسبة لمراحل نشأة هذا العلم وتطوره فيقرر ان الصحابة لم

---

(١) المقدمة : ١٠١١ ٠

يكن جميعهم من أهل الفتيا وانما كان يؤخذ الدين فقط من حفظة القرآن والعارفين بناسخه ومنسوخه وكانوا يسمون القراء أى الذين يقرءون الكتاب لأن العرب كانوا أهل أمية فى هذا الوقت • ثم لما اتسعت الدولة الاسلامية وذهبت الأمية عن العرب اكتمل الفقه وأصبح علما واستبدلوا اسم الفقهاء والعلماء بالقراء •

بعد هذا انقسم الفقه الى طريقين طريقة أهل الرأى والقياس وهم أهل العراق وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز • وكان الحديث قليلا فى أهل العراق وقد سبق له أن فسر سبب هذا فى الفصل السابق من أن أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق لأن المدينة دار الهجرة ومأوى الصحابة ومن انتقل منهم الى العراق وكان شغلهم بالجهاد أكثر لذلك اهتموا بالقياس وبرزوا فيه وسموا أهل الرأى وكان أمامهم فى هـــذا أبو حنيفة وامام أهل الحجاز مالك والشافعى من بعده •

ثم كان هناك طائفة أخرى من العلماء انكروا القياس وهم (الظاهرية وحصروا ، المدارك كلها فى النصوص والاجماع وامام هذا المذهب داوود بن على وأصحابه •

وكانت هذه المذاهب الثلاثة هى مذاهب الجمهور المشهورة بين الأمة الا أن الشيعة شذوا بمذهب خاص وفقه انفردوا به فتناولوا بعض الصحابة بالقدح • وقالوا بعصمه الأئمة ورفع الخلاف عن أقوالهم ويرى ابن خلدون أن هذه المذاهب كلها أصول واهية • كذلك فعل الخوارج مثلهم فلم يهتم جمهور العلماء بمذاهبهم وأصبحت غير معروفة فى غير أوطانهم

أما مذهب أهل الظاهر فقد انتهى أمره ولم يبق الا فى الكتب المجلدة الا أن هناك بعض الطلاب حاولوا أخذ الفقه من هذه الكتب لكن ابن خلدون ، لا يتوقع لهم سوى الخيبة ومخالفة جمهور العلماء • ويبدى دهشته من ان ابن حزم قد فعل نفس الشىء فى الأندلس على الرغم من علو مرتبته فى الحديث مما ترتب عليه استهجان الناس لمذهبه وأعراضهم واغفال كتبه •

أما بالنسبة للعراق فيذكر ان أمامهم فى هذا أبو حنيفة النعمان بن ثابت وهو يعلى من مقامه فى الفقه ويرى انه لا يتطاول اليه ودليله فى هذا أن أهل بلدته وبصفة خاصة علمائها مالك والشافعى وشهدوا له بذلك •

أما شأن هذا العلم فى الحجاز فيذكر ان أمامهم مالك بن أنس الأصبحى أضاف زيادة جديدة الى أصول الأدلة الشرعية وهو عمل أهل المدينة حجته فى هذا ان ما اتفقوا عليه من أمر انما هم متابعون فيه لمن قبلهم حتى الجيل الذى عاصر الرسول ثم عرض للنقاش الذى دار حول هذه المسألة فذكر ان جماعة ظنته من مسائل الاجماع فرفضته لأن الاجماع غير مختص بأهل المدن دون سواهم والذى دعاهم الى هذا الظن ان المسألة ذكرت فى باب الاجماع وهو يصحح هذا الاتجاه ويقرر ان مالك لم يكن يعنى هذا المعنى والسبب فى انه جعله فى باب الاجماع انه أليق الأبواب به من حيث قرب موضوعه من الاجماع .

ثم جاء الشافعى بعد مالك الذى رحل الى العراق ولقى أصحاب الأمام أبى حنيفة ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق واختص بمذهب خالف فيه مالك فى كثير من نقاط مذهبه .

ثم جاء من بعدهما أحمد بن حنبل ويقرر انه كان من عليه المحدثين وقرأ أصحابه على أصحاب الأمام أبى حنيفة مع وفور بضاعتهم من الحديث فاختصوا بمذهب آخر .

ووقف التقليد عند هؤلاء الأربعة لقصور العقول عن الاجتهاد وصار أهل الاسلام اليوم على تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة .

وبالنسبة للامام أحمد بن حنبل فمقلدوه وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها وهم أكثر الناس حفظا للسنة ورواية للحديث وكان لهم ببغداد صوله حتى كانوا يتواقعون مع الشيعة وعظمت الفتنة فى بغداد من أجل ذلك حتى استيلاء التتار عليها .

وأما أبو حنيفة فقلده اليوم أهل العراق ومسلمو الهند والضين وما وراء النهر وبلاد العجم ولما كان مذهبه أخص بالعراق ودار السلام وكان تلاميذه صحابة الخلفاء من بنى العباس فكثرت تآليفهم ومناظرتهم مع الشافعين وحسنت مباحثهم فى الخلافيات وجاءوا فيها بعلم مستطرف .

أما الشافعى فمقلدوه بمصر أكثر مما سواها وقد انتشر مذهبه بالعراق وخراسان وما وراء النهر ثم لما نزل الامام الشافعى على بنى عبد الحكم بمصر أخذ عنه جماعة ثم انقرض فقه أهل السنة بمصر بظهور دولة الرافضة

ثم ارتحل اليها القاضى عبد الوهاب المالكى من بغداد فى أواخر المائة الرابعة وتأذن خلفاء العبيديين باكرامه واظهار فضله فراجت سوق المالكية بمصر قليلا الى أن ذهبت دولة العبديين من الرافضة على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب ورجع اليهم فقه الشافعى وأصحابه من أهل العراق والشام فعاد الى أحسن ما كان وراج سوقه واشتهر منهم محيى الدين النووى وعز الدين بن عبد السلام أيضا ثم ابن الرقعة بمصر وتقى الدين بن دقيق العبد .

أما مالك فانتشر مذهبه فى أهل المغرب والاندلس وان كان يوجد فى غيرها الا أن هذين القطرين اختصا به . ويرجع السبب فى هذا الى ان رحلتهم كانت غالبا الى الحجاز وهذا منتهى سفرهم والمدينة كانت يومئذ دار للعلم ومنها فرع الى العراق ولم يكن العراق فى طريقهم فاقتصروا على أخذ العلم من علماء المدينة وشيمهم فى هذا الوقت مالك وتلاميذه من بعده .

والسبب الآخر فى رأيه ان البداوة كانت غالبة على أهل المغرب الاندلس ولم يأخذوا حظهم من الحضارة كما هو الأمر بالنسبة لأهل العراق لذلك كانوا أكثر قربا الى أهل الحجاز للبداوة التى تجمعهما .

فأهل المغرب مقلدون جميعهم لمالك وافترق تلاميذه بمصر والعراق فكان منهم بالعراق القاضى اسماعيل وطبقته مثل خويز منداد وابن اللبان والقاضى أبو بكر الابهرى والقاضى أبو الحسين بن القصار والقاضى عبدالوهاب ومن بعدهم وكان بمصر ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم والحرث بن مسكين . وطبقتهم ورحل من الاندلس عبد الملك بن حبيب فأخذ عن ابن القاسم وطبقته وثبت مذهب مالك فى الاندلس .

ولا يزال علماء المذاهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والايضاح والجمع .

علم الفرائض(١)

عرفه بأنه معرفة فروض الوراثة وتصحيح سهام الفريضة فى كم تصح باعتبار فروضها الأصول أو مناسخها ثم عرض لمباحثه وأشهر المؤلفات فذكر كتاب ابن ثابت من متأخرى الاندلس عند المالكية ومختصر القاضى ابن القاسم الحوفى ثم الجعرى ومن متأخرى أفريقية النمر الطرابلس وأمثالهم وأما الشافعية

---

(١) المقدمة : ١٠٢٦ .

والحنيفية والحنابلة فيه تآليف كثيرة وأعمال عظيمة صعبة شـــاهده لـــهم باتساع الباع فى الفقه والحساب وخصوصا أبا المعالى رضى الله تعالى عنـــه. وأمثاله من أهل المذاهب •

ثم يقيم هذا العلم ويصفه بأنه فن شريف لأنه حسب رأيه يجمع بين المعقول والمنقول والوصول الى الحقوق فى الوراثات بوجوه صحيحة يقينـــة عندما تجهل الحظوظ وتشكل على القاسمين •

ويقول ان من المصنفين من يحتاج فى هذا العلم الى الحساب وفـرض المسائل التى تحتـــاج الى استخراج المجهـــولات من فنون كالجبر والمقابلة والتصرف فى الجذور وهو يعتبر هذا نوعا من الغلو لا يفيد •

ثم يعرض لقول أهل هذا الفن فى فضله باحتجاجهم بالحديث المنقول عن أبى هريرة رضى الله عنه (ان الفرائض ثلث العلم وانها أول ما يتسمى) وفى رواية نصف العلم ويمحص هذا الرأى مستندا الى معارفة العامة فيقول ان المقصود بالفرائض هنا انما هو الفرائض التكليفية فى العبادات والعادات والمواريث وغيرها وبهذا المعنى يصح فيها التصفية والثلثية أما فروض الوراثة فهى أقل لأن فروض الوراثة أقل من ذلك بالنسبة الى علم الشريعة ثم يشير الى أن اطلاق لفظ الفرائض على هذا الفن انما هو مجرد اصطلاح ادخله الفقهاء عند حدوث الفن والمصطلحات وانه فى صدر الاسلام لم يكن على هذا الا على عمومه مشتقا من الفرض الذى هو لغة التقدير أو القطع لهـــذا ينبه الى انه لا يبغى أن يحمل اللفظ الا على ما كان يحمل فى عصرهم فهو أليق بمرادهم منه •

علم الكلام(١)

يعد من أفضل الفصول التى تكلم فيها ابن خلدون وتفوق بها على السابقين عليه ممن تكلموا فى هذا العلم كالفارابى والخوارزمى(٢) •

يرى ابن خلدون ان الدور الذى يقوم به هذا العـــلم هو الدفاع عن العقائد الايمانية بالأدلة العقلية وأساس هذه العقائد هو التوحيد •

---

(١) المقدمة : ١٠٣٥ •

(٢) الفارابى كان يرى أن علم الكلام هو الصناعة التى يستعين بها الانسان على نصره الآراء والافعال التى صرح بها واضع الملة ثم اقتصر كلامه بعد هذا على بيـــان طرق الدفاع المختلفة التى يتبعها المتكلمون (احصاء العلوم ١٠٧) • اما الخوارزمى فمعالجته لهـذا العلم كانت عبارة عن ذكر اسماء ارباب الآراء والمذاهب عن المسلمين المعتزلة الخوارج الجبرية المشبهة.

ويوضح حقيقة التوحيد ببرهان عقلي حسب ما يذكر وان كنا نرى انه في عرضه هذا أنه يقدم تصويرا لمذهبه الاعتقادي وهـو المذهب الأشعري فيقول :

ان الوجود الخارجي يوقفنا على فكرة السببية فنحن نشاهد تعاقبا في الحدوث بين الوقائع . وان هذه الحوادث يلي بعضها بعضا وتظل مستمرة في سلسلة الامتقاء حتى تصل الى مسبب الأسباب وهو الله سبحانه وتعالى ويعبر عن هذه الفكرة بقوله (فالحوادث في عالم الكائنات سواء كانت من الذوات أو الأفعال البشرية فلابد لها من أسباب متقدمة عليها بها تقع في مستقر العادة وعنها يتم كونها وكل واحد من هذه الأسباب حادث أيضا فلا بد له من أسباب أخرى ولا تزال تلك الأسبب مرتقية حتي تنتهي الى مسبب الأسباب وموجدها وخالقها سبحانه لا اله الا هو)

ونلاحظ مما سبق أنه ينكر التلازم الضروري بين الحـوادث ويرى ما ندركه هو مجرد تعاقب في الحوادث بين الوقائع على نحو منظم اعتدنا حدوثه وهذا لكى يثبت قدرة الله شاملة لكل شيء وارادته خالقة لكل شيء

ثم يقرر أن العلاقة السببية في ارتقائها الى المسبب الأول تتسع وتتشعب ويعجز العقل البشري عن ادراكها والاحاطة بها خاصة فيمايتعلـق بأسباب الأفعال البشرية (لأن من جملة أسبابها في الشاهد القصور والارادات وهي أمور نفسانية ناشئة في الغالب عن تصورات سابقة وكل ما يقع في النفس من التصورات مجهول سببه اذ لا يطلع أحد على مبادىء الأمور النفسية انما هي أشياء يلقيها الله في الفكر والانسان عاجز عن معرفة مبادئها وغاياتها . فهو اذن يرى ان للعقل حدودا لا يتجاوزها ولا يستطيع أن يدرك الا الأمور الظاهرة أما ما عدا هذا فخارج عن نطاق قدرته وهو بهذا يؤكد اتجاهـه العلمي . فالعلم لا يدرس الا الأشياء القريبة والظاهرة ويترك الأسباب الخفية للدين والفلسفة . ثم يستشهد بالآية القرآنية (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) .

المرجئة الشبعة دون ذكر آرائهم ثم تحدث عن أصناف النصارى والالفاظ التى تواضعوا عليها في استخدامهم وأضاف اليهود ومواصفاتهم . ثم ذكر أسماء ارباب الملل والنحل المختلفة وعرف بهم فذكر الدهرية - المعطلة - أصـحاب التناسخ - السمينية - الكلدانيون - البراهمـة - المرقيونية (مفاتيح العلوم ص ٢٢) .

وبناء على هذه المقدمات يبرر الحكمة الالهية من نهينا عن الخوض فى هذه الأمور لأنها في نطاق يعلو نطاق ادراكنا ومن يحاول الدخول فلن يجنى الا الخيبة لأن ادراكنا مخلوق محدث وخلق الله أكبر والحصر مجهول والوجـــود أوسع نطاقا من ذلك ٠

وليس هذا فى رأيه بقادح فى قدره العقل وانما له مجاله الذى لا يتعداه بعد هذا يأتى الى الجزء الأخير من برهانه العقلى لحقيقة التوحيد فيقول انه بعد أن تبين لنا أن الأسباب اذا تجاوزت فى الارتقاء نطاق ادراكنا ووجودنـا خرجت عن أن تكون مدركة فيضل العقل فاذا التوحيد هو العجز عن ادراك الأسباب وكيفيات تأثيرها وتفويض هذا الى خالقها ٠

ويرى ان التوحيد الحق ليس هو مجرد الايمان فهذا حكم تصديقى أما درجة الكمال فيه فهى تحقيق ملكة الايمان للنفس وتحقيق هذه الملكة يكون عن طريق التعليم والعمل المتكرر وفق هذا العلم حتى ترسخ الملكة وينحقــق الاتصاف بالايمان والمطلوب في جميع التكاليف التى يقررها الشارع هـــو حصول ملكة راسخة فى النفس يحصل معها التوحيد الذى يؤدى الى السعادة الحقة وعلى هذا يكون الايمان هو أصل التكاليف ومصدرها واذا استقرت ملكة الايمان أصبحت بمثابة الفطرة ٠

ويذكر ان العقائد الايمانية المقررة هى الايمان بالله وملائكته ورسلـه وكتبه واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره ٠

بعد هذا انتقل الى عرض للعوامل التى أدت الى نشأة علم الكلام فذكر ان الشارع عندما أمرنا بالايمان بالخالق الذى أوجد كل ما فى هذا الكون لم يوقفنا على حقيقة هذا المعبود لأن هذا أمر تعجز قدراتنا عن ادراكه انمـا كلفنا اعتقاده وتنزيهه فى ذاته عن مشابهة مخلوقاته الا انه حدث خلاف فى تفاصيل العقائد الايمانية مثارها من الآى المتشابهة فادى هذا الى الخصـــام والتناظر والاستدلال فنشأ علم الكلام ٠

ثم عرض لتفصيل هذا الأمر فقـــال انه ورد فى القرآن وصف المعبود بالتنزيه المطلق كما وردت آيات قليلة توهم التشبيه مرة فى الذات وأخـرى فى الصفات فاما السلف فغلبوا أدلة التنزيه ثم جاءت جماعة فى عصرهم توغلوا فى آى التشبيه فوقعوا فى التجسيم الصريح وهو يعتبرهم مبتدعـة ويرفض آرائهم حتى في محاولتهم التوفيق بين أدلة التشبيه والتنزيل فيذكر

(يفرون من شناعة ذلك بقولهم جسم لا كالأجسام) وليس ذلك بواقع عنهم لأنه قول متناقض وجمع نفى واثبات .

ثم حدث بعد هذا أن ظهرت بدعة المعتزلة عندما كثرت العلوم واهتم الناس بالتدوين والبحث وألف المتكلمون فى التنزيه التى قضت بنفى صفات المعانى من العلم والقدرة والارادة والحياة بحجة أن هذا يلزم عنه تعدد القديم وهو يرفض آرائهم هذه ويجادل فيها فيقول ان نفى صفات المعانى لما يلزم عن ذلك من تعدد القديم بزعمهم مردود بأن الصفات ليست عين الذات ولا غيرها وقضوا بنفى السمع والبصر لكونهما من عوارض الأجسام .. لعدم اشتراط البنية فى هذا اللفظ وقضوا بأن القرآن مخلوق وذلك بدعة صرح السلف بخلافها ص ١٠٤٤ .

كل هذا دعا علماء السنة لدفع هذه البدع بالأدلة العقلية فقام الشيخ أبو الحسن الأشعرى أمام المتكلمين فتوسط بين المجسمة ونفى التشبيه واثبت الصفات المعنوية وقصر التنزيه على ما قصره عليه السلف . وكثر اتباعه وذكر من تلاميذه ابن مجاهد ثم ذكر ان القاضى أبو بكر الباقلانى أخذ عنهم واتبع طريقتهم وهذبها ووضع المقدمات العقلية واعتبر طريقة من أحسن الفنون النظرية والعلوم الدينية .

الا انه يقرر فى نهاية عرضه ان هذا العلم أصبح غير ضرورى لهذا العهد لأن أعلامه قد انقرضوا والأئمة من أهل السنة قد تكلفوا بأمرهم وان فائدته لطالب العلم تنحصر فى معرفته بالحجج النظرية للعقائد الايمانية فقط .

علم التصوف :(١)

يرى انه من العلوم الحادثة فى الملة وقد بدأ متتبعا تاريخ نشأة علم التصوف من انه فى أصله هو العكوف على العبادة والزهد فى الدين وان هذا الأمر كان شائعا فى الصحابة والسلف . فلما ازداد اقبال الناس على الحياة الدنيا أصبح هؤلاء القوم المتكفون على العبادة فئة خاصة واختصت باسم الصوفية ويقرر ان هذا اللفظ هو مجرد لقب ويستبعد اشتقاقه من الصفاء أو الصفة لأنه بعيد من جهة القياس اللغوى

---

(١) المقدمة : ١٠٦٣ .

بعد هذا تحدث عن الحياة الخاصة بالصوفية وما يقترن بها من ذكر ومجاهدات والمقامات التى يترقون فيها حتى ينتهى إلى التوحيد وان كل مقام يؤدى الى المقام الذى يليه وان المريد فى حاجة الى محاسبة نفسه والنظر فى داخلها حتى يستطيع أن يحقق الوصول الى النتيجة النهاية وهو مقام العرفان تأصل الطريقة قائم على محاسبة النفس وهؤلاء الناس يختصون بألفاظ ومصطلحات متعارفة بينهم ولهم آداب خاصة لهذا اختص هؤلاء بهذا النوع من العلم الذى لا يوجد لغيرهم من أهل الشريعة .

وصار علم الشريعة قسمان أحدهما يختص بالفقهاء وأهل الفتيا والآخر خاص بمن يقومون بهذه المجاهد ومحاسبة النفس عليها

ولما دونت العلوم ألف المتصوفة كباقى طرائقهم مثل كتاب الرعاية للمحاسبى وكتاب الرسالة للقشيرى وكتاب عوارف المعارف للسهروردى وغيرهم .

ويوافق ابن خلدون على أن المجاهدة والذكر يؤديان بالفرد إلى ادراك ما وراء العالم المحسوس وان الصحابة قد وصلوا إلى هذه المرحلة لكنهم كانوا يتحرجون من الحديث بشأنها ثم أتى من بعدهم فئة انصب اهتمامها على كشف الحجاب واختلفت طرق الرياضة والمجاهدة باختلاف أسلوب كل منهم فى اماتة الحس حتى تستطيع النفس ان تحقق الادراك الكامل للعالم الروحانى الذى يهدفون اليه فاذا تحقق للنفس هذا فقد ملكت القدرة على ادراك الوجود .

ثم يضيف ان هناك من الناس من لا يستطيع أن يتحقق مما يقولونه لأنه لم يعرف طرقهم ولا أذواقهم ومواجدهم وعلى ذلك فكثير من الناس بين مصدق لهم ومكذب وحقيقة الأمر انه لا يمكن اخضاع ما يقدمونه لمقياس الدليل العقلى لأن هذه المواجد والأذواق من قبيل الوجدانيات التى لا تخضع للبرهان والدليل .

بعد هذا عرض لأقوال المتأخرين فى الوحدة والحلول وان كثيرا من الفقهاء انتدبوا للرد على هؤلاء المتأخرين . وانهم استنكروا ما جاء به . وكلامهم يدور حول أربع نقاط ذكرها ابن خلدون وأبدى رأيه فيها وهى ما يلى :

١ ـ الكلام فى المجاهدات والمقامات والأذواق ومحاسبة النفس على الأعمال ويرى ابن خلدون انه بالنسبة لهذا الأمر فان المجاهدات والمقامات

صحيحة وان هذا أمر لا يستطيع أن يدفعه أحد . وان الأذواق صحيحة وانها توصل فعلا الى السعادة الحقة .

٢ ــ وهذه النقطة تتعلق بكرامات الصوفية وأخبارهم بالغيب وهو يقره أيضا ويعترف بصحته ويؤكد قوله بأن الوجود شاهد على وقوع كثير من الكرامات كما حدث مع بعض الصحابة وأكابر السلف وان انكار وقوعها نوع من المكابرة .

٣ ــ والنقطة الثالثة تتعلق بقولهم فى الكشف وهو يعتبر ان كلامهم هذا من قبيل الوجدانيات التى لا يستطيع أن يتحقق منها الا من يشاركهم فيها ويجب الا نتعرض لكلامهم فى هذا لأن ألفاظ اللغة قاصرة عن التعبير عن المعنى الحقيقى لمرادهم .

٤ ــ وهذه النقطة الأخيرة خاصة بالشطحات وهو يقر هذا ويقول ان هذه أمور تصدر عنهم وهم فى حالة من الغيبة عن الحس وان صاحب الغيبة لا يمكن محاسبته .

أصول الفقه :(١)

تحدث عن حقيقة هذا العلم وعين موضوعاته وعدد التآليف المشهورة لعهده فيه .

فذكر ان هذا العلم يبحث فى استخراج الأحكام من الأدلة الشرعية ثم ذكر الأصول المتفق عليها وهى الكتاب والسنة والإجماع والقياس وقرر ان هناك أصولا أخرى لكن مختلف عليها .

بعد هذا عرض لمباحث هذا العلم فقرر ان أول شىء هو النظر فى كون هذه أدلة بعد ذلك يذكر ان المنقول من السنة يتطلب البحث فى طرق نقل السنة وعدالة الرواة وأنه عند التعارض بين خبرين يتطلب الأمر معرفة الناسخ والمنسوخ ومن مباحث هذا العلم أيضا النظر فى دلالة الألفاظ للوصول الى المعانى الدقيقة خاصة وانه قد ظهرت الحاجة الى اللغة بعد أن اختلطت اللغة العربية بغيرها من اللغات وأصبحت هناك حاجة لتقييد اللغة ومعرفة قوانينها لأن الاستفادة من الأحكام الشرعية متوقفة على المعرفة الصحيحة بالمعانى وأدلتها اللغوية .

---

(١) المقدمة : ١٠٢٧

ثم هناك أيضا البحث فى القياس وهو من أعظم قواعد هذا الفن لأن انتقال حكم من جزء الى آخر لابد أن يقوم على أساس البحث فى الرابطة التى بين الاثنين والتى على أساسها ينقلون الحكم مما هو معروف الى ما هو مجهول بعد ذلك عرض لكتابات فقهاء الحنفية وانها أمس بالفقه واليق بالفروع لكثرة الأمثلة فيها والشواهد وبناء المسائل على النكتة الفقهية كذلك ذكر كتابات المتكلمون التى تميزت بأنها أميل الى الاستدلال العقلى الا أن كتابات الفقهاء تفوقها مرتبة .

ثم ذكر ان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لامام الحرمين والمستصفى للغزالى من الأشعرية وكتاب العهد لعبد الجبار وشرحه المعتمد لأبى الحسن البصرى من المعتزلة وان هذه الكتب قواعد لهذا الفقه .

ثم لخص هذه الكتب الامام فخر الدين بن الخطيب فى كتاب المحصول وسيف الدين الأمدى فى كتاب الاحكام وان كتاب الخطيب تميز بالاستفاضة من الأدلة والاحتجاج والآمدى اهتم بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل .

ويذكر ان من أحسن كتابات الحنفية ما قدمه أبى زيد الدبوسى من المتقدمين وسيف الدين البزدوى من المتأخرين .

وهو يعلق بهذا العلم مسألتين أولهما الخلافيات(١) ثانيها الجدل ويذكر بالنسبة للخلافيات ما يلى :

ويقول انه قد حدث خلاف بين المجتهدين بشأن الفقه المأخوذ من الأدلة الشرعية حتى انتهى الأمر الى أئمة الفقه الأربعة واقتصر الناس على تقليدهم وقد قامت هذه المذاهب الأربعة على أصول الملة وجرت بينهم مناظرات على أصول وقواعد قويمة فأحيانا هناك يكون خلاف بين الشافعى ومالك وأبو حنيفة يتفق مع أحداهما أو بين الشافعى وأبو حنيفة ومالك يتفق مع أحداهما .

ويرى ان هذا الصنف من العلم يسمى بالخلافيات ويذكر ان المشتغل به فى حاجة الى معرفة قواعد استنباط الأحكام كما يحتاج المجتهد اليها الا انه يحتاج اليها لمعرفة الاستنباط أما صاحب الخلاف فيحتاج اليها لحفظ المسائل ، المستنبطة من أن يهدمها المخالف ويقرر ان هذا العلم علم جليل .

ويقول ان تأليف الحنيفة والشافعية أكثر من تأليف المالكية ويرجع هذا

الى ان الحنيفة أهل نظر وبحث ويعتمدون أكثر على القياس أما المالكية فهم ليسوا بأهل نظر باعتمادهم الأساسى على الأثر المنقول الى جانب أنه يقرر أن أكثر أهل هذا المذهب من المغرب وأهل المغرب بادية غفـل والعلوم مفقودة عندهم وسبق أن قرر ان العلم مرتبط بالحضارة ٠

الجـــدل :(١)

ويقول انه معرفة القواعد فى الاستدلال التى بها يصل الشخص الى اقرار رأى أو نقضه وان للجدل طريقان طريقة البزدوى وهى خاصة بالأدلة الشرعية من النص والاجماع والاستدلال وطريقة العميرى وهى عامة كـل دليل يستدل به من أى علم عام ويعتبر الجـدل أشبه ما يكـون بالقياس السوفسطائى وان العميرى هو أول من كتب فيه ونسبت الطريقة اليه ٠ وقد وضع الكتاب المسمى بالارشاد وتبعه من بعده من المتأخرين كالنفيس وغيره ويذكر أن الجدل مهجور فى هذا العهد لنقص العلوم والتعليم فى الامصـار الاسلامية الى جانب انه يعد من الأمور الكمالية وليس من الضروريات ٠

علم تعبير الرؤيا :(١)

وهو آخر علم ذكره فى ترتيبه للعلوم الشرعية وانهذا العلم من العلوم المستحدثة الذى واكب ظهوره تدوين العلوم وهو يعتبر الرؤية مرتبة من أعلى مراتب ادراك الغيب وانها عامة بين البشر الا أن الناس تتفاوت فى قدرتهـا على ذلك وان يوسف عليه السلام والرسول صلى الله عليه وسلم وأبى بكر الصديق رضى الله عنه من مفسرى الرؤيا كما هو ثابت عنهم بنص القرآن ٠

وتفسيره الذى يقدمه لهذا الرأى هو أن الرؤية أحـد مدارك اليقين وان السبب فى هذا ان الروح الانسانية عندما تركن للجسم بعد جهد لتعاود نشاطها فيحدث ما يسمى بالنوم الذى يتوقف معه نشاط الحواس وان العقل الانسانى له من الخصائص ما يؤهله لادراك جميع ما فى عالم الغيب على ما هو عليه الا أن تعلقه بالبدن يمنعه من ذلك فاذا ارتفع الحجاب بين العقل وعالم الغيب أمكنه تحقيق هذا الادراك فلهذا عندما تسكن حركة الحواس بالنوم يتجرد العقل عن بعض شواغل الحس ويتهيأ لقبول ما يقدمه عالم الغيب من مدركات ٠

---

(٢) المقدمة : ١٠٣٤ ٠٠

(١) المقدمة : ص ١٠٨١ ٠

ويرى ان عملية الادراك الحسى يلعب فيها الخيال دورا كبيرا فهو من ناحية يقوم بانتزاع صورا خيالية من الصور المحسوسة ويحتفظ بها فى الذاكرة لوقت الحاجة اليها فى النظر والاستدلال ومن ناحية أخرى تجرد النفس من الصور الحسية صورا أخرى عقلية فيحدث التجريد من المحسوس الى المعقول والخيال واسطة فى هذا . هذا بجانب ان الروح الانســـانية عندما تدرك ما تدركه من ، عالمها يقوم الخيال بتصويره بالصـــورة الحسة الملائمـــة له وبايصاله الى الحس فيراه النائم كأنه محسوس فمثلا يصور الخيال السلطان العظيم بصوره البحر ، والعداوة بصورة الحية ، وغير ذلك . وهذه الصـــور بالطبع فى حاجة الى تأويل وهذا هو ما يقدمه علم التعبير أو تفسير الاحلام ويرى أن تفسير الاحلام لا يتم اعتباطا وانما هو علم ذو قوانين محددة ومعروفة يتم على أساسها تفسير الرؤيا .

والرؤياالتى يراها النائم تنقسم حسب رأيه الى ثلاث :

١ ـ رؤيا من الله وهى صريحة وفى غير حاجة الى تأويل .

٢ ـ رؤيا من الملك وهى رؤيا صادقة لكنها فى حاجة الى التفسير .

٣ ـ رؤيا من الشيطان وهى لا تكون الا أضغاثا .

وأشهر من كتب فى هذا الفن فهو محمد بن سيرين الذى ألف كتابـه القوانين وتداوله الناس لهذا العهد ثم ألف الكرمانى من بعده وكذا المتكلمون المتأخرون وان المتداول بين أهل المغرب لهذا العهد فهى كتب ابن أبى طالب القيروانى من علماء القيروان مثل المجتمع وغيره وكتاب الاشارة للسالمى .

وأما أشهر من قام بدور فى تفسير الاحلام فهو يوسف عليه السلام وأبو بكر الصديق رضى الله عنه كما هو ثابت عنهم بنص القرآن .

ثانيا : العلوم العقليـة

١ ـ العلوم العددية

يعرض لها ويذكر أنها تنقسم الى فروع أولها مأســـماه بالارتماطيقى ويعرض بأنه العلم الباحث فى معرفة خواص الاعداد من حيث التأليف أما على التوالى أو بالتضعيف ويفسر هذا التعريف بالتمثيل له . فيقول مثل ان الاعداد اذا توالت متفاضلة (المتواليات العددية) . فان جمع الطرفين منها

مساو لجمع كل عددين بعدهما من الطرفين بعد واحد • ومثل ضعف الواسطة ان كانت عدد تلك الأعداد فردا مثل الأفراد على تواليها • ومثل ان الاعداد اذا توالت على نسبة واحدة بأن يكون أولهـــا نصف ثانيها وثانيها نصف ثالثها ••• الخ • فان ضرب الطرفين أحدهما فى الآخر كضرب كل عددين بعدهما من الطرفين بعد أحدهما فى الآخر •

ويقرر أن هذا الفن أول أجزاء التعاليم ليس هذا فحسب وانما هـو اثبتها أيضا ويدخل فى براهين الحساب •

وبعد أن عرف هذا العلم عرض لأشـــهر التأليف فيه عند المتقربين والمتأخرين وذكر أن أكثرهم كانوا يذكرونه ضمن التعاليم ولا يختصونـــه بالأفراد فى التأليف كابن سينا فى كتاب الشفاء والنجاة وغيره من المتقدمين • أما بالنسبة لموقف القدماء عن هذا العلم فقد هجروه لأن منفعته تظهر فى البراهين وليست فى الحساب فأخذوا ذوبوته فى البراهين الحسابية وتركوه كما فعل ابن البناء فى كتاب رفع الحجاب • ويتفرع هذا الفن الى أربعة أفرع هى : الحساب ـ الجبر والمقابلة ـ المعاملات ـ الفرائض •

وهو يجعل صناعة الحساب فرع من علم العدد ويرى أنها صناعة عملية فى حساب الاعداد تشمل الجمع والقسمة والطرح والضرب واستخراج الجذر التربيعى للاعداد ••• الخ • وان هذه الصناعة مستحدثة نشأت عند حاجة الناس للحساب فى المعاملات وبدأت تدرس للاولاد بل أصبح يبدأ بها فى التعليم لأنها فى رأيه معارف متضمنة وبراهينها منتظمة مما يضفى على الطالب فى الغالب عقل نير متمرن على الصواب وهذا الرأى هو نفس ما قرره كونت من بعده تقريبا • عندما اعتبر العلوم الرياضية هى منبع المنهج الوصفى لما يربط قضاياها من روابط محددة وقوانين ثابتة وأنها هى التى أنارت الطريق لبقية العلوم لتقدم نموذجا كاملا لطريقة الاستنباط والاستدلال •

اذ أنه يعلمه الصدق لما فى الحساب من صحة المبانى ومناقشة النفس فيصبح هذا الأمر خلقى للمتعلم ويلازمه الصدق •

ثم يقتصر على ذكر أحسن المؤلفات فى عهده فيذكر بالمغرب كتاب الحصار الصغير وشرح ابن البناء المراكشى عليه • وهو يعتبر هذا الكتاب من الكتب القيمة المفيدة الا انه يرى أنه جاء على نحو استغلق على افهام المبتدئين فى هذا الفن ويرجع سبب صعوبته الى أن مسائل علوم التعاليم وأعمالها واضحـة أما شرحها فيقتضى ابراز العلل فى تلك الأعمال ومن هنا تداخلها الصعوبة •

ثم يذكر الجبر والمقابلة فرعا آخر من فروع علم العدد ويعرفه بأنه الصناعة التى يستخرج بها العدد المجهول من العدد المعلوم اذا كان بينهما نسبة تقتضى ذلك ثم قدم شرحا لكيفية هذه العملية . وذكر أن أول من كتب فى هذا الفن هو أبو عبد الله الخوارزمى . ومن بعده أبو كامل شجاع بن اسلم ويعتبر أن كتابة هذا من أحسن الكتب الموضوعة فى هذا العلم وان أهل الأندلس قاموا بشرح هذا المؤلف ومن أفضل هذه الشروح كتاب الفرسى . ثم يقول بناء على الاخبار المتواترة عنده عن حال هذا العلم فى المشرق ان هناك من أئمة هذا العلم من توصل الى أكثر من الأحداسى الستة ووصل الى فوق العشرين . واستخرج لها براهين هندسية والله يزيد فى الخلق ما يشاء .

ومن فروع علم العدد أيضا يذكر المعاملات . وهو يقتصر فى هذا على تعريفه وذكر أشهر المؤلفات فيقول معرف أياه بأنه تصريف الحساب فى معاملات المدن فى البياعات والمساحات والذكورات .

وأما أشهر المؤلفات التى يذكرها فهى : معاملات الزهراوى وابن السمح وابن مسلم وابن خلدون من تلاميذ مسلمة المجريطى وأمثالهم من أهل الأندلس .

ومن فروعه أيضا الفرائض : ودون هذا العلم هو تصحيح السهام لذوى الفروض فى الوراثات فعملية التقسيم هذه فى حاجة الى شىء من المعرفة بعلم الحساب لتحديد أنصبة الورثة فهى تضم جزء من الفقه وجزء من الحساب وقد سبق له وان تعرض لعلم الفرائض عند حديثه عن العلوم النقلية . ويعتبر علم الفرائض من أجمل العلوم وأحسن التأليف فى هذا الفن على مذهب مالك كتاب ابن ثابت ومختصر القاضى أبىالقاسم الحوفى وكتاب ابن المنمر والجعدى والصردى وغيرهم . ويعتبر ان أفضل هذه المؤلفات كتاب الحوفى (فكتابه مقدم على جميعها) « المقدمة ١٠٩٦ » . ولامام الحرمين فى هذا العلم تأليف على مذهب الشافعى تشهد باتساع علمه ورسوخ قدمه وكذا للحنفية والحنابلة .

العلوم الهندسية(١)

يعرفها بذكر مباحثها بأنها النظر فى المقادير أما المتصلة كالخط والسطح والجسم وأما المنفصلة كالاعداد فيما يعرض لها من العوارض الذاتية . ويمثل

---

(١) المقدمة : ١٠٩١ .

لهذا ببعض المصادرات الهندسية من أن كل مثلث مجموع زواياه تساوى قائمتين وان كل خطين متوازيين لا يلتقيان فى نقطة ولو امتدا الى غير نهاية ... الخ .

وبتتبع المؤلفات فى هذا الميدان منذ البداية فيذكر أن أول ما نقل عن اليونانيين فى هذه الصناعة كتاب أوقيلدس ويسمى كتاب الأصول وكتاب الأركان وهو فى رأيه من أبسط ما وضع للمتعلمين . وقد تم ترجمة هذا الكتاب فى أيام أبىجعفر المنصور من مترجمين عدة منهم حنين بن اسحق وثابت بن قرة ويوسف بن الحجاج. ثم لخصه ابن سينا فى الشفاء هذا المؤلف وأفرد له جزء خاص به وكذلك فعل ابن الصلت فى كتاب الاقتصار وشرحه آخرون شروحا كثيرة وهو مبدأ العلوم الهندسية باطلاق .

ويبدى تقديره لهذا العلم ويعتبر انالهندسة تضفى علىصاحبها اضاءة عقل واستقامة فكر لما لها من البراهين المنتظمة التى لا يكاد يداخلها الغلط فكثرة ممارسة الانسان لها يساعده على اكتساب عقل نير بعيد عن الخطأ ويستشهد على أهمية علم الهندسة بما قاله افلاطون لا يدخل منزلنا من لم يكن مهندسا . وبأقوال شيخته من أن ممارسة علم الهندسة للفكر بمثابة الصابون للثوب الذى يغسل منه الاقذار وينقيه من الأوضار والأدران وهذا بسبب الترتيب والانتظام الذى يشتمل عليه هذا العلم .

ويتفرع هذا العلم فى رأيه الى الهندسة المخصوصة بالأشكال الكرية والمخروطات والمساحة والمناظر . وأهم المؤلفات التى دونت فى الهندسة الخاصة كتابان من وضع علماء اليونان وهما ثاود سيوس* وميلاوش* وهما يبحثان فى سطوح الأشكال الكرية وقطوعها .

ويذكر أن كتاب ثاودوسيوس مقدم فى التعليم على كتاب ميلاوش لتوقف كثير من براهين عليه . وهذان الكتابان لا بد منهما لمن يريد الخوض فى علم الهيئة لأن براهينها متوقفة عليها لأن هذا العلم يبحث فى الكرات السماوية وما يعرض فيها من القطوع والدوائر بأسباب الحركات .

---

* من أشهر علماء الهندسة اليونان ومن رجال القرن الاول الميلادى . هامش المقدمة١٥٥٣
* هو أيضا أشهر علماء الهندسة اليونان ومن رجال القرن الاول الميلادى - هامش١٥٥٤

وأما المخروطات فيعرفه مشيرا الى مباحثه فيقــول أنه علم يبحث فى الأجسام المخروطة من الأشكال والقطوع ويبرهن عــلى ما يعرض لذلك من العوارض ببراهن هندسية متوقفة على التعليم الأول . وأهمية هذا العـلم تظهر فى العلوم التطبيقية مثل النجارة والبناء وصناعة التماثيل ... الخ .

ويذكر أن هناك مؤلفا فى الحيل العملية ينسب الى بنى شاكر . الا أنه فى رأيه مؤلف مستغلق فى فهمه لصعوبة براهينه الهندسية .

وبالنسبة للمساحة فيقتصر على تعريفها ويقول انها الفن الذى يحتاج اليه فى تقدير مساحة الأرض والغرض من معرفة مساحة الأرض هو تقـدير الخراج وتقدير أنصبة الشركاء فى الأرض والورثة .

المناظر : عندما ذكره تحدث عن الفائدة التى نحصل عليها منه وهـو معرفة أسباب الغلط فى الادراك البصرى لأن الغلط يقع كثيرا فى رؤية القريب كبيرا والبعيد صغيرا . وكذا رؤية الأشباح الصغيرة تحت الماء ووراء الأجسام الشفافة كبيرة ... الخ . قدر من هذا العلم هو تبين أسباب هذا الغلط . وكيفياته بالبراهين الهندسية ثم ذكر ان كثير من اليونانيين ألفوا فى هذا العلم الا انه لم يذكر أحدا منهم وبالنسبة للمسلمين ذكر ابن الهيثم واعتبره أشهر من ألف فى هذا الفن .

عــــلم الهيئــة(١)

يعرفه ويتتبعه منذ نشأته حتىعصره مع ذكر لأهم المؤلفات التىتناولت هذا العلم وهو يعرفه بأن العلم الذى ينظر فى حركات الكــواكب الثابتة والمتحركة والمتحيزة ويستدل بكيفيات تلك الحركات على أشكال وأوضـــاع للافلاك لزمت عنها هذه الحركات المحسوبة بطرق هندسية .

ثم يتتبع تاريخ هذا العلم عند اليونانيين الذين كانت لهم عناية خاصة بالرصد كما كان لهم فى هذا أجهزة معينة تعينهم عـلى ذلك وتسمى بذات

---

(١) المقدمة : ١١٠٠

الحلق • أما بالنسبة للعالم الاسلامى فلم تقع به عنـــاية وان كان فى أيام المأمون شىء منه وصنع الآلة المعروفة للرصد المسماة ذات الحلق وبدأ فى هذا ولم يتم ولما مات اعتل الأمر واعتمد على الأرصاد القديمة ويقدر ابن خلدون هذا النوع من العلم ويعتبره صناعة شريفة ويرفض الرأى القائل بأنها تعطى صورة السماوات وترتيب الأفلاك والكواكب بالحقيقة • ويقول انما هى تشير الى أن هذه الصور والهيئات للافلاك لزمت عن هذه الحركات ويدلل على هذا بالقضية العقلية التالية • بأنه لا يبعد أن يكون الشىء الواحد لازما لمختلفين وان قلنا ان الحركات لازمة فهو استدلال باللازم على وجود الملزوم ولا يعطى الحقيقة بوجه وهو يعتبره على أى حال علم جليل •

ثم أشار الى أحسن المؤلفات فى هـذا العـــلم فذكر كتاب المحسطر لبطليموس الذى اختصره الأئمة من حكماء الاسلام مثل ابن سينا فى كتاب الشفاء وقد قام ابن رشد من حكماء الأندلس بتلخيصـــه وابن السمح وابن الصلت فى كتاب الاقتصاد ولابن الفرغانى هيئة ملخصة قربهـــا وحـذف براهينها الهندسية •

ومن فروعه علم الازياج(١) •

ويعرفه بأنه صناعة حسابية معتمدة على قوانين عددية يعرف به مواضع الكواكب فى أفلاكها لأى وقت فرض من قبل حسبان حركاتها على تلك القوانين المستخدمة من كتب الهيئة ولهذه الصناعـــة قوانين فى معرفـــة الشهور والتواريخ الماضية •

واعتبر أن أشهر المؤلفات فى هذا العلم كتاب البتانى وابن الكماد • ثم ذكر مؤلف ابن اسحق من منجمى تونس فى عهده وقال ان المتأخرون لهذا العهد بالمغرب قد عولوا عليه • ويذكر ما تواتر من أخبار بشأن هذا المؤلف من أن ابن اسحق اعتمد على أحد اليهود الماهرين فى الرصد وقد كان يمده بمعلومات عن أحوال الكواكب وحركتها(١) • وان ابن البناء لخص فى كتاب آخر سماه المنهاج فولع الناس به لما سهل من الأعمال فيه •

---

(١) المقدمة : ١١٠١

الطبيعيــات[١]

عرف هذا العلم بذكر مباحثه فقال انه علم يبحث عن الجسم من جهــة ما يلحق به من الحركة والسكون فينظر فى الأجسام السماوية والعنصرية وما يتولد عنها من حيوان وانسان ونبات ومعدن وما يتكون فى الأرض من العيون والزلازل وفى الجو من السحاب والبخار والرعد والبرق والصواعق وغير ذلك وفى مبدأ الحركة للأجسام وهى النفس على تنوعها فى الانســان والحيوان والنبات ٠

ثم ذكر أن كتب أرسطو قد ترجمت فى أيام المأمون وحذا الناس حذوها فى التأليف وأحسن من ألف فى هذا ابن سينا فى كتاب الشــفاء ثم لخصه فى كتاب النجاة وفى كتاب الاشارات يخالف أرسطو فى كثير من المسائل ٠ أما ابن رشد فلخص كتب أرسطو وشرحها متتبعا له غير مخالف ٠ وهذه التآليف هى أشهر ما وضعه الناس فى هذا العلم ٠

ثم ذكر أن لأهل المشرق عنــاية بكتاب الارشادات لابن سينا وللامام ابن الخطيب عليه شرح حسن وكذا الآمدى وشرحه أيضا نصر الدين الطوسى من أهل المشرق ٠

عــلم الطب[١]

هو عنده من فروع الطبيعيات ويقول عنه أنه صناعة تنظر فى بدن الانسان من حيث المرض والصحةوتحاول أن تبعد عنه المرض بأدوية معينة ٠ ويسمى القواعد الجامعة لهذه الصناعة بعلم الطب ٠

ثم عرض لأهم الباحثين الذين أسهموا فى هذا المجال الا أن ما قدمه من معلومات عن الاسهامات الأولى كانت خاطئة فقد ذكر أن أمام هــذه الصناعة من الأقدمين هو جالينوس وانه كان معاصرا لعيسى عليــه السلام ومات بصقلية * ٠

---

(١) المقدمة : ١١٠٧

(١) المقدمة : ١١٠٨

* ان حقيقة جالينوس هذا فهى انه من أشهر علماء اليونان ولد ببلدة برجام من بلاد آسيا الصغرى عام ١٣١ بعد الميلاد وتوفى فى روما على الأرجح حوالى عام ٢١٠ وقد درس الطب فى برجام وكورنثه وبالأخص فى الاسكندرية ومارس الطب فى برجام وروما وقد رحل من روما =

أما بالنسبة لعلماء الاسلام فذكر فى هذا المجال الرازى والمجوسى ، وابن سينا ومن أهل الاندلس أيضا كثيرون أشهرهم ابن زهر ·

وابن خلدون يربط بين صناعة الطب وتقدم الحضارة والترف · ويذكر أن للبادية أيضا طب لكنه لا يرقى الى هذه الصناعة لأنه قائم على خبرة قاصرة لبعض الأشخاص وان هذه الخبرة متوارثة وغير مستندة الى قوانين صحيحة · وهنا يتبدى تأكيده لأهمية العلم القائم على البحث المنظم · ويذكر أن هذا النوع الأخير من الطلب قد وجد عند العرب وكان فيهم أطباء معروفون كالحارث ابن كلدة وغيره والطب المنقول فى الشرعيات أيضا من هذا القبيل لآنه ليس له قواعد موضوعة على أساس من الدراسة العلمية (وهنا تظهر نزعته الموضوعية فهو لم يتميز لشيء منتمى اليه مهما كان شأنه) · ويفسر ذلك بأن الطب المذكور فى القرآن ليس من الوحى وانما هو ذكر لبعض أقوال النبى · والنبى لم يأت الا ليعلمنا الشرائع لا لتعريفنا بالطب ولا غيره · فلا ينبغى أن يحمل شيء من الطب الذى وقع فى الأحاديث الصحيحة المنقولة على أنه مشروع فليس هناك ما يدل عليهم اللهم الا اذا استعمل على وجهة التبرك وصدق العقد الايمانى فيكون له أثر عظيم فى النفع ·

الفلاحة(١)

أطلق على هذا النوع لفظ صناعة لأنها - فى رأيه - تحتوى على نوع من الممارسة العملية التى تتمثل فى انبات الزرع والعناية به بالسقى وغير ذلك وهى - حسب عرضه لترتيب العلوم - فرع من فروع الطبيعيآت ·

وقد ذكر أن الأوائل اهتموا بهذه الصناعة وبحثوا فى وسائل غرس النباتات وتنميتها كما بحثوا فى بعض المسائل التى تدخل ضمن أبواب السحر مثل البحث عن خواص النبات وروحانيته وان له روحا تشابه أرواح الكواكب وغير ذلك ·

حوالى ١٦٨ على أثر وباء انتشر فيها الى مدينة اكويلى حيث التقى بقيصرى روما حينئذ مرقس أورلبوس ولوسيوس فوروس حيث كانا يستعدان لقتال الجرمان ولما رجعا الى روما تبعهما جالينوس وأقام بقية حياته فى روما تحت حكم القياصرة - كرمود وبرتيناكس وسيتيم القاسى، وعلى ذلك يكون ما ذكره ابن خلدون بشأنه غير صحيح (المقدمة هامش ١٥٦٨) ·

(١) المقدمة : ١١١٠

وأما المؤلفات فى هذا الميدان فقد ذكر ان اليونانيون قد تناولوا هذا الموضوع وقد ترجم عنهم كتاب الفلاحة النبطية ـ نسبة لعلماء النبط ـ الا أن علماء الملة الاسلامية عندما نظروا فى هذا الكتاب ووجدوا اختلاط مسئلة بالسحر كفوا النظر عن هذا الجانب لما جاء فى شريعتنا من تحريم البحث فى السحر واقتصروا فيه على النظر فى الكلام المتعلق فقط بفلاحه النبات وأهملوا الجزء المتعلق بالسحر • وقد اختصر ابن العوام كتاب ـ الفلاحة النبطية على هذا الأساس وظل الجانب الآخر منه مهملا • وذكر ان للمتأخرين كتب كثيرة الا أنه لم يذكر شيئا عن هذه الكتب •

علم المنطق

يتفق ابن خلدون مع الفارابى فى تقديرهما لهذا العلم فقوانينه ـ فى رأيهما ـ هى التى تعين على معرفة الصحيح من الفاسد سواء كان هذا بالنسبة للتصورات أو التصديقات ** •

ويرى أن العلم الذى يسعى الانسان لاكتسابه فى رأيه ـ أما تصورا أو تصديقا • والتصور ادراك ساذج للماهيات بدون حكم • أما التصديق فهو الحكم بثبوت أمر الأمر • والفائدة التى يجنيها العقل من الحكم على شىء ما هو ادراك حقيقة هذا الشىء • والانسان فى سعيه لتحقيق هذه الغاية قد يسلك طريق الصواب أو طريق الخطأ فاستلزم هذا وجود قانون يعين الانسان فى سعيه لتحصيل المعرفة • وكانت هناك بدايات لكنها لم تكن منظمة الى أن جاء أرسطو فوضع أول كتاب منظم لبحث هذه القواعد فى مؤلفه (النص) الاورجانون ـ وان هذا الكتاب اشتمل على عدة كتب هى المقولات ـ العبارة ـ القياس ـ البرهان ـ الجدل ـ السفسطة ـ الشعر • ثم تحدث بعد ذلك عن التصورات التى تلت بداية أرسطو فقال :

ان حكماء اليونان بعد أرسطو اضافوا مبحثا فى التحليلات الخمس الجنس ـ الفصل ـ النوع ـ الخاصة ـ العرض) رأوا ضرورته لمبحث

---

(١) المقدمة : ١١٠٢

* احصاء العلوم ص ٥٣

** التصورات هى ادراك مدلول المفردات ومهايا الاشياء • والتصديقات هى ادراك النسبة أى الحكم أو اسناد المحمول الى الموضوع • فادراك الحكم على الانسان بانه من جنس الحيوان يسمى تصديقا •

التصورات وان كل هذا الرصيد قد ترجم الى الثقافة الاسلامية • وتناوله فلاسفة الاسلام بالشرح والتلخيص كما فعل الفارابى وابن رشد وابن سينا وان ابن سينا ضمن كتابه الشفاء علوم الفلسفة السبعة (المنطق — الطبيعيات الالهيات — الرياضة — الارتماطيقى — الهندسة — الفلك الموسيقى) •

ثم جاء المتأخرون فأضافوا الى الكليات الخمس الكلام فى الحدود والرسوم وقد نقلوها من كتاب البرهان ثم حذفوا من كتاب العبارة الكلام من العكس فنحوا بالقياس منحا صوريا واهتموا فيه بالشكل ولم يهتموا فيه بالمادة مع أن النظر فى مادة القياس من حيث صدقها ومطابقتها للواقع أهم وأفيد • ثم اتسع نطاق البحث فى المنطق ونظر اليه على أنه علم بذاته لا مجرد آله للعلوم • وأول من فعل ذلك الامآم فخر الدين بن الخطيب ثم جاء بعده أفضل الدين الخونجى وقد اعتمد المشارقة على كتبه اعتمادا كبيرا وقد كتب فى المنطق كتاب كشف الاسرار واهتم به المتعلمون فى هذا العصر وانصرفوا عن كتب المتقدمين •

الالاهيات(١)

يبدأ عرضه بتعريف لمباحث هذ العلم فيقول أنه العلم الذى ينظر فى الوجود المطلق ومبادىء الموجودات وكيفية صدور الموجودات عنها ومراتبها وأحوال النفس بعد مفارقة الأجسام وعودها الى مبدأها •

ويذكر أن هذا العلم — حسب ترتيب اليونان — يلى الطبيعيات ويطلقون عليه علم ما وراء الطبيعة • وان ابن سينا قد لخص مباحث هذا العلم فى كتاب الشفاء والنجاة وكذلك فعل ابن رشد ثم تولى الغزالى الرد على آراء الفلاسفة فى هذه المسائل •

ثم ذكر أن المتأخرون من المتكلمين خلطوا مسائل علم الكلام بمسائل الفلسفة لتشابه موضوع الكلام بموضوع الالهيات وهو يرفض هذا الخلط رفضا باتا لأن مسائل علم الكلام ما هى الا عقائد متلقاة من الشريعة وهى موضع تسليم وليس للعقل أن يناقشها — كما سبق وان ذكر — وما بحث فبه المتكلمون من اقامة الحجج ليس هو قبيل البحث عن الحق فى هذه الادلة

(١) المقدمة : ١١١١

وانما هو ايراد حجة عقلية تعضيدا ـ للعقائد الايمانية المتلقاة من السلف والمسلم بصحتها ـ للرد على الملحدين وعلى هذا فالبون شاسعا بين المجالين.

علوم السحر والطلسمات(١)

عرض لهذه العلوم لأنها كانت ضمن العلوم السائدة فى عصره وقال ان هذه العلوم قائمة على تأثيرات النفوس البشرية فى عالم العناصر أما بغير معين كما هو فى حالة السحر وأما بمعين كما هو بالنسبة للطلسمات وهو يفسر ذلك بأن « النفوس البشرية وان كانت واحدة بالنوع فهى مختلفة بالخواص . وهى أصناف كل صنف مختص بخاصية لا توجد فى الصنف الآخر . وصارت تلك الخواص فطرة وجبلة فنفوس الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لها خاصية تستعد بها للمعرفة الربانية ونفوس السحرة لها خاصية التأثير فى الاكوان واستجلاب روحانية الكواكب للتصرف فيها والتأثير بقوة نفسانية أو شيطانية وايمانه بالسحر لا يقدم فى اتجاهه العلمى فى البحث لأنه ليس من قبيل ايمان العامة بالغيبيات التى لا يقوم دليل على صحتها . فعندما أكد ايمانه بالسحر قدم لنا مبررات هذا الايمان كانت مبرراته مستندة الى الشرع والى الواقع الذى شاهده والى الاخبار التى تواترت اليه . فدليله الشرعى على وجود السحر مستمد من قوله تعالى : « ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماوردت وما يعلمان من أحد حتى يقولا انما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد الا باذن الله(٢) .

ويستدل كذلك بواقعه سحر الرسول ونزول المعوذتين . ثم يقوم لنا خبرته الواقعية بهذا فيقول « ورأينا بالعيان من يصور صورة الشخص ... وشاهدنا من المنتحلين للسحر من يشير الى كساء أو جلد ويتكلم عليه فى سره فاذا هو مقطوع متمزق(١) .

وفى موضع آخر يقول « وبالمغرب صنف من هؤلاء المنتحلين لهذه الأعمال السحرية .. لقيت منهم جماعة وشاهدت من أفعالهم . وأخبرونى

---

(١) المقدمة : ١١١٣
(٢) المقدمة : ١١١٦
(١) المقدمة : ١١١١

أن لهم وجه ورياضة خاصة بدعوات كفرية واشراك الروحانيات الجن والكواكب(٢) .

ويشير أيضا الى بعض الواقعات التى تواتر اليه خبرها فيقول : سمعنا أن بأرض الهند لهذا العهد من يشير الى الانسان فيخفت قلبه ويقع ميتا . وكذلك سمعنا أن بأرض السودان وأرض الترك من يسحر السحاب فيمطر الأرض المخصوصة(٣) .

ويذكر أن هذه القدرة على التأثير فى النفوس موجودة أيضا لدى بعض المتصوفة وأصحاب الكرامات . ولكن هذا التأثير ليس من نوع السحر وانما هو امداد الهى . وهو يعتبر المعجزة من هذا النوع . ويرى أن السحر لا يستطيع أن يصل اليها . ويمثل بواقعه موسى عليه السلام مع سحرة فرعون كذلك يقرر أن السحر يبطل أثره مع ذكر الله . وهو مع اعترافه وجود السحر لا يقره ويذكر أنه مذموم من الشرع لما فيه من الاضرار بجانب انه يتضمن التوجه الى غير الله من كوكب وغيره مما يفسد العقائد الايمانية ورد الأمور الى غير الله .

---

٣) المقدمة : ١١٢٠

٢) المقدمة : ١١١٨

رسائل جامعية :

١ — الطفل فى أجهزة الاعلام دراسة نفسية استطلاعية*

الأستاذة : مها الكردى**

★ موضوع الدراسة :

يعتبر الاعلام امتدادا للتنشئة الاجتماعية • فهو درب من دروب الضبط الاجتماعى الذى يهدف الى توجيه أفراد المجتمع من جانب والتعبير والتنفيس عنهم من جانب آخر • لذا فان المواد الاعلامية أشبه بمرآة تعكس ما هو قائم فى المجتمع وتعمل على دعم ايجابياته ونبذ واستبعاد سلبياته • ويمكن القول بان الدور الرئيسى للاعلام يتمثل فى صياغة اتجاهات وقيم الشرائح الاجتماعية المختلفة بهدف رسم معالم « الشخصية القومية » بما يتفق والايديولوجية القائم عليها نظام المجتمع ككل •

كما وان الطفولة صانعة المستقبل لذا فمن الواجب بل ومن الضرورى أن توفر الأجيال العاملة بدءا بالأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع • وانتهاءا بأجهزة الدولة الرسمية كل السبل والوسائل التى من شأنها تهيئة وتمهيد السبيل لاعداد جيل جديد من أطفال اليوم يمكنهم تحمل المسئولية الحضارية بوصفهم رجال الغد •

وفى الجملة فان الأساس الأول لبناء شخصية الفرد ديناميا ووظيفيا وأساس تعلم قواعد السلوك الانسانى الذى يميزه عن غيره من الكائنات الأخرى يبدأ فى مرحلة الطفولة حيث يلعب جهاز الرموز أو اللغة الدور الرئيسى فى هذا الصدد •

الهدف من الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على التكوين الغريزى للطفل والكشف عن دور وسائل الاعلام باعتبارها أحد أدوات الضبط الاجتماعى

---

* ملخص لرسالة الماجستير التى حصلت عليها الباحثة سنة ١٩٨٢ •

** باحث بوحدة الرأى العام والاعلام

في التعامل مع هذا التكوين فنطرح من خلال هذه الدراسة عدة تساؤلات تتلخص فى : ماذا يقدم للطفل فى برامج الأطفال الاذاعية ذات الشكل القصصى كما وكيفا ؟ وما هى القيم والأهداف التى تتضمنها هذه القصص وتسعى الى غرسها فى نفس الطفل ؟ ما هى الجوانب الغريزية التى تتناولها هذه القصص وتركز عليها وتلك التى تتجاهلها على الرغم من الدور الهام الذى تلعبه فى تشكيل شخصية الطفل ؟ ما هى الكيفية التى تتعامل بها المادة القصصية مع كل من الجنسين وكيفية معالجتها لمشكلات الطفولة بصفة عامة ؟

المنهج :

لتحقيق هدف الدراسة استخدم منهج تحليل المحتوى لأحد برامج الأطفال الاذاعية ذات الشكل القصصى وذلك للتعرف على ملامح صورة العالم الخارجى التى تسعى هذه المواد القصصية الى غرسها فى نفس الطفل . ويستمد أسلوب تحليل المحتوى المستخدم فى الدراسة بصفة أساسية من منهج التحليل النفسى الذى يضفى معانى واضحة على الرموز بحيث تعالج المادة الاعلامية مثلما يتم تحليل ومعالجة رموز الاحلام والمستدعيات فى الاختبارات الاسقاطية وما شابه ذلك من الموضوعات الشائعة والصراعات المتكررة وكيفية حلها والعمليات الدفاعية المستخدمة . ومن خلال تحليل الرموز بأشكالها المختلفة يمكن الوصول الى اللا شعور بما ينطوى عليه من معان خفية قد تكون مغايرة تماما للصورة الخارجية التى يظهر عليها التعبير ابتداءا .

العينـة :

تتمثل فى المواد القصصية لدورة اذاعية كاملة لبرنامج الأطفال اليومى الذى يقدم من البرنامج العام فى الاذاعة المصرية بعنوان « غنوة وحدوتة » فى الفترة من أول أكتوبر الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ وكان عدد القصص المختارة ٧٢ قصة .

وقد قسمت الدراسة الى قسمين ، يتضمن الأول الاطار النظرى حيث تناول بحث ديناميات نمو الشخصية ومراحل النمو النفسى فى مرحلة الطفولة المبكرة — ما قبل المدرسة من وجهتى نظر كلا من « فرويد وايريكسون » . وتعرض لمفهوم النمو الاجتماعى للاطفال من حيث علاقة الطفل بأمه وأبيه وأخوته وأقرانه ، وتطور الشعور الدينى لديه وأثره فى تكوين المثل

الأخلاقية والاجتماعية ثم مراحل النمو العقلى للأطفال الأخاييل باعتبارها نشاطا عقليا فعالا ٠

والقسم الثانى للدراسة تناول التحليل الكيفى للمواد القصصية المذاعة والموجهة للأطفال والنتائج المستخلصة ٠

النتائج :

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج :

أولا ــ نتائج التحليل الكمى للغرائز والقيم التى تضمنتها المواد القصصية :

تم استخراج النسبة المئوية تنازليا لكل قيمة وشكل غريزى على حدة بالنسبة للمجموع الكلى للقصص ٠ فجاءت هذه النسبة فيما يتعلق بالغرائز تتراوح ما بين ٢٤ر٣٠٪ و ١٦ر٢٪ ــ وفيما يتعلق بالقيم تراوحت ما بين ٢٣ر٧٦٪ و ١٦ر٢٪ ٠

بالنسبة للغرائز كانت النسبة الأولى للغرائز المعرفية والأخيرة لغرائز الخوف من الموت ٠

وبالنسبة للقيم كانت النسبة الأولى للقيم التعليمية المدرسية والأخيرة لقيم النظام والنظافة ٠

ثانيا ــ الحيل الدفاعية التى تضمنتها المواد القصصية :

كانت أهم الحيل التى أبرزها التحليل الكيفى « الاعلاء » بالدفعات الغريزية باعتباره الميكانيزم الذى يدفع الفرد الى التكيف والتلاؤم مع البيئة حيث يعمل على تحويل الطاقات الغريزية المرفوضة اجتماعيا الى شكل مقبول ومعترف به ويعمل فى نفس الوقت على دفع الفرد الى الانتاج والتخلص من التوتر ٠ وكان ترتيب الحيل الدفاعية الأخرى من حيث وضعها فى كل قصة كالتالى : التوحد أو التعيين الذاتى ــ الكبت ــ الانسحاب السلوكى ــ التكوين العكسى ــ التكوص ــ الاسقاط ــ الادماج ــ التبرير ــ القلب للضد الانتصار فى الخيال وانكار الواقع ــ التعويض ٠

ثالثا ــ تم جدولة الغرائز كما وردت فى المواد القصصية وربطها بالصورة المقبولة اجتماعيا المقابلة لها والتى تسعى هذه المواد الى غرسها فى

نفس الطفل • فجاءت كالتالى : **الغرائز المعرفية :** يقابلها القيم التعليمية المدرسية وأعمال العقل في اختبار الواقع ـ **النرجسية :** ويقابلها المشاركة الاجتماعية والتعاون والولاء والوطنية والعطاء واحترام الغير وعدم الاستخفاف بالأصغر • **العدوانية :** يقابلها المشاركة الاجتماعية والتعاون والطاعة والأمانة والصدق والاعتراف بالخطأ والتمسك بالقيم الدينية الاخلاقية **الجنسية :** يقابلها التمسك بالقيم الدينية الاخلاقية واتخاذ مثل أعلى يحتذى به وطمأنة الفتاة واحترام الغير والأقل شأنا والاعتراف بالخطأ والتفوق الدراسى ـ الفمية : تقابلها القناعة والعطاء • **العلاقة الكفلية :** تقابلها المشاركة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى وطمأنة الفتاة واحترام الغير والأقل شأنا • **غرائز الخوف من الموت :** يقابلها التمسك بالقيم الدينية الاخلاقية واتخاذ مثل عليا يحتذى بها والصدق والأمانة والطاعة تجنبا للعقاب •

خلاصـــة :

تخلص مما سبق الى أن صورة الطفل فى المواد القصصية تستبعد منها الحفزات الغريزية الجنسية والعدوانية بحيث يتم كبتها واستبدالها وتحويل طاقاتها الى أشكال اجتماعية معترف بها • وقد ميزت هذه المواد القصصية بين ملامح شخصية « الولد » و « البنت » وبين الملامح المشتركة ـ ففيما يتعلق بالذكر من الملاحظ ابرازه بصورة أكثر عدوانية وجموحا وعنفا الأمر الذى يجب معه الحد من هذا الجموح وتطويعه •

وبالنسبة للانثى فقد أظهرتها فى صورة أكثر استسلاما وخضوعا وللتخفيف من الشعور بالدونية لديها ابرزتها فى صورة أكثر حكمة ودهاء وان فى مقدرتها السيطرة على الذكر رغم قوته وسلطته المستمدة من سلطة المجتمع الذى تتباين نظرته لكل من الجنسين تباينا واضحا ، وفيما يتعلق بالنظرة الى الجنسين معا اتجهت المواد القصصية الى رسم صورة الصغير بصفة عامة وكأنه الأقوى رغم ضآلة حجمه وذلك للتخفيف من حدة الشعور بالنقص الذى غالبا ما يستشعره ويظهر هذا بوجه خاص فى القصص ذات الطابع الاسطورى •

رسائل جامعية :

٢ ـ القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣*

الدكتورة : نجوى أمين الفوال**

تحاول هذه الدراسة الاقتراب من أحد الموضوعات التى تعد من أصعب نقاط البحث بالنسبة للباحثين المهتمين بالدراسات السياسية الأفريقية ، وهو موضوع العلاقات المصرية الأفريقية فى عقد السبعينيات ٠

وترجع صعوبة دراسة هذا الموضـــوع الى ندرة ما هو متاح عنه من معلومات ، وقلة الدراسات التى اقتربت من تحليل عناصر تلك العلاقة ٠٠ هذا بالاضافة الى اعتبارات صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية التى قد تفيد الباحث فى تقويمه لسياسة مصر الأفريقية ٠

لذلك تحاول الدراسة الاقتراب من هذا الموضوع من خلال تناول أحد المؤشرات القوية الدالة على أبعاد السياسة المصرية الأفريقية وهو موقف الاعلام المصرى من القضايا السياسية للقارة فى عقد السبعينيات ٠٠ حيث تهدف الى التعرف على موقف الصحافة المصرية من تلك القضايا وتحديـــد ملامح الصورة التى سعت الى نقلها للرأى العام المصرى ٠

وتتحدد أهم القضايا السياسية الأفريقية فى ذلك العقد فيما يلى :

ـ قضية الثورة الاثيوبية وتطوراتها (٧٤ - ١٩٧٨) باعتبار ان أحداثها تمثل ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسى فى القارة ٠٠ كما أن النظام العسكرى الذى استولى على السلطة فى أعقابها ، يمثل ظاهرة سياسية متكررة فى القارة ٠

ـ قضية الحرب الأهلية فى انجولا (٧٥ ـ ١٩٧٧) ٠٠ وتمثل هـذه القضية احدى قضايا التحرر الوطنى ، الى جانب كونها مرحلة فاصلة بين

* رسالة دكتوراه فى الدراسات الافريقية ـ نظم سياسية ، تقدمت بها الباحثة نجوى أمين الفوال الى معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة ـ نوفمبر ١٩٨٣ باشراف الأستاذ الدكتور مختار التهامى ، ومعاونة د٠ اجلال رافت ٠

** خبيرة ورئيسة وحدة بحوث التصنيع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

** خبيرة بوحدة الرأى العام والاعلام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

فصلين من فصول التطور السياسى للقارة ، استمرت نتائجها فى التأثير على مقدراتها لفترة طويلة ، خاصة فيما يتعلق بمتغير التدخل الأجنبى فى أفريقيا ·

ـ قضية أزمتى شابا فى زائير (٧٧ ـ ١٩٧٨) التى مثلت نموذجا آخر من نماذج عدم الاستقرار السياسى فى القارة ، كما عبرت فى الوقت نفسه عن ظاهرة الاستقطاب الدولى على الأرض الأفريقية ·

وقد قدمت الدراسة عرضا تحليليا سياسيا لأحداث القضايا التى تم اختيارها ، كمقدمات للجزء الخاص بتحليل مضمون موقف جريدة الأهرام منها ، وكمحك موضوعى يتم على أساسه قياس مدى حيتها تجاه تلك الأحداث ·

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل المضمون فى اطار تطبيق المنهج المقارن ـ بمستوييه الوصفى والتحليلى ـ حيث لا تكتفى الدراسة بمجرد رصد موقف جريدة الأهرام من كل قضية ، بل تهدف الى التوصل للخطوط العامة التى تربط تحليلها للقضايا الأفريقية من خلال المقارنة بين تناولها لكل منها ، والمقارنة بين معالجتها خلال فترات زمنية مختلفة ·

واستعانت الدراسة فى ذلك بتطبيق التحليل الكيفى للمضمون لاضفاء الحيوية والثراء على النتائج التى يتوصل اليها التحليل الكمى

وقد وضعت الدراسة الفروض التالية لاختبار مدى صحتها بطريقة علمية :

الفرض الأول :

ان اهتمام جريدة الاهرام بالقضايا السياسية الافريقية التى برزت فى السبعينيات لم يواكب التصاعد فى الاهتمام الأفريقى بالمنطقة العربية ـ ومركزها مصر ـ منذ حرب أكتوبر · كما لم يتناسب مع حجم التوجه الأفريقى نحو العالم العربى فى ذلك العقد ·

الفرض الثانى :

تأثرت جريدة الأهرام فى تناولها للقضايا الأفريقية فى السبعينيات بوجهة النظر الغربية نحو هذه القضايا ·

الفرض الثالث :

تأثرت جريدة الأهرام بالاستراتيجية المصرية نحو القارة الأفريقيه وبالموقف الرسمى لحكومة مصر نحو القضايا الأفريقية محل الدراسة .

وقد وقع الاختيار على جريدة الأهرام نظرا لاعتبارها من أعرق الصحف المصرية وأكثرها انتشارا ، واعتمادا على الفرض النظرى القائل بعدم وجود فروق جوهرية فى معالجة الصحف المصرية لقضايا السياسة الخارجية فى تلك الفترة .

وقد حرصت الدراسة على اتباع أسلوب الحصر الشامل لكل ما جاء فى جريدة الاهرام خلال خمس سنوات تمتد من أكتوبر ١٩٧٣ حتى نهاية ١٩٧٨ .

وعند تناول قضية الثورة الاثيوبية ، تبحث الدراسة فى ماهية أحداث فبراير / سبتمبر ١٩٧٤ ، وهل كانت ثورة شعبية ، أم انقلابا عسكريا وتخلص الى اعتبار تلك الأحداث ثورة شعبية تلقائية ، أحدثت تغييرات بنيانية جذرية فى المجتمع الاثيوبى .. الا أن الجيش قد سعى منذ يونيو من ذلك العام الى الانفراد بالسلطة على حساب القوى الشعبية ، حتى تسنى له الاستيلاء على الحكم .

ثم تتناول لدراسة العوامل المحركة لأحداث الثورة وتتلخص فى العامل السياسى المتمثل فى الحكم الاوتوقراطى الامبراطورى ، وما ارتبط به من عجز المؤسسات السياسية واختفاء الحياة الحزبية ، بالاضافة الى العامل الاجتماعى المتمثل فى حجم التركيب العرقى للامبراطورية الى جانب البناء الطبقى للمجتمع الاثيوبى . أما العامل الاقتصادى فقد تمثل فى حاله التخلف والتبعية ، وتأثير ظاهرة الجفاف وما أعقبها من مجاعة على تفجر السخط الجماهيرى ضد النظام الحاكم الذى تجاهل وجود تلك الكارثة .

ثم تتناول الدراسة النظام العسكرى الحاكم منذ ١٩٧٤ ، وتشرح استنزاف قوى اللجنة العسكرية الحاكمة فى صراع بين اجنحتها ، وانخفاض درجة الفعالية السياسية للنظام العسكرى ، بالاضافة الى عدم قدرته على تحقيق التكامل السياسى للمجتمع الاثيوبى .. هذا الى جانب فشله فى قيادة عملية التنمية الاقتصادية .

ثم تتناول الدراسة موقف جريدة الاهرام من هذه القضية ، من حيث مدى اهتمام الجريدة بها ، والاتجاهات التى طرحتها حولها • وتخلص الى أن الجريدة لم تهتم بقضية الثورة الاثيوبية بدرجة تتفق والأهمية الحيوية التى تمثلها اثيوبيا بالنسبة لمصر حيث لم تشغل مساحة كبيرة على صفحـــات الجريدة ، وتركزت المادة لمنشورة حولها فى الشكل الخبرى •• بالاضافـة الى قلة حجم المادة التى غطاها المراسلون ، واعتماد الجريدة على برقيـــات وكالات الأنباء فى تغطية القضية ، اعتمادا شبه تام •

وبخصوص اتجاهات الجريدة نحـــو قضـــية الثورة الاثيوبية فقد استخلصت الدراسة الاتجاهات التالية :

- ان الجريدة قد ركزت على الدور الذى لعبه الجيش فى الثورة مما أثر على تكييفها للأحداث كحركة عسكرية •

- عرضت الجريدة تحليلا متكاملا لأسباب قيام الثورة الاثيوبية وعلى الأخص فى مادة الرأى •

- تأثر موقف الجريدة من النظام العسكرى الحاكم فى أثيوبيا بعـــد الثورة بأولويات الاستراتيجية المصرية الرسمية نحو قارة أفريقيا • مـــن حيث ضمان عدم سيطرة القوى المعادية لمصر على منابع النيل •• ويتضح ذلك من تجاهل الجريدة تناول أحداث الازمة السياسية والاقتصادية التى أحاطت بالنظام العسكرى الحاكم حتى تحولت اثيوبيا فى علاقاتها الخارجيـة الى المعسكر الشرقى ، وعودة العلاقات بينها وبين اسرائيل

ثم تنتقل الدراسة الى تناول قضية الحرب الأهلية فى انجولا من ٧٥ حتى ١٩٧٧ فتبدأ بتمهيد حول الآثار التاريخية لتلك الحرب على المســـتوى الاقليمى والعالمى •• بعده تتناول الظروف المحيطة بالحركـــة الوطنية فى أنجولا ونشأتها فى ظل القهر السياسى والتخلف الحضارى والاقتصادى الذى فرضه الاستعمار البرتغالى ، واستنادها الى الأساس القبلى واتسامها بالسمة الانقسامية منذ البداية وتطور الصراع فيما بينها الى حد الحرب الأهلية •

ثم تعرض الدراسة لمواقف اطراف التدخل الأجنبى فى أنجولا الذى أعقب تفجر الحرب الأهلية لتحديد أبعاد الدور الذى لعبه كل منهم ، ودوافعه فى التدخل •

بعد ذلك تتناول الدراسة موقف جريدة الأهرام من هذه القضية وتخرج من هذا بضآلة حجم اهتمام الجريدة بهذه القضية سواء من حيث عدد الموضوعات الصحفية ، أو الموقع أو المساحة التى احتلتها على صفحات الجريدة .. مما يدل على عدم تقدير القائم بالاتصال لأهمية وقائع الحرب الأهلية بأبعادها الدولية فى أنجولا .

ويمكن ان نجمل اتجاهات الجريدة نحو هذه القضية فيما يلى :

- تناولت الجريدة احداث انجولا فى اطار البعد الدولى لها حيث طغى اهتمامها بالأبعاد العالمية والاقليمية للقضية على تناولها للبعد الداخلى للازمة .

- بالرغم من حياد الجريدة النسبى فى تناولها لسير معارك الحرب الأهلية ، الا أن الجريدة فى تحليها للابعاد الدولية للازمة قد خضعت للاتجاهات الغربية من حيث ادانة التدخل السوفيتى الكوبى ، وتبريرها النسبى لمواقف الاطراف الغربية من تلك القضية .

- ان الجريدة قد تبنت الموقف المصرى الرسمى من أحداث أنجولا والمتمثل فى رفض كافة أشكال التدخل الأجنبى ، والمطالبة بتكوين حكومة مصالحة وطنية الجبهات المتصارعة .

ثم تتناول الدراسة قضية أزمتى شابا فى زائير من حيث أبعادها الداخلية والدولية ، فتعرض للازمات التى اعتصرت النظام الحاكم والتى شكلت الخلفية الواقعية لأحداث شابا الأولى والثانية .

وتوضح الدراسة فى هذا الجزء الأبعاد المختلفة لأزمة النظام الحاكم فى زائير سياسيا واقتصاديا - والتى أدت الى تبخر شرعيته وانهياره اقتصاديا الى حد اشهار افلاسه عالميا .

بعد ذلك تعرض الدراسة لأحداث شابا الأولى والثانية ، وكيفية تفجرها وتطور معاركها ، وأسباب فشلها فى اسقاط حكم موبوتو ، ثم نتائجها التى تمثلت فى تدويل النزاع المحلى بتدخل الغرب تدخلا عسكرياً مباشرا .

وتعرض الدراسة للموقف المصرى من الازمتين كمقدمة لدراسة موقف جريدة الأهرام من القضية . وقد أكدت الدراسة فى هذا الجزء عدم اهتمام الجريدة بقضية شابا الذى أوضحته مؤشرات عديدة . ويمكن استخلاص الاتجاهات العامة للجريدة نحو هذه القضية فيما يلى :

ـ ان اهتمام الجريدة قد انصب على البعد الدولى للازمة بينما تجاهلت أبعاد ازمة النظام الحاكم والتى مثلت الخلفية لتلك الأحداث ٠

ـ ان تناول الجريدة لأحداث شابا قد خضع لرؤيتها للصراع الدولى الدائر على الأرض الأفريقية من حيث القائها تبعة هذا الصراع على عاتق المعسكر الشرقى وحده ٠

ـ تأثرت الجريدة الى حد كبير بالرؤية المصرية والموقف الرسمى المعلن للدولة تجاه أحداث شابا ٠

وأخيرا تتناول الدراسة فى فصلها الختامى مقارنة لتناول جريدة الاهرام للقضايا الثلاثة ، محاولة التوصل الى بيان الأهمية النسبية التى حازتها كل قضية ٠٠ واستكشاف السياسة العامة للجريدة تجاه القضايا السياسية الأفريقية فى السبعينيات ٠

فقد أظهرت نتائج المؤشرات التى وضعتها الدراسة لقياس مدى اهتمام الجريدة بكل من قضايا العينة ، ضعف اهتمامها بالقضايا الافريقية بصفة عامة ٠ وبذلك تتأكد صحة الفرض الأول من فروض الدراسة ٠

أما فيما يختص باتجاهات جريدة الأهرام نحو القضايا السياسية الأفريقية ، فقد خلصت الدراسة من خلال نتائجها الكمية والكيفية الى المؤشرات التالية :

١ ـ ان بؤرة اهتمام الجريدة لم تتركز حول الأحداث الأفريقية فى حد ذاتها ، بقدر ما نظرت الى البعد الدولى لها ٠

٢ ـ ان تقييم الجريدة للاحداث السياسية فى القارة قد تحدد بناء على علاقة تلك الأحداث بالقوى الكبرى ومن منظور مواقف القوتين الأعظم من هذه الأحداث ، ومن خلال رؤية الجريدة لدور كل منهما فى النظام العالمى ٠

٣ ـ وفى اطار ذلك المنطلق ، تركز اهتمام الجريدة حول البعد الخاص بالموقف السوفيتى الكوبى من أحداث كل قضية ، حيث خضع تكييف الجريدة للأحداث وتقويمها للمواقف الدولية الأخرى لرؤيتها الخاصة للدور السوفيتى الكوبى وادانتها له ٠

والى حد كبير فان اقتصار الجريدة على ادانة التحركات السوفيتيـــة الكوبية فى القارة فى تلك الفترة ـ دون التحركات الغربية ـ يعتبر نتيجة لاعتماد الجريدة على وكالات الانباء فى تغطية الأحداث السياسية الأفريقية ، وانعكاسا لتحيزات تلك الوكالات التى دافعت عن المصالح الغربية فى القارة ، مما يؤكد صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة .

٤ ـ أثبتت الدراسة ان تناول الجريدة للمواقف الدولية من القضايا الأفريقية محل البحث قد تأثر أيضا بعلاقات مصر الدولية فى تلك الفترة ، كذلك عبرت الجريدة فى تناولها لكل من القضايا الثلاث عن الخطوط العامة للسياسة المصرية الرسمية تجاه أفريقيا فى النصف الثانى من العقد الماضى ، والتى مثلت عودة اهتمام مصر بالقارة الى بؤرته التقليدية وهى تأمين منابع النيل بالاضافة الى تبنى الجريدة للموقف المصرى الرسمى من كل من القضايا الثلاث وبذلك تتأكد صحة الفرض الثالث والأخير من فروض الدراسة .

رسائل جامعية :

٣ - « دراسة تحليلية لميزانية الأسرة لعينة من العاملين في القطاع الصناعي في مصر(*)

الدكتورة : نادية التطاوي**

تعد هذه الدراسة دراسة تحليلية نظرية وتطبيقية تهدف أساسا الى التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكي بميزانية أسر عينة من العاملين بالقطاع الصناعي في مصر وتأثير متغيرى الدخل والتعليم عليه ٠

تقوم دعائم اختيار موضوع الدراسة على أسس ما تحتله ظاهرة الاستهلاك من أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادى حيث تناولتها المدارس الاقتصادية المختلفة بالتحليل والتفسير على كل من المستويين الوحدى Micro والكلي Macro ٠ فالاستهلاك يمثل وزنا كبيرا في اجمالي ميزانية الفرد وفي اجمالي الانفاق القومي كما أن للاستهلاك تأثيره على كافة المتغيرات الاقتصادية مثل الانتاج والدخل والادخار والاستثمار وميزان المدفوعات وخاصة الصادرات والواردات السلعية ومستوى الأسعار وغيرها الكثير من المتغيرات الاقتصادية الهامة ٠

ومع ازدياد أهمية ظاهرة الاستهلاك كان من الطبيعي أن تزداد الحاجة الى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بهدف التوصل الى وضع دعائم نظرية متكاملة لتفسير هذه الظاهرة على أسس علمية وواقعية في نفس الوقت ، آخذين في الاعتبار كافة المتغيرات ذات الأهمية والصلة بهذا الموضوع سواء في ذلك المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ٠

وتعد هذه الدراسة استجابة للحقائق السابق الاشارة اليها ٠ انها دراسة تحليلية نظرية وتطبيقية تهدف أساسا الى التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكي بميزانية أسرعينة من العاملين بالقطاع الصناعي في مصر مع

---

* ملخص لرسالة الدكتورة نادية التطاوي بعنوان « دراسة تحليلية لميزانية الاسرة لعينة من العاملين في القطاع الصناعي في مصر » ٠

تحديد أهم المتغيرات التى تؤثر على هذا النمط وايجاد طبيعة العـلاقة بين استهلاك هذه العينة لمختلف السلع والخدمات الداخلة فى تكوين ميزانية الأسرة وبين متغيرى الدخل والتعليم باعتبارهما فى مقدمة المتغيرات التى تؤثر على نمط الاستهلاك ٠

وتشتمل الدراسة على بابين رئيسيين :

الباب الأول : ويتضمن عرض وتحليل بعض الجوانب النظرية لظاهرة الاستهلاك وينقسم بدوره الى ثلاث فصول :

الفصل الأول : ويتضمن شرحا لتطور الفكر الاقتصـادى فى معالجته لظاهرة الاستهلاك بعرض آراء مختلف المدارس والمفكرين تجـاه القضـايا الرئيسية التى تثيرها هذه الظاهرة وفى مقدمتها بيان أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى الاستهلاك وتغيره سواء على المستوى الوحدى أو على المستوى الكلى ، نضـلا عن دراسة العـلاقة بين ظـاهرة الاستهلاك وغـيرها من مختلف أوجه النشاط الاقتصادى مع بيان أهم مناهج وأساليب التحليل التى تستخدم فى تحليل ودراسة ظاهرة الاستهلاك ٠

الفصل الثانى : ويتضمن التركيز على دراسة العلاقة بين ظاهـرة الاستهلاك وما يتم وضعه من استراتيجيات للتنمية الاقتصادية ٠ وفى سبيل ذلك يحتوى هذا الفصل على عرض لأهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية مع بيان الأهمية التى تعطيها كل استراتيجية لظاهرة الاستهلاك وما الدور الذى تلعبه ظاهرة الاستهلاك فى التأثير على أهداف هذه الاستراتيجية وكيفيـة تطبيقها ٠

الفصل الثالث : ويضم عرضا تاريخيا لأهم ملامح التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستهلاك فى مصر مع التركيز على تحليل استراتيجية التنميـة الصناعية فى المراحل المختلفة ٠

أما الباب الثانى : فانه يتضمن عرضا لخطوات الدراسة الميدانيـة التطبيقية التى تم القيام بها لدراسة نمط استهلاك العينة موضوع البحث مع عرض نتائج هذه الدراسة وتحليلها ٠ ويحتوى هذا الباب بدوره على أربعة فصول :

الفصل الرابع : ويتضمن عرضا لخطوات الدراسة الميدانية التطبيقية ٠

الفصل الخامس : ويضم شرح وتحليل أهم المتغيرات المستقلة التى استخدمت لالقاء الضوء على نمط الاستهلاك للعينة موضوع الدراسة وكيفية تغيره ٠

الفصل السادس : ويتناول عرض نتائج التحليل الاحصائى للبيانات الميدانية الخاصة بالتعرف على نمط الانفاق الاستهلاكى الكلى وعلاقته بمتغيرى الدخل الكلى للأسرة والتعليم ٠

الفصل السابع : ويتناول دراسة وتحليل أنماط الانفاق على البنود التفصيلية بميزانية أسر كل فئة من الفئات التعليمية الثلاث مع ابراز أهم خصائص ومميزات هذه الأنماط والأهمية النسبية للانفاق على كل بند من هذه البنود وعلاقتها بمتغير الدخل الكلى للاسرة ، كما يتضمن هذا الفصل أيضا محاولة للتعرف على تصرف أسر العينة حيال عدد من المتغيرات التى تتعلق بأنماط الانفاق الاستهلاكى لأسر الفئات الثلاث وتلقى مزيد من الضوء عليه ٠

خاتمة : هذا ونختتم الدراسة بالتركيز على أهم النتائج التى أمكن استخلاصها والخروج بعدد من التوصيات التى تساهم فى اتباع سياسات رشيدة وموضوعية ازاء ظاهرة الاستهلاك فى مصر ٠

وبتناولنا لشرح وتحليل الفكر الإقتصادى فيما يتعلق بدراسة ظاهرة الاستهلاك على المستوى الوحدى فى الفصل الأول بالباب الأول ، والذى تضمن تفسير سلوك المستهلك من حيث كيفية اتخاذه لقرارات الاستهلاك ، والعوامل التى تؤثر على اتخاذه لقرارات الانفاق الاستهلاكى وشرط توازن المستهلك تبين لنا أن هذا الفكر قد استخدم أساسا الأدوات التحليلية الخاصة بالمنفعة ومنحنيات السواء والتفضيل المفصح عنه ٠

كما تناولنا عرض الفكر الاقتصادى فيما يتعلق بدراسة ظاهرة الاستهلاك على المستوى الكلى ، وتأثير المتغيرات الكلية وخاصة متغير الدخل على الاستهلاك الكلى ، وذلك باستخدام دالة الاستهلاك الكلى كما قدمها كينز ٠

وتشترك الدراسات والنظريات السابقة فى أنها قد استخدمت مناهج تحليلية نظرية تعتمد على أسلوب أو طريقة الاستنباط واستخلاص نتائج معينة قائمة على فروض نظرية ٠

ورغم النتائج التى تم التوصل اليها من خلال الفكر الاقتصادى واستخدامه للأدوات التحليلية الخاصة به ، سواء على المستوى الوحدى أو

الكلى ، فقد تبين من خلال الدراسات والبحوث التى تلت عدم كفــاءة هذه الأدوات التحليلية وعدم كفاية المتغيرات السابقة فى تفسير وتحليل ظاهــرة الاستهلاك على كل من المستويين ٠

وقد أتى تطور الفكر الاقتصادى فيما يتعلق بدراسة ظاهرة الاستهلاك باتجاهات جديدة يمكن حصرها فى النقاط الثلاث التالية :

أولا : استخدام أساليب ومناهج جديدة فى دراسة ظاهرة الاستهلاك تعتمد على استخدام أساليب وأدوات تحليلية تقوم على التحليل الاحصــائى والرياضى للظواهر موضع الدراسة ، كما تعتمد على اتباع مناهج البحــوث والدراسات التطبيقية القطعية والسلاسل الزمنية ، ثم استخلاص النتــائج بالطريقة الاستقرائية ٠

ثانيا : ادخال عوامل ومتغيرات جديدة يلزم دراستها للتوصل لتفسير السلوك الفعلى للمستهلك ٠

ومنها المتغيرات الاقتصادية المختلفة والاجتماعية والنفسية باعتبارهـــا متغيرات مستقلة تؤثر فى قرارات الانفاق الاستهلاكى للوحدة الاستهلاكية ٠

ثالثا : الربط بين التحليل الوحدى لسلوك المستهلك والتحليل الكلى لظاهرة الاستهلاك ٠

فقد أسفرت نتائج التحليل النظرى لتطور الفكر الاقتصادى فى معالجته لظاهرة الاستهلاك عن وجود تشابك بين متغير الاستهــلاك وبين المتغــيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى ٠

ومن هذا المنطلق كان من الضرورى عرض ومناقشة العلاقة المتبادلة بين ظاهرة الاستهلاك وعملية التنمية والتى تم تناولها بالدراسة فى الفصل الثانى بالباب الأول وقد وضح خلالها الأهمية الخاصة التى يمثلها الاستهلاك فى تحريك ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ٠

وغنى عن البيان أن هذه العلاقة بين الاستهلاك والتنمية تســير فى اتجاهين حيث نجد أن الاستهلاك يلعب دورا هامــا فى اختيار وتحــديد استراتيجية التنمية ٠ كما تختلف أهمية هــذا الدور من استراتيجية الى

غيرها . ونجد من ناحية ثانية أن عملية اختيار استراتيجية دون أخرى تؤدى بدورها الى التأثير على نمط الاستهلاك وعلى مستواه . وهو الأمر الذى اتضح من خلال استعراض أهم الاستراتيجيات المطروحة للتنمية والأهمية التى تعطيها كل استراتيجية لظاهرة الاستهلاك وهى :

أولا : استراتيجية النمو المتوازن .

ثانيا : استراتيجية النمو غير المتوازن .

ثالثا : استراتيجية الاحلال محل الواردات .

رابعا : استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية للأفراد .

وقد كان من الأهداف الرئيسية للدراسة التطبيقية موضوع هذه الرسالة محاولة ابراز الأهمية النسبية للانفاق على البنود المختلفة بميزانية أسر عينة الدراسة بفئاتها الدخلية والتعليمية الثلاث .

فقد حاولت الدراسة أن تحدد ما يعد من قبيل الحاجات الأساسية عن طريق الاستعانة بتحليل نمط الانفاق الاستهلاكى على البنود التفصيلية بميزانية الأسرة وذلك وفقا لبعض المقاييس العلمية الاحصائية . فعلى سبيل المثال اذا ما تبين وجود انفاق على بعض الحاجات المشتركة بالنسبة لمختلف الأسر — يمثل أهمية نسبية ثابتة . فان هذا قد يعد مؤشرا بأن هذه الحاجة تعد من قبيل الحاجات الأساسية . لدى هذه الأسر .

ونقطة البداية فى وضع استراتيجية لتلبية الحاجات الأساسية تكمن فى تحديد هذه الحاجات ويتعين القيام بالدراسات اللازمة لتحديد ما يعد من قبيل الحاجات الأساسية ، ثم يكون التخطيط للانتاج على النحو الذى يحقق هذه الأهداف على أفضل وجه ، وبما يضمن استخدام الموارد المتاحة على أكفأ وجه ممكن . واذا عرفنا أن العلاقة بين متغير الدخل الفردى ومتغير الاستهلاك وخاصة الغذاء بالدول الساعية للنمو مثل مصر تتميز بوضع خاص ، من حيث الانخفاض الشديد فى مستوى الدخل الفردى ، الأمر الذى ينعكس فى شكل ارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاكى بصفة عامة ، وارتفاع نسبة الانفاق على الغذاء بصفة خاصة ، كما أنه عند زيادة دخل الفرد أو الأسرة ترتفع نسبة الانفاق على الغذاء أيضا فى هذه المرحلة . لوضحت أهمية دراسة أنماط

الانفاق الاستهلاكى وعلاقتها بالمتغيرات الكلية فى الاقتصاد القومى تفاديـــا للمشاكل والاختناقات التى قد تحدث نتيجة نقص البيانات والدراسات وسوء التخطيط .

اهتمت الدراسة أيضا باستعراض أهـم ملامـــح التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستهلاك فى مصر وتم ذلك فى الفصل الثالث من الباب الأول .

فقد احتلت ظاهرة الاستهلاك أهمية خاصة بالنسبة لتطور الاقتصـــاد المصرى خلال المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية . حيث شاهدت مصر خلال هذه الفترة ضغوطا استهلاكية كان لها تأثيرها السلبى فى كثير من الأحـــوال على معدلات الادخار والاستثمار ونمط توزيع الدخل القومى .

وتمثلت هذه الضغوط الاستهلاكية بصفة خاصة خلال الفترة التاليـــة لحرب سنة ١٩٦٧ حيث انخفضت معدلات التنمية الاقتصادية دون بذل الجهد الكفيل بتقليل حجم الاستهلاك مما أدى الى زيادة نسبة الاستهلاك الى الدخل القومى لتصل الى ٩٨٪ سنة ١٩٧٥ بالمقارنة بنسبة ٩ر٦٤٪ سنة ١٩٦٥ هذا كما حدث العديد من التغيرات فى انماط الاستهلاك وحجمه فى الفترة التالية لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ نتيجة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى والتوسع فى الاستيراد من الخارج .

وباستعراضنا لتطور الفكر الاقتصادى ازاء دراسة ظاهرة الاستهلاك والمدارس الاقتصادية المختلفة لشرح ظاهرة الاستهلاك على المستوى الوحـدى والمستوى الكلى كـــل منهمـــا بأدواتهـــا التحليلية وفكـــرها المتميز ، وباستعراضـــنا لاستراتيجيات التنمية المختلفة وعلاقتهـــا بالاســـتهلاك تبين لنا حقيقة أساسية مؤداها أن المجتمع ككل ينقسم الى مجموعات استهلاكية متباينة لكل منها نمط استهلاكها الذى يختلف عن المجموعات الأخرى . فلا يخفى ما للمجتمع الريفى مثلا من خصائص وسمات وعادات واحتياجات تغاير ما للمجتمعات الحضرية الصناعية من خصائص وسمات وغيرها من المتغيرات ، الأمر الذى يحتم دراسة كل منهما دراسة تفصيلية ، مما يؤكد ضرورة مواصلة واجراء المزيد والعديد من البحوث النظرية والتطبيقية فى موضوع الاستهلاك وسلوك المستهلك فيما يتعلق بكيفية اتخاذه لقرارات الانفاق على بنود ميزانية الأسرة . والتعرف على تأثير المتغيرات المختلفة ، والأهمية النسبية الخاصة بكل متغير من حيث تأثيره على نمط الانفاق الاستهلاكى لأسر الفئات المتباينة فى

المجتمع . وهو الأمر الذى يعكس نفسه على دالة الاستهلاك الخاصة بكل مجموعة ويفيد التعرف على هذه المتغيرات الاقتصادية فى التخطيط الاقتصادى للانتاج والاستثمار وميزان المدفوعات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية .

ونظرا لأن الوحدة الانفاقية الاستهلاكية فى المجتمع هى الأسرة فان البحوث الميدانية الخاصة بدراسة اقتصاديات الاستهلاك تبدأ بدراسة نمط الانفاق بميزانية الأسرة والأهمية التى يحتلها الانفاق على كل بند من بنود الانفاق الاستهلاكى المختلفة .

وقد تناولت الرسالة فى الباب الثانى منها الدراسة الميدانية التطبيقية التى تم القيام بها لدراسة نمط استهلاك أسر العينة موضوع البحث مع عرض نتائج هذه الدراسة وتحليلها وقد احتوى هذا الباب على أربعة فصول :

حيث تناول الفصل الرابع بالباب الثانى عرضا لخطوات الدراسة التطبيقية :

أولا : شرح لعينة الدراسة التى تم اختيارها وتصنيفها الى ثلاث فئات تعليمية ودخلية .

ثانيا : شرح لاستمارة الاستبيان التى تم استخدامها مع بيان الأهداف التى أريد تحقيقها من وراء بيانات ومواد هذه الاستمارة .

ثالثا : شرح للأهداف التى أريد الوصول اليها من خلال هذا التصميم

رابعا : شرح لخطوات تحليل البيانات التى تم جمعها ميدانيا باتباع مختلف الأساليب الاحصائية .

وتضمن الفصل الخامس شرح وتحليل المتغيرات المستقلة التى استخدمت لالقاء الضوء على نمط الاستهلاك للعينة موضوع الدراسة وكيفية تغيره

أما الفصل السادس فقد تناول عرض نتائج تحليل البيانات الاحصائية الخاصة بالتعرف على نمط الانفاق الاستهلاكى الكلى وعلاقته بمتغيرى الدخل الكلى والتعليم .

أما الفصل السابع فقد تناول دراسة وتحليل انماط الانفاق على البنود التفصيلية بميزانية أسر كل فئة من الفئات التعليمية الثلاث مع ابراز أهم خصائص ومميزات هذه الأنماط والأهمية النسبية للانفاق على كل بند من هذه البنود وارتباطها بمتغير الدخل الكلى للأسرة ، كما تضمن هذا الفصل أيضا محاولة للتعرف على تصرف الأسر حيال عدد من المتغيرات التى تتعلق بأنماط الانفاق الاستهلاكى لأسر الفئات الثلاث وتلقى مزيدا من الضوء عليه ٠

وفيما يلى نعرض أهم الأهـــداف والنتائج التى شملتهـــا الدراســة التطبيقية :

أولا : التعرف على دالة الاستهلاك الخاصة بعينة الدراسة بفئاتها الثلاث وهى تلك الدالة التى تمثل نمط الاستهلاك الكلى لمجتمع الدراسة ٠ وذلـــك بحساب الميل المتوسط للانفاق الاستهلاكى الكلى لأسر كل فئة من الفئات الثلاث وقد أسفرت نتائج دراسة هذه الانماط عن المؤشرات التالية :

١ ـ ارتفاع وتقارب الميل المتوسط للانفاق الاستهلاكى الكلى ما بين أسر الفئات التعليمية الثلاث حيث تراوح ما بين ٨٦ر٩١٪ و ٧١ر٩٠٪ مما يشير الى وجود نمط واحد تقريباً للانفاق الاستهلاكى على المتغيرات الكليـــة بمعنى آخر أن هيكل توزيع الدخل الكلى على المتغيرات الكلية ، وهى الانفاق على البنود المختلفة بميزانية الأسرة ككل ، والانفاق على المصروف الشخصى ككل ، والادخار متماثل تقريباً ٠

٢ ـ الاختلاف البسيط فى النسب السابقة الخاصة بالميل المتوســـط للانفاق الاستهلاكى يشير الى وجود اتجـــاه الى الانخفاض مـــع استمرار ارتفاع مستوى الدخل من ٨٦ر٩١٪ بالفئة الأولى الى ٩٣ر٩٠٪ ابلفئة الثالثة ٠

كما تتجه نسبة الانفاق على البنود المختلفة بميزانية الأسرة ككل الى الارتفاع بانتقالنا من الفئة الأولى الى الثانية من ٦٦ر٨٠٪ الى ٥٨ر٨١٪ ثم تعود النسبة الى الانخفاض الى ٨٠٪ عند استمرار ارتفاع الدخل الكلى ارتفاعـــا كبيرا ٠

ثانيا : التعرف على أنماط الادخار وتحليلها وذلك بحســـاب نسب الادخار الى الدخل الكلى بكل فئة من الفئات التعليمية الثلاث ٠ وقد تميزت نسب الادخار الى الدخل الكلى بالانخفاض حيث بلغت ١٣ر٨٪ بالفئة الأولى

وارتفعت قليلا الى ٩٫٠٦٪ بالفئة الثالثة وهى نتائج تشير الى ضرورة العمل على ايجاد أساليب ووسائل لجذب المدخرات القليلة ورفع نسبتها ٠

ثالثا : التعرف على تأثير متغير الدخل والتعليم على متغيرات الانفـــاق الاستهلاكى وذلك :

١ - بحساب معاملات الانحدار البسيط للاستهلاك على الدخل والتى تمثل الميل الحدى للاستهلاك لأسر الفئات التعليمية الثلاث ٠ وحساب معاملات الانحدار المتعدد للاستهلاك على الدخل والتعليم معا بالنسبة لمفردات العينة ككل ٠ وهو ما يمثل مقدار الزيادة فى الاستهلاك بزيادة الدخل بوحدة واحدة والتعليم بمستوى واحد وهـــو من المقاييس التى تستخـــدم فى التنبؤات الاقتصادية بمستويات الاستهلاك عند زيادة الدخل ٠

وبالنسبة لاختيار تأثير متغير الدخل الكلى على متغير الاستهلاك الكلى فقد استخدمت خطوط الانحدار البسيط للتعرف عليه وأسفـــرت النتائج عن ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك ما بين أسر الفئات الثلاث حيث يبلغ بالفئـــة الأولى ٩٥ر وبالفئة الثانية ٨٨ر وبالفئة الثالثة ٩١ر مما يشيرالى ارتفاع مقدار الاستهلاك الكلى من الزيادة فى الدخل الكلى للأسرة بوحدة واحدة وذلـــك بانتقالنا من الفئة الأولى الى الفئة الثالثة ٠

٢ - حساب معاملات الارتباط بين متغير الدخل ومتغيرات الانفـــاق الاستهلاكى والادخار والتى تمثل درجة احتمال وجـــود ارتباط بين متغير الدخل باعتباره المتغير المستقل ومتغيرات الانفاق باعتبارها المتغيرات التابعة ٠

أسفرت نتائج التحليل الاحصائى عن وجود ارتباط طردى كامل بين متغير الدخل الكلى ومتغير الانفاق الاستهلاكى الكلى والانفاق على بنود ميزانية الأسرة ٠ مما يعنى أن ارتفاع مستوى الدخل يصاحبـــه ارتفـــاع مستوى الاستهلاك وذلك بدرجة احتمال مرتفعة جدا ٠ وهو الفرض الأساسى الذى تختبره الدراسة التطبيقية ٠

رابعا : التعرف على أنماط الانفاق الاستهلاكى عـلى البنود التفصيلية بميزانية الأسرة بالنسبة لكل فئة من الفئات التعليمية الثلاث ٠ مع ابراز الخصائص والمميزات الأساسية لنمط الانفاق الخاص بكل منها ٠ وقد أمكن تحقيق ذلك بحساب نسب الانفاق على كل بند من بنود الانفاق بميزانيـــة الأسرة الى الدخل الكلى بهدف التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من هذه

البنود بالنسبة لأسر كل فئة من الفئات التعليمية والدخلية الثلاث مع مقارنتها بمعاملات الارتباط الخاصة بالانفاق على كل بند من بنود الانفاق ومتغير الدخل الكلى لتحديد اتجاهات تغير الاستهلاك مع تغير الدخل ٠

ومن أهم المؤشرات التى تم استخلاصها من نتائج دراسة هذه الأنماط ما أشارت اليه نتائج التحليل الاحصائى للبيانات الميدانية من ثبات نسب الانفاق على البنود الضرورية بميزانة الأسرة مثل الانفاق على الغذاء ، والملبس والمسكن والتعلم وأدوات النظافة والصحة والخدمات الأخرى مع وجود اتجاه نحو انخفاض تلك النسبة أحيانا مع استمرار ارتفاع الدخل ٠ أما بالنسبة لبنود الانفاق التى تتضمن استهلاك السلع وخدمات تتعدى المستوى الضرورى للمعيشة ومنها الانفاق على المواصلات والانفاق على الترفيه والانفاق على الخدمات المنزلية فترتفع نسبة الانفاق عليها مع ارتفاع مستوى الدخل ٠

ومما سبق يمكن القول ان ارتباط وتأثير متغير الدخل الكلى على أنماط الانفاق على البنود التفصيلية بميزانية الأسرة يشير الى التفاوت ما بين أسر الفئات الثلاث حسب الأهمية النسبية لهذه البنود حيث يظهر تزايد تأثير الدخل الكلى على الانفاق على البنود التى تتضمن استهلاك يفوق المستوى الضرورى لتمتعها بأهمية نسبية واحدة تقريبا رغم تفاوت مستويات الدخل ٠

وقد جاءت النتائج السابقة متفقة مع نتائج الدراسات النظرية التى تعرضت لها الدراسة فى الفصل الأول منها ٠ والتى تناولت شرح وتفسير تأثير متغير الدخل على مستوى الانفاق وخاصة على الغذاء ونمطه ومنها قانون انجل الخاص بالانفاق على الغذاء ونظرية كينز ودراسات العديد من المفكرين الذين أشاروا الى وجود علاقة ورتباط بين متغير الدخل ومتغير الانفاق الاستهلاكى ٠ وان نسبة الانفاق على البنود الاستهلاكية وأهمها الغذاء خاصة بالبلاد ذات الدخل الفردى المنخفض ترتفع مع ارتفاع مستوى الدخل الفردى ، الى أن يصل الى مستوى يحقق للفرد أو الأسرة اشباع الحاجات الضرورية والمطلوبة من السلع الغذائية ٠ ومع استمرار ارتفاع مستوى الدخل واستيفاء الأفراد لحاجاتهم ورغباتهم من هذه السلع الغذائية تبدأ نسبة الانفاق على هذا البند فى الانخفاض ٠

وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية متفقة مع ما أشار اليه الاقتصادى صمويلصن أيضا من أن الدخل من المتغيرات الأساسية التى تؤثر على الكمية المطلوبة الا أن تأثيره يكاد ينعدم فيما يختص بالطلب على السلع الضرورية أو الأساسية فى حين تبدى السلع الكمالية استجابة كبيرة لتغيرات الدخل ٠

خامسا : ورغم أن الهدف الرئيسى من اجراء الدراسة الميدانية هــو التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكى بميزانية أسر عينة الدراسة مع التركيز على ابراز تأثير متغير الدخـــل والتعليم ، الا أن ذلك لم يمنع من محـــاولة التعرف على سلوك الأسرة حيال عدد من المتغيرات التى تتعلق بأنماط الانفاق الاستهلاكى لأسر الفئات الثلاث وتلقى مزيدا من الضوء عليه وهى :

أولا : تصرف الأسر فى ميزانيتها حيال زيادة دخل الأسرة ٠

اتضح من خلال التحليل الاحصائى للبيانات أن الأسر عند المستويات المنخفضة من الدخل ترغب عند زيادة دخلها فى تلبية حاجاتها الأساسية أولا بينما عند المستويات المرتفعة من الدخل تظهر للأسرة اهتمامات أخرى تبدأ فى الاستزادة منها فى حالة زيادة الدخل ٠

ثانيا : قياس تصرف الأسر فى ميزانية الأسرة فى حالة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ٠

أسفرت نتائج التحليل الاحصائى للبيانات أن غالبية الأسر بالعينة تعمل على خفض انفاقها على بنود الانفاق غير الأساسية فى حالة زيادة الأسعار ، وتليها نسبة الأسر التى تعمل على خفض الانفاق على البنود الأساسية وأهمها الغذاء وذلك لما لاحظناه من ارتفاع نسبة الانفاق على هذا البند ٠

ومن الجدير بالذكر أن نسبة تصل الى ثلث أسر العينة تعمل على الأقلال من الهالك فىحالة ارتفاعالأسعار ٠ ويلاحظ زيادة نسبة الأسر التىتعانىمن وجود هالك كلما ارتفع مستوى الدخل ٠ مما يستدعى العمل على توجيه وارشاد هذه الأسر الى التخلص من هذه الانماط السيئة من الاستهلاك دون المساس بمستوى رفاهيتها وتمتعها باستهلاك السلع والخدمات ٠ حيث يمكن تلبية الحاجات بكميات أقل واستخدامات أفضل وأكفأ للسلع والخدمات ٠

ثالثا : انماط تصرف الأسر فى فائض الدخل (الادخار) :

اهتمت الدراسة بمتابعة الأسر المدخرة لمعرفة أوعية الادخار المستخدمة وأوجه الاستثمار التى توظف وتستثمر فيها ومدى ارتباط متغير الدخـــل بأنماط التصرف فى الادخار ٠

ونوصى هذه الدراسة فى هذا المجال بضرورة اجراء المزيد من البحوث والدراسة لموضوع انماط الانفاق الاستهلاكى مع التركيز على ابراز الجوانب

السلبية منها والتى يلزم العمل على تعديلها • والتى تنتج أساسا عن الأسراف فى استهلاك السلع وسوء استخدامها واستهلاكها ، وسوء توزيع الدخل على البنود الانفاقية المختلفة •

وقد لوحظ أنه رغم وعى ربة الأسرة ، غالبا بوجود هذا الهالك والفاقد فى عملية استهلاك أسرتها الا أن ذلك يقابل بسلوك وتصرف غير ايجابى بل سلبى والنتائج السابقة تشير الى وجود تصرفات غير رشيدة فى عملية استهلاك حوالى ثلث نسبة أسر العينة بفئاتها الثلاث وأن الأسرة تعى هذه الأنماط السيئة الا أنها لا تعمل على تجنبها •

ومن الجدير بالذكر أن نتائج التحليل الاحصائى للبيانات قد أشارت الى أن متغير الدخل لا يؤثر على نمط الادخار وأوعيته تأثيرا فعالا بالنسبة للأسر داخل الفئات التعليمية وكيفية توظيفه وهى ظاهرة تستحق مزيدا من الاهتمام والدراسة ، وذلك للعمل على تقديم أساليب وأدوات وأوعية ادخارية تجذب المدخرات وتجلب مزيدا من المدخرين حيث أشارت نتائج تحليل البيانات الاحصائية لنمط الادخار أن حوالى ثلث أسر العينة لا تدخر اطلاقا •

رابعا : ومن المقاييس التى وضعت بالدراسة لقياس مستوى المعيشة من زاوية أخرى وهى قياس مدى اقتناء الأسر للأجهزة الكهربائية وعلاقته بمتغيرى الدخل والتعليم •

أشارت النتائج الى أن كلا من الثلاجة والبوتاجاز والراديو والريكوردر والتليفزيون والغسالة من الأجهزة المتوافرة لدى غالبية أسر العينة • مما يشير الى أنها تعد من الأجهزة الأساسية بالنسبة لأسر عينة الدراسة •

أما بالنسبة لأجهزة المروحة والدفاية والمكنسة والسيارة فقد تفاوتت نسب اقتنائها بتفاوت مستوى الدخل بين أسر الفئات الثلاث حيث ترتفع نسبة الأسر التى تقتنيها مع ارتفاع مستوى الدخل والتعليم •

بعد استعرضنا لأهم مؤشرات نتائج الدراسة والتوصيات التى أمكن الخروج بها من خلالها نشير الى أن الدراسة التطبيقية قد هدفت من خلال التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكى الى خدمة المجتمع والباحثين فى مجالات الاستهلاك الفردى وميزانية الأسرة وترشيد الاستهلاك • ونأمل أن تقدم نتائج الدراسة مؤشرات للعاملين والباحثين فى مجالات تخطيط الانتاج وتوزيعه وتسويقه •

ولعلى بهذه النتائج أكون قد ألقيت ولو بصيصا من الضوء على بعض المشاكل التى تتعلق بأنماط الاستهلاك فى مجتمعنا •

رسائل جامعية :

٤ ـ نظام السياسة الخارجية لمصر بين قرارى : طرد الخبراء السوفييت عام ١٩٧٢ ، وزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧

الأستاذ : جمال على زهران*

الواقع ان السياسة الخارجية المصرية تعتبر أحد المجالات التى تندر فيها الدراسات العلمية ، وهذا قد يرجع الى أن كثيرا من الباحثين يتجنبون الخوض فى هذا المجال بحجة ندرة المعلومات والتى يقع كثير منها فى نطـاق السرية مما يصعب معه التوصل الى تحليل متكامل لها • ومن ثم فان البعض يرى أن هذا الاقتراب من هذا المجال يعد مغامرة محكوما عليها بالفشل •

ومع التسليم بصحة جزء من هذه الحجة •• الا أن الاستسلام لهـــذه المقولة قد يجعل علم السياسة الخارجية استاتيكيا أى ثابتا ومن ثم لا يمكن تطوير هذا العلم هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان الاستسلام لهذا قــد يصيب المتخصصين فى هذا المجال بالاحباط الشـــديد حيث يصعب عليهم استثمار هذا العلم من أجل خدمة وطنهم •

لذلك فان هذه الدراسة هى محاولة من جانب الباحث لمجـــابهة هذا التحدى ورفض هذه المقولة الشائعة ، ولعل ما يزيد من تشجيع الباحث على هذا اشارة الرئيس الامريكى (كيندى) بأن المواطن العـــادى يستطيع فهم السياسة الخارجية بسهولة بل ويستطيع تخمين وتوقع قرارات الغد وذلك استنادا الى أن أكثر من ٩٣٪ من المعلومـات التى استند عليهـــا فى صنع قراراته الخارجية كان منشورا ومعلنا ومتاحا للمواطن العادى • ومن ثم يثار

---

* رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ـ مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يونيه ١٩٨٣ • اعداد الباحث جمال على زهران ـ المدرس المساعد بالمركـــز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (وحدة بحوث الرأى العام والاعـــلام) وتحت اشراف الاستاذ الدكتور محمود اسماعيل محمد ، أستاذ العلوم السياسية ، والدكتور محمد السيد سليم (مدرس العلوم السياسية) • وقد كانت لجنة المناقشة تتكون من : أ• د• محمـــود اسماعيل محمد (مشرفا) ، أ• د• فاروق يوسف أحمد (عضوا) ، د• نادية حسن سالم (عضوا) •

التساؤل : اذا كان المواطن العادى يستطيع الالمام وفهم جوانب السياسة الخارجية بل والتنبؤ بقرارات الغد ٠٠ ألا يستطيع الباحث العلمى المتخصص أن يقوم بأكثر من هذا ؟ ان الأمر فى النهاية يتوقف على القدرة على استخدام أدوات التحليل ٠٠ حيث أن المتابعة الجادة والدقيقة لكل ما ينشر ويعلن ٠٠ وبالاحتكام الى المنطق ٠٠ تقود الباحث الى تخطى القيود التى تحاول السلطات فى العالم الثالث أن تفرضها باضفاء السرية على بعض المعلومات بل وتسن القوانين بشأن ما يقال عنه انه أسرار الدولة ، أو وثائق سرية أو غير ذلك » بما يحول دون الخوض فى هذا المجال ٠

وأكثر من هذا فان الباحث يمكن أن يصل بالأدوات العلمية الملائمة الى التعرف على مضمون الوثائق السرية جدا ، دون الاطلاع عليها ٠٠ ويمكن التوصل الى نتائج جادة وصحيحة بدرجة كبيرة ، ويؤكد هذا أن أكثر ما تم نشره من وثائق بعد انقضاء المدة القانونية ٠٠ لم يضيف جديدا ٠٠ حيث تأكدت نتائج علمية توصلت اليها دراسات عديدة فى ضوء المعلومات المتاحة ٠

* وفى ضوء ما سبق فان ما يقال انه وثائق سرية وأن عدم نشرها يحول دون الخوض فى مجال تحليل السياسة الخارجية ٠٠ ادعاء لا محل له من الصحة ٠٠ وما هذا الا وهم كبير ليس المقصود به سوى احباط همة البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية عامة ، ومجال العلوم السياسية بصفة خاصة ٠

وهذه الدراسة استهدفت محاولة الكشف عن مدى تأثير متغيرات نظام السياسة الخارجية المصرية على قرارات السياسة الخارجية فى عهد الرئيس السادات ، وذلك بدراسة البيئة النفسية لصانع القرار الرئيسى فى السياسة الخارجية ، وهو الرئيس السادات وأيضا بدراسة عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية ثم التطبيق على قرارين هما : طرد الخبراء السوفيت من مصر - يوليو ١٩٧٢ ، وقرار زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧) ، ومن ثم فان تقييم قرارات السياسة الخارجية المصرية يمكن استخلاصه من معرفة العلاقة بين متغيرات نظام السياسة الخارجية وذلك بالوقوف على مدى تطابق البيئة النفسية للرئيس السادات مع قراراته الخارجية خاصة - قرارى الدراسة - بل ان فهم طبيعة هذه العلاقة قد يساعد الى حد كبير على اعطاء المحلل القدرة على التنبؤ بقرارات السياسة الخارجية المصرية ٠

★ فيما يتعلق **بالاطار المنهاجي** : فان هـذه الدراسة وقد استهدفت محاولة الوصول الى الحقيقة ٠٠ فان الباحث تجنب التقيد أو الالتزام التـام بمنهج معين كاطار نظرى للتحليل ، وهذا ما قد يحاوله البعض لاثبات صحة هذا المنهج أو ذاك ٠٠ ولذلك فقد تخطى الباحث هذا الاتجاه بأن حاول توظيف عدد من المناهج المتاحة والتى تتلاءم مع الموضوع ٠ فقد وضع الباحث نصب عينيه ٠٠ اطارا منهاجيا عاما للمعالجة ، وفى اطاره تم تقسيم الدراسة الى عدة أقسام ٠٠ واستخدمنا لمعالجة كل قسم عددا من المناهج الملائمة للتحليل ٠ فعلى حين أخذنا منهج التحليل النظمى « لبريتشر لتحليل نظام السياسة الخارجية، مع تعديله بما يتلاءم وموضوع الدراسة وخصوصية الظاهرة، الا أنه فى نفس الوقت فاننا قد استعنا بالمنهج الادراكى ، ومنهج النظام العقيدى ٠٠ عنـد المضمون أسلوبا للتحليل ، أما تحليـل قرارى الدراسة استلزم الاستعانة بمنهج صنع القرار ورواده (سنايدر ، روبنسون ، لوفيل) ٠ وهكذا حاولنا استخدام هذه المناهج فى اطار « تكاملى » بحيث تعاون الباحث من أجـل محاولة السيطرة على الظاهرة ــ محل الدراسة ــ سعيا للوصول الى الحقيقة ، أى انطلاقا من ضرورة أن يخدم المنهج الموضوع وليس العكس ٠

★ **أما فيما يتعلق بأقسام الدراسة** : فان هذه الدراسة تنقسم الى بابين رئيسيين ، يسبقها باب تمهيدى ، والذى قد تناولنا فيه عـددا من النقاط وهى : (مقدمة عامـة ، ومشـــكلة البحث ، ثم عرض للأدب النظرى فى الموضوع) ٠

ثم تناولنا أيضاً فى الباب التمهيدى الاطار النظرى للدراسة تفصيلا ، وأيضا مجال البحث من حيث فترة الدراسة ، وقرارات الدراسة ، ثم تناولنا أدوات البحث المستخدمة ، ثم عرض لأقسام الدراسة ٠

أما الباب الأول : فقد تناولناه فى أربعة فصول وخاتمة عامة

★ **ففى الفصل الأول** : تناولنا « الاطار العام للبيئة النفسية لصانـع القرار » من حيث تعريفها وأهمية دراستها ، وأبعادها ، والمنهـج المستخدم لتحليلها وأسلوب التحليل المستخدم أيضا ثم تحديد للمفاهيم المستخدمة ٠ **وعموما** : فاننا قد قمنا بتحليل جميع خطب الرئيس السادات خلال الفترة : من بداية توليه الحكم بعد وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠/٩/٢٨ ٠ وحتى تاريخ اعلانه لقرار الزيارة فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، وقد بلغ مجموع الخطب (٦٢٣)

خطابا بواقع (٩٠) تسعين خطابا كل عام تقريبا . كذلك فقد قمنا بالجمع بين التحليل الكمى والكيفى لخطب الرئيس السادات . ولكن التحليل أساسا هو تحليل كمى ولكن ما صعب تحليله كميا قمنا بتحليله كيفيا . وقد بلغت وحدات التحليل الكمى ٧٣ وحدة .

★ **وفى الفصل الثانى** : تناولنا «رؤية الرئيس السادات للنظام الدولى العالمى » وذلك فى ثلاثة مباحث وهى :

المبحث الأول : رؤية السادات لطبيعة النظام العالمى .. من حيث طبيعته وهل يتسم بالطبيعة الصراعية أم التعاونية أم خليطا بينهما ، ومن حيث هيكل النظام العالمى وهل هو متعدد الاقطاب أم قطبية ثنائية جامدة أم ثنائية مرنة أم واحدية ، ومن حيث حالة النظام العالمى وهل هو نظام مستقر أم غير مستقر ، ومن حيث العملية السياسية فى النظام العالمى وهل هى عبارة عن مباراة صفرية أم لا صفرية .

واتضح ان الرئيس السادات كان أكثر ميلا لاعتبار النظام العالمى نظاما تغلب عليه الطبيعة الصراعية وانه يتسم بالثنائية الجامدة بين الدولتين الأعظم وانه نظام غير مستقر ، وان نتيجة العملية السياسية فى النظام العالمى كانت مباراة صفرية .. حيث أن انتصار طرف لا يؤدى الى هزيمة الطرف الآخر بشكل نهائى .

المبحث الثانى : « رؤية السادات للأعداء السياسيين ومدى امكانية التفاهم مع اسرائيل » ، واتضح أن للرئيس السادات ١٣ عدوا سياسيا على قمتيهم اسرائيل بنسبة ٤٥٪ ، تليها الولايات المتحدة بنسبة ٢٤٪ تقريبا ، تليها الصهيونية بنسبة ١١٫٢٥٪ ، أما الاتحاد السوفيتى فكان العدو السياسى رقم ٤ بنسبة ٩٪ .

أما حول مدى امكانية التفاهم مع اسرائيل فقد كان السادات يرى أن التفاهم غير ممكن على مدار فترة الدراسة حتى عام ١٩٧٧ والذى فيه اتخذ قراره بزيارة القدس ، وبلغت نسبة هذا المؤشر ٩٣٫٧٥٪ مقابل ٦٫٢٥٪ بامكانية التفاهم فقط .

المبحث الثالث : « رؤية السادات لدور اسرائيل فى النظام العالمى والاقليمى » ، واتضح أن اسرائيل تعتبر ركيزة أمريكية ثم تضطلع بدور

التفتيت الاقليمى العربى ، ثم محاولة السيطرة الاقليمية ، وأيضا تلعب دور ركيزة استعمارية وأيضا ركيزة صهيونية ٠

★ **اما الفصل الثالث** : فقد تناولنا رؤية السادات للنظام الدولى الاقليمى « وذلك فى ثلاثة مباحث وهى :

المبحث الأول : « رؤية السادات لطبيعة النظام الاقليمى من حيث طبيعته ، وهيكله ، وحالته ، والعملية السياسية للصراع الاقليمى ٠ واتضح أن الرئيس السادات كان يرى النظام الاقليمى وقد غلبت عليه الطبيعة الصراعية ، وانه متعدد الاقطاب وانه نظام غير مستقر ، وان حاصل نتيجة الصراع الاقليمى مباراة لا صفرية بما يؤكد تشدده وعدم مرونته وبما يتسق مع رؤيته بعدم امكانية التفاهم مع اسرائيل ٠

المبحث الثانى : « رؤية السادات لنمط العلاقات المصرية / العربية فى مجال الصراع العربى / الاسرائيلى ٠٠ وقد تحددت هذه الرؤية بثلاثة مؤشرات رئيسية : **الأول** : الاتصالات الثنائية بين مصر والدول العربية ، **والثانى** : حرب أكتوبر ومفهوم الوحدة العربية ، أما **الثالث** : فيتعلق بطبيعة القرار العربى فى الصراع العربى الاسرائلى والذى كان الرئيس السادات يراه خلاصة للتشاور بين جميع العرب ٠

المبحث الثالث : « رؤية السادات لدور مصر فى النظام العالمى والاقليمى ٠٠ » وقد اتضح ان رؤيته لدور مصر توزعت بين ١٣ ثلاثة عشر دورا من ١٧ سبعة عشر مؤشرا قد حددناها للتحليل ٠٠ وكان أعلى مؤشر لدور مصر هو صانع سلام » ، بنسبة ١٣٫٥٪ يليها دور مصر كداعية لعدم الانحياز بنسبة ١٣٪ ثم دورها فى تحقيق التكامل الاقليمى بنسبة ١٢٫٣٪ ٠ ثم دورها فى الدفاع عن العقيدة بنسبة ١٢٫١٪ وهكذا ٠

★ **الفصل الرابع** : تناولنا فيه رؤية الرئيس السادات للبيئة الداخلية ٠٠ » وذلك فى خمسة مباحث وهى :

المبحث الأول : ويتعلق برؤيته للاستراتيجية السياسية من خلال ستة مؤشرات (استراتيجية هجومية ، وتوازنية ، وردعية ، واستراتيجية التعبئة الشاملة ، واستراتيجية توفيقية ، واستراتيجية الاعتماد على دعم خارجى) ٠ وقد اتضح أن نسبة حديثه حول الاستراتيجية الهجومية كانت مرتفعة بالمقارنة بالأنواع الأخرى ٠٠ حيث بلغت نسبة الهجومية ٣٧٫٦٪ ٠

المبحث الثاني : رؤية السادات للعلاقة بين الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية • واتضح أن السادات كان يدرك وجود علاقة تأثير وتأثر بينهما •

المبحث الثالث : رؤية السادات للقدرة الاقتصادية المصرية .. من خلال عدة مؤشرات وهى (طبيعة البناء الاقتصادى ، وطبيعة الوضع الاقتصادى ، وطبيعة العلاقة بين الاقتصاد المصرى وقضية الحرب والسلام ، والاعتماد على الدعم الخارجى كمخرج للازمة الاقتصادية) •

المبحث الرابع : رؤية السادات للنظام السياسى المصرى .. من خلال عدة مؤشرات وهى : طبيعة البناء السياسى ، وطبيعة العملية السياسية ، ودور المعارضة وأسلوب التعامل معها ، ودور رئيس الدولة فى النظام السياسى •

المبحث الخامس : رؤية السادات للقدرة العسكرية المصرية ودور القوات المسلحة ..

وفى نهاية هذا الباب الأول أفردنا جزءا كخاتمة له استعرضنا فيها النتائج التى وصلت اليها هذه الدراسة بعد تحليل البيئة النفسية للرئيس السادات •

★★ **أما الباب الثانى :** فقد تناولناه فى مقدمة عامة حول عملية صنع القرار ، وفى أربعة فصول وهى :

★ **الفصل الأول :** يتعلق ب « هيكل صنع القرار السياسى الخارجى » — وتناولناه فى مبحثين وهما :

المبحث الأول : ويتعلق بالدور الوظيفى لسلطات الدولة فى صنع القرار الخارجى •

المبحث الثانى : ويتعلق بالدور الوظيفى لأجهزة الدولة التنفيذية فى صنع القرار الخارجى وهى : مجلس الوزراء ، ووزارة الخارجية ، ومجلس الأمن القومى ، ورياسة الجمهورية ، ووزارة الحربية ، والمخابرات العامة ، والتنظيم السياسى (اللجنة المركزية قبل تعدد الأحزاب ، والمكتب السياسى لحزب مصر بعد تعدد الأحزاب) •

★ **الفصل الثانى :** وتناولنا فيه (رؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار الخارجى) وخلاصتها تركيز السادات على دوره بصفة أساسية فى هذه العملية ٠

★ **الفصل الثالث :** وتناولنا فيه (تحليل قرار انهـــاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت فى مصر ، يوليو ١٩٧٢) ٠٠ وذلك فى أربعة مباحث علاوة على خلاصة لهذا الفصل وتوضيح بدائل القرار ٠

وقد تناولنا فى **المبحث الأول :** الاطار العام لوجود الخبراء السوفييت فى مصر ٠

والمبحث الثانى : عملية صنع قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت ٠

والمبحث الثالث : دوافع القرار ومحاولتنا لتحديد الدوافع الحقيقية التى تنحصر فى أربعة دوافع : **الأول :** ويتعلق بالناحية النفسية للسادات تجاه السوفييت ، **والثانى :** بالناحية الايديولوجية للسادات ، **والثالث :** يتعلق بالضغوط الداخلية ، **والرابع :** يتعلق بالضغوط الخارجية ٠

والمبحث الرابع : تقييم القرار : من حيث ردود الأفعـــال عقب القرار وتوقيت القرار ، وتأثير القرار على العلاقات المصريـــة السوفييتية ، وتأثير القرار على القدرة العسكرية المصرية ، وتأثيره على امكانية الاختيـــار المصرى للحرب ، وتقييم القرار من حيث العـــلاقة بين الدول الصغـــرى والدول الكبرى ٠

ثم استعرضنا فى ضوء تقييم القرار البدائل المطروحة والمتصورة لهذا القرار وخلاصتها : بأنه فى ضوء الاتفاق المسبق على اخراج السوفييت من مصر قبل بدء الحرب ٠٠ وفى ضوء رغبة السادات فى التعبير عن موقف تجاه السوفييت ٠٠ الأمر كان يتطلب أن يكون السادات مساوما عنيدا بهؤلاء فى مواجهة العملاقين معا بما يحقق أقصى استفادة ممكنة من وجود هذه الورقة فى يده ، وان ثمة اتفاق بين الدولتين أى بين الاتحاد السوفيتى ومصر عـلى انهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت فى مصر دون الاعلان من جانب واحد كما حدث ٠٠ كان يضمن استمرار العلاقة المصرية السوفييتية من أجـــل استمرار توازن القوى فى المنطقة وبما لا يصل بمصر الى ضعف موقفهـــا التفاوضى بعدم مساندة احدى الدولتين الأعظم لها نتيجة مثل هذا القرار ٠

★ **الفصل الرابع** : وتناولنا فيه تحليل قرار زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ ٠ وذلك فى أربعة مباحث وخاتمة ٠

المبحث الأول : تناولنا فيه سياسة الرئيس السادات والاتجاه نحو السلام ٠

المبحث الثانى : عملية صنع قرار زيارة القدس ٠

المبحث الثالث : دوافع القرار ومحاولتنا لتحديد الدوافع الحقيقية التى تنحصر فى أربعة دوافع (الناحية النفسية ، والايديولوجية ، والضغوط الداخلية ، والضغوط الخارجية) ٠

المبحث الرابع : تقييم القرار ٠٠ فقد تناولناه من حيث : (ردود الفعل والآراء المتباينة ازاء القرار ، وتوقيت القرار ، وتأثير القرار على طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى ، وتأثيره على النظام الاقليمى العربى ، وعلاقة القرار بالحل المنفرد والحل الشامل ، وتأثير القرار على القدرة العسكرية المصرية ، واحتمالات حرب جديدة بالمنطقة نتيجة للقرار ، ثم تقييم القرار من حيث علاقة الدول الصغرى بالكبرى ٠

★ أما خلاصة التقييم فقد قادت الباحث الى امكانية تجنب مثل هذا القرار بما يحقق الهدف المرجو ، حيث أن مجرد (اعلان التفاوض المباشر) من جانب مصر كان كفيلا بتخطى كافة الحواجز تجاه عقد مؤتمر جنيف والحل الشامل ولم يكن الأمر اذن يستدعى مثل هذا القرار الذى تمخض عنه من السلبيات ما فاق على الايجابيات بكثير ٠

ثم شملت الدراسة خاتمة : تحت عنوان :
« **نظام السياسة الخارجية المصرية ١٩٧٧/٧٠** » ٠
وفيها استعرضنا أبرز نتائج الدراسة ومنها :

١ - أن البيئة النفسية للرئيس السادات كصانع قرار رئيس فى مجال السياسة الخارجية ٠٠ لعبت دورا كبيرا فى عملية صنع القرار الخارجى بشكل عام ، وقرارى الدراسة خاصة ومن ثم فان نظام السياسة الخارجية المصرية يتحدد من خلال مدركات شخص رئيس الدولة وتوجهاته الايديولوجية بل ومن كافة الأبعاد ٠

٢ ـ أن الدور الفعلى للأجهزة المختصة بصنع القرار الخارجى محدود للغاية ـ ان لم يكن منعدما • وتحولت هذه الأجهزة الى أدوات أما لتبرير واضفاء الشرعية والتأييد السياسى على قرارات رئيس الدولة ، أو لتنفيذ هذه القرارات • واتضح من خلال الدراسة ان القرارات الخارجية كانت تصدر بعيدا عن هذه الأجهزة خاصة جهاز « وزارة الخارجية » الذى يعتبر الجهاز الرئيسى والمختص مباشرة بادارة السياسة الخارجية للدولة •

٣ ـ ان العلاقة بين البيئة النفسية والقرارات السياسية المتخذة لم تصل الى حد التطابق بينهما •• ولهذا حاولنا التعرف على بعض من قيم السادات وأفكاره خارج الخطاب السياسى الذى حللناه لتحديد البيئة النفسية له • وعموما فقد اتضح ان قرارات الدراسة كانت مناقضة لتصوراته مما قادنا الى نتيجة هامة وهى التناقض بين القول المعلن ، وبين القرارات المتخذة بالفعل • فى نفس الوقت كان هناك تطابقا غير معلن بين البيئة النفسية للسادات وقراراته السياسية • ولكن هذا التناقض قد يؤكد عدم رشادة القرارات المتخذة ومن ثم فان الحكم عليها بالاخفاق أو الفشل أكثر من النجاح كان واضحا وقد تبين هذا عند تحليل قرارى الدراسة من حيث الدوافع الحقيقية لهما ، ومن حيث تقييم كل منهما •

★ ثم استعرضنا سمات نظام صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية ، وامكانية التنبؤ بالسلوك المصرى فى المجال الخارجى فى ضوء هذه الدراسة •• حيث تبين أن هذا أمر قابل للاحتمال بدرجة كبيرة ـ رغم ما يكتنف هذه الامكانية من صعوبات جمة •

ثم أوصينا فى النهاية بضرورة توسيع دائرة صنع القرار الخارجى بالاقلال من تركيزه فى يد رئيس الدولة •• سعيا نحو تقليل احتمالات تعرض القرار للفشل •• خاصة وأن عصرنا هذا ليس عصر الزعامات ولكنه عصر « خبراء السلطة » •

والى أن يتم ذلك فان الأمر الطبيعى هو ما أكدته هذه الدراسة بأن المدخل الرئيسى ـ ان لم يكن الوحيد فى مصر كاحدى دول العالم الثالث ـ لدراسة السياسة الخارجية المصرية هو دراسة البيئة النفسية لرئيس الدولة من كافة الجوانب للتعرف على قيمه ومدركاته ومعتقداته الى الحد الذى لو أمكن التعرف على نمط السلوك الشخصى له والتنشئة الخاصة به •• حيث أن رئيس الدولة هو محور عملية صنع القرار الخارجى •

والواقع أن هذه الدراسة تعتبر مجهودا متواضعا من جانب الباحث ـ الذى يعتقد أنها لم تصل بعد الى حد الكمال العلمى الذى كان يتمناه ـ ولكنها خطوة على هذا الطريق .

رسائل جامعية :

٥ ـ الصحف اليومية في مصر وقضايا تنمية الريف(*)
« دراسة تحليلية لمضمون جريدة الأهرام
في الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ »

الأستاذ / عبد الفتاح عبد النبى(**)

لم تعد هناك حاجة كبيرة لتأكيد الدور الفعال الذى يمكن لأجهزة الاعلام أن تلعبه فى مجال التغيير الثقافى ، ونشر القيم الجديدة المستحدثة ، وتسهيل الاتصال بين أبناء المجتمع الواحد ، وتقريب وجهات نظرهم حول القضايا الهامة ، ومساندة برامج ومشروعات التنمية بالمجتمع والمساعدة فى اتخاذ قرارتها • فهذه الأدوار وغيرها أصبحت جلية تؤكدها الأدلة والشواهد ، وتقرها الدراسات والبحوث الامبيريقية العديدة التى أجرها الباحثون من مختلف الفروع والتخصصات فى هذا الميدان •

بيد أن الحاجة تظل ملحة باستمرار للتأكد من قيام أجهزة الاعلام بأدوارها وفحص ما تثيره من مضامين بغية الوقوف على كفاءة هذه المضامين ، والتحقق من ملاءمتها لظروف المجتمع الذى تعمل فيه • فكما يمكن لأجهزة الاعلام أن تساهم فى بناء المجتمع وتطويره وتنمية قدراته ، يمكنها بنفس القدر أن تساهم فى تخريبه وتكريس تخلفه • وهنا تصبح دراسة مضمون أجهزة الاعلام وتقويم أدائها بين الحين والآخر ، أمرا لا غنى عنه لضمان الاستفادة الكاملة من امكانيات هذه الوسائل والحيلولة دون انحرافها • وقد نبه علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية المهتمون بقضايا التنمية الى أهمية دراسة المحتوى الثقافى للمواد الاعلامية التى تثيرها أجهزة الاعلام للتحقق باستمرار من مدى ملاءمة مضامين هذه المواد للواقع الاجتماعى والحضارى السائد فى المجتمع وحتى لا تحدث قلاقل أو هزات تعوق عملية التنمية •

(*) رسالة ماجستير قدمت الى قسم الصحافة بكلية الاعلام ـ جامعة القاهرة فى ابريل ١٩٨٣ •

(**) باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية •

موضوع الدراسة :

وتنهض هذه الدراسة لتتبع الدور الذى لعبته جـريدة الأهرام ـ باعتبارها احدى الجرائد القومية الكبرى ـ فى مجال تنمية القطاع الريفى . والكشف عن اتجاهاتها نحو الريف ، وتحديد موقفها أزاء القضايا الجوهرية التى تعانى منها القرية المصرية بما تتضمنه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وذلك منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ديسمبر ١٩٨٠ ، ومحاولة التعرف على أسلوب تناول هذه الجريدة ورؤيتها لهذه القضايا بصفة خاصة وشئون القرية المصرية بصفة عامة . وذلك على ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال فترة الدراسة .

ويطرح موضوع الدراسة عدة تساؤلات ، سعت الدراسـة الى تقديم اجابات محددة عليها ، ويمكن بلورة هذه التساؤلات فيما يلى :

١ ـ ما هو حجم الاهتمام النسبى لجريدة الاهرام بقضايا القطاع الريفى من المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة ؟

٢ ـ ما هى نوعية الموضوعات والقضايا المثارة على صفحات جريدة الاهرام وتتعلق بالقطاع الريفى ؟

٣ ـ ما هى الأهمية النسبية التى توليها الاهرام للقضـايا والموضوعات الريفية المختلفة ؟

وبعبارة أخرى ما هى الجوانب التى تحظى بالرعاية والأهمية والجوانب التى لا تلق العناية الكافية ؟

٤ ـ ما هى أساليب وأشكال المعالجة الصحفية للمواد الريفية المثارة عـلى صفحات الجريدة ؟

٥ ـ ما هى وظيفة المادة الريفية المقدمة على صفحات جريدة الأهرام ؟

٦ ـ ما هو موقف جريدة الأهرام من القضايا التالية :

١ ـ الملكية الزراعية والأرض المستصلحة .
٢ ـ العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية .
٣ ـ الجمعيات التعاونية الزراعية والتسويق التعاونى .
٤ ـ عمال الزراعة .

٧ ـ هل ثمة تغيرات طرأت على موقف الجريدة أزاء هذه القضايا على امتداد فترة الدراسة ؟

٨ ـ اذا كان ثمة تغير قد طرأ على موقف الجريدة ، فما علاقة ذلك بالتغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى خلال هذه الفترة ؟

أهداف الدراسة :

وبصورة أكثر تحديدا يمكن بلورة أهداف هذه الدراسة فيما يلى :

١ ـ تحديد رؤية جريدة الاهرام لابرز قضايا المجتمع الريفى المصرى خلال الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٨٠ ، والوقوف على حجم اهتمام الجريدة بقضايا ومشاكل القطاعات العريضة من سكان المجتمع المصرى ٠

٢ ـ الكشف عن نوعية المادة المثارة على صفحات جريدة الأهرام وتتعلق بالقطاع الريفى ، ومدى ارتباط ذلك بالقضايا الهامة التى تشغل اهتمام مختلف الفئات الاجتماعية فى الريف المصرى ٠

٣ ـ التعرف على مدى اسهام جريدة الأهرام ـ احدى الجرائد القومية ـ فى تحديد ومناقشة قضايا ومشاكل القطاع الريفى والدور الذى لعبته فى معالجة هذه القضايا ٠

المعالجة المنهجية للدراسة :

وفى سعينا للبحث عن أفضل السبل لانجاز الدراسة وتحقيق أهدافها تبين لنا أن أنسب المداخل للتعرف على قضايا الريف المصرى ، وتحديده ما طرأ عليها من تغيرات فى المجتمع هو التتبع التاريخى الدينامى ٠ الذى يتيح لنا فهم القضايا المختلفة من خلال الرجوع لوقائعها التاريخية التى توضح منشأها فى المجتمع وديناميات حركتها ويكشف لنا عما طرأ عليها من تغيرات عبر المراحل التاريخية المتتابعة ٠ كما يتيح لنا فى الوقت ذاته القدرة على ربط التغيرات التى طرأت على موقف جريدة الأهرام بالتغيرات التى طرأت فى المجتمع المصرى ٠

أما عن الاتجاهات العامة لجريدة الأهرام نحو الريف ، فقد وجدنا أن

طريقة تحليل المضمون ، كافية لقياس حجم اهتمام جريدة الأهـرام بشئون القرية المصرية ، والتعرف على نوعية المادة المثارة والأهمية النسبية لكل مادة ، وأساليب المعالجة الصحفية ، وظروف نشر المواد الريفية والوظيفة التى تؤديها هذه المواد على صفحات الجريدة ٠

وتلافيا لما يرتبط باستخدام هذه الطريقة من نقائص أو أوجه نقد فيما يتعلق بتحديد المواقف ، فقد اتبعنا فى تحديد موقف جريـــدة الأهرام من قضايا الملكية الزراعية والعلاقة بين المالك والمستأجر والجمعيات التعاونيـة الزراعية ، وعمال الزراعة ٠ أسلوب العرض الوصفى لما يثار من مواد على صفحات الجريدة حول هذه القضايا ، محاولين ابراز الآراء والأفكار التى تسعى الجريدة الى طرحها أو تأكيدها ، والمواقف المختلفة التى تتخذها أزاء كـــل قضية من هذه القضايا على امتداد فترة الدراسة ٠

وللتعرف على المواقف المختلفة للجريدة ، وعلاقة هذه المواقف بالتغيرات التى طرأت فى الواقع الاجتماعى ، استعنا بالمدخل المقارن وقد أفدنا هـذا المدخل كثيرا فى الوقوف على الفروق والاختلافات بين مواقف واتجـــاهات الجريدة خلال الفترات المختلفة من جهة ، وبين مواقف الجريدة ومواقف السلطة المركزية من قضايا الريف من جهة أخرى ٠

تحديد عينة الدراسة :

وكان من الطبيعى أزاء طول الفترة الزمنية ، وضخامة اعداد الجريـدة (١٠١٧٠ عددا) أن نلجأ الى اتباع أسلوب العينات ٠ وقد فرضت طبيعـة الدراسة وأهدافها اجراءات اختيار عينة اعداد الجريدة على مرحلتين ٠

المرحلة الأولى :

وتم خلالها تحديد اعداد الجـريدة التى سنكشف من خـــلالها عـن الاتجاهات العامة لجريدة الأهرام نحو الريف من خلال تطبيق استمارة تحليل المضمون ٠ وقد سارت اجراءات تحديد عينة هذه المرحلة على خطـــوتين : الخطوة الأولى ، وتم خلالها تقسيم فترة الدراسة بأكملها الى ثلاث فترات وهى فترة الخمسينات ، والستينات ثم فترة السبعينات ٠ وداخل نطاق كل فترة جرى اختيار أكثر السنوات أهمية وتمثيلا لكل فترة بالنسبة للريف ٠ ففى فترة الخمسينات جرى اختيار أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ ٠ وفى فترة الستينات أعوام : ١٩٦١ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ ٠ أما فى فترة السبعينات فقد

تم اختيار أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ · أما الخطوة الثانية ، فقد تم فيها سحب ثلاثة أشهر من كل عام من الأعوام السابق تحديدها فى كل فترة · ثم قمنا بتوزيع الأشهر الثلاثة على مدار العام بطريقة بنائية منتظمة · وبلـــغ بذلك حجم العينة التى جرى تطبيق استمارة تحليل المضمون عليها (٨١٠ اعداد) من اعداد الجريدة ·

أما فى المرحلة الثانية :

فقد كان علينا توسيع نطاق العينة ، وذلـك للـكشف عن مواقف الجريدة من قضايا الريف ، حيث وصلت اعداد الجريدة التى جرى استعراضها لتحقيق هذا الهدف (٥٢٢٠ عددا) وهو ما يزيد عن (٥٠٪) من الاجمالى الكلى لاعداد الجريدة · وقد جرى سحب هذه العينة بطريقة بنائية منتظمـة موزعة على امتداد فترة الدراسة على أساس الشـــهر الأول ، ثم الثالث ، والخامس فالسابع ··· وهكذا ابتـــداء من ينـــاير ١٩٥٣ وحتى ديسمبر ١٩٨٠ · مع اضافة الفترة من يوليو ١٩٥٢ وحتى آخر ديســـمبر ١٩٥٢ بأكملها الى العينة نظرا لأهميتها ·

اشارة لبعض نتائج الدراسة :

١ ــ كانت اهتمامات جريدة الأهرام بشئون القرية المصرية اهتمامات وقتية ومفتعلة تتوقف أساسا على نشاطات المسئولين والمناسبات الهامة · ولم تتجاوز نسبة المساحة المخصصة لتغطية شئون القرية المصرية على صفحات الجريدة فىأفضل الفترات توجها وحماسا نحو الريف عـــن (٢٠ر١٪) من اجمالى المساحة الكلية للجريدة · وفى هذا النطاق كان يندر ظهـــور المواد الريفية فى الصفحة الأولى من الجريدة أو ظهورهـــا وهى تحمـــل عناوين رئيسية ، وظهرت معظم المواد على الصفحات الداخلية تحت عناوين « ممتدة » و « عادية » فى غالبتها ·

٢ ــ كانت أبرز المواد الريفية المثارة على صفحات جريدة الأهرام فى فترة الخمسينات بالترتيب هى الحوادث والجرائم ، المحـــاصيل الزراعية ، الانتاج الزراعى ، الاصلاح الزراعى ، الاستيلاء على الأراضى ، العلاقة بين المالك والمستأجر ، الجمعيات التعاونية الزراعية ، الملكية الزراعية ، توزيع الأراضى · وفى فترة الستينات اثيرت موضوعات مكافحة الآفات الزراعية ، والمحاصيل الزراعية ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والتسويق التعـاونى واستصلاح الأراضى ، وعمال التراحيل ، والثروة الحيوانيـــة · وفى فترة

السبعينات ، ظهرت موضوعات استصلاح الأراضى ، والمحاصيل الزراعية ، والأرض المستصلحة ، ومشروعات الرى والصرف ، وبنوك القرى ، والعلاقة بين المالك والمستأجر • ولم تحظ قضايا مثل الأمية ، وتفتيت الملكية الزراعية وتجريف الأرض الزراعية ، والعمالة الزراعية ، وهجرة الفلاحين على أيـة أهمية تذكر على الاطلاق • كما لم تعكس الجريدة أية شكاوى أو متاعب من جانب الفلاحين على صفحاتها فى فترتى الخمسينات والستينات ، ولم تتعد نسبة ظهور هذه المادة فى فترة السبعينات (٠٧ر٠٪) من اجمالى المواد المثارة فى تلك الفترة • وقد لاحظت الدراسة أن هناك ارتباطا وثيقا بين ما توليه جريدة الأهرام من أهمية للموضوعات الريفية المختلفة على صفحاتها من حيث تكرار ظهورها ودرجة ابرازها وبين الموضوعات التى كانت تحظى بأولويـة واهتمام من جانب الدولة فى كل فترة من فترات الدراسة •

٣ - كان الخبر الصحفى هو أكثر انماط التحرير استخداما على الاطلاق فى معالجة الموضوعات الريفية ، حيث لم تقل نسبة استخدامه على امتداد فترة الدراسة عن ٤٦ر٧٧٪ من اجمالى انماط التحرير المستخدمة • وتلا ذلـك ظهور المقال والتحقيق الصحفى بنسب تتراوح بين (٤٣ر١٢ - ٧٥ر٧٪) وندر ظهور الحديث والتعليق الصحفى على صفحات الجريدة •

وفيما يتعلق بمنتج المواد الريفية ، تبين ورود غالبية المواد الريفية على لسان مسئولين حكوميين ، وكان محررو الجريدة وكتابها هم المصدر الثانى فى انتاج هذه المواد • بينما أخذت نسبة ورود المواد الريفية على لسان القرويين فى الانخفاض على امتداد فترة الدراسة ، حتى وصلت فى السبعينات الى (٤ر٧٪) من اجمالى مصادر انتاج المواد الريفية • ولم تتعد نسبة اسهام الكتاب من خارج الجريدة فى تشكيل هذه المـواد عن (٦٣ر٥٪) فى أغلب الأحوال •

٤ - اقتصرت وظيفة غالبية المواد الريفية المثارة فى فترتى الخمسينات والستينات على صفحات الأهرام على مجرد نقل ما يقع من أحداث ووقائـع تتعلق بالريف دون اضافة أو تفسير من جانب الجريدة • وتلا ذلك مجموعة المواد التى تستهدف مساندة السياسات والاجراءات التى يتخذها المسئولون نحو الريف • وقل ظهور المواد التى تعمل للتغيير أو التى تتضمن أفكارا أو تصورات جديدة حول القضايا المثارة وفى فترة السبعينات لوحظ أن تغيرا قد طرأ على الوظائف المستهدفة من اثارة المواد الريفية على صفحات الجريدة ، حيث اتجهت غالبية المواد المثارة الى توفير الدعم والمساندة لمايراه ويتخـذه

المسئولون من مواقف واجراءات نحو الريف وبلغت نسبتها فى هـذه الفترة (٥٧ر٧٥٪) وتلا ذلك مجموعة المواد التى تكتفى بمجرد نقل وتقرير الواقع (٣١ر٥٩٪) وظلت نسبة المواد التىتعمل للتغيير ونقل الأفكار الجديدة ونقد الواقع على حالها • حيث لم تتجاوز نسبتها ١٠ر٦٪ من اجمالى المواد الريفية المثارة • ومن المتوقع أن يؤدى ارتفاع نسبة المواد التى تعمل على تقريـــر الواقع ومساندة السياسات القائمة والتى تصل فى جـــــريدة الأهرام الى ما يقرب من (٩٠٪) من اجمالى المواد الريفية المثارة ـ من المتوقع أن تحدث هذه المواد اثارا تفضى الى تأكيد الواقع وترسيخه ـ على ما به من سلبيات أكثر مما تعمل على تغييره وتطويره •

٥ ـ كشفت الدراسة عن مواقف متناقضة لجريدة الأهرام فى معالجتها لقضايا الملكية الزراعية ، والعلاقة بين المالك والمستأجر ، والجمعيات التعاونية الزراعية وعمال الزراعة على امتداد فترة لدرسة • وذلك تبعا لرؤية لمسئولين ومواقفهم أزاء هذه القضاياً فى كل فترة ، والظروف السياسية والاجتماعيـــة التى مر بها المجتمع المصرى خلالها •

وقد خصص الباحث الفصل الأخير فى دراسته لتقديم تفسيرا لما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج على ضوء العلاقة التى تربط الصحف اليومية فى مصر بالسلطة التنفيذية ، وتأثير الفروق الريفية الحضرية فىالمجتمع المصرى على اتجاهات هذه الصحف نحو الريف •

كتـــاب جديد :

المـــدينة
دراسة فى علم الاجتماع الحضرى

تأليف : الأستاذ الدكتور : السيد محمد الحسينى*

عرض وتحليل الأستاذ : على عبد المنعم محمد مراد**

يأتى الكتاب الراهن ليتناول بالتحليل والتركيز موضوع على قدر وافر من الأهمية وهو دراسة (المدينة) • والمؤلف يتناول هـــذا الموضوع ليس بالدراسة والتحليل فقط بل والتقويم أيضا • ويتضح ذلك من خلال صفحات الكتاب ال ٣٣٥ من الحجم الكوارتز وهذه الدراسة تقع ضمن دراسات علـم الاجتماع الحضرى ، ومع تطور هذا العلم خلال العقود الأخيرة ، أخذ الاهتمام بدراسة (المدينة) يأخذ نمطا جديدا يختلف عن النمط القديم ويتفق مـــع متطلبات الحياة الحضرية الجديدة •

وعلى الرغم من تعدد الكتب العربية والأجنبية التى تناولت هذا الموضوع الا اننا نلاحظ رغم ذلك التعدد أن هناك ندرة بالنسبة للدراسات الواقعية فى هذا المجال بالذات •

ومما دفعنى أن أعرض بالتحليل لهذا الكتاب انه يعتبر واحد من أهم أمهات الكتب التى تناولت ذلك الموضوع ، ذلك لأن الكتاب يشتمل على التحليل التاريخى البنائى السسيولوجى للمدينة ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، وهـــو فى ذلك يختلف عن غيره من الكتب التى تناولت ذلك الموضوع ، ويتضح ذلك جليا للقارىء من خلال ترتيبه لمادته العلمية ومن خلال التحليل العلمى لتـــلك المادة •

فمع نظرة الكتاب وتركيزه على نشأة المدن والعوامل التاريخيـــة التى صاحبت تلك النشأة نانه يتناول أيضا وبنظرة بنائية شاملة الواقع الحضرى

---

* أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

** الباحث المساعد - بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بوحدة التحضر .

المعاصر ، وذلك لكون هذا الواقع يمثل فى حد ذاته احدى وحدات البناء العالمى الشامل ٠

ويوضح المؤلف انه نتيجة لأهمية ذلك الموضوع (المدينة) ، فقد جذب اهتمام السياسيون والاقتصاديون والمعماريون فى القرن التاسع عشر ومن ثم فقد اهتموا بمشكلات المدينة الغربية ، كما شهد القرن العشرين أيضا اهتماما ملحوظا بهذا الموضوع نتجه لكون (المدينة) تشكل موضوعا أساسيا للعلوم الاجتماعية جميعا فنلاحظ أنها جذبت اهتمام الانثروبولوجيون والاقتصاديون والسياسيون وعلماء السكان والتاريخ أيضا ، ذلك لأنها وان كانت قد انجزت الكثير من انتقدم التكنولوجى والتطور الثقافى لكنها أوجدت مع ذلك العديد من المشكلات والتى بدأ الانسان يهتم بها فى الفترة الأخيرة وبتأثيراتها السلبية على الانسان والبيئة والمجتمع ، وبرغم تلك التأثيرات السلبية الا أن تلك المدن المعاصرة وعلى اختلاف أشكالها وأحجامها تجاهد وتسعى من أجل الاستمرار فى الحياة الانسانية برغم ما تواجهه من مشكلات وصعاب ٠

وبما أن المشكلات الحضرية تفرض نفسها على عالمنا المعاصر ، فان الكاتب نتيجة لذلك يميل لوصف القرن العشرين (بقرن التحضر) ، ومع هذا التحضر وضحت أهم المشكلات والتى جذبت اهتمام الدارسين وهى مشكلة (التضخم الحضرى) الذى يشير الى « ضخامة عدد سكان المدن فى دولة معينة بالنظر الى امكانياتها وقدراتها الحضرية » ، كما يوضح الكتاب أيضا أن الاختلاف بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق (بالاختلاف الحضرى) هو اختلاف فى الدرجة وليس فى النوع ٠

وانه على الرغم من اختلاف علماء الاجتماع حول معايير (التضخم الحضرى) الا أنهم متفقون حول المعنى العام وهو (ضخامة عدد السكان الحضريين بالنسبة لمتطلبات الاقتصاد الحضرى من ناحية والهياكل الأساسية للمدن من ناحية أخرى ، ويوضح أيضا الاختلاف بين مضمون (التضخم الحضرى) فى الدول النامية عن المتقدمة وان (التضخم الحضرى) فى الدول النامية ما هو الا تعبير عن (التضخم الريفى) وانه من خلال عمليات النهوض الاقتصادية والتنمية الشاملة (الحضرية والريفية) سوف تزول وتختفى مظاهر التضخم بأشكاله الحضرية والريفية ، والذى يرتبط بدوره بالاطار السياسى والثقافى والاقتصادى داخل المجتمع ، ويبرز الكتاب من الأمثلة ما يوضح أنه عن طريق التنمية الاقتصادية الشاملة للنهوض بالمجتمع يمكن التغلب على التضخم السكانى ٠ فبرغم الزيادة السكانية الحضرية التى تفوق فى (الصين) قارات عديدة مثل

أمريكا الشمالية واستراليا ، الا أنه عن طريق التنمية الشاملة أمكن التغلب على مفاهيم التضخم الحضرى بالصين) .

كذلك من القضايا الهامة التى تناولها الكاتب هى مــدى قدرة الدول المتقدمة على حل واستيعاب المشكلات النآمية عن طريق مشروعات التنمية فيها والتى تأخذ اطارا ايجابيا سريعا ومتقدما الا أن الدول النامية لا تستطيــع التغلب على تلك المشكلات بنفس الطريقة وبالسرعة والكيفية التى تستطيع الدول المتقدمة ان تتخذها للتغلب على تلك المشكلات .

وأوضح الكتاب أيضا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة هى الحل الحقيقى والمدخل الملائم لتفهم المشكلات الحضرية المعاصرة ويجب أن تعمل هذه التنمية على جذويب الفوارق الطبيعية واعادة توزيع الدخل القومى عـلى نحو يسمح بالحد من تأثير كل من عوامل « الطرد » « والجذب » بين المدينة والقرية على السواء .

ويذكر المؤلف بالتحليل موضوع على جـانب كبير من الأهمية وهــو « الضمور الاقليمى » لكونه أحد السمات المميزة للدول النامية ، فالمدينـة ليست قادرة على رفع مستوى الاقليم خاصة اذا ما كانت امكانياتها الماديـة تحول دون ذلك ، ومن ثم ليس من الضرورى أن تعمل الدولة على انشاء مراكز حضرية جديدة ، اذ يبدو أن تدعيم المدن الاقليمية القائمة هو الحل المقبـول نحو تصفية مشاكل العواصم والمدن الكبرى ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال النهوض بالمناطق الريفية وان تنمية هذه المناطق هو المدخـل الحقيقى لتنمية المناطق الحضرية .

ومن ثم فان تجاهل بعض علماء الاجتماع لهذه الحقيقة البنائية كان سببا فى التشخيص الخاطىء لمشكلات المدينة والقرية على السواء .

ولعل من أبرز ما تناوله هذا الكتاب تركيزه على مشكلة التحضر فى مدن العالم الثالث والتى لم تحظى من الدراسات مثلما حظيت به المدن الغربية ومن ثم الوقوف على أهم المشكلات التى تتعرض لها تلك المدن ، كما أفـرد الكتاب أيضا معالجة لمدن الشرق الأوســط وذلـك من أجــل الكشف عن « العموميات الحضرية من الجانب الآخر » .

وهذا الكتاب أفرد من القضايا والمناقشة ما ساهم فى الوقوف على أهم ما تمر به الدراسات الحضرية من ثغرات نظرية ومنهجية بل وساهم أيضا فى

العمل على ملء تلك الثغرات وذلك عن طريق التحليل العلمى والدراسة الشاملة لأهم المشكلات الحضرية ، فهو لم يعتبر محاولة نظرية للعرض لأهم المشكلات التى يمر بها عالمنا المعاصر بل هو من أهم المراجع التى تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل والتقويم أيضا فهو لم يتناول المدينة بين التطور التاريخى والنظرية الاجتماعية بل تناولها أيضا فى الدول النامية ثم فى الشرق الأوسط ولم يقف عند هذا الحد من العرض النظرى بل تناول بالتقويم مستقبل المدينة وهو فى هذا ينفرد عن غيره من الكتب التى تناولت هذا الموضوع عن طريق هذا الجانب التقويمى ٠

وفى ضوء تلك الاعتبارات فان الكتاب ينقسم الى ثلاثة أبواب تنقسم الى عشرة فصول بالاضافة الى خاتمة وقائمة ببلوجرافية ٠

ففى الباب الأول الذى يحمل عنوان « المدينة بين التطور التاريخى والنظرية الاجتماعية » يتناول الفصل الأول منهذا الباب المدينة عبر التاريخ فيعرض للمدن فى مختلف مناطق العالم ابتداء من الحضارات القديمة حتى عصرنا الحديث ٠ والفصل الثانى يتناول العلاقة بين المدينة والحضارة وذلك للوقوف على أهم الادوار التى لعبتها المدينة من أجل ازدهار الحضارة الانسانية وذلك من خلال المناقشة لتحليل بعض القضايا الايديولوجية المتصلة بالتحضر تحليلا تاريخيا ، فعرض للعلاقة بين الدين والمدينة فى صفحات ٤٢ ، ٤٣ ولأثر السلطة السياسية والقوة العسكرية فى نشأة المدن فى ص ٤٦ ، ٤٧ ولأثر المدينة فى نقل الثقافة الحضرية الى المناطق الريفية فى صفحات ٤٨ ، ٤٩ وعرض للعلاقة بين التضيع والتحضر فى صفحات ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ٠

والفصل الثالث يعرض للمدينة والبناء الاجتماعى لتوضيح العلاقة بينهما فى نمطين من المجتمعات المعاصرة : المتقدمة والنامية ، ولقد قصد المؤلف بهذا الفصل أن يكون بداية لمزيد من الاهتمام بالدراسات الحضرية المقارنة بهدف الوصول الى نظريات أكثر واقعية ، فعرض فى هذا الفصل للمدينة والبناء الاجتماعى فىالدول المتقدمة من ص٦٣ — ٨٤ وعرض للمدينة وابناء الاجتماعى فى الدول النامية من ص ٨٥ — ١١٢ ، وفى الفصل الرابع والأخير من الباب الأول يناقش المؤلف المدينة بين المكان والسكان فيعرض للايكلوجيا والديموجرافيا وهم من أهم وجهات النظر فى دراسة التحضر ، وذلك من أجل التعرف على الأهمية التى تحتلها الاتجاهات النظرية المعنية بدراسة المدينة فيعرض للايكلوجيا الحضرية وتطور هذا المصطلح وعرض للتمييز بين التفاعل الايكلوجى والتفاعل الاجتماعى منخلال صفحات ١٢٥ —

١٢ وعرض لأهتمام علماء الايكلوجيا الحضرية بدراسة الضوابط للمدينة فى صفحات ١٣٦ – ١٣٧ وتناول بالعرض السكان الحضريون وكيفية اطلاق العلماء والباحثين مصطلح « الثورة السكانية » على الظاهرة الديموجرافية للنمو السكانى الملحوظ منذ القرن التاسع عشر واتضح ذلك العرض من خلال الصفحات من ١٤٣ – ١٥٣ .

والباب الثانى من هذا الكتاب قد اهتم بمناقشة المدينـــة فى الدول النامية وتناول فى ثلاثة فحول نشأة المدن وتشكيلاتها فى أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا وذلك من أجل الوقوف على تشخيص أفضل لها وتحليل أدق لنتائجها ، فتناول فى الفصل الخامس والذى يتناول فيه أمريكا اللاتينية يشير المؤلف لمدن القرن السادس عشر التى أنشأها الأسبان والهدف من انشائهـا كمراكز ادارية هامة ونقاط عسكرية حصينة ووسائل للتحكيم فى المناطـق الريفية المحيطة بها – وأوضح فى صفحة ١٥٩ ان الاستعمار الأسبانى لمعظم أجزاء أمريكا الجنوبية قد أدى الى تقلص المدن الهندية قبل الكشوف الجغرافية وأوضح فى ص ١٦٤ ان السياسة الاستعمارية الأسبانية والبرتغالية من بين الأسباب الهامة التى أدت الى أهور اختلالات ايكولوجية واضحة بين المدن فى كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية . وظهر التغير واضحا فى المدن فى القرن التاسع عشر وذلك راجع لعدة عوامل منها السياسية نتيجة خـــروج الاستعمار الاسبانى والبرتغالى ومن الناحية الاقتصادية والتكنولوجية نتيجة دخول التكنولوجيا المجالات الصناعية والزراعية ، وخـــلال القرن العشرين شهدت أمريكا اللاتينية نموا حضريا كبيرا كانت معدلاته أعلى من قرينه فى أفريقيا أو آسيا .

وفى عرضه لآسيا فى الفصل السادس اقتصر الكاتب فى مناقشته على آسيا الاستوائية التى تمتد من الباكستان غربا الى أندونسيا واليابان شرقـا باستثناء المناطق الآسيوية من الاتحاد السوفيتى ، أما الدول العربية الآسيوية فقد عالجها الكاتب فى مناقشته لمدن الشرق الأوسط .

وعرض الكاتب أن التحضر أقل ارتباطا بالتضيع فى آسيا منه فى أوربا أو أمريكا الشمالية ، وان دراسة المدن الآسيوية لا تخلو من مشكلات منهجية مصدرها صعوبة تحديد اطاراتها أو مجالاتها المكانية .

كما أوضح هذا الفصل أن التحليلات التاريخية أوضحت أن « المكانـة الحضرية » التى احتلتها آسيا تعود الى بدايات القرن الثانى عشر الميلادى وان

(كيفينج) كانت عاصمة الصين وبذلك شهدت الصين أكبر مدينة فى العالم ٠ وانه نظرا للتنوعات الحضرية التى تنطوى عليها هذه القارة الضخمة فان مناقشة انماط التحضر فى المناطق الأساسية فيها تبدو أمرا ضروريا ٠ ومن ثم فقد تناول الكاتب الظواهر الحضرية فى كل من الهند واليابان والصين وجنوب شرق آسيا ، ويستند هذا التصنيف الى بعض الاعتبارات التى من أهمها تباين خبرات التصنيع والتحضر ٠

وفى الفصل السابع الذى يعرض (لأفريقيا) اقتصرت معالجة المؤلف على المدن فى أفريقيا جنوب الصحراء وشمال الصحراء وقد تناول المدن المصرية والليبية فى باب المدن فى منطقة الشرق الأوسط ولكنه فى هذا الفصل (السابع) يعرض للدور الذى لعبته حضارة وادى النيل فى نشأة المدن فى أفريقيا وذلك بهدف ابراز الملامح التاريخية للتحضر فى القارة فعرض للمدن المصرية فى دلتا النيل منذ خمسة آلاف عام ومدن غرب السودان ، وعرض للمستعمرات الأوربية على السواحل الأفريقية والتى كانت بمثابة قلاع تجارية حصينة، وعرض للمدن الأفريقية ذات النشأة الأوربية الاستعمارية وكيف انها تختلف عن المدن الافريقية ذات النشأة الوطنية وذلك فى صفحات ٢١٩ ، ٢٢٠، ثم عرض للمدن الأفريقية خلال عقد الستينات وبعد الاستقلال السياسى وكيف أن هذه المدن الأفريقية تمثل بالنسبة للقادة الأفريقيين خير معبر عن الكيانات السياسية الجديدة ، وكذلك تناول العلاقة بين التحضر والنمو الاقتصادى فى أفريقيا ، وفى عرضه للمكانة التى تحتلها المدن الأفريقية تناول من خلال الظروف التاريخية البنائية لتى مكنتها من ذلك من خلال تحولها من ادارات استعمارية الى عواصم سياسية ونافورات ثقافية ٠

أما الباب الثالث : فتناول المدينة فى دول الشرق الأوسط من خلال ثلاثة فصول الأول منها يهتم بالعرض للمدن فى الشرق الأوسط من خلال التتبع التاريخى ، والثانى يهتم بمشكلتى الهجرة الريفية - الحضرية والنمو الحضرى فى الشرق الأوسط ذلك فى ضوء التنوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المنطقة ، واهتم الفصل الأخير بالتعرف على ملامح البناء الطبقى الحضرى فى منطقة الشرق الأوسط كما عبرت عن ذلك الدراسات العديدة فى هذا المجال ٠

ولقد تناول المؤلف تذييل الكتاب بخاتمة عن مستقبل المدينة بناء على المناقشات المختلفة وهو فى هذا يختلف كثيرا عن الكتب الآخرى من حيث

النظرة التقويمية الشاملة التى تعقب التحليل السيولوجى المستفيض للوقوف على أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة ٠

وبرغم ان المؤلف أسهم بمؤلفات عديدة وبتراجم وفيرة فى مجال علم الاجتماع الحضرى الا انه بمؤلفه هذا (المدينة ٠ دراسة فى علم الاجتماع الحضرى) قد برهن على قدرته الخلاقة فى العطاء العلمى الجاد وتوج بهـــذا الانتاج اعماله ومؤلفاته العديدة ٠

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ ـ أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ ـ أن يورد فى صدر المقال عرض لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت فيه .

٣ ـ أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكله وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التى توافرت من البحث .

٤ ـ أن يكون اثبات المصادر على النحو التالى :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ، مكتبة النشر ، الصفحات .

للمقالات من المجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة)، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائى لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر فى المتن فى صورة (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ ـ أن يقدم كاتب المقال ملخصا باللغة الانجليزية اذا كان المقال باللغة العربية أو ملخصا باللغة الانجليزية اذا كان المقال باللغة العربية فيما لا يتجاوز صفحة واحدة .

٦ ـ أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

٧ ـ المجلة غير مسئولة عن رد أصول المقالات الى أصحابها فى حالة عدم قبولها من اللجنة الاستشارية للتحرير .

11. Labib, Subhi : "Egyptian commercial policy in the Middle-Ages", in, Cook, M.A. (ed.), "Studies in the Economic history of the Middle East from the rise of Islam to the present day", Oxford University Press, New York, Toronto, London — 1970, pp. 63...77.

12. Lewis, Bernard : "Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople" — Vol. I : Politics and War — Walker and Company — New York — 1979.

13. Lewis, Bernard : "Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople" — Vol. II — Religion and Society — Harper & Row Publishers — New York, Evanston, San Francisco, London — 1974.

14. Rosenthal, Erwin I.J. : "Political Thought in Medieval Islam : an Introduction Outline" — Cambridge — The University Press — 1958.

15. Sahillioglu, Halil : "Sivis Year Crises in the Ottoman Empire", in, Cook, M.A. (ed.) : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — New York, Toronto, London — 1970. pp. 230...252.

16. Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought : The Basic Concepts". The University Press — Edinburgh — 1968.

17. Watt, W. Montgomery : "Muhammad at Mecca" — Oxford at the Clarendon Press — London — 1960.

5. Cahen, Claude : "Quelques mots sur le déclin commercial du monde Musulman à la fin du Moyen Age", in, Cook, M.A. (ed.) : "Studies in the economic history of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970, pp. 31...36.

6. Ehrenkreutz, Andrew S. : "Monetary Aspects of Medieval Near Eastern Economic History", in, Cook, M.A. : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day", Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 37...50.

7. Goitein, S.D. : "Mediterranean Trade in the Eleventh Century : Some Facts and Problems", in, Cook, M.A. (ed.) "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — New York, Toronto, London — 1970. pp. 51...62.

8. Inalcik, Halil : "Capital formation in the Ottoman Empire", in, *The Journal of Economic History*, Vol. 29 — March 1969 — n. 1 — The Graduate school of Business-administration of New York University — pp. 97...140.

9. Inalcik, Halil : "The Ottoman Economic Mind and aspects of the Ottoman Economy", in, Cook, M.A. : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 207...218.

10. Labib, Subhi : "Capitalism in Medieval Islam", in, *The Journal of Economic History*, March 1969 — Vol. 29 — n. 1 — The Graduate school of business-administration of New York University — pp. 79...96.

(32) Inalcik, Halil : "The Ottoman Economic mind and aspects of the Ottoman Economy". in Cook, M.A. : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. p. 216.

(33) Inalcik, Halil : "Capital formation in the Ottoman Empire", op. cit. pp. 97...140.

(34) Inalcik, Halil : "The Ottoman Economic mind and aspects of the Ottoman Economy", op. cit. pp. 209...215.

(35) Sahillioglu, Halil : "Sivis Year crises in the Ottoman Empire", in Cook, M.A. (ed.) : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — New York, Toronto, London — 1970. pp. 230...252.

BIBLIOGRAPHY

1. QURAN.

2. Ahmed, Ziauddin : "Socio-Economic values of Islam, and their significance and relevance to the present day world", in, *Islamic Studies,* Vol. X — Dec. 71 — n. 4 — Islamic Research Institute — Pakistan — pp. 344...355.

3. Ashtor, E. : "A social and economic history of the Near East in the Middle-Ages", University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London — 1976.

4. Baer, Gabriel : "Guilds in Middle Eastern History", in, Cook, M.A. (ed.) "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 11...30.

(21) Ehrenkreutz, Andrew S. : "Monetary Aspects of Medieval Near Eastern Economic History", in Cook M.A. "Studies in the economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day", Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 37...40.

(22) Ehrenkreutz, Andrew S. : ibid. p. 39.

(23) Lewis, Bernard : Op. cit. Vol. II, pp. 170...172.

(24) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", op. cit. p. 74.

(25) Labib, Subhi : "Capitalism in medieval Islam", op. cit. pp. 79...96 (pp. 88...96).

(26) Lewis, Bernard : op. cit. Vol. II, pp. 168...170.

(27) Rosenthal, Erwin I.J. : "Political thought in Medieval Islam : an introduction outline" — Cambridge — The University Press — 1958. pp. 80-81.

(28) Cahen, Claude : "Quelques Mots sur le Déclin Commercial du Monde Musulman à la fin du Moyen Age", in Cook, M.A. (ed.) : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 31...36.

(29) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", op. cit. p. 77.

(30) Inalcik, Halil : op. cit. pp. 97...140.

(31) Baer, Gabriel : "Guilds in Middle Eastern History", in Cook, M.A. (ed.) "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 11...30.

(11) Lewis, Bernard : "Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople" — Vol. II — Religion and Society — Harper & Row publishers — New York, Evanston, San Francisco, London — 1974. pp. 135-136.

(12) Lewis, Bernard : Op. cit. Vol. II — p. 148.

(13) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", in Cook, M.A. (ed.), "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day", Oxford University Press, New York, Toronto, 1970. pp. 63...71.

(14) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", op. cit. pp. 66-67.

(15) Labib, Subhi : "Capitalism in Medieval Islam", in *The Journal of Economic History,* March 1969 — Vol. 29 — n. 1 — The Graduate school of business administration of New York University — pp. 79...96. (pp. 81...86).

(16) Goitein, S.D. : "Mediterranean Trade in the Eleventh Century : Some Facts and Problems", in Cook, M.A. (ed.) "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — New York, Toronto — 1970. pp. 53-54-55.

(17) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", op. cit. p. 72.

(18) Labib, Subhi : "Capitalism in Medieval Islam", op. cit. p. 79...96.

(19) Ashtor, E. : "A social and economic history of the Near East in the Middle-Ages", University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 1976. pp. 36...70.

(20) Ashtor, E. : ibid. pp. 95...100, & 242...248.

NOTES :

(1) Ahmed, Ziauddin : "Socio-economic values of Islam, and their significance and relevance to the present day world", in *Islamic Studies,* vol. 10 — Dec. 71 — n. 4 — Islamic Research Institute — Pakistan — pp. 344.

(2) Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought : The Basic Concepts". The University Press — Edinburgh — 1968, p. 3.

(3) Watt, W. Montgomery : "Muhammad at Mecca" — Oxford at the Clarendon press — London — 1960. pp. 1...4.

(4) Quran : 106/1...4.

(5) Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought : the Basic Concepts". op. cit. p. 46.

(6) Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought : the basic concepts". ibid. p. 46.

(7) Watt, W. Montgomery : ibid. pp. 46-47.

(8) Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought ; the basic concepts". ibid. p. 79.

(9) Inalcik, Halil : "Capital formation in the Ottoman Empire", in, *The Journal of Economic History,* vol. 29 — March 1969 — n. 1 — The Graduate school of business-administration of New York University. pp. 97...140.

(10) Lewis, Bernard : "Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople" — Vol. I : politics and war — Walker and Company — New York — 1979 — pp. 173-177-178.

Also, the Ottoman Empire carried out frequent censuses according to well-advanced methods, for administrative and financial reasons.

Istanbul, which population was about half a million, was the center for large-scale financial speculations, connected with the state's borrowing and tax farming, and the great demands of the palace and army.

Since the fifteenth century, Jews, together with Greeks and Turkish, had a large share in the farming of all kinds of taxes at Bursa and Istanbul. From the middle of the sixteenth century, Jewish influence and control of the money market increased considerably. At the same period, the members of the military class developped into being really businessmen (merchants, landowners, money lending bankers, and running real estate).

rous and active in contacts with the West. Later, non-Muslims gained the first position in the Ottoman economy. This could be related to the fact that the Empire's trade with the East declined and the importance of trade with West increased.

C. Financial aspects :(35)

The budgets of Ottoman Empire were characterized by cyclical crisis due, in part, to their dual system of evaluation (lunar and solar years). If the budget had a deficit, the government choose between many alternatives to be able to cover the expenditures. From these alternatives there were : the use of taxation (doubling or new taxes), to borrow, to devaluate the currency, to find new sources of revenue through conquests of Istanbul in 1448, conquest of Syria and Egypt in 1513). Some of these solutions, such as the devaluation of the currency, spread the crisis to all the economy sectors. The burden of doubled taxes had the result of internal migrations ; the farmers evacuated the villages and moved to the towns participating in popular rebellions. Others went to the mountains and practised banditry.

The Ottoman Empire had two treasuries : the outer treasury controlled by the Grand Vizier and which revenue and expenditures correspond to those of the budget. The Inner treasury controlled by the Sultan himself depended on the Outer treasury which surpulses were recorded as revenue for it. Originally, the Inner treasury was established to meet the cyclical crisis of the sivis year (skip year), but it became gradually the private treasury of the Sultan. The budgetary surplus of Egypt was turned over in it, as well as the revenue from the Baghdad customs, and from the confiscated possessions of high officials. But the holdings of the Inner treasury were considered as positive savings : they enabled the Empire to encounter many crisis till the eighteenth century.

The principal currencies of the Ottoman Empire were the gold coins (serifis), and the silver coins (akces, pares). The akces was the oldest Ottoman coin.

teenth centuries, Bursa was one of the most important commercial and industrial centers of the Near East. Goods coming from the East (central Asia-Persia-Arabia-India) were there distributed to the countries of the Balkans and northern Europe.

Bursa was mainly an important center of the silk industry. Also, many other products were traded in this city such as musk, rhubard, Chinese porcelain, European woollens, precious brocades, velvets, gold and silver specie. Trade's caravans tended to deal in goods light in weight but expensive in value (spices, textiles...). Aleppo and Istanbul were also flourishing trade center. The political situation affected the trade between Bursa and Iran. For example, after 1512, a sudden decline in silk trade resulted from the wars with Iran. From 1578 to 1639, silk became an important political weapon for each side.

In the late sixteenth and the early seventeenth centuries, the deterioration of the Ottoman finances and increase of taxes on imports were among the reasons of the rising prices of Indian goods and Persian silk in the Ottoman markets. So, the English and Dutch governments tried to deal directly with India and Persia. But on the other side, the English had interest to keep good relations with the Ottoman Empire which market consumed a large amount of clothes. These exports revenue was used to pay for oriental goods.

Also, the Ottoman government used sometimes, the trade privileges as a political asset. It influenced the venetian diplomacy by regulating grain export which was vitally important for Venice(34).

Certain goods were forbidden to be export in any time. The Ottoman government aimed by this policy to protect the domestic market and prevent scarcity and higher prices. Cotton, wax, leather, hides, grain were included in these products.

Until the seventeenth century, the Muslim were predominant among the merchants. In commercial dealing in Europe, though, in fact, non-Muslim (Jews, Armenians) were more nume-

the principal city of the Balkans, various industries were established : leather work particularly the making of boots and shoes, and of all types of harness for that the city was a military base.

B. Trade :

Ottoman documents related to commerce distinguish two types of merchants : the traveling (tajar al safar) who trades by overland caravan or by sea, and "tajer mutamaken" who ran his affairs from a center in which he resided.

The merchants, in the Ottoman Empire, enjoyed conditions allowing them to accumulate capital. Many of them were big businessmen who engaged in international and interregional trade, or in the sale of goods imported from far countries. They were free to increase their fortune by any means. They engaged in various activities and became indispensable element in the state which accorded them a privileged position. They served the state by different means with their accumulated fortunes of ready money. They acted as intermediaries between the state and the population in matters of taxation. They were also a source of steady revenue from customs charges. They supplied the administrative class with goods produced in other countries. They, sometimes, acted as agents and ambassadors. Their privileged position was not only due to their common interests and their cooperation with the state. They had also a very important economic function : they provided the large cities with the essential foods and raw materials (silk, wool, cotton, dyes, alum...) in addition to the luxury goods. They also distributed products to distant markets(33).

The wealth of the merchants and their accumulation of fortunes, led to a strong current of popular hostility against them. This hostility was expressed in the religious confraternities (the Malamitiyya, the Bayramiyya and the order of Sheikh Badr El Din). Their fortunes consisted of coins, real estate, male and female slaves, rich stuffs, silk.

During the Ottoman reign, the commercial centre of gravity shifted to western Anatolia in Bursa. In the fifteenth and six-

definite area. It fulfills various purposes such as economically restrictive practices, fiscal, administrative, or social functions (organizing processions in public festivals and ceremonies, arbitrating of disputes among the guild's members, mutual help among their members). They were sometimes required to supply non-combatant manpower for military campaigns. A framework of officers or functionaries from the guild's members, headed by a headman (the shaykh) who controlled the unit. The main function of the guilds was "the effective control of the urban population by the government for purposes of security, taxation and manpower supply". In the seventeenth century, there were in Istanbul 1001 guilds divided into 57 groups, while Cairo had almost 300 guilds, and Damascus two hundred guilds. The guild system was established to prevent competition and to stop any member of them from over producing and making too much profit. The representative of the guilds bought the raw materials in bulk or stocks, and distributed them among the members openly. The products of each guild were sold in one specific place. The guild's workers were divided into three groups : the slaves, the apprentices and the wage-earners. The regulations of the guild were stipulated in an "Ihtisab law"(32), or the "Hisba". They were confirmed by the Sultan, and their application was the responsibility of the Cadi. It was a religious law for protecting the interests of the society by preventing profiteering, fraud and speculation which were punished as crimes. The Imam was obliged to fix the "just price" and to see it observed. The recognized profit (after all expenses had been met) was 10%, and 15% or more for some commodities. We should notice here, that merchants were not subject to the hisba.

During the peaceful period between 1699 and 1711, the Ottoman Empire attempted to create wealth and increase the state income by industrialization. A modern mint was construct. Also many attempts to establish a broadcloth factory was made but without success ; Western countries would not allow Turkish industrial development while they were competing among themselves for the Turkish market, so they worked to restrain it.

Bursa was the principal city for silk industry. In Edirne,

quisitive character more than a productive one. Muslim merchants became middlemen for exchanging wares between Far East and the Occident.

Egypt, by the fifteenth century during the Mamluk reign, lost it economic commercial dominance. Business conditions deteriorated contineously for merchants due to many factors such as the world plague in the middle of the fourteenth century (more than one-third of Egypt population was exterminated). Manufacture and agriculture declined rapidly and consequently trade. In 1517, Egypt became a province of the Ottoman Empire(29).

III. The Ottoman Islamic Economy :

In the economic system of the Ottoman Empire(30), all classes of society and all sources of wealth were considered to be used for the preservation and the power promotion of the ruler. The economic structure of the system was typically traditional. Through the use of economic laws pressure, and the dominant traditional cultural attitude, even a modest development in the direction taken by western Europe was forbidden.

A. Agriculture and handicrafts :

Within the sectors of production, peasants or farmers and craftmen were subject to a code of regulations different from that of merchants. The methods of production and the margin profits of the agricultural and industrial sectors were strictly controlled by the state. These were the sectors which produced the essential necessities of the society. Their labors were closely connected with the preservation of social and political order. The craftsmen were strictly controlled in their buying of raw materials and in the production and sale of their products, through the guilds system.

The professional organizations or guilds(31) were a dominant characteristic of the structure of the Ottoman economic system. The guild was an organization consisted of all the people working in the same branch of the urban economy within a

and the impact of the size of the cities and their population on prices. He previously gave an explanation of the decline of the Islamic economy of the Middle-Ages : (27) he based his exposition of the power-state development and decline, on the relationship between authority, army, finance and prosperity. According to him, an economy, confined to agriculture as well as trade, crafts and arts, expands with the growth of urban civilization which leads to luxury, ease and increasing difficulty of satisfying the "demands of the ruler's mercenaries". Increased taxation restrains enterprise and reduces profits which leads to a decline in production and consequently trade and commerce. The ruler lacks the means to pay his army, and insecurity prevails due to inadequate defence against external enemies. "The inevitable result is the fall of the dynasty from power".

The decline of the Islamic Economy of the Middle-Ages :

As we said in the precedent paragraph, Ibn Khaldun' Mukaddima explained, partly, the reason of the decline of the Islamic economy of the Middle-Ages. Many factors contributed to this decline(28). The great discoveries, especially the discovery of "Cape of Good Hope" route by the Portuguese, aggravated the situation for the maritime Islamic trade. Also, the relative exhaustion of the mines in the Islamic countries, the world plague, and the internal invasions (the Hilali in North Africa) as well as the external Mongol invasions in Asia worsen its efficiency. But no technological innovations were introduced such a time where the Occident began to develop which increased the gap between the oriental countries and made the concurrence more difficult for them.

Some social factors also contributed in this decline, such as the domination of the military aristocratic class on the state.

Also the structure of the trade economy in the Muslim countries had its impact in weakening the economy as a whole. The Italian merchants gradually, monopolized the Mediterranean trade transports. On the other hand, one can say that the Islamic trade economy of the Middle-Ages was of a speculative and ac-

C. Banking aspects : (25)

About the year 1000, the banker was indispensable in Basra (Iraq). Every merchant had his banking account and paid only in checks on his Khattsaraf or bank in the bazaar. This is considered the most important refinement of monetary operations in the Islamic Empire.

Credit transactions as well as the organization of trading companies made accurate accounting imperative. Bankers and money changers were necessary for recording the transactions of their clients in ledgers. There were not required to specify their own profit. The double entry method was used by skilful merchants to watch the flow of single values as well as the circulation of capital, in order to control the business success and development.

The free loan was known in the Muslim countries, but the creditors used to calculate their interest and include it in the sum owed without stating it separately in the credit agreement. So, although usury was legally prohibited by the Quran, it was carried out.

The deposit and loan business conducted under the state supervision was not unheard. The Maudi' al Hukm might be a preliminary step to found a national bank. It was a depository where the state placed certain funds for a definite purpose. Also, the Qadi al Hukm had a vault in which he kept under his protection the properties of orphans, or of persons temporarily out of the city. Another institution, was the "maona" (support system), a kind of private bank which loaned out state money for limited scale help, and not for financing wars or mining.

Ibn Khaldun : (1332—1406) (26)

We must mention Ibn Khaldun before ending the historical review of the Islamic economy during the Middle-Ages. His "Introduction" or Mukaddima contained important economic notions which made him one of economy's precursors. He cited accurately the society's needs. He analyzed the price system

duced coinage according to their local standard ; this was a characteristic of Islamic coinage, which is lack of uniformity of its standards of weight and fineness. So, different types of Muslim currency circulated in the markets on the same basic denominational and metallic categories, but of unequal purchasing value.

On the other hand, Islamic monetary system was of great importance concerning analytical purposes such as : evaluation of social stratification pattern, annual budgetary evaluation of Caliphate fiscal activities, evaluation of real estate, of land and of housing, production and rent, of the costs of labour, and of prices on internal and external markets.

In 1294 (693 H.), in Tabriz, they tried to put into circulation paper money or chao, which was current in all China in place of minted coins. This attempt failed and they returned to the use of gold and silver coinage in transactions(23).

B. Taxation :(24)

The privilege of collecting taxes was the surest way of income in the Orient in the Middle-Ages. This privilege was acquired in term of lease which was given mostly by the state to a private or official finance contractor active in trade and manufacturing.

In Egypt, the government determined the level of taxation according to many factors : its interests, the potentialities of the market, and its commercial policy. According to the Holy Law, the customs duty payable by frankish merchants was 20%. But in fact, the customs dues were higher. Also, specific fiscal stipulations were due on internal trade (on entry into a town, each merchant had to pay a zakat of five dirhams for every 200 dirhams of his capital which is the 2,5% annual zakat due on capital in Islam). There were also a whole series of monthly taxes on urban trading and markets called "al-mal al-halal". But sometimes, the Egyptian government exempted merchants, even foreign merchants, from taxation for political or commercio-political reasons.

thirteenth century, while the west and south European industries could not compete with the near eastern industries until this time, many factories began to close in the Islamic countries. This technological decline was due to the rule of the feudal military. Private industry was oppressed, and royal industry was no longer urged to look forward technological innovation. The same situation continued during Mamluk reign. And so, the flourishing economic of the Near East had been ruined by the military class which destroyed it through inability to adopt new methods of production and new ways of life.

Financial and Fiscal aspects of the Islamic Economy of the Middle-Ages:

A. Monetary aspects: (21)

At the rise of Islam, gold Byzantine and silver Sasanid money were in circulation. Major changes concerning the circulation of money occured by the access of the Muslims to power : dethesaurization of considerable quantities of precious metals, coins, jewels — the access to the rich oriferous and argentiferous areas of the Near East and the stoppage of their drainage — the increase of production and distribution of coinage to pay the stipends of the Muslim community members. The tremendous circulation of cash money stimulated agricultural production, manufacturing and commercial activities, and urban developments.

In the 690's, the production of new Islamic coinage began consisting of the silver dirham and the gold dinar. This is called the monetary reform of Abdel Malik who aimed to accomplish Arabization of its Umayyad administration. It was a decision of the Caliphate to assume complete responsibility of the monetary system. This decision "could not have been undertaken without strong economic foundations and confidence in commercial competitive potentials of Near Eastern society under the new political and religious regime" (22). After the Umayyads reign, a decentralized network of regional mints replaced the highly centralized former system of coinage production. Thus, in the Abbasid period, different mints at different times pro-

cultivated area was very accelerated in the later Middle-Ages(19).

On the contrary, the industrial(20) efficiency affected considerably the flourishing economy of Near Eastern countries in the early period of Abbasids reign and contributed to the growth of many towns. The Muslims improved production methods inherited from the Persians and the Byzantines. They developed new branches of old industries and even established new ones. The main industry was textile industries : linen industry and woollen products in Egypt, silk in Syria and Iraq, cotton garments in Aleppo. The factories were either royal factories in the great industrial centres which supplied the government, or private factories in the towns and the villages. Most workers were free men and the labour force did not consist of slaves. The development of the textile industries was the result of the unification of many countries into a great empire which consisted an enormous economic unit. Thereof, the supply of the raw materials was easier, even from distant regions. Also the active trade between Islamic countries induced an exchange of knowledge and an imitation of productive techniques.

The glass industry was also flourishing in the Abbasids period in Near Eastern countries, especially Iraq and Upper Mesopotamia. The introduction of the paper industry was a great achievement of the Muslims. It was introduced by Chinese prisoners of war brought to Samarkand in 751. This new industry had a great impact on the economic situation by providing employment to many people. It contributed to the development of towns and also promoted all branches of trade and banking because it made bookkeeping much easier.

In the twelfth century, new styles of pottery and metal work spread imitated from Chinese porcelaine. The sugar industry was quite famous in Khuzistan and some provinces of Persia.

But a great change in the industrial sector occured in the age of the Seldjukids, and the Ayyubids. In the middle of the

tant goods were the staples (flax from Egypt — silk from Spain and Sicily — leather from Sicily and Tunisia). The fabric trade was of great importance. The production of fabric were carried on in private homes as well as in the state factories. Products of the Orient, re-exported from Egypt, occupied the first position in economic rank (oriental spices, aromatic, perfumes and gums; dyeing, tanning and varnishing materials ; materials for jewellery and semi-precious stones). Then came metals chemical and pharmaceutical products. The fourth group of goods was constituted by olive oil exported from Tunisia, soap and wax, sugar, wheat, rice and other grains.

Agricultural and industrial aspects of the medieval Islamic economy :

During the Middle-Ages, a great part of the population of the Islamic Empire produced itself the goods needed. But the growth of towns gave rise to a lively trade in agricultural products. The main crops cultivated in Near Eastern countries were wheat in Upper Mesopotamia, Syria, and Egypt, rice in Iraq specially from the second half of the ninth century. Dates were the main fruit grown. Also apples, figs, grapes and plums were produced in Syria, Lebanon and Palestine. A certain decrease of the olive plantations occured in some regions particularly in Syria due to the loss of markets in southern Europe. Concerning industrial plants, flax was cultivated in Egypt, cotton in Syria and Palestine. Artificial irrigation was the main irrigation system, and cereal cultures depended very much on its efficiency. But no technological innovations were introduced within this system which the Muslim government had simply taken over from their predecessors.

Although the activities of the earlier caliphs and their governors concerning Near Eastern agriculture were more intense than those of the Abbasids, the ever-increasing tax burden discouraged even wealthy peasants from any project which might ameliorate soils. Also, the migration of peasants to the towns affected considerably the cultivated area. In general, the decline of agriculture in the Near East, and the decrease of the

The suppliers of capital were not only merchants, but also wealthy people who wanted to invest their surplus in trade. So, it was a capital investment wherein the profits were distributed between the partners according to agreement. This form of association was widely utilized especially after the introduction of numerals at the beginning of the ninth century by Al Khwarizmi.

For overseas business, a representative of the merchants (Wakil al tujar), a wealthy merchant settled in a foreign country, served there as legal representative and business agent for the people back home and for any person who relied on him. He received a commission in return for his services. A warehouse or dar wakala was his office where he stored goods and conducted his work. These offices were found even in provincial towns. Most of the representatives were as many-sized as the wholesale merchants in general, but some of them specialized in certain commodities. Besides Muslim representatives, there were some Jewish in the large cities. Also some wakils were at the same time a Muslim judge, a superintendant of a port, or a powerful tax farmer.

Another aspects of the trade organization of the Middle-Ages were the *funduqs*. They were institutions specialized in large-scale trade which developed into virtual stock exchanges. They dominated the townscope of the great Islamic cities. In Cairo, in the time of the Crusades, there were four funduqs for the commercial exchange between Egypt and Syria (one funduq was for the import of oil from Syria, one for fruits and one for amber...) (17). An economist (18) says that the funduqs were, in some aspects, precursors of the modern bourse ; the trading in goods not present at the market-place but to be delivered later was carried on beyond the normal business. This is similar to the business activity of the commodity exchange. For example, dates were legally sold at auction before getting ripe and harvested. According to some jurists, this was legal.

Main products in the Islamic trade of the Middle-Ages :

Muslim merchants handled various goods. Every overseas trader was both an exporter and an importer. The most impor-

2. The resident merchant (Al Tajer al mukim) or sedentary merchant, such as Ibn 'Awkal in the eleventh century. They appointed a reliable agent in the place to which the goods were to be sent in the care of trustworthy man.

In Kitab al Ishara, the author mentioned a third kind of merchants of the eleventh and twelfth centuries, the holders of stocks. These merchants acted by buying goods at times when supply exceeds demand, the prices being consequently low, and selling when the contrary situation maintains and prices rise. So, they profited from the change in price occuring by the lapse of time.

The general aspect of the trade in the Middle-Ages is the prevalence of informal cooperation (friendship or sadaqa, companionship or suhba) among merchants in different countries. The informal relationship was based essentially on mutual service and not on any monetary compensation. It was due to the impossibility or difficulty to translate the efforts accomplished on each side into ready cash. Employment with a fixed salary and investment of capital against fixed interest were of little scope and importance. Income from partnerships replaced wages and interest. Family companies, formed by the members of one family and their relatives were very effective and important in this period. Two main types of partnerships prevailed :

1. The members of the contract offered the various services in equal or unequal shares and participated in sharing profit or loss in proportion to their investments.

2. One or many members of the contract contributed with capital or goods or both, while the others did the work. The later partners received a smaller share in the profits (about one-third) but did not participate in the losses. This type of partnership is called commenda and was used from the time of the Prophet between him and his wife Khadija.

came along with the Franks to dominate the trade between East and West instead of Christian and Jewish merchants. Their funds were found on the main trade routes from the Indian Ocean to the Mediterranean. Karimi trade routes by sea went through the Red Sea and the Indian Ocean, and reached China. The wealth of many Karimi merchants was evaluated to the amount of at least 100.000 dinars. A few of them had one million dinars or more while the average capital of a merchant before the Karimi period in Egypt was estimated at approximately 30.000 dinars. In the Karimi families, assets, experience, and customers were inherited from one generation to another. They had agents, free and slaves, who represented their houses, imported and exported products. They also played an important role in the Islamic business activities due to their important potential ; they financed great projects and conducted a type of banking institutions for loans and deposits. But unlike other entrepreneurs of their time and the wholesale merchants before the twelfth century, they were neither landlords nor tax collectors. There activities rested on trade and financial transactions.

Concerning the non-Muslims role in this period(16), we find that Europe had some impact on Islamic trade. In the tenth century, a market of the Greeks (Rum) took place in Fustat but disappeared at the beginning of Fatimid rule over Egypt. Some commercial terms, derived from Italian, were used by the Muslim merchants. The products of the Rum textile industry was very popular in the Mediterranean Muslim countries. But there was no Jewish merchants between Europe and the Islamic South.

In the history of Islamic trade their are two kinds of merchant :

1. The itinerant or traveling merchant (Al Tajir as safar) which associated adventure and learning with business. Some clever and ambitious merchants were the ambassadors of their countries. This kind of merchants profited from the variations in prices in different regions.

In the early ages, Baghdad was the commercial metropolis for the Islamic countries. It exerted a market influence on the whole of Islamic big business. But with the tenth century, its decay began, and the weight of Islamic trade gradually moved from Iraq and the Persian Gulf to Egypt, the Red Sea and the harbours of the Arabian Peninsula (Aden) and the Indian Ocean (Oman) (13). Between the thirteenth and fifteenth centuries, Hurmuz harbor became of great importance ; economic activity went hand in hand with political independence. But Egypt became, in the tenth century, the centre of the trade of the time by all means. Although a province of Abbasid caliphate till 969, it had its own independent commercial relations since 868. Under the Fatimids (969-1171), its trade volume increased considerably. At the eleventh century, while disorders and insecurity affected southern Mesopotamia and the Persian Gulf, Egypt ports and commerce was secured by the Fatimid power. They carried an intensified shipbuilding programme, and their influence increased in the Red Sea area as well as in Europe thus Egypt became the "leading emporium" of international maritime trade ; Alexandria became the Egyptian centre for the Mediterranean trade and Cairo for Oriental trade. Travel within Egypt was safe and comfortable. Lately, Ayyubid commercial policy in the Red Sea area, and the Yemen was more intensive than that of the Fatimids. Then, the Rasulids ruled in the Yemen and disputes became to occur continually between Egypt and the Yemen especially concerning interests in the area of the Indian Ocean. In the late Middle-Ages, the western Sudan region with its gold mines was opened to Egypt for trade.

An important Islamic mercantile community, the Karimi (14) merchants, acquired a special place in Egypt from the eleventh century (15). The success of Saladin in excluding the Crusads from the Red Sea which insured the important trade route between the West and Far East, supported considerably the rise of the Karimi merchants. They constituted a unique group of large-scale merchants, distinguished by their enterprise and competence. They attained wealth and influence in all important eastern markets and also in the field of politics through considerable financing activities. From the twelfth century, they

mother, the children, the slaves and food supply were its basic elements. The moral system or ethics is essential for the individual whether he is the statesman or the head of the house. There was a very strong "urge for gain" which created a phase of activity specially in the trading sector, so that some authors called it "commercial capitalism". But this capitalism was far from the factory production and the calculations of modern capitalism.

While the Occident was affected by the barbarian invasions, so that trade played in Europe a subordinate role, we found in the Orient a growing trade economy which was able to reach its peak. But the meaning of Islamic commerce is to be found in the concept of the "whole house". We must not forget also, that the prosperity of the Islamic world in the Middle-Ages depended mainly on agriculture and handicraft industry. But we are going in this paper to concentrate our attention on trade for its considerable effect on the economy in this period, its impact on the accumulation of capital and the development of production.

We also mention here, that Muslim jurists agreed on the three principal ways of making capital which are commerce, handicrafts, and agriculture. Commerce was always considered as the best way of making a "capital" (mal). The Prophet was himself a merchant. The Caliph Abu-Bakr was a textile merchant.

Organization of Commerce :

Between the fifth and eighth centuries, Greek and Syrian merchants dominated Mediterranean trade, supplying Western Europe with oriental goods. Marseilles was the most important trade city in this period. Jews took the place of Greek and Syrian merchants after they lost their dominant position in long distance trade between Western Europe, Byzantium and the Far East. The Islamic commercial activity lay in the regions of the Black Sea, in Byzantium and Trezibond, on the shores of the Caspians, and through Asia. Thus, the land routes were of great importance for Islamic trade.

country (strangers in transit), and those who became Muslims or who have died. All the changes which had occured where dictated to the secretaries of the Diwan.

Concerning the rate of taxes(11), we find some informations in the book (Kawanin al Dawawin) of Ibn Mammati, an ayyubid official who died in 1209. He said that in his time, the poll-tax was collected at three rates : four and six dinars per head per year, two dinars and two qirats (1 dinar = 24 qirats), and a dinar, a third of a dinar, a quarter of a dinar and two habbas or grains (1 habba = quarter of a qirat = one ninety sixth of a dinar). To the poll-tax collected from every person were added two and a quarter dirhams for the officials in charge of collection. It was the custom to collect the tax at the beginning of Muharram every year, but later it was collected during Zul Higga. In Al-qualqashandi book (Subh, III, pp. 462-463), he said that the rate of the tax in his time was between 25 dirhams and 10 dirhams, collected in Ramadan.

A fixed amount from the taxes collected went to the treasury, while the rest was distributed among the judges and men of religion. Outside the Egyptian capital, the poll-tax collected was considered as a part of the income of the fief (iqta), and went to whoever has been assigned that place (the Amir or any other). If any region was under one of the Sultan's Diwans, the poll-tax went to the Diwan.

The early ninth century was called the Golden Age in the Islamic Economic history, especially during the reign of Harun Al Rashid (809). Also in the same century, a book attributed to Al Jahiz, "Al Tabassur bil Tijara", mentioned in many details important economic notions : "whatever article is present is cheap because of its presence ; it becames dear because of its absence, when a need for it is felt". He also gave a detailed description of precious metals, valuable stones, clothes, scarce goods, and each country specialization concerning trade(12).

II. The Middle-Ages Islamic Economy :

The Middle-Ages economics in the Islamic countries was mainly a home economy not a national economy. The father, the

religious sanction and could not be seized by a rapacious ruler. In spite that the beneficiaries of it could not use the properties in any creative way, the wakf system helped to maintain something of a hereditary upper class(8). So, the wakf, as an Islamic pious endowment, occupied a special place in capital formation in Muslim countries. It is set up by means of a wakfiya, a charter stipulating the aim of the wakf, its income sources, the ways of using this income, protecting and increasing it. It is an institution closely related to an impersonal and perpetual fund of capital. Its legal validity begins as soon as it is registered by the Cadi. The wakf may be one of two groups of institutions ; either establishments set aside for pious objects (mosques, schools, hospices, fountains...) or foundations established to supply the expenses of the former (agricultural land, rented property...). A mutawalli, or nazir (supervisor of large wakf) is appointed to administrate the endowments(9).

After the khalifate period, the Imam whose office was to replace the Prophet in the defense of the faith and the government of the Muslim community, had to fulfil many conditions of eligibility for being able to accomplish his duties. Three of the ten duties of the Imam were concerned with some aspects of the economic life such as collecting the booty and the alms, determining the salaries and sums due from the treasury, and employing the right men for tasks related to financial operations(10).

The taxes collected from "people of the security" (dhimmis) were as an equivalent for protection from external enemies, and their conservation of their internal autonomy while they retained their internal structure of government. The poll-tax or jawali collected from the dhimmis every year was of two kinds : the first kind was collected in Fustat the capital of Egypt and the other one was collected elsewhere. In Fustat, the supervisor (nazir) appointed by the Sultan, was assisted by other officials (shahed, amil). Two collectors (one for the Jews and for the Christians) helped him : they knew the names of people listed in the Diwan, the names added to them (boys who reached the age of puberty); the immigrants to the capital from the

During the reign of the Caliph Omar, about the year 640, a major military and financial reform was undertaken : Diwan of Omar. The Diwan was a register of all the men in the armies arranged according to their tribes. The Diwan also fixed the stipends they were to receive out of the taxes from the conquered lands. These stipends were graded on the basis that those who had become Muslims at an earlier date should receive more. The following list represents the amounts of stipends due to categories (which changed from time to time) :(7)

Categories	Dirhams
Those who fought at Badr	5000
Those who were Muslims before el Hudaybiya (628)	4000
Muslims by the reign of Abu Bakr (634)	3000
Fighters at Quadisiyya and in Syria	2000
Muslims after Quadisiya and Yarmuk	1000
Various minor groups	500, 300, 250, 200
Muhamad's widows	10000
Wives of men of Badr	500
Wives of next three classes	400, 300, 200
Wives of others and children	100

This system made it easier for the Arabs to spend more time in campaigning for the spread of the new religion. Stipends were mentioned until 850 but they were given only to those who actually participated in campaigns and constituted a small part of their income.

The pre-Islamic Arab aristocracy, the men of Badr and other early Muslims who constituted the notables, lost their status as a class after the accession of the Abbasids in 750. They were replaced by a new kind of aristocracy created by the caliph and dependent on his favour. These courtiers were mostly men gifted for administration whom the caliph found useful in the running of the empire. They might be rapidly promoted to the highest offices and to great wealth, but might also lose everything rapidly. These uncertain positions, made it common for wealthy men to make some of their property *a wakf* or trust on behalf of their descendants. This system was protected by a

Muslims along the roads to conquest and taking booty to serve their hunger. On the contrary, the Islamic empire which extended from Western Turkestan to the Atlantic Ocean, favored more than ever the political and economic interrelationships between the Mediterranean and the Ocean, spreading knowledge from China and India, activating the exchange of goods and the development of credit, and controlling mining and other entreprises along the various regions.

The Quran, while organizing all aspects of Muslim life, contains clear and stated commandments concerning the economic system (see first part : "The Principles of the Islamic Economic System"). During the Prophet lifetime, booty consisted an important economic factor. It was divided between the participants in the expeditions, and certain men who did not participate because of duties assigned to them by the Prophet. Watt mentioned(5) that "in the case of the larger expeditions, the division of the booty was carried out in the efficient way one might have expected from merchants skilled in large commercial undertakings. Most of the actual handling of the goods — whether camels, cattle, sheep, slaves or material objects — was done by dealers, and each man probably got his share in money or in goods bought from the dealer". Fifth of the booty was paid to the public treasury (Bayt al Mal) which was under the control of the Prophet then of the Caliph. The public treasury also received the rents of most of the lands in the conquered provinces, the poll-tax (jizya) and other dues from the "protected groups". These taxes were a new principle which was applied with the expedition against Khaybar in 628, which was an important agricultural Jewish colony. The Jewish farmers were not drove out their land but were allowed to cultivate it on condition to pay a proportion of their products to the Muslims. The same principle was followed under the Caliphs Abu Bakr, then Omar : as lands were conquered, the original farmers had to pay a land-tax (kharaj) in addition to a poll-tax (jezya). The precise amount of taxes varied according to whether "a community submitted when first summoned to do so, or surrended only after being defeated in fighting. Even in the later case, however, the terms were not unduly onerous" (6)

"Yasrib (Medina) was a large and flourishing oasis", while Mecca had no agricultural activity at all. They were, also, some Jewish agricultural colonies such as Khaybar. On the other hand, some small local industries or crafts were carried on to serve the needs of bedouin and towns men, mostly leather work (in At Taif) and textiles.

But the major economic activity of this region was trade. Mecca was a commercial city because of many elements such as the existence of al haram (Kaaba) to which people used to go to pilgrimage before the rise of Islam. Also the geographical conditions of Mecca favoured it as the crossroads for nomads caravans between Yemen and Syria on one hand, and Iraq and Abyssinia on the other hand. First, the Meccans were only middle-men and retailers. But by the end of the sixth century, they became importers and entrepreneurs, organizing caravans and controlling most of the trade from Yemen and Syria ; and accordingly the route between India and the West. At-Taif came in the second position after Mecca as a trading center. So, the region were not only the cradle of Islam but also the cradle of its culture, its business and its government ; the Arabian Peninsula was, ever since antiquity, the theatre of large scale trading between the Indian ocean and the Mediterranean sea. The Prophet himself had engaged in trade. The two main annual caravans, one in the summer to the North, and one in winter to the South, were mentioned in the Holy Qoran as a prevention of starvation for the tribe of Kuraish(4).

Mecca was also a financial center where complicated financial operations were carried on. Financiers, skilful in manipulating credit, speculating and investing successfully from Aden to Gaza and Damascus, consisted a financial net formed of Mecca leading men and many notables of the surrounding tribes. Although barter was the main aspect for trade in Mecca, we found that Byzantine and Persian coins also circulated.

So, when Islam appeared in the Arabian Peninsula, the region was already an economic flourishing one comparing with other regions surrounding it. This clearly rejects the opinion setting that the Arabs expansion after the rise of Islam "was due to dessication of the Arabian steppe", which drove the

SOME ASPECTS OF THE ECONOMIC ISLAMIC SYSTEM FROM THE BEGINNING OF ISLAM TO THE 18th CENTURY

Amira Machhour*

Fourteen centuries ago, Islam succeeded to infuse and spread "a spirit of universal brotherhood and equality of mankind in a pagan society(1) shredded by mutual hate and all aspects of barbarism. We are going to try, in this paper, to review the most significant aspects of the Economic Islamic System during the period beginning with the appearance of Islam in 610, till the eighteenth century. Thus, we shall go through the historical development of the system from the epoch of formation, to the epoch of maturity, ending with the epoch of stagnation.

I. The Epoch of Formation

In the year 610, Mecca had a population of more than 5000 persons, the fifth of it capable of bearing arms(2). Its economy was essentially an economy of desert life, based upon stock-breeding and trade. Two types of land were distinguished in the Arabian steps explaining the need to migrate from one to another all over the year. The nomads seeking for pasture for their camels and cattles, had to move from lands covered with green vegetation due to rains during winter, to regions of perennial trees and shrubs in summer. Bedouin principal food consisted of milk, dates, and occasionally meat. Cereals were considered as a luxury for the privileged rich(3).

Agriculture was practised in the oases where the main crop was dates, and at certain high regions in the mountains such as At-Taif were the cultivation of cereals was considerable.

* Researcher at the National Center for Social and Criminological Research-Urbanization Unit.

** The National Review of Social Sciences, Egypt, No. 1,2,3 January-May-September, 1983, Vol. 20.

Lapidus, G.W., 1980 : *Women in Soviet Society : Equality, Development and Social Change*". Berkeley : University of California Press.

Long, J.E. and Jones, E.B., 1980 : "Part-week work by married women". *Southern Economic Journal,* 46 (January) : 716-725.

Presser, H.B. and Baldwin, W., 1980 : "Child care constraints, prevalence, correlates and bearing on the work". *American Journal of Sociology,* 85 (5)" 1202-1214.

Robb, A., 1980 : "Women must share in rural development planning". *Your world,* 2 (2), Halifax : International Education Centre Newsletter, Saint Mary's University.

Saunders, C., 1980 : "Double career, double burden". *Development Forum* (July-August).

Schwartz, F.N., 1980 : "'Invisible' resource : women for boards". *Harvard Business Review,* 58 (March-April) : 6-7.

Semyonov, M., 1980 : "The Social context of women's labour force participation : a comparative analysis". *American Journal of Sociology,* 86 (November) : 534-550.

The Invisible Woman. *The New Internalist* 89 (July), 1980.

Waite, L.J., 1980 : "Working wives and the family life cycle". *American Journal of Sociology,* 86 (July) : 272-294.

Women of the World : The Facts. New Internationalist, 56 (October), 1977.

Youssef, N.H., 1974 : Women and Work in Developing Societies. Population Monograph Series No. 15. Berkeley : University of California Press.

Zerdoumi, N., 1980 : "In the beginning is the girl". *Development Forum Supplement* (June).

lowest grades of white-collar and blue-collar work. This pattern was identified in the U.S. and Britain. Data from Britain from the turn of the century till the early 70's, shows a decline in horizontal occupational segregation and an increase in vertical occupational segregation (Halcrim, 1979). Only 1.8% of the directors of the top 1300 boards are women in the U.S. (Schwartz, 1980).

8) Western societies should be thankful for volunteer women workers. The absence of monetary reward is an evidence for work psychological values for many women. Voluntary part-time work (i.e., 34 hours a week or less), attractes about one forth of American women, 18 years of age and over (Long and Jones, 1980).

9) Promoting the merits of men's participation in housework and childcare. These activities are advantageous for family bonds as well as national development.

REFERENCES

Boserup, E. and Liljencratz, C., 1975 : *Integration of Women in Development.* United Nations Development Programme (May).

Ducommum, R., 1980 : The old barriers remain : *Development Forum Supplement* (June).

Hakim, C., 1979 : "Occupational segregation : a comparative study of the degree and pattern of the differentiation between men and women's work in Britain, the United States and other countries". London : Department of Employment (December) : D E Research Paper No. 9.

Jones, E.B. and Long, J.E., 1979 : "Part-week work and human capital investment by married woman". *Journal of Human Resources,* 14 (November) : 563-578.

facing great difficulties in attempting to curbe down this error. It is interesting to know that in the USSR pervasive asymmetry exists between male and female roles. Despite the expansion of female economic and political participation (Lapidus, 1980). Practical subjects such as, fundamentals of hygiene and nutrition, basic accounting and simple organization methods, should be incorporated into primary school education for boys and girls (Boserup and Liljencrantz, 1975).

3) Encouraging part-time employment and advovating better financial rewards than the existing norms. It seems that women's shorter employment duration compared to men, is a basic issue in discrimination. In a recent study (Jones and Long, 1979) this was significantly related to wage differential to sex differences. The empirical evidence was consistent with the hypothesis that part-time workers and their employers will have relatively lower incentive to invest in on-the-job training, since part-time work means fewer hours in the labour market than full-time employment.

4) Supporting leaves of absence for child-care, for either parent. This privilege was granted in Quebec in recent years.

5) Sustaining child-care centres as *options* not substitutes for parental care. Child-care constraints seemed to be most prevalent among mothers who are young, black, single, with low education and with little income, according to a national survey in the U.S. (Presser and Baldwin, 1980).

6) Financial security in cases of separation and divorce. If the husband shares the comfort provided by the wife's house-work, why can't she share his salary ?

7) Unequality between women and men still exists. Women increasingly form the majority of the labour force in the

to function against her will. From a national perspective, however, the choice between work or recline exists. To acknowledge such a gain and to preserve it is worth consideration. When a Western woman chooses to work when she has a babe in arms, she still is more advantageous than her Eastern European counterpart. The decision was not made for her.

Two Pitfalls

In this discussion, it was argued that women must guard against two pitfalls. Both assume that the national material product is the only evidence of productivity.

One mistaken approach is investing education in males rather than females, which conflicts with human rights and underminds house-work and child-rearing. A women's housework, though vital to the task of meeting the daily needs of the family, goes unregarded, unsupported and unrewarded. A man's work in laying a water pipe in a city is part of the statistics of development. A woman carrying a day's supply of water from a well to a village is not (New Internationalist, 1980).

The second pitfall is that of locking women into full-time paid jobs. This pattern makes the woman perpetually an indentured servant, forever indebted to her society for her education.

Fostering the Right to Choose

Women's psychosocial right to be educated and to choose how to use it, could be fostered by several guards, such as :

1) In counselling with developing countries, this perspective might help in their national planning. They can avoid the constricting situation of forced women employment at all times.

2) Developing countries could also guard against stereotyping in male and female education and employment (Boserup and Liljencrantz, 1975). Western countries are

Education = Forced Employment

The second pattern of national expectation of women's education is observed in Eastern European countries. The Social systems in Eastern European countries seems to impose obligatory employment on educated and trained women. Such expectation strips a woman from the right to use her education when and where she choses. It is also de facto negation of family maintenance as an activity valuable to the community or individual.

In Eastern Europe, women make up close to half the total labour force (Saunders, 1980). That is, women have to keep their jobs in child-bearing ages.

Education = Choice

The third pattern of national exchange for women's education is noticed in Western countries. Women in Western countries form only 35 to 40 percent of the labour force (Saunders, 1980). The social systems seem to allow women the "choice" between paid employment and temporary or permanent recline. A pregnant woman or a mother of pre-school children can "afford" to quit her employment if she so "chooses". Several national reports, in the U.S. for example (i.e., Waite, 1980), demonstrate a drop in women's participation in the labour force during the second stage of the family life-cycle (the period between the birth of the first and last child) and the early part of the third stage (having pre-school children).

Women in U.K., the FRG and Scandinavia also enjoy the privilege of part-time employment. Almost half the women's labour force is made up of part-time workers (Saunders, 1980). A part-time job is another commodity provided by the Social System to enable women to function in their double careers. Furthermore, in these Western societies, men are progressively participating in house-work and child-rearing roles.

Needless to say, that this precious choice is not granted to "all" Western women. Several variables may compell a women

country has reached. The percentage of women working in this sector in developed countries is double that of developing countries (30% versus 15% : New Internationalist, 1977).

However, women's education can mean much more than a key to paid employment. It can also lead to improving the quality of life of any community. Issues such as : family planning, community planning, hygiene, nutrition and openness to change, may well be related to educational levels. Education could also weaken the resistance to improving the quality of life, often encountered in dealing with third world women, and often closely associated with illiteracy.

Considering that women in developing countries are two thirds of the world's women and furthermore that only one third of the world's women have access to family planning (New Internationalist, 1980), it seems that by and large women in developing countries are deprived of this vital right. Frequent pregnancies are a problem for women pursuing either education or paid employment. At any point in time, every 6th woman aged 15 to 49 years is pregnant, in developing countries, compared to one in 17 such women in developed countries. The total fertility per woman in developing countries is twice as much as that in developed countries (Zerdoumi, 1980). More than half of the world's women have no trained help during pregnancy and child-birth. Only 15% of the population in rural areas have access to modern health care (New Internationalist, 1977).

Participation in community decision making is of vital importance to both men and women. The integrated approach to rural development puts the basic needs of men and women as the central concern (Robb, 1980). Women's integration in rural development demands their education and training in improved methods of farming. The full needs of men and women may differ and may rarely be discussed. In a survey covering 3 villages in India, the men voted for a new road and the women for a primary health care centre (New Internationalist, 1980). The road must be there !

one that is confined to the home. In the second, the nation allows women to have secondary and higher education or training, with the compelling expectation that they will *always* make part of the labour force. In the third, the nation offers education and grants the woman the freedom of choice.

Restricted Education = Restricted Employment

The first pattern is readily identified in developing countries, especially in rural areas. Fifty percent of male adults versus eighty percent of female adults are illiterates. Since illiteracy in developed countries is only 2% for both sexes, the fact that 2 out of 3 world illiterates are females (New Internationalist, 1980) is attributed to the imbalance in developing countries.

The share of girls of primary school age attending school is still under 10% in many such countries. It is always below boys share. High female drop-out rates occur in African and Asian countries, after the few compulsory years are completed. Boys' attendance at secondary schools is double girls' attendance. They also have more chance of receiving technical training which would equip them for paid jobs, while girls are restricted to domestic courses or traditional training as nurses and primary school teachers (New Internationalist, 1977).

In developed countries, there is a substantial relationship between female education and employment. The higher the level of her education the greater the chance of a woman's employability. That is also applicable to some developing countries such as Columbia and the Middle East.

Only 15% to 30% of the women in developing countries are paid. Most of the paid employments are in the agricultural sector, especially in Africa and Asia (Ducommum, 1980) Village industries and services absorb varied percentages of working women in developing countries. It ranges from 5% in Arab countries to 40% in Latin American and South East Asia (Youssef, 1974). The proportion of women in the modern sector is correlated with the degree of development and literacy a

A WOMAN'S CHOICE OF WORK OR RECLINE : A PSYCHO-SOCIAL GAIN*

Antoinette D. Thomas, Ph.D.**

Women's right to education and paid employment have been two major issues of concern for women and human rights advocates.

Whereas both are valuable gains, yet offering one as a condition for the other constitutes a threat to the psychological privilege of choice between options. This psycho-social gain is not internationally granted. Women's participation in the labour force is often considered as : a consequence of industrialization (Collwar and Langlaois 1962 : see Semyonov, 1980), the social organization of the family, mediated by the dominant religion (Youssef, 1974) or economic development mediated by income in equality (Semyonov, 1980). Yet other psychosocial variables, such as the freedom of choices between work or recline, could be considered.

Three patterns could be identified in which national policy handles the issues of women's education, opportunity for paid employment and home-making.

In the first pattern, the nation does not facilitate education beyond the primary level and defines women's role as primarily

---

* Mount Saint Vincent University, Halifax, Nova Scotia, Canada.

** This paper is based in part on a presentation given at the Canadian Society for the Study of Education Conference, Halifax, N.S., June 1981.

*** The National Review of Social Sciences, Egypt. No. 1,2,3... January-May-September, 1983. Vol. 20.

In Arabic :

- **Researches and Articles :** Page

Studies

The National Review of Social Sciences

Issued by :

The National Center for Social and Criminological Research, Egypt.

Price Per Issue U.S. $ 8.00	Issued Three Times Yearly January — May — September	Annual Subscription U.S. $ 24.00

Price for this vol. $24.00

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

No. 1, 2, 3 January - May - September 1983 Vol 20



Issued by : The National Center for Social and Criminological Research, Egypt

